

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٢٠)

العرب وجوارهم... إلى أين؟

علي ... سين
خلدون ... جابري
عبد الوه... متوكل
محمود ميماري
إرسين كالايسي أوغلو
حسام عيسى
غسان بن جدو

العرب وجوارهم ... إلى أين ؟

GIFTS 2006
The Swedish Institute
Alexandria



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٢٠)

العرب وجوارهم... إلى أين؟

علي محافظة
خلدون حسن النقيب
عبد الوهاب الأفندي
محمود ميعاري
حسام عيسى

جلال أمين
محمد عابد الجابري
محمد عبد الملك المتوكل
إرسين كالايسي أوغلو
غسان بن جدو

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

العرب وجوارهم... إلى أين؟/ علي محافظة ...[وآخ.].
٢٨٠ ص . ـ (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٠)
يشتمل على فهرس.
ISBN 9953-431-29-9
١. البلدان العربية ـ الظروف السياسية. ٢. البلدان العربية ـ العلاقات ـ تركيا. ٣. إيران ـ الظروف السياسية. أ. محافظة، علي. ب. السلسلة.
320.956

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون : ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، تموز/يوليو ٢٠٠٠
الطبعة الثانية: بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢

المحتويات

مقدمة

نظم «مركز دراسات الوحدة العربية» سلسلة من المحاضرات العامة، في بيروت، لمتابعة التطورات الجارية في مجموعة من الأقطار العربية ودول الجوار، واستشراف آفاقها المستقبلية. وكان السؤال المطروح واحداً في هذه المحاضرات وهو: . . . إلى أين؟

وفي إطار هذه السلسلة تناولت المحاضرات التي نظمها المركز حالات كل من الأردن والخليج والسودان وفلسطين ومصر والمغرب واليمن من الأقطار العربية (باستثناء حال فلسطين التي لم تلق كمحاضرة)، كما تناولت المحاضرات حالي تركيا وإيران من دول الجوار. وقد نشرت النصوص الكاملة لهذه المحاضرات في مجلة المركز **المستقبل العربي**.

وتعظيماً للاستفادة من هذه «المحاضرات العامة»، يعيد المركز نشرها في كتاب ضمن «سلسلة كتب المستقبل العربي» للوقوف على الأوضاع السائدة في تلك الدول، فضلاً عن متابعة تطوراتها من منظور استشراف المستقبل.

وفي الوقت نفسه يواصل المركز اهتمامه بهذه السلسلة من المحاضرات، حيث ينتظر أن ينظم قريباً محاضرات تتناول حالات أخرى من الأقطار العربية مثل الجزائر، وحالات غيرها من دول العالم مثل روسيا.

الفصل الأول

الأردن... إلى أين؟(*)

علي محافظة(**)

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٥٦ (حزيران/يونيو ٢٠٠٠)، ص ٢٢ ـ ٣٤، وهو في الأصل محاضرة ألقيت في فندق الكارلتون في بيروت بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية بتاريخ ٢٧ نيسان/ابريل ٢٠٠٠.

(**) قسم التاريخ، الجامعة الأردنية.

يعد عام ١٩٨٩ نقطة تحول مهمة في تاريخ الأردن المعاصر، فقد أدت أحداث العنف التي بدأت في جنوبي البلاد وامتدت إلى مناطق أخرى منها، احتجاجاً على ارتفاع أسعار المحروقات والمواد الغذائية الأساسية والأدوية وخفض سعر الدينار، إلى اشتداد التوتر والمطالبة الشعبية بإطلاق الحريات العامة وعودة الحياة الحزبية وممارسة الديمقراطية وفقاً لأحكام الدستور الأردني الذي ظلت مواده المتعلقة بهذه المطالب معطلة منذ عام ١٩٥٧، بينما خضعت البلاد خلالها للأحكام العرفية وقانون الدفاع والأنظمة المتصلة به التي وضعت إبان الانتداب البريطاني على البلاد بين عامي ١٩٣٥ و١٩٤٥[١].

وقد أدرك الملك حسين الذي كان أثناء هذه الحوادث في زيارة رسمية للولايات المتحدة الأمريكية (نيسان/ابريل ١٩٨٩) خطورة ما جرى. وحاول تهدئة الخواطر، فور عودته إلى البلاد، بإقالة الحكومة وتأليف حكومة من أجل توطيد الأمن وإشاعة الحرية وإجراء انتخابات نيابية ومعالجة الأزمة الاقتصادية والمالية. وأجريت الانتخابات النيابية في مناخ من الحرية والنزاهة والهدوء في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ أفرزت مجلساً نيابياً ممثلاً لمختلف التيارات والقوى السياسية والاجتماعية في البلاد. وبدأت عملية التحول الديمقراطي التي دامت أربع سنوات. فقد توقف الاستئناس برأي المخابرات العامة عند تعيين الموظفين والمستخدمين لدى الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة اعتباراً من ٢١/١/١٩٩٠[٢]، وسمح لجميع الأردنيين بالسفر إلى الخارج، وصرف جوازات سفر

---

(١) هاني حوراني، «الانتفاضة نيسان ١٩٨٩: دروس وعبر،» **الأردن الجديد** (نيقوسيا)، السنة ٦، العدد ١٤ (صيف ١٩٨٩)، ص ٧ ـ ٢٠.

(٢) **الرأي** (عمان)، ٢١/١/١٩٩٠، ص ١ و٢٣.

للمواطنين الأردنيين دون أخذ موافقة الدوائر الأمنية[٣]. وأفرج عن المحكومين السياسيين في ١٦/٢/١٩٩٠[٤]. وتقرر إعادة جميع الموظفين وأساتذة الجامعات الذين فصلوا من أعمالهم لأسباب سياسية[٥].

وبدأ مجلس النواب بدراسة قضايا الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة. وألغي قانون مكافحة الشيوعية لعام ١٩٥٣ والتعديلات التي طرأت عليه في ٢١/١/١٩٩٢[٦]. وأنهيت الأحكام العرفية في ٣٠/٣/١٩٩٢[٧]. وصدر قانون الأحزاب السياسية في ٢٣/٨/١٩٩٢[٨]. وخلال عام واحد من صدور هذا القانون تجاوز عدد الأحزاب السياسية الخمسة عشر حزباً. وصدر قانون للمطبوعات والنشر يعطي الصحافة حرية واسعة في ٢٩/٣/١٩٩٣[٩].

أما الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد، فقد كانا من المطالب الشعبية الملحة، وتكررتا في خطب العرش والبيانات الوزارية المختلفة من دون تحقيق شيء ملموس على أرض الواقع. وقد أقر مجلس النواب مشروع قانون للكسب غير المشروع وأحاله على مجلس الأعيان للنظر فيه وإقراره، غير أنه بقي في ملفات المجلس المذكور منذ عام ١٩٩٢ حتى تم إلغاؤه من قبل المجلسين مجتمعين قبل أشهر. ولم يتردد مجلس النواب الحادي عشر في نبش ملفات المسؤولين القدامى وتقديمهم للقضاء. واستأنفت النقابات المهنية نشاطها بحرية ومن دون أي تدخل من الأجهزة الأمنية والحكومية. وانتعشت الصحافة في مناخ الحرية الجديد. وانطلقت الأقلام تتناول مختلف المسائل والأمور التي تشغل بال الناس وتثير اهتمامهم دون خوف أو حساب.

وتشكلت لجنة ملكية لصياغة ميثاق وطني في ٩/٤/١٩٩٠ ضمت ستين شخصية أردنية مثلت الطيف السياسي من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، أنهت

(٣) المصدر نفسه، ص ١.

(٤) الرأي، ١٧/٢/١٩٩٠، ص ١ و٢٤.

(٥) الرأي، ١٦/٣/١٩٩٠، ص ٢.

(٦) دائرة المطبوعات والنشر الأردنية، الحياة السياسية والعامة في الأردن: تشريعات وقوانين (عمان: الدائرة، ١٩٩٣)، ص ٧ ـ ٨.

(٧) الرأي، ٢/٤/١٩٩٢، ص ١.

(٨) دائرة المطبوعات والنشر الأردنية، المصدر نفسه، ص ٩ ـ ١٨.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٠ ـ ٣٢.

مهمتها في ٢٤/ ١٢/ ١٩٩٠. وأقر الميثاق الوطني في مؤتمر وطني عام عقد في عمان برئاسة الملك حسين في ٩ حزيران/ يونيو ١٩٩١. واشتمل الميثاق على المرتكزات والمبادئ التي تقوم عليها الدولة الأردنية مثل: ترسيخ دعائم دولة القانون وسيادته، وتوكيد التعددية السياسية والحزبية والفكرية، وتحقيق متطلبات العدالة الاجتماعية. كما اشتمل على الأسس التي تقوم عليها دولة القانون وضمانات النهج الديمقراطي وقواعد تنظيم الأحزاب السياسية وضوابطها، والمبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الأردني والمجتمع الأردني، والقواعد التي تستند إليها الثقافة والتربية والعلوم والإعلام، والاعتراف بالهوية الفلسطينية كهوية نضالية سياسية لا تتناقض مع الهوية الأردنية.

واحتوى الميثاق علاوة على ذلك المبادئ التي تقوم عليها العلاقات الأردنية ـ العربية والإسلامية والدولية[١٠]. وكان هذا الميثاق بمثابة عقد اجتماعي بين الشعب ونظام الحكم، وتجديد للبيعة لملك البلاد من مختلف القوى السياسية والاجتماعية.

كانت آمال الأردنيين خلال السنوات الأربع الأولى من مسيرة التحول الديمقراطي تتجه نحو تعميق الديمقراطية وبناء دولة القانون والمؤسسات وإحداث التغيير المطلوب في الدولة والمجتمع، غير أن هذه الآمال شرعت في التبخر تدريجياً بسبب العقبات والعراقيل التي واجهتها عملية التحول الديمقراطي منذ توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل المعروفة بمعاهدة وادي عربة في ٢٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٤. ودخلت البلاد منذئذٍ في أزمة سياسية ما انفكت تتسع وتتعمق وتزداد تأثيراً حتى اليوم. كانت أولى العراقيل أن أصدرت الحكومة قانوناً مؤقتاً للانتخابات النيابية، في غياب المجلس النيابي. وقد عرف هذا القانون بقانون الصوت الواحد. والغاية منه التحكم بنتائج الانتخابات النيابية من خلال إعادة تقسيم المملكة إلى دوائر انتخابية جديدة بحسب التركيبة العشائرية، وحق الناخب في صوت واحد فقط. وكانت المفاوضات الأردنية ـ الإسرائيلية قد قطعت أشواطاً بعيدة، بعد إعلان اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ واقتراب موعد إبرام معاهدة

---

(١٠) **الميثاق الوطني الأردني** (عمان: مديرية المطابع العسكرية، ١٩٩١). انظر أيضاً: Abla Amawi, «Democracy Dilemmas in Jordan,» *Middle East Report*, vol. 22, no. 174 (1) (January - February 1992), pp. 26-29.

السلام الأردنية ـ الإسرائيلية، وكان لا بد من انتخاب مجلس نيابي طيع يصادق على المعاهدة.

أجريت الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بموجب القانون الجديد. ولم تحصل المعارضة السياسية من إسلاميين وقوميين ويساريين على أكثر من عشرين مقعداً من مقاعد مجلس النواب الثمانين[١١]. وتمت المصادقة على معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية بأكثرية النواب. حاولت حكومة د. عبد السلام المجالي التي أبرمت معاهدة السلام التبشير بعهد جديد من الازدهار الاقتصادي، وتجنب الإشارة إلى المضاعفات السياسية للمعاهدة. وقدمت وزارة المالية الإسرائيلية مشروعاً لخيارات التنمية الإقليمية في وادي الأردن بهدف تحويله إلى واحة خضراء مزدهرة اقتصادياً وعمرانياً. وكان هذا المشروع طعماً للأردن لتشجيعه على إبرام معاهدة السلام. وقد قدم هذا المشروع إلى اللجنة الاقتصادية الثلاثية الأردنية ـ الإسرائيلية ـ الأمريكية التي تألفت عقب اجتماع الرئيس كلينتون والأمير حسن، ولي عهد الأردن آنذاك، ووزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريس في البيت الأبيض في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣[١٢]. وبقي هذا المشروع حبراً على ورق. ولم يحصل أي تحسن ملموس في الوضع الاقتصادي الأردني نتيجة معاهدة السلام، باستثناء إعفاء الأردن من تسديد ٧٠٠ مليون دولار من الديون الأمريكية عليه وجدولة الديون المترتبة عليه تجاه أطراف أوروبية ويابانية[١٣].

لقد عبر ذوقان الهنداوي، نائب رئيس الوزراء في حكومة المجالي، إثر استقالته في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، عن حقيقة الوعود التي قطعتها الحكومة والمأزق الذي أوصلت الشعب الأردني إليه بقوله: «لقد ملأنا الناس أملاً، لقد أطعمناهم سمناً وعسلاً، قلنا لهم إن عاطلاً عن العمل لن يبقى، لنكتشف في النهاية أن ما جرى في الدار البيضاء لم يتجاوز حدود طرح المشاريع، وأن ما تحقق في بروكسل التي بنينا عليها آمالاً كثيرة ما كان سوى فتات، حينما أكد لنا وزير التخطيط أن القادم عبارة عن مشاريع مشتركة ضمن

(١١) Mary C. Wilson, «Jordan: Bread, Freedom or Both?,» *Current History* (Washington) (February 1994), p. 90.

(١٢) الدستور (عمان): ١٥/٩/١٩٩٤، ص ٢٠، و٢٤/٩/١٩٩٤، ص ٣٨.

(١٣) Stephen Zunes, «The Israeli-Jordanian Agreement: Peace or Pax Americana?,» *Middle East Policy*, vol. 3, no. 4 (April 1995), p. 60.

نطاق الإقليم فقط وبشراكة أوروبية، وأن العمر المفترض لتسلمها على أرض الواقع ليس أقل من ثلاثين سنة، وأن المساعدات القادمة في السنوات الخمس لا تتجاوز خمسة وستين مليون دولار فقط»[١٤].

واجه الأردن أسئلة خطيرة بعد إبرام معاهدة السلام مع إسرائيل: ماذا تريد إسرائيل من السلام؟ وكيف يتعامل الأردن مع هذا السلام المفروض عليه؟ وكيف يجابه استحقاقاته في المراحل القادمة؟ وهل تغيرت أهداف المشروع الصهيوني الاستعماري؟ إن قراءة دقيقة ومتفحصة للأحداث والتطورات على الساحة الإسرائيلية تشير إلى أن المشروع الصهيوني ما زال قائماً ولم يطرأ أي تغيير في مضمونه وأهدافه. وما لم تستطع الصهيونية وإسرائيل تحقيقه بالحروب تسعى اليوم إلى تحقيقه بفرض معاهدات السلام على الدول العربية وعلى عرب فلسطين. وتقدم إسرائيل نفسها للعالم على أنها الطرف الذي يضحي من أجل السلام، وتعرض، في الوقت نفسه، خططاً ومشاريع جاهزة للهيمنة على اقتصاد المنطقة العربية والسيطرة على مقدراتها، واختراقها سياسياً واقتصادياً وثقافياً ونفسياً.

لقد أثارت هذه الأمور قلق الفئات والنخب السياسية والثقافية الواعية من الأردنيين، وزادهم قلقاً تراجع المسيرة الديمقراطية والانفراد بالقرار السياسي والاقتصادي والمالي، واستمرار الأساليب القديمة في إدارة الدولة، وابتعاد الشعب عن المشاركة الحقيقية في صنع القرار السياسي، وتجاهل الأساليب العلمية في تطوير المؤسسات الوطنية، وانتشار روح اليأس بين الشباب، وتفشي قيم النفاق السياسي والاجتماعي، وتدني أداء مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، وعلى رأسها الأحزاب السياسية، وارتفاع شأن السماسرة والمنظرين للفساد[١٥]، وازدهار المزاجية والمحسوبية والشللية ومراكز القوى في أجهزة الدولة الرسمية والقطاعين العام والخاص في المؤسسات الاقتصادية.

ونجحت الحكومة بتعديل قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٣ لفرض قيود إدارية ومالية على إصدار الصحف والحد من حرية الرأي بفرض عقوبات شديدة على الصحف وكتّابها[١٦]. وعلى صعيد الإعلام الرسمي تم تجاهل الرأي

---

(١٤) البلاد (عمان)، ١٤/١٢/١٩٩٤.

(١٥) أحمد عبيدات، «الأردن إلى أين؟»، الدستور، ٣/١١/١٩٩٤.

(١٦) قانون المطبوعات المعدل في أيار/مايو ١٩٩٧.

الآخر والتعتيم عليه، وتطويق الآراء المختلفة على صفحات الجرائد حتى غدت بالتدريج حكراً على اتجاه معين، والتركيز على الأشخاص وعلى أدوار معينة. وعجز هذا الإعلام عن بناء الثقة بين الشعب والقيادة السياسية وإيجاد صدقية لمؤسسات الدولة. ولا عجب أن يولد هذا السلوك الإعلامي حالة من خيبة الأمل لدى الأكثرية الساحقة من الشعب.

وكان أداء مجلس النواب منذ عام ١٩٩٣ في محصلته النهائية أداءً سلبياً، إذ كان دوماً طيعاً للحكومات المتعاقبة ومنفذاً لرغباتها. وظلت المعارضة النيابية، فردية أو حزبية، ضعيفة لا تأثير لها في صنع القرار. ولم يرتق أداء المجلس إلى مستوى الأحداث. أما مجلس الأعيان فقد روعي في تعيينه استبعاد العناصر الحية الفعالة، فاتسم أداؤه بالسلبية والتأييد المطلق لكل حكومة.

أما النقابات المهنية التي قامت بدور مهم في الحياة السياسية في غياب الأحزاب السياسية قبل عام ١٩٨٩، فقد سعت الحكومات المتعاقبة إلى تطويقها والحد من نشاطاتها السياسية بحجة قصر مهامها على رفع مستوى المهن والمنتسبين إليها[١٧].

وهكذا نجد أن معاهدة السلام مع إسرائيل قد أثرت سلباً في المناخ السياسي العام في البلاد. فأوجدت أزمة ثقة بين الحكومة من جهة، وبين الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين من جهة أخرى. وبلغت هذه الأزمة أوجها في مرحلة التطبيع أو ما نسميه مرحلة الاختراق الإسرائيلي للمجتمع الأردني. وبلغ هذا الاختراق أجلى مظاهره في ١٩٩٧/٩/٢٥ حينما قامت مجموعة من الموساد (المخابرات الإسرائيلية) بمحاولة اغتيال خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في عمان بموافقة شخصية من رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو[١٨]. وقد أدت أزمة الثقة بين السلطة والمجتمع إلى شعور عام بالخيبة وبالخوف من المستقبل الغامض وانعدام الحوار بين الحكومة والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.

---

(١٧) أحمد عبيدات، «الوحدة الوطنية والمستقبل،» الرأي، ١٩٩٥/٥/٩، وهاني حوراني [وآخرون]، **النقابات المهنية وتحديات التحول الديمقراطي في الأردن** (عمان: دار سندباد للنشر، ٢٠٠٠)، ص ١٤١ - ١٥٥.

(١٨) Faisal Kutty, «Mossad's Use of Canadian Passports,» *Washington Report on Middle East Affairs* (January - February 1998), pp. 26-27.

لقد عجزت الحكومات المتعاقبة عن استيعاب الجيل الأردني الجديد من خريجي الجامعات وأصحاب الكفاءات العالية. وانتشرت البطالة بينهم حتى تراوحت نسبتها بين ١٥ بالمئة و٢٥ بالمئة من مجموع القوى العاملة في البلاد. ونشأت حالة إحباط عام عند الجيل الجديد تدفعه باستمرار إلى البحث عن مكان آخر غير الأردن والهجرة إلى أمريكا وأوروبا.

هذا عرض سريع لما جرى في الأردن خلال العقد الأخير من هذا القرن، رأيت أن أقدمه قبل الخوض في التحديات المستقبلية التي تواجه هذا البلد العربي الصغير المحدود في موارده وإمكانياته، وقبل عرض سيناريوهات المستقبل التي تخيلتها في مدى العقد الزمني القادم.

تواجه الأردن تحديات داخلية وخارجية عديدة يمكن إجمال أهمها بما يلي:

أولاً: التحديات الداخلية

وهي تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

١ ـ التحديات السياسية

أ ـ الوحدة الوطنية

لا شك في أن الوحدة الوطنية من أهم التحديات السياسية الداخلية في الأردن. من المعروف أن الهجرة الفلسطينية إلى الضفة الشرقية من الأردن عام ١٩٤٨، والنزوح الفلسطيني إليها عام ١٩٦٧ وما بعدها، قد أديا إلى وجود حوالى نصف سكان المملكة الحاليين من أصل فلسطيني.

ولم يكن في ذلك أية مشكلة قبل قرار قمة الرباط عام ١٩٧٤ الذي اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وقرار فك الارتباط القانوني والإداري بالضفة الغربية عام ١٩٨٨. فقبل هذين القرارين كان الفلسطينيون مواطنين أردنيين يشاركون إخوانهم من الشرق أردنيين في كل مؤسسات الدولة وفي التنظيمات الحزبية والنقابية ومختلف مناحي الحياة. ولكن الأمر اختلف منذ قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ وتنظيم الفلسطينيين في صفوفها، ونمو المقاومة المسلحة الفلسطينية بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وتنظيم الشباب الفلسطيني في فصائلها.

وجد على الساحة الأردنية منذئذٍ هويتان: فلسطينية وأردنية. وخلق هذا الوضع ازدواجاً في الولاء الوطني والسياسي. وعززت أحداث أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ من هذه الازدواجية وبلورتها. وأخفقت كل المحاولات الرسمية الأردنية للدمج وتوحيد الولاء. وأصبحت هذه الازدواجية من الحقائق السياسية الثابتة في المجتمع الأردني التي تقلق رجال السياسة والفكر[١٩]. وغدت هذه الازدواجية تعرقل تطور الحياة السياسية الأردنية في الاتجاه الديمقراطي. وقد أشغلت هذه المسألة الكتّاب والصحفيين والسياسيين، وذهبوا مذاهب مختلفة في تناولها وتحليلها ومعالجتها. فمنهم من يرى أن الأردنيين من أصل فلسطيني مواطنون أردنيون لا يتناسب تمثيلهم في الحكم والإدارة والجيش والأجهزة الأمنية والمؤسسات العامة مع نسبتهم من السكان. ويطالب هذا الفريق بمساواة الفلسطينيين مع الشرق أردنيين في ذلك كله. ولعل أبرز من يمثل هذا الفريق عدنان أبو عودة، وزير الإعلام الأسبق، ورئيس الديوان الملكي سابقاً، ومستشار الملك الذي قدم استقالته من منصبه الأخير في مطلع نيسان/ابريل ٢٠٠٠. وكان قد ألف كتاباً بالإنكليزية بعنوان: **الأردنيون والفلسطينيون والمملكة الهاشمية في عملية سلام الشرق الأوسط**[٢٠] صدر في نهاية عام ١٩٩٩. وقد أثار هذا الكتاب والمحاضرات التي ألقاها مؤلفه في عمان ردود فعل متباينة في الأوساط السياسية والثقافية والاجتماعية في الأردن، بلغت أوجها في الهجوم غير المباشر على المؤلف من قبل رئيس الحكومة الحالي.

ويرى فريق آخر من الأردنيين أن إثارة مسألة حقوق الفلسطينيين في هذا الوقت، وقبل البت في مسألة اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة إلى وطنهم أو تعويضهم من ممتلكاتهم في فلسطين، يخدم مصلحة إسرائيل التي تطالب بتوطين الفلسطينيين حيثما يقيمون وتمتنع عن منحهم حق العودة أو التعويض الذي نصت عليه قرارات الأمم المتحدة. كما أنه تثبيت لمقولة «الوطن البديل» للفلسطينيين في الأردن. وليس هذا في مصلحة الفلسطينيين. ويرى هذا الفريق أيضاً أن مسألة المساواة في الحقوق والواجبات جزء لا يتجزأ من

---

(١٩) مصطفى حمارنة، خليل الشقاقي وروز ماري هوليس، **العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية، إلى أين: أربعة سيناريوهات للمستقبل** (عمان: الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧).

(٢٠) Adnan Abu-Odeh, *Jordanians, Palestinians, and the Hashemite Kingdom in the Middle East Peace Process* (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1999).

المطالب الوطنية الأساسية في إقامة دولة القانون في الأردن، والتي لا ينبغي أن تثار على أساس جهوي وإنما على أساس حقوق الإنسان وحريات المواطن مهما كان أصله أو دينه أو مذهبه أو الجهة التي يقيم فيها. وتختلف الآراء في هذه المسألة المهمة التي أعتقد أنه لا بد من بحثها ومناقشتها على المستوى الوطني للوصول إلى الحلول المناسبة.

ب ـ هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية

هيمنت السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية منذ حصول الأردن على استقلاله السياسي عام ١٩٤٦. وساهم فرض الأحكام العرفية وقانون الطوارئ في تعزيز هذه الهيمنة. وسنت القوانين المؤقتة في غياب الحياة البرلمانية حتى بلغ عددها بين عامي ١٩٦٧ و١٩٨٩ (١٦٦) قانوناً عرضت على المجلس النيابي الحادي عشر (١٩٨٩ ـ ١٩٩٣) للنظر فيها وإقرارها. وكان من آثار هذه الهيمنة أن أصبح مجلس الأمة ضعيف التأثير والفاعلية في الحياة السياسية، وغدا الجهاز القضائي تابعاً للسلطة التنفيذية ولا يتمتع بالاستقلال الذي ينص عليه الدستور.

ونجم عن تغول السلطة التنفيذية أن انقسم السياسيون والطامحون إلى العمل العام إلى شلل تلتف حول كل رئيس حكومة. وغدت هذه الشلل تتداول السلطة في غياب الأحزاب السياسية وضعفها. وأصبح الولاء لرئيس الشلة وخدمته والتردد على ديوانه والدفاع عنه في المجالس العامة والخاصة من المعايير الأساسية لاختيار الوزراء ومديري المؤسسات والدوائر الحكومية. وغابت معايير الكفاءة والأمانة والإخلاص للوطن.

ج ـ الفساد والرشوة والمحسوبية

نجم عن احتكار السلطة من قبل فئات معينة وغياب الرقابة التشريعية ومحاسبة السلطة التنفيذية، انتشار الفساد، والاعتداء على المال العام، وتفشي الوساطة والمحسوبية في تعيين الموظفين وترقيتهم، وكثرة الرشوة وغياب العدالة والمساواة في كثير من القرارات الرسمية. وانعكس ذلك كله على المجتمع وعلى الكفاءات المتميزة فيه، فأصيبت بالإحباط. نتج من ذلك أيضاً ضعف الجهاز الإداري وجموده وإعاقة تقدم المجتمع وشعور الأجيال الشابة بالظلم ورفضها للواقع وتطلعها إلى تغييره بالعنف.

د ـ ضعف الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى

اتسمت الأحزاب السياسية الأردنية بحداثة نشأتها، فقد صدر قانون الأحزاب السياسية عام ١٩٩٣. صحيح أن بعض الأحزاب القومية واليسارية وبعض الحركات الإسلامية يعود في أصوله إلى الخمسينيات من هذا القرن، غير أنها لم تمارس نشاطها العلني بصورة رسمية منذ عام ١٩٥٧ إلا بعد عام ١٩٩٣. ولعل أبرز خصائص هذه الأحزاب، على اختلاف اتجاهاتها الفكرية، التشابه في أهداف الكثير منها، ولا سيما الأحزاب الليبرالية التي تسمى أحزاب الوسط، والاختلاف الشديد بين أعضائها المؤسسين في التوجهات السياسية والمصالح الشخصية، وتولي رئاساتها من قبل شخصيات سياسية أو عسكرية أو اجتماعية أو مالية مرموقة. وقد منيت هذه الأحزاب بالانقسام والتشرذم لأسباب عديدة ومختلفة. وكان تمثيل هذه الأحزاب في المجالس النيابية ضعيفاً، باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي والحزب الوطني الدستوري، كما كان أثر هذه الأحزاب في المشاركة في الحكم وفي تداول السلطة ضعيفاً جداً أيضاً. وكان الإقبال الشعبي على هذه الأحزاب وما يزال ضئيلاً.

ويعود ضعف هذه الأحزاب إلى غياب الحياة الحزبية عن الساحة الأردنية مدة طويلة من الزمن تعرّض خلالها الحزبيون للاضطهاد والملاحقة والنفي الاختياري بحثاً عن الرزق خارج البلاد. وسادت طوال هذه المدة قناعات لدى المواطنين أن الحزبية ضياع لمستقبل الشباب ومتاهة لا جدوى منها وتشتيت للجهود ومضيعة للوقت ومجلبة للضرر.

وساهمت وسائل الإعلام الأردنية والسياسة العامة للدولة في تثبيت هذه القناعات. وكانت التجارب الحزبية في الأقطار العربية الشقيقة مثبطة للهمم أيضاً. واستطاع نظام الحكم أن يقيم قنوات اتصال مباشرة أو غير مباشرة مع الناس، أثناء غياب الحياة الحزبية، والتعامل مع القوى الاجتماعية الجديدة، ولا سيما المثقفة منها، وإتاحة الفرصة أمامها لاحتلال المواقع السياسية والإدارية لكسب ولائها. ولا شك في أن ضعف الإقبال على الأحزاب السياسية أفضى إلى ضآلة أثرها السياسي والاجتماعي في المجتمع. أما بقية مؤسسات المجتمع المدني مثل اتحاد العمال والنقابات المهنية والجمعيات الخيرية والمنتديات الثقافية والرياضية واتحادات الطلبة في الجامعات، فأثرها محدود جداً في الحياة السياسية.

هـ ـ احترام حقوق الإنسان

ما زال العديد من القوانين والأنظمة الأردنية يتعارض في بعض بنودها وأحكامها مع حقوق الإنسان الأساسية، ولا يتفق مع ما جاء في الميثاق الوطني الأردني. وتحد هذه القوانين والأنظمة من حريات المواطن العامة والفردية. وما زالت المناهج والكتب المدرسية في مختلف مراحل التعليم العام تحتاج إلى تنقيح لكي لا تتعارض والمبادئ الأساسية للتربية على حقوق الإنسان. وقد أعد المعهد العربي لحقوق الإنسان دراسة علمية للمناهج والكتب المدرسية في مختلف مراحل التعليم العام الأردني عام ١٩٩٨، وقدمت منها نسخة إلى وزير التربية والتعليم الأردني، فوعد بتنقيح الكتب في طبعاتها التالية بناء على التوصيات الواردة في هذه الدراسة.

هذا وقد قامت في الأردن جمعية حقوق الإنسان كفرع لمنظمة حقوق الإنسان العربية. وتألفت لجنة ملكية لحقوق الإنسان في مطلع نيسان/ابريل ٢٠٠٠ برئاسة المحامي أحمد عبيدات، وهو رئيس وزراء سابق وأبرز وجوه المعارضة السياسية في البلاد.

٢ ـ التحديات الاقتصادية

الاقتصاد الأردني اقتصاد صغير الحجم ذو قاعدة إنتاجية متنوعة نسبياً ومحدودة. وهو اقتصاد مفتوح، تتحكم فيه قوى السوق، والتدخل الحكومي فيه محدود. ويقوم القطاع الخاص فيه بدور فعال في مختلف وجوه الإنتاج والتوزيع والتجارة، بينما يكاد ينحصر دور القطاع العام فيه في تقديم الخدمات الأساسية والبنية التحتية. ومن المعروف أن هذا الاقتصاد قد تعرض لأزمات خانقة كان **أولها** أزمة الثمانينيات التي أسفرت عن تخفيض سعر الدينار الأردني وارتفاع الأسعار وما رافقها من اضطرابات اجتماعية، **وثانيها** أزمة التسعينيات التي نجمت عن حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ وحصار العراق والأردن. وساهم في تعميق هذه الأزمة تعاون الحكومات المتعاقبة في خطط التنمية والإنفاق الكبير غير المبرر على التسلح والفساد الذي استشرى في مؤسسات الدولة. ومن أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني حالياً ولسنوات قادمة ما يلي:

أ ـ العجز في الموازنة العامة للدولة

العجز في الموازنة العامة الأردنية ظاهرة قديمة اعتادت الحكومات أن

تسده أو تتلافاه بالمساعدات المالية العربية والأجنبية أو بالاقتراض من الخارج والداخل. ومنذ أن واجه الأردن الأزمة الاقتصادية والمالية الأولى عام ١٩٨٨، واضطراره للخضوع لوصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإجراء ما سمي ببرامج التصحيح الاقتصادي، وهو يعاني أزمة اقتصادية خانقة تتسم بالكساد والجمود، وليس في المدى المنظور أية مؤشرات للخروج من هذه الأزمة. وما زالت الحكومات تمارس سياسة الإسراف والتبذير، على الرغم من إعلانها عند إقرار كل موازنة عامة عن عزمها على الحد من الإنفاق العام. وما زالت الرقابة الفعلية من السلطة التشريعية على هذا الإنفاق ضعيفة إن لم تكن معدومة. وتسعى الحكومة دوماً إلى فرض ضرائب جديدة أو زيادة قيمة الضرائب القديمة لتغطية العجز في الموازنة العامة. وهذا كله يثقل كاهل المواطنين، ولا سيما ذوي الدخل المحدود.

ب ـ العجز في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات

يعتمد الأردن في تأمين حاجاته الأساسية والكمالية اعتماداً كبيراً على الاستيراد من الخارج. ويستورد أكثر بكثير مما يصدر. ويترتب على ذلك عجز دائم في ميزانه التجاري وفي ميزان مدفوعاته. ويحتاج إلى عملات صعبة لتأمين استيراد ما يحتاج إليه من الخارج. وهذه مشكلة دائمة لا يمكن معالجتها إلا بزيادة الإنتاج، بحيث تعادل قيمة المواد التي يصدرها قيمة ما يستورد لتأمين حاجاته. وهذا تحد كبير يواجه البلاد، وتقع مسؤولية التخطيط له على عاتق الحكومة. وعليها أن تستنبط الوسائل والأساليب والتسهيلات التي تساعد على زيادة الإنتاج الوطني. ولا بد من السعي إلى إيجاد سوق عربية مشتركة واكتشاف أسواق جديدة للمنتوجات الأردنية، بالإضافة إلى الأسواق التقليدية من أجل المساهمة في تخفيف هذا العجز.

ج ـ الديون الخارجية

بدأت الديون الخارجية تتراكم على الأردن منذ منتصف السبعينيات، وبلغت أوجها عام ١٩٨٨. فاتصلت الحكومة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تطلب منهما المعونة الفنية والمالية. ووافقت على برنامج التصحيح الاقتصادي بعد أن بلغت هذه الديون الخارجية حوالى عشرة مليارات دولار. ومن الجدير بالذكر أن تراكم الديون قد تم في فترة غابت فيها الرقابة التشريعية

عن الحياة السياسية، وهيمنت فيها السلطة التنفيذية على كل شيء في البلاد، وحكمت الناس بالأحكام العرفية والقوانين المؤقتة، فغابت الرقابة والمساءلة الشعبية، وجرى الإنفاق بتبذير وإسراف لا مسوغ لهما وعم الفساد. صحيح أن الحكومات الأردنية سعت منذ عام ١٩٨٩ إلى إعادة جدولة هذه الديون وفوائدها، وجاهدت في إلغاء بعضها، ونجحت بذلك بصورة محدودة، غير أن لذلك كله كلفته الغالية من زيادة في الضرائب إلى ارتفاع في الأسعار يرزح تحته الفقراء وذوو الدخل المحدود. وكانت هذه الكلفة فوق ذلك تنازلات سياسية على صعيد التسوية السلمية الأردنية ـ الإسرائيلية. وما زالت الديون الخارجية في حدود سبعة مليارات دولار وتشكل تحدياً للحكم وللشعب على حد سواء.

د ـ البطالة

تلقي البطالة بثقلها على الشعب الأردني ويشعر بآثارها السلبية فيه يومياً. وتتراوح نسبتها بين ١٥ و٢٥ بالمئة من مجموع القوى العاملة. وخطورة هذه البطالة هي في نوعية العاطلين عن العمل. فمعظمهم من حملة الشهادات الجامعية ودبلوم كليات المجتمع، وأعدادهم في تزايد مستمر كل عام[٢١].

ولهذه البطالة أسباب داخلية وخارجية، فمن أسبابها الداخلية تراجع الطلب على القوى العاملة نتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي منذ منتصف الثمانينيات حتى اليوم، واستمرار تزايد أعداد خريجي الجامعات ومعاهد التعليم العالي، والعمالة الوافدة من مصر ومن سري لانكا والهند، والنمو السكاني وعودة العمال الأردنيين من دول الخليج بعد حرب الخليج الثانية. أما الأسباب الخارجية، فهي تراجع الطلب الخارجي عن الأيدي العاملة الأردنية ولا سيما في الدول العربية النفطية، والركود الاقتصادي السائد في المنطقة العربية[٢٢].

وللبطالة آثار سلبية في الناتج المحلي الإجمالي وفي الإيرادات الحكومية، وفي معدلات الادخار، وفي معدلات الأجور ومعدلات الإعالة، وفي مستوى المعيشة، وفي معدل الجريمة، ناهيكم عن آثارها النفسية في الفرد وشعور

---

(٢١) محمد الخصاونة [وآخرون]، الفقر والبطالة في الأردن (عمان: الجمعية العلمية الملكية، ١٩٩٨).

(٢٢) عادل لطفي ومازن عودة، «موازين القوى العاملة في الأردن، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠،» ورقة عمل قدمت إلى: منظمة العمل الدولية والجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٩٠.

العاطل عن العمل بالإحباط وعدم الثقة بالنفس وجدوى الحياة. وتؤلف البطالة تحدياً قوياً للاقتصاد الأردني وللحكومات الأردنية.

وخلاصة القول ان التحديات الاقتصادية تتمثل في الخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تحيط بالبلاد منذ سنوات، وإعادة بناء الاقتصاد الوطني على أسس وقواعد سليمة، والسير على طريق التنمية المستديمة، وتخفيض نسبة البطالة، وإدارة الموارد الطبيعية بصورة تحفظ سلامة البيئة، وما زال الاقتصاد الوطني يعاني ضعفاً شديداً في نموه. فقد بلغ هذا النمو أدنى مستوياته عام ١٩٩٦. وارتفع عام ١٩٩٧ إلى ١,٣ بالمئة، كما أنه ارتفع من جديد عام ١٩٩٨ إلى ٢,٢ بالمئة، ثم عاد إلى الهبوط عام ١٩٩٩ إلى ١ بالمئة. وبذلك ذهبت كل الجهود لرفع مستوى النمو الاقتصادي وانتعاشه، واستمر الركود الاقتصادي[٢٣].

٣ ـ التحديات الاجتماعية

تشير الدراسات الاجتماعية الميدانية التي أجريت مؤخراً في الأردن إلى اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء، وإلى أن الذين يقعون تحت خط الفقر يتجاوزون ٣٠ بالمئة من السكان. ويعود ذلك إلى أسباب عديدة لا مجال لذكرها هنا. ويلاحظ أيضاً تقلص حجم الطبقة الوسطى في المجتمع الأردني باستمرار. ويزيد هذا الوضع من حدة الظلم الاجتماعي وغياب العدالة الاجتماعية. ومن التحديات الاجتماعية تدني مستوى التعليم العام والعالي وارتفاع كلفتهما. وما زالت المحاولات لإصلاح التعليم العام لم تحقق الأهداف المرجوة منها، وتواجه عراقيل كثيرة. أما التعليم العالي، فإن التوسع فيه دون توفر الدعم المالي الكافي قد أدى إلى خفض مستوى نوعيته. ويشكل التعليم تحدياً كبيراً للأردنيين باعتباره أهم مصدر للرزق. أما الخدمات الصحية، فعلى الرغم من المستوى الرفيع لكثير من الأطباء الأردنيين ووجود مستشفيات ممتازة خاصة، إلا أن الخدمات الصحية العامة التي تقدم للمواطن ما زالت دون المستوى المطلوب. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة التعليم بين النساء ووجود اتحادين للمرأة في الأردن، فما زال وضع المرأة يتحسن ببطء شديد.

---

(٢٣) «هل دخل الاقتصاد الأردني حلقة النمو المفرغة،» **الاقتصاد المعاصر** (عمان) (١٥ نيسان/ ابريل ٢٠٠٠)، ص ٨ ـ ٩.

ويتضح مما سبق أن أهم التحديات الاجتماعية هي مكافحة الفقر والجريمة وإعادة صياغة سياسات التعليم وتأهيل القوى البشرية لاستيعاب المستجدات في ثورة المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا.

٤ ـ التحديـات الثقافيـة

تملك الحكومة الأردنية معظم وسائل الإعلام الرئيسية في البلاد، فهي تملك الإذاعة والتلفزة ووكالة الأنباء الأردنية (بترا). ولها ٦٠ بالمئة من أسهم جريدة **الرأي**، و٤٠ بالمئة من أسهم جريدة **الدستور**[٢٤]. وبهيمنة الحكومة على وسائل الإعلام توجه الرأي العام كما تريد وتسيطر على أهم مصادر ثقافته. ونتيجة لهذه الهيمنة يغيب الرأي الآخر في أي قضية أو مسألة تتبناها الحكومة، ويختفي النقد الموضوعي لأي قرار حكومي. لقد توقفت أربع صحف أسبوعية من صحف المعارضة عن الصدور هي **الرصيف** و**الحوار** و**الديار** و**الأردن** بسبب التعديلات التي أدخلت على قانون المطبوعات والنشر في أيار/مايو ١٩٩٧[٢٥].

ثانياً: التحديـات الخارجيـة

لا شك في أن أهم التحديات الخارجية ما نشأ وما يمكن أن ينشأ من نتائج وآثار سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية في الأردن من عملية السلام في المنطقة. من المعروف أن التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل منذ عام ١٩٨٢ والتفكك العربي الذي ظهر في أجلى صوره في حرب الخليج الثانية، واتفاقية السلام المنفردة مع مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن، والظروف الدولية والإقليمية، مكنت إسرائيل من تثبيت وجودها العنصري وجلبها المزيد من يهود العالم والمرتزقة إلى فلسطين وطرد الشعب الفلسطيني إلى خارج وطنه. إن السلام المفروض على الدول العربية المجاورة لإسرائيل يفتح الباب أمام احتمالات كثيرة ويثير أسئلة عديدة حول مصير الشعب الفلسطيني ومستقبل العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية وآثار ذلك في الوضع

---

(٢٤) سعيدة الكيلاني، «إلقاء اللائمة على الصحافة، أزمة عملية الديمقراطية في الأردن،» (المركز الدولي ضد الرقابة، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧)، المادة رقم (١٩)، ص ٣٧، وعصام سليمان الموسى، **تطور الصحافة الأردنية، ١٩٢٠ ـ ١٩٩٧** (عمان: منشورات لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٨)، ص ١٤٥ ـ ١٤٩.

(٢٥) الكيلاني، المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٤٤.

الداخلي في الأردن. وتمارس إسرائيل حالياً ورقة الكونفدرالية الأردنية ـ الفلسطينية للضغط على الأردن لتمرير الحلول التي تفرضها على الفلسطينيين والأردنيين. وتستعمل الكونفدرالية كوسيلة لمنع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وخلق كيان إسرائيلي ـ فلسطيني ـ أردني له أبعاد اقتصادية وأمنية محسوبة لتسهيل حركة مرور الأشخاص والأموال والسلع في الاتجاه الذي تريده إسرائيل، وضمان سيطرتها على الحركة السكانية للفلسطينيين، بما يخدم أهداف الدولة العبرية[٢٦].

سيناريوهات المستقبل

في ضوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يعيشها الأردن والظروف الخارجية الإقليمية والدولية يمكن تخيل السيناريوهات التالية في المستقبل القريب. وتفترض السيناريوهات الأربعة الأولى استمرار نظام الحكم القائم في الأردن، إذ ليس لدينا من المؤشرات ما يدل على احتمال تغييره.

أ ـ سيناريو استمرار الوضع الراهن

وهذا يعني استمرار الوضع الراهن في الأردن على ما هو عليه من دون أي تغير محسوس على أوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أي الاستمرار في المسيرة الديمقراطية الحالية بنقائصها وعيوبها التي ذكرت سابقاً، وبقاء هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، وضعف أداء مجلس الأمة، وغياب الرقابة الشعبية على الحكومات، وضعف الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى، واتساع الشروخ في الوحدة الوطنية، واستمرار العلاقات السياسية الأردنية ـ العربية على ما هي عليه الآن، ودوام علاقاته الراهنة مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. ويشمل هذا السيناريو استمرار الأزمة الاقتصادية بمظاهرها المختلفة والديون الخارجية بثقلها

---

(٢٦) أحمد عبيدات، «الأردن وتحديات مطلع القرن،» (محاضرة ألقيت في منتدى عبد الحميد شومان في عمان بتاريخ ١٤/٢/٢٠٠٠)، ونشرت في: الدستور، ١٥/٢/٢٠٠٠، وطاهر المصري، «واقع الحياة السياسية في الأردن وتطلعات المستقبل،» (محاضرة ألقيت في منتدى عبد الحميد شومان في عمان بتاريخ ٢٧/٣/٢٠٠٠)، ونشرت في: الرأي، ٢٨/٣/٢٠٠٠.

على الاقتصاد الوطني، واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، وتقلص الطبقة الوسطى، وتفشي الفقر وما قد يرافق ذلك من اضطرابات اجتماعية وأعمال عنف، كما حدث خلال العقد الأخير من هذا القرن. ومن شأن استمرار هذه الأوضاع تآكل شرعية نظام الحكم، واحتمال اللجوء إلى فرض الأحكام العرفية وقانون الطوارئ، والتحول عن الديمقراطية، واشتداد التوتر بين الأردنيين من أصل فلسطيني والشرق أردنيين، وما قد يصاحب ذلك من أعمال وتدهور اقتصادي.

ب ـ السيناريو الديمقراطي

يفترض هذا السيناريو وقف التحول عن الديمقراطية، وسن قانون انتخاب جديد يسمح بتمثيل حقيقي للقوى الفاعلة في المجتمع الأردني ولمختلف القوى السياسية في البلاد، وانتخاب مجالس نيابية قادرة على ممارسة صلاحيتها الدستورية في مراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها والحد من هيمنتها، وإعادة النظر في القوانين والتشريعات التي تحد من الحريات العامة والفردية وتمس الحقوق الأساسية للإنسان. كما يفترض إصلاح القضاء وضمان استقلاله، وقيام دولة القانون، وإرساء التعددية السياسية، وممارسة تداول السلطة، وإعادة النظر في السياسة الإعلامية والتعليمية بما يعزز الوحدة الوطنية ويحقق للصحافة ووسائل الإعلام الأخرى الحرية المسؤولة للقيام بدورها الوطني المنوط بها، وإتاحة الفرص لبناء اقتصاد وطني على أسس سليمة، ووضع الخطط الفعالة لتخفيض نسبة البطالة والحد من الفقر وتقليص الهوة بين الأثرياء والفقراء، وإيقاف الإسراف والتبذير في الإنفاق من المال العام.

ويفترض هذا السيناريو أيضاً انفتاحاً على البلدان العربية وتوثيقاً للعلاقات معها، والسعي إلى إقامة سوق عربية مشتركة لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية التي ستفرض نفسها على المنطقة في العقد الزمني القادم. كما يفترض الحيطة والحذر من المشروعات الإسرائيلية والأمريكية المشبوهة في المنطقة، والتصدي لها من خلال تفعيل العمل العربي المشترك.

ج ـ السيناريو الإسلامي

يفترض هذا السيناريو وصول الإسلاميين إلى السلطة بوسائل الديمقراطية أو بغيرها، وإقامة دولة إسلامية تطبق أحكام الشريعة الإسلامية. وقد لا يتاح

في ظل هذه الدولة للقوى السياسية غير الإسلامية المشاركة في الحكم أو التمتع بحرية الرأي. وسيفرض الحجاب على المرأة، كما هي الحال في إيران، ويفصل بين الجنسين في الجامعات والمعاهد العالية والمؤسسات العامة والخاصة. وستحظر جميع الممارسات ذات الطابع الغربي في الأفراح والأتراح ومختلف المناسبات الاجتماعية. وسيمنع الغناء الحالي الذي نسمعه من الإذاعة والتلفزة، ويمنع استعمال الصحون الفضائية، وسيضطر كثيرون إلى مغادرة البلاد دون رجعة بسبب هذه القيود وغيرها.

ولكن هل بإمكان الإسلاميين أن يقدموا برامج سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مقنعة وفاعلة من شأنها أن تحقق مشاركة سياسية شعبية فاعلة في الحكم، وتنشيط الاقتصاد الوطني وزيادة إنتاجه، والحد من البطالة والفقر، وتحقيق توزيع عادل للثروة، ورفع مستوى التعليم، واستيعاب التكنولوجيا الحديثة وتطويرها، وانتهاج سياسة إعلامية وثقافية تحقق هذه الأهداف؟ لقد أظهرت السنوات العشر الماضية في الأردن تلكؤ الإسلاميين وترددهم في تقديم برامج سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية أثناء حملاتهم الانتخابية النيابية والبلدية. ولذلك فإنني أعتقد أن وصول الإسلاميين إلى السلطة، وإن كان مستبعداً، لن يؤدي إلى طول بقائهم فيها لعدم توافر البرامج المذكورة لديهم. وليس هنالك ما يشير إلى أنهم سيقدمون على وضع مثل هذه البرامج في المستقبل، لأنها ستسبب الخلاف بينهم وانقسامهم على أنفسهم.

د ـ سيناريو الكونفدرالية الأردنية ـ الفلسطينية

إذا أخفقت المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية في الوصول إلى الانسحاب الإسرائيلي الكامل من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي المذكورة، أو حتى لو أعلن عن قيام الدولة الفلسطينية من جانب الفلسطينيين وحدهم من دون أن تتمتع بحق السيادة على أراضيها، فقد تمارس على الأردن ضغوط أمريكية وإسرائيلية لقيام اتحاد كونفدرالي بين الأردن والكيان الفلسطيني الجديد. وعند ذلك سيتقاسم الأردن وإسرائيل السيادة على الضفة الغربية، ما دام الكيان الفلسطيني لا يعترف به كدولة مستقلة ذات سيادة فعلية. وستخلو الضفة الغربية من مرابطة جيش فلسطين على أراضيها، بينما سيبقى الجيش الإسرائيلي مرابطاً في غور الأردن وبعض المواقع الاستراتيجية، وستبقى السيطرة الإسرائيلية على المجال الجوي

للضفة، وستبقى المستوطنات الإسرائيلية تحت السيادة الإسرائيلية، وكذلك سيطرة إسرائيل على نقاط الاتصال وعلى المياه[٢٧].

لا يمكن لهذا السيناريو أن يلبي مطالب الشعب الفلسطيني في التحرر من الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق الاستقلال الوطني. كما أنه لن يرضي الأردنيين الذي سيشعرون أنهم يحققون لإسرائيل حلاً يتفق وأطماعها ويلبي سياستها الرامية إلى تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني. والحكم في ظل هذه الكونفدرالية لن يكون إلا حكماً استبدادياً يقمع السكان الأردنيين والفلسطينيين. وستكون الكونفدرالية حليفاً لإسرائيل وامتداداً لها على الصعيدين الاقتصادي والثقافي. وستؤمن لها الأيدي العاملة الرخيصة التي تحتاج إليها والسوق الوسيطة لسلعها لنقلها إلى الأسواق العربية وترويجها فيها.

هـ ـ سيناريو اتحاد الهلال الخصيب

يفترض هذا السيناريو حدوث تغيير جذري في أنظمة الحكم في هذه المنطقة في اتجاه الديمقراطية الحقيقية أو نتيجة قيام أنظمة حكم إسلامية فيها. كما يفترض تبدلاً في الوضع الدولي يسفر عن ضعف النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية واختلال داخلي في الكيان الإسرائيلي. وعلى الرغم من ضعف احتمال هذا السيناريو، فمن المنتظر أن يسفر عن قيام اتحاد سياسي واقتصادي يشمل أقطار الهلال الخصيب، وأن يجابه هذا الاتحاد عداء إسرائيل والغرب له لما يشكله من خطر على إسرائيل وعلى مصالح الغرب في المنطقة. ولا شك في أن قيام مثل هذا الاتحاد يفترض وعياً سياسياً رفيعاً لدى شعوب هذه الأقطار، وتعبئة جماهيرية عالية المستوى، وحكمة سياسية لدى قادتها. ومن المتوقع لهذا الاتحاد أن يؤدي إلى تحسن الأحوال الاقتصادية في هذه الأقطار، وإلى تحسن علاقاته مع أقطار الجزيرة العربية ووادي النيل والمغرب العربي. وقد تتحسن علاقاته أيضاً مع تركيا وإيران وغيرهما من الدول الإسلامية.

---

(٢٧) حمارنة، الشقاقي وهوليس، **العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية، إلى أين: أربعة سيناريوهات للمستقبل**، ص ١٠١.

الفصل الثاني

الخليج... إلى أين؟(*)

خلدون حسن النقيب(**)

(*) نشر في: المستقبل العربي، السنة ٢٢، العدد ٢٥٣ (آذار/مارس ٢٠٠٠)، ص ٤ ـ ٢٢، وهو في الأصل محاضرة ألقيت في دار الندوة في بيروت بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

(**) أستاذ علم الاجتماع وعلم النفس ـ جامعة الكويت.

مقدمة: الأزمة البنائية

دخلت بلدان الخليج العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في دوامة أزمتين بنائيتين: الأزمة **الأولى** التي عصفت بمنطقة الخليج تسببت فيها بالدرجة الأولى مرحلة الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الريعي التي وصلت ذروتها أثناء الطفرة النفطية لسنة ١٩٧٣، والتي صاحبها ظهور الدول القطرية في تنظيمات الدول التسلطية. والأزمة البنائية **الثانية** ولدتها عوامل انخفاض العائدات النفطية منذ سنة ١٩٨٢، وتذبذبها الشديد حتى سنة ١٩٩٨، مما أعطى مؤشراً واضحاً على خطورة الاعتماد على مصدر واحد للدخل.

وفي السنوات المضطربة بين الأزمتين خطت دول الخليج خطوات واسعة نحو استكمال البنى التحتية، ونحو توفير الخدمات العامة، وفي تحسين نوعية (أو جودة) الحياة لمواطنيها ومقيميها. ونجحت في تطوير نوع معين أو تطبيق معين من سياسات الرعاية الاجتماعية (Welfare Policies) يستجيب إلى حد كبير للمعايير الوطنية في التوظيف، وفي التكافل الاجتماعي، وفي توفير شبكة للأمن الاجتماعي خففت من الآثار السلبية للحراك الاجتماعي الهابط (Downward Mobility)، والذي عادة ما يصاحب التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى.

وتتعرض دول الخليج الآن، في بداية القرن الحادي والعشرين إلى أزمة بنائية جديدة، تسببها الضغوط التي تفرضها قوى العولمة والمتمثلة بالضغوط التالية على وجه التحديد:

١ ـ الضغوط الدافعة إلى الدخول في المنافسة على المستوى العالمي مما يتطلب رفع الكفاءة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل.

٢ ـ الضغوط الدافعة إلى التخلي عن سياسات الرعاية الاجتماعية، والامتناع عن تدخل الدولة في الاقتصاد، ببيع القطاع العام ومؤسساته الإنتاجية والخدمية، فيما يعرف بالخصخصة وإعادة الهيكلة.

٣ ـ الضغوط الدافعة إلى الانفراج السياسي بزيادة المشاركة السياسية للقوى الاجتماعية، وإلى إدخال الإصلاحات الدستورية والقانونية، وبخاصة فيما يتصل بتداول السلطة، وخضوع الحكومات للرقابة الشعبية، وإفساح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني في المساهمة المجتمعية.

٤ ـ الضغوط الدافعة نحو الدخول في تكتلات إقليمية جديدة، لتحسين موقف هذه الدول التفاوضي في السياق العالمي من جهة، ولتوفير الأمن الإقليمي باستعمال الدبلوماسية الوقائية وإجراءات بناء الثقة، وبخاصة تحقيق قدر من التكامل الإقليمي.

إن الأزمة البنائية الحالية لها أبعاد متعددة متداخلة كما هو الحال مع الظواهر الاجتماعية والاقتصادية بعامة. ولكن كيف نستدل على وجود الأزمة البنائية، وكيف نحدد عناصرها؟ إن الشرح الوصفي المعتاد (Standard Analysis) لا يتطرق إلى محاولة الإجابة عن هذا السؤال، وهذا ما يدفعني إلى التوقف عنده لبعض الوقت، لأنه ينطوي في تقديري على مسألة نظرية ومنهجية في غاية الأهمية.

أولاً: الأزمة البنائية ومؤشرات التنمية الشكلية

إن المؤشرات الشكلية للتنمية لا تدلنا على وجود أزمة أو أزمات بنائية في المجتمعات التي تخضع للدراسة. فمؤشرات البنك الدولي للتنمية المدرجة في الجدول رقم (٢ ـ ١) تقول لنا ان جهود دول الخليج في استكمال البنى التحتية وتوفير الخدمات العامة أفضل بوجه عام من بقية دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا. ويصدق هذا الحكم بدرجات متفاوتة على مقياس العمر المتوقع عند الولادة، وعلى وفيات الأطفال، وعلى توفر المياه الصالحة للشرب، وعلى إجمالي الملتحقين بالدراسة الثانوية (السعودية وعمان تشذان عن بقية دول الخليج الأخرى في بعض هذه المقاييس).

الجدول رقم (٢ ـ ١)
مؤشرات البنك الدولي للتنمية، ١٩٩٦

المقاييس/المؤشرات	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	العراق	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
السكان منتصف ١٩٩٦ (بالملايين)	٢,٥	٠,٦٠٠	١٩,٤	٢,٢	٠,٦٦٠	١,٦	٢١,٤	٢٧٦
متوسط نمو السكان السنوي (بالمئة)	—	٢,٩	—	٤,٨	٥,٠	−٤,٨(أ)	٢,٨	٢,٦
متوسط نمو القوى العاملة السنوي (بالمئة)	—	٢,٨	—	٤,٧	٣,٤	−٢,٣(أ)	٣,٤	٣,٢
الفقر (بالمئة من تعداد السكان)	—	—	—	—	—	—	—	—
العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	٧٥	٧٣	٧٠	٧١	٧٢	٧٧	٦٢	٦٧
وفيات الأطفال (لكل ١٠٠٠ ولادة)	١٥	١٨	٢٢	١٨	١٨	١١	١٠١	٥٠
توفير المياه الصحية (بالمئة من السكان)	٩٨	١٠٠	٩٣	٦٣	١٠٠	—	٤٤	٧١
الأمية (بالمئة من السكان ١٥ سنة فأكثر)	٢١	١٥	٣٧	—	٢١	٢١	٤٢	٣٩
إجمالي الملتحقين في الدراسة الابتدائية (بالمئة من السكان بالعمر الدراسي)	٩٥	١٠٨	٧٨	٨٠	٨٦	٧٣	٩٠	٩٧
ذكور	٩٧	١٠٧	٧٩	٨٢	٨٨	٧٣	٩٧	١٠٢
إناث	٩٣	١٠٩	٧٦	٧٨	٨٤	٧٢	٨٣	٩١
الناتج المحلي الإجمالي (بلايين الدولارات) (١٩٩٥)	٣٩,١	٥,١	١٢٥,٣	١٢,١	٧,٦	٢٦,٦	—	—
إجمالي الدين/الناتج المحلي الإجمالي	—	—	—	٢٨,٣	—	—	—	
متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي	—	٢,٧	٢,٤	٣,٢	—	٢,٩	١٧,٥(ب)	—
الناتج القومي الإجمالي لكل نسمة	—	—	—	—	—	—	—	—
نسبة الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الخدمات	—	٥٥,٤	—	٣٧,٩	—	٤٦,٢	—	—

(أ) المعلومات عن الكويت للفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥.

(ب) المعلومات عن العراق للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٦.

المصدر: World Bank, *World Bank Indicators, 1998* ([Washington, DC: The Bank, 1998]), CD-ROM.

وإذا ما أخذنا بدليل التنمية البشرية (HDI) الذي يعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمبني على أربعة فهارس (أو أدلة)، ننتهي إلى النتيجة نفسها. وهذه الأدلة هي: العمر المتوقع عند الولادة، ومعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، ونسبة القيد الإجمالية في مراحل التعليم الثلاث، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. في الجدول رقم (٢ ـ ٢) يظهر ترتيب دول الخليج حسب **دليل التنمية البشرية** تفاوتاً كبيراً. بعد إسرائيل تأتي البحرين في المركز التاسع والثلاثين، ثم الإمارات في المركز الثاني والأربعين، ثم قطر والكويت متجاورتين في المركزين الخمسين والحادي والخمسين. هذه الدول الخليجية الأربع تأتي ضمن فئة الدول العالية التنمية من بين ١٧٤ دولة شملها الدليل.

أما السعودية التي تأتي في المركز الثالث والستين، وعمان التي احتلت المركز الثاني والثمانين، بالإضافة إلى معظم الدول العربية فهي تقع في فئة الدول متوسطة التنمية. ومعنى ذلك أن المسافة التي تفصل مركز البحرين عن مركز عمان (٣٩ ـ ٨٢)، هي ٤٣ مركزاً، وهي مسافة واسعة نسبياً. وبعد أربعين سنة من الاستقلال وثلاثين سنة من الثروة النفطية (لأغلب دول الخليج)، ما زال مركز هذه الدول بين دول العالم المتقدم متدنية نسبياً. وتسبقها دول صغيرة الحجم وفقيرة بالموارد مثل إسرائيل وقبرص وكوستاريكا وسنغافورة.

الجدول رقم (٢ ـ ٢)

ترتيب دول الخليج وبعض الدول العربية في دليل التنمية البشرية (HDI)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لسنة ١٩٩٦[أ]

الدول العربية عالية التنمية		الدول العربية متوسطة التنمية		الدول العربية منخفضة التنمية	
الترتيب	الدولة	الترتيب	الدولة	الترتيب	الدولة
٢٤	إسرائيل (للمقارنة)	٥٩	ليبيا (للمقارنة)	١٤٢	اليمن
٣٩	البحرين	٦٣	السعودية	١٤٦	السودان
٤٢	الإمارات	٦٦	إيران		
٥٠	قطر	٨٢	عمان		
٥١	الكويت	٩٧	لبنان		
		١٠٩	العراق		
* من مجموع ٧٥ دولة في هذه الفئة.		* من مجموع ١٢٦ دولة في الفئتين: عالية ومتوسطة التنمية.		* من مجموع ١٧٤ دولة شملها الدليل.	

(أ) مجموع الدول المشمولة بالدليل: ١٧٤ دولة.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٦).

الجدول رقم (٢ ـ ٣)
نقاط المخاطر السياسية بحسب مكونات هذه المخاطر، لشهر شباط/ فبراير ١٩٩٨

X	البلد	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	K	L	Political Risk Rating	Rating in 01/98	Monthly Change
١٣٠	البحرين	١٠	٦	٩	٨	١٠	٣	٣	٣	٥	٤	صفر	٢	٦٣,٠	٦٣,٠	٠,٠
٤٣	العراق	٩	٣	٤	٤	٨	١	صفر	٥	٢	٢	صفر	صفر	٣٨,٠	٣٩,٠	١,٠-
٥٠	الكويت	١٠	٨	٤	١١	١١	٣	٥	٣	٥	٥	٣	٢	٧٠,٠	٧٠,٠	٠,٠
٦١	عُمان	١٠	٩	٧	١٢	١١	٣	٥	٤	٥	٥	١	٢	٧٤,٠	٧٤,٠	٠,٠
٧١	قطر	١١	٦	١٠	١٢	١٠	٢	٤	٤	٦	٦	١	٢	٧٤,٠	٧٤,٠	٠,٠
٧٤	العربية السعودية	١١	٦	٧	١٠	١١	٢	٥	٣	٥	٥	صفر	٢	٦٧,٠	٦٧,٠	٠,٠
٩١	الإمارات العربية المتحدة	١٠	٨	٧	١٢	١١	٢	٥	٤	٤	٤	٢	٣	٧٢,٠	٧٢,٠	٠,٠

شرح رموز مكونات المخاطر لشهر شباط/ فبراير لسنة ١٩٩٨.

الرمز	المكون	النقاط
A	الاستقرار الحكومي	١٢ نقطة
B	الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية	١٢ نقطة
C	بروفايل الاستثمار	١٢ نقطة
D	الصراعات الداخلية	١٢ نقطة
E	الصراعات الخارجية	١٢ نقطة
		٦٠ نقطة

الرمز	المكون	النقاط
F	الفساد	٦ نقاط
G	تدخل العسكر في السياسة	٦ نقاط
H	تدخل الدين في السياسة	٦ نقاط
I	الأمن والاستقرار	٦ نقاط
J	نزاعات الأقليات الاثنية	٦ نقاط
K	خضوع الحكومة للمحاسبة	٦ نقاط
		٣٦ نقطة
L	نوعية أداء البيروقراطية	٤ نقاط

حكومة مستقرة، عدم وجود مخاطر سياسية = ١٠٠ نقطة

وإذا التفتنا إلى مقياس شكلي آخر وهو مقياس المخاطر السياسية نجد أن دول الخليج تقع بين الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي النسبي قياساً بدول مثل العراق (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٣)). فجميع دول الخليج حصلت على نقاط عالية حسب مقياس الاستقرار الحكومي. ولكنها حصلت على نقاط متدنية حسب مقياس الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية (متدنية جداً في حالة العراق كما هو متوقع). وعدا قطر والبحرين، حصلت دول الخليج على نقاط متدنية نسبياً على مقياس بروفايل الاستثمار. وحصلت على نقاط عالية لخلوها النسبي من الصراعات الداخلية، فيما عدا العراق الذي حصل على نقاط متدنية. وجميع دول الخليج حصلت على نقاط متدنية على مقياس الفساد الإداري والمالي (Corruption).

والمحصلة الإجمالية لوضع دول الخليج ليست مرتفعة. وتتقدم عمان وقطر بنسبة ٧٤ بالمئة لكل منهما على الإمارات في المركز الثالث بنسبة ٧٢ بالمئة، ثم الكويت بنسبة ٧٠ بالمئة، والسعودية بنسبة ٦٧ بالمئة، والبحرين بنسبة ٦٣ بالمئة، ثم العراق للمقارنة وحصل على نسبة ٣٨ بالمئة. واللافت للنظر هو سوء أداء دول الخليج على مقياسي الفساد (F)، وخضوع الحكومات للمحاسبة (K). فقد حصلت جميع دول الخليج على نصف أو دون ذلك من النقاط الممكن الحصول عليها، على مقياس الفساد (F). ولكن الأداء الأسوأ كان على مقياس محاسبة الحكومة. فقد حصلت البحرين والعراق... على تقدير «صفر»، أي ان حكومات هذه البلدان لا تخضع للمحاسبة أو الرقابة بأية صورة. وحصلت الإمارات على نقطتين من ست ممكنة. والكويت وحدها نجت بثلاث نقاط، أي نصف التقدير. وتشترك دول الخليج مع أغلب الدول العربية في سوء الأداء على هذا المقياس، ولكن ذلك لا يجعل الأمر مقبولاً أو معقولاً في جميع الأحوال.

جميع هذه المؤشرات وضعت على أساس مقارنة دول العالم بالمستويات التي وصلت إليها الأوضاع في دول العالم المتقدم. وهي مقاييس تضع مواصفات شكلية ولكنها لا تصلح لتشخيص التوترات والتناقضات الداخلية في كل بلد أو منطقة جغرافية على حدة. لنأخذ المقياس الأخير عن الاستقرار السياسي في الجدول رقم (٢ ـ ٣) كمثال. فهذا المقياس يصف وضعاً مثالياً افتراضياً تصل نقطة انعدام المخاطر السياسية إلى ١٠٠ بالمئة. وتحصل الدول الغربية حسب تصميم هذا المقياس على النقاط الأعلى، بينما حسب تصميم هذا

المقياس تحصل دول العالم الثالث على نقاط أدنى، لأننا نعلم مقدماً أن مكونات المخاطر السياسية في دول العالم الثالث، وبخاصة في منطقة الخليج، أعلى منها في الغرب. ولكن هذا المقياس الشكلي مفيد في إبراز الجوانب السلبية السائدة في أوضاع دول العالم الثالث.

ثانياً: الأزمة البنائية: العولمة والتسلط

المقاييس الشكلية مفيدة إذن في سياق المقارنة بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث. ومقياس المخاطر السياسية يعطينا مؤشرات مبهمة، في حد ذاتها، على الأزمة البنائية التي تعاني أغلب دول العالم منها بدرجات تتفاوت في الشدة من منطقة جغرافية إلى أخرى، وفي فترات زمنية مختلفة. ولو كنت معنياً بتصميم المقياس لجعلت المكونات الستة من (F) إلى (K) تحصل على عشر نقاط لكل منها ليصبح مجموعها (٦٠) نقطة. ولأعطيت المكونات من (A) إلى (E) سبع نقاط ليصبح مجموعها (٣٥) نقطة، ويحصل المكون الأخير (L) على خمس نقاط، فيصبح المجموع ١٠٠ بالمئة.

لماذا هذا التغيير في الوزن النسبي لمكونات المخاطر السياسية؟ لأن المكونات من (F) إلى (K) تعطينا مؤشرات أفضل على التوترات والتناقضات الداخلية، والتي هي من عوارض السياسات التسلطية، بينما المكونات من (A) إلى (E)، هي مؤشرات ذات طبيعة عامة لا يمكن الاستدلال منها على نوعية أداء النظم الحاكمة وسياساتها الاقتصادية. فالفساد الإداري والمالي وتدخل العسكر أو رجال الدين في السياسة، والأمن والاستقرار أو متانة المؤسسات القانونية واستقلالها، ودرجة التوتر بين الجماعات الإثنية والقبلية/ الطائفية ومدى خضوع الحكومات للرقابة والمحاسبة الدستورية، مؤشرات تؤثر بدرجة أكبر في الاستقرار الحكومي والأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والصراعات الداخلية، وفي طريقة التعامل مع الصراعات الخارجية.

وسوء أداء الدول العربية، ودول الخليج بخاصة؛ يمثل مؤشراً صادقاً للأوضاع السائدة إذا ما أخذ في الاعتبار سياسات الدولة التسلطية. وقد سبق أن تقدمت بفرضية تقول بأن الحكم التسلطي وسياسات الدولة التسلطية المبنية على الاحتكار الفعال لمصادر القوة والثروة في المجتمع تؤدي باستمرار إلى الركود

الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المجتمع. وان هذه الفرضية يمكن إثباتها من تجارب الدول العربية والشعوب الأخرى. وإن قوى العولمة هي عوامل مساعدة وليست عوامل أصلية في الأزمة البنائية، أي ان الذي يدفع إلى الانفتاح الاقتصادي وإلى الإصلاح السياسي، والانفراج الاجتماعي الثقافي ليست الضغوط الخارجية وحدها التي نطلق عليها احتفالياً اسم قوى العولمة. إن الذي يدفع إلى الانفتاح والإصلاح والانفراج هي محاولات إدارة الصراع ومحاولات إزالة الاحتقان والتوتر بين القوى الاجتماعية، والتي تحدث بصورة دورية، اما بمعزل عن قوى العولمة أو بالتوازي معها.

ونحن بذلك نعتبر أن العنصر الدينامي المحوري في هذه الأزمة البنائية الجديدة هو سياسات الدولة التسلطية التي تمثل الأنموذج أو البراديم (Paradigm)، لتكون الدول القطرية، والذي يتعرض إلى ضغوط شديدة تدفعه إلى التغيّر، أو إلى إدخال عناصر أو سياسات جديدة. وأهمية هذا البراديم هو أنه يجمع عناصر الأزمة البنائية في إطار نظري واحد. وفي حالة عدم وجوده تصبح التحولات القادمة التي تصف حالة دول الخليج المتوقعة في المستقبل، وكأنها مجرد تطلعات مستقبلية (Prospects)، أو تحديات، أو تهديدات محتملة، أو آفاق مستقبلية، أو مخاوف.

فإذا اعتبرنا أن البراديم أو النموذج التسلطي للدولة في الخليج (والمنطقة العربية عموماً) هو النموذج السائد، يمكننا أن نجد الإطار النظري للتحولات والتغيّرات المحتملة أو المتوقعة في شكل مسارات للضغوط الأربعة التي تتعرض لها دول الخليج[1]. وعلى الرغم من أن غالبية الكتاب والمحللين السياسيين الذين يعنون بمنطقة الخليج لا يلتزمون ببراديم مجتمعي معين، إلا أنني وجدت

---

(١) إن نموذج الدولة التسلطية يستفيد من المدرسة الماركسية الجديدة في ربطها بنظام الرأسمالية التابعة في طورها الأخير. ويستخدم منهج التحليل البنائي المقارن للتعرف على تطور هذا النظام في صلب الرأسمالية باعتبارها تكوينة اجتماعية اقتصادية. ولكنه لا يقتصر على ذلك وإنما يوظف عناصر اجتماعية - ثقافية من التراث الفيبري، الذي يعتبر العامل السياسي ونظم القيم عناصر دينامية في التحليل البنائي المقارن. انظر: خلدون حسن النقيب: **في البدء كان الصراع: جدل الدين والإثنية، الأمة والطبقة عند العرب** (بيروت؛ لندن: دار الساقي، ١٩٩٧)، «بناء المجتمع العربي،»، و**الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، الفصل ٥: «مؤسسات الدولة التسلطية». انظر أيضاً: Simon Bromley, *Rethinking Middle East Politics* (Cambridge: Polity Press, 1994), chap. 1.

من مسح أولي لكتاباتهم في العقد الأخير من القرن الماضي انهم يتفقون على تحديد أهمية عدد من التحديات التي سوف تتحكم في أوضاع منطقة الخليج في المستقبل القريب(٢).

ويصلح تشخيص باقر النجار أن يكون عينة ممثلة لهذه الكتابات والتحليلات. فهو يعتقد أن مجتمعات الخليج تواجه خمسة تحديات يذكرها على النحو التالي(٣):

التحدي **الأول**: القدرة على تأسيس مفهوم جديد وغير ظرفي للمواطنة.

التحدي **الثاني**: الحداثة الثقافية والسياسية التي تتيح فرصاً «للشراكة المجتمعية في صناعة القرار ومأسسته».

التحدي **الثالث**: يتمثل في ضرورة تنويع مصادر الدخل للمحافظة على الإنجازات الاقتصادية.

التحدي **الرابع**: هو مطلب «التوازن السكاني» الذي يعالج الوضع الشاذ الذي يجد فيه المواطنون أنفسهم أقلية في بلدانهم.

التحدي **الخامس**: إيجاد نظام إقليمي لمنطقة الخليج لحفظ أمن المنطقة من التهديدات الخارجية.

ونظراً لأن باقر النجار (مثل أغلبية الكتاب) لا يلتزم ببراديم معين لدول

---

(٢) خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛

Philip Robins, *The Future of the Gulf: Politics and Oil in the 1990's*, with a chapter by Jonathan Stern, Energy Papers; no. 25 (Aldershot, Hants, England: Dartmouth; Brookfield, Vt, USA: Gower Pub. Co., 1989); Ibrahim Ibrahim, ed., *The Gulf Crisis: Background and Consequences* (Washington, DC: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies, 1992); F. Gregory Gause III, *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States* (New York: Council on Foreign Relations Press, 1994); Gary G. Sick and Lawrence G. Potter, eds., *The Persian Gulf at the Millennium: Essays in Politics, Economy, Security, and Religion* (New York: St. Martin's Press, 1997); Reza Djalili, «Persian Gulf: Problems and Prospects,» *World Affairs*, vol. 3, no. 2 (April-June 1999);

أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، مجموعة من المؤلفين (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨)؛ عبد الخالق عبد الله، **النظام الإقليمي الخليجي** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٨)، وباقر سلمان النجار، **سوسيولوجيا المجتمع في الخليج العربي** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٩).

(٣) النجار، المصدر نفسه، ص ١٩٣ ـ ١٩٦.

الخليج، فهو لا يوضّح العلاقة التي تربط هذه التحديات وتجمعها في إطار واحد. ولذلك فإنني لن أتقيد بترتيب هذه التحديات، ولكنني لمّا كنت ألتزم بنموذج الدولة التسلطية كأداة تحليلية أجد لزاماً عليّ أن أقوم بهذه المهمة. ولا أدري إذا كان باقر النجار قد وضع التحدي المتمثل بتأصيل مفهوم جديد للمواطنة في المرتبة الأولى عن سابق تصميم، إلا أنه قد بدأ البداية الصحيحة بأن قدم العامل السياسي على العوامل الأخرى. وهذا سوف يكون منطلقنا الأساسي.

ثالثاً: التحولات السياسية ومستقبل نظام الحكم

في رصدنا لتكون الدول الحديثة في منطقة الخليج، ركزّنا على عدد من العناصر الأساسية المكونة لبرادايم الدولة التسلطية، وهي (أ): استئثار الأسر الحاكمة بالحكم بدون مشاركة سياسية من فئات السكان الأخرى، أطلقنا عليه تعبير الاحتكار الفعّال لمصادر القوة والثروة في المجتمع، (ب) الاعتماد على التضامنيات القبلية/ الطائفية في الحكم، (ج) اختراق الدولة للاقتصاد عن طريق دخول القطاع العام في العملية الإنتاجية، (د) خلق «طبقة مستفيدة» في القطاع الخاص تعتمد على المناقصات والتوريدات الحكومية[٤]. كيف تتكيف الدولة التسلطية مع الأوضاع المستجدة في المنطقة؟ وهل هناك مبرر لمطالبة باقر النجار بتقديم تأصيل مبدأ المواطنة على ما عداه؟

يدور حديث هامس هذه الأيام في أغلب دول الخليج عن رياح التغيير التي تهب على المنطقة، والتي ستأتي بجيل من الشباب من أفراد الأسر الحاكمة، أفضل تعليماً وأكثر مرونة من الجيل الذي سبقهم. فالجيل السابق من الحكام تأطرت رؤيته السياسية بمخاوف الحرب الباردة، العالمية والعربية، في مواجهة الناصرية ومن ثم الساداتية، وفي مواجهة الحركة البعثية، وفي مواجهة إيران الشاهنشاهية. وقد كانت عمان البادئة بالإصلاح السياسي، فأدخلت تعديلات على التنظيمات الإدارية في البلاد، وسمحت بانتخابات بلدية محدودة، وأعطت المرأة عدداً من المقاعد بالتعيين في المجالس البلدية. ثم تبعتها قطر بإجراء انتخابات بلدية تمهيداً لانتخابات برلمانية في سنة ٢٠٠٠، وأعطت المرأة حق

---

(٤) النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، ص ١٤٥ ـ ١٦١.

الانتخاب والترشيح. وتمر البحرين منذ عدة أشهر بمرحلة انفراج سياسي محدود بتولي ولي العهد الإمارة بعد وفاة الأمير السابق.

وكانت العربية السعودية قد باشرت بإنشاء مجلس استشاري، في أعقاب نهاية حرب الخليج الثانية. ولم ينجح هذا المجلس في التخفيف من حدة المطالبة بالمشاركة السياسية. أما الكويت، فقد عانت من تجميد الوضع في العراق وتركه دون حسم، عربياً ودولياً، طوال التسعينيات. وبسبب تخاوف تجدد الصراع مع العراق، وبسبب تمسك الغرب وبخاصة الولايات المتحدة بسياسة الاحتواء المزدوج الخاطئة، لم تستطع الحكومات المتعاقبة أن تقدم أو أن تنفذ سياسة إصلاح سياسي ـ اقتصادي متوازنة.

وقبل أن ننساق مع هذه التطلعات المتفائلة (ونحن لا ننفي إمكانية تحققها في المستقبل المنظور)، يجب أن نعود إلى برادايم الدولة التسلطية من حيث هو إطار نظري تُستمد منه التوقعات المستقبلية. وهذا يدفعنا إلى التوقف عند عدد من النقاط الجوهرية. **أولاً**: ان التغيّرات التي تحدث والإصلاحات التي تستحدث تأتي بدون أبنية مؤسسية. وهذا يجعل السياسات الإصلاحية عرضة للإلغاء في أي تحول في شخص الحاكم. فالانتخابات البلدية هي بدون شك نوع من المشاركة في إدارة البلاد، ولكنها ليست بديلاً من المشاركة السياسية في صنع القرار من خلال برلمانات ذات صلاحيات رقابية وسلطات تشريعية، وهي كما رأينا في الجدول رقم (٢ ـ ٣) غير موجودة حتى الآن في أغلب دول الخليج. والكويت هي الاستثناء الوحيد، والذي كاد ينتهي بمشروع المجلس الوطني لسنة ١٩٩٢ والذي أريد به أن يكون مجلساً استشارياً بديلاً، لولا مقاومة ورفض شعبي وحاسم.

وعندما نتحدث عن الأبنية المؤسسية نحن نقصد بالذات التشريعات الديمقراطية والضمانات الدستورية. فبدون هذه التشريعات والضمانات، التي تكفل استقلالية السلطات وخضوعها للرقابة الشعبية يصبح من العبث الحديث عن إصلاحات سياسية حقيقية. ونحن ندرك أن وجود الدستور ليس ضمانة كافية بحد ذاته. فهذه روسيا الاتحادية وهي دولة عظمى سابقة استطاع رئيسها المستقيل أن يفصّل الدستور حسب مقاسه وتصوراته، وهذا الجنرال المتقاعد في فنزويلا الذي قاد انقلاباً عسكرياً، ولما أخفق الانقلاب ترك الجيش ودخل الانتخابات الرئاسية. وعندما فاز بالرئاسة دعا إلى مجلس دستوري ووضع

دستوراً حسب مقاس الرئيس وتصوراته. وأغلب البلدان العربية إما وُضعت فيها الدساتير حسب مقاس وتصورات العسكر أو أن ملوكها تصدّقوا عليها بدساتير تناسب «خصوصية» كل بلد.

ثانياً: ومع ذلك فإن العقد الاجتماعي المتمثل بالدستور وبالضمانات الدستورية للحريات العامة مهما كانت مقيّدة حسب «خصوصيات» الأوضاع السائدة، يبقى عنصراً أساسياً في أي عملية إصلاح ولا يمكن التنازل عنه. وهناك جوانب في التشريعات الدستورية لا تُعطى الأهمية التي تستحقها مثل استقلال القضاء وحصانة المؤسسات القانونية باعتبارها تجسد مبدأ العدالة في المجتمع، وباعتبارها أدوات لحماية حقوق المواطنين. إن فقدان مبدأ العدالة والافتقار إلى المؤسسات التي تمنع تعدي الكبير على الصغير تضعف الإحساس بالانتماء وبروح الاندماج أو الانصهار الوطني، مما يُلجئ الأفراد إلى التمسك بالتنظيمات القبلية/الطائفية التقليدية المحدثة ـ المعولمة.

ثالثاً: لقد اعتمدت سياسات الدولة التسلطية على التضامنيات القبلية/ الطائفية، والتي سبق أن وصفتُها بالقبلية السياسية. هذه التضامنيات قد ترسخت في جميع دول الخليج إلى درجة كبيرة، بحيث تعتبر معوقاً حقيقياً للإصلاحات السياسية والحياة الدستورية. وتتراوح الصفة الرسمية لهذه التضامنيات من العرفية في الكويت والسعودية، والرسمية في عمان والإمارات واليمن، وشبه الرسمية في قطر والبحرين. وأعتقد أنه من الخطأ الافتراض بأننا يمكن أن نتخلص من هذه التضامنيات في وقت قريب، كأن نشرّع لحياة دستورية ونتوقع أن تضمحل هذه التضامنيات. ولذلك أستغرب أن يتوقع اللبنانيون أنهم بمطالبتهم بإلغاء الطائفية على الورق، أنها ستختفي من الحياة العامة فجأة وبدون مقاومة.

رابعاً: إن القبلية/الطائفية هي من نوع النظم الوظيفية (Functional System) كدولة الرعاية الاجتماعية، وتنظيمات المجتمع المدني (التي سيرد الحديث عنها بعد قليل)، والتي لا يمكن إلغاؤها إلا بإضعاف المبررات وتقليص الوظائف التي قامت من أجلها. ونحن نتكلم ليس عن أشكال من التنظيم الاجتماعي فقط، وإنما عن عقلية عامة تسيطر على الطرق التي يتوصل فيها الأفراد إلى أحكام قيمية عامة، وتتحكم في انتماءاتهم وولاءاتهم الوشائجية (العميقة الجذور Primordial). وإضعاف هذه النظم الوظيفية لن يتم إلا في

إطار إقليمي ـ عربي أوسع من إطار الدولة القطرية، وحياة دستورية وتعددية سياسية متعمدة مقصودة على مدى زمني طويل. وهذا غير حاصل في دول الخليج في الوقت الحاضر.

خامساً: وحتى في داخل مؤسسة الحكم في دول الخليج، فإن مسألة توارث السلطة ما زالت غير محسومة بشكل قطعي عرفي أو دستوري حتى الآن(٥). وهذا دليل إضافي على أن دول الخليج هي كيانات سياسية قديمة تعتمد الأسلوب «العربي ـ الإسلامي» التقليدي أو العرفي في الحكم.

وبالإشارة إلى الجدال الدائر بين الأكاديميين العرب حول تكون الدول الحديثة (State Formation)، والذين ينقسمون بين فريق يعتقد بأن الدول القطرية العربية هي كيانات سياسية قديمة أعطتها السياسات الاستعمارية شرعية حديثة، وفريق آخر يعتقد أن الدول القطرية كيانات غير شرعية اصطنعها المستعمر في العصر الحديث حسب سياسة فرق تسد(٦)، يبدو أن تعيين ولي للعهد ليس ضمانة له بتولي العرش كما حدث في الأردن إلاّ باللجوء إلى إجراء استثنائي كما حدث في قطر، وقبلها في عمان. وحتى عندما يُنص على حصر توارث الإمارة في الدستور، كما هو الحال في الكويت، فما زال الجدال يدور بين أفراد الأسرة الحاكمة حول معيار اختيار الأمير: هل هو الشورى، أم هو السن حسب مبدأ «أكبركم أرشدكم»(٧)؟

سادساً: لهذه الأسباب مجتمعة فإننا نجد أن اعتبار باقر النجار «القدرة على تأسيس مفهوم جديد وغير ظرفي للمواطنة» أهم التحديات حسب ترتيبه لهذه التحديات، يستند إلى منطق سياسي سليم. فطالما أن الترتيبات المؤسسية

---

(٥) وهناك أمر آخر لم يحسم حتى الآن في تركيبة مؤسسات الحكم في دول الخليج، وهو حدود سلطة رئيس الوزراء إذا لم يكن رئيس الوزارة الحاكم نفسه. وكانت هناك، وما زالت مطالبات في الكويت بفصل ولاية العهد عن رئاسة الوزارة، أملاً في أن يتولى الأخيرة أحد أفراد الشعب.

(٦) محمد سعيد أبو عامود، «إشكالية نشأة الدولة العربية القائمة في الفكر السياسي العربي المعاصر،» حوار، العدد ٣٩ (صيف ـ خريف ١٩٩٩)، ص ٤٤ ـ ٦٠، و Bromley, *Rethinking Middle East Politics*, chap. 3.

(٧) يدور جدال علني في الصحف الكويتية حول وجود وصية للشيخ مبارك الكبير، مؤسس الكويت الحديثة، توصي بأن يتولى الحكم من بعده، من بين أفراد الأسرة الحاكمة: «أكبركم أرشدكم، والأمر شورى بينكم». ففريق يقول بوجود هذه الوصية، التي يبدو أنها شفهية، وفريق آخر يقول انها غير موجودة. انظر: **الطليعة** (١٩ ـ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠).

للحكم مبنية على التضامنيات القبلية/ الطائفية، في غياب الحياة الدستورية، فإن مبدأ المواطنة سيبقى ضعيفاً مقابل الاستزلام، ومقابل علاقة المعزب/ الزبون، ومقابل القبلية السياسية بخاصة.

رابعاً: المجتمع المدني بين الحداثة والتيارات السلفية

الوصول إلى الحداثة الثقافية والسياسية هو التحدي الثاني الذي يذكره باقر النجار. ولكنه هنا مستمد من برادايم الدولة التسلطية: الإطار النظري والمنهجي الذي نلتزم به في دراستنا الحالية. فالتضامنيات القبلية/ الطائفية تشكل أحد أعمدة مؤسسات المجتمع المدني، ومنها يستمد نظام الحكم شرعيته التقليدية العرفية. ولم تستطع التيارات القومية أو الاشتراكية أن تهز هذه الشرعية في الخمسينيات والستينيات، عندما كانت هي المسيطرة على ساحة العمل السياسي. وأزعم أن القوميين والاشتراكيين لم يفهموا أو يحسنوا تقدير قوة هذه التضامنيات القبلية، باعتبارها مبدأ تنظيمياً وعقلية عامة (Ethos).

وقد دخلت هذه التضامنيات في تحالف استراتيجي مع التيارات السلفية الدينية منذ أواخر السبعينيات في أغلب دول الخليج، علماً بأن هذه التيارات السلفية في العربية السعودية تمثل إحدى مؤسسات الحكم التي تختص بالقضاء الشرعي والإفتاء: المؤسسة الدينية الوهابية. وكذلك الأمر بالنسبة للمؤسسة الدينية الإباضية في عمان. وقد جرت عدة محاولات لتسييس هذه المؤسسة الدينية أو تحويلها إلى حركة سياسية، ولكن هذه المحاولات لم يحالفها النجاح. السؤال الذي يجب أن يتبادر إلى الذهن هو: ما مدى فاعلية هذا التحالف الاستراتيجي بين التضامنيات القبلية/ الطائفية والمؤسسة الدينية كقوى سياسية؟

القول بأن هذه القوى تقليدية تمثل «الأصالة» مقابل القوى الليبرالية ـ العلمانية التي تمثل «الحداثة» فيه شيء كثير من عدم الدقة. فالقوى التي يُقال عنها تقليدية قادرة على التكيف مع الأوضاع المستجدة في مجتمعات الخليج. وهي تكتسب فاعلية إضافية بتحديث نفسها (وحتى عولمة نفسها) بالدخول في مجالات مثل البنوك الإسلامية، وخلق شبكات تمويلية عالية الكفاءة من خلال سيطرتها على بيروقراطيات الأوقاف، وعلى استثمار أموال الزكاة، والتبرعات الخيرية، وهيمنتها على بيروقراطيات شؤون القُصَّر.

وتمارس هذه التيارات السلفية في دول الخليج، وفي أغلب الدول

العربية، نفوذاً استثنائياً في القضاء الشرعي وفي محاكم الأحوال الشخصية. كما تمارس نفوذاً كبيراً، وفي درجات متفاوتة في دول الخليج على الأجهزة الرقابية في مؤسسات وسائل الإعلام، وهي كثيرة ومتنوعة. وتمارس أيضاً دوراً توجيهياً من خلال سطوتها على الخطباء وأئمة المساجد. فليس مستغرباً أن يمثل التكتل القبلي ـ الطائفي ـ السلفي أقوى تكتل سياسي في أغلب دول الخليج.

هناك خصائص عدة في هذا التكتل المحافظ في دول الخليج نجملها في ثلاث:

الخاصية الأولى هي أن هذا التكتل غير موجّه إلى تغيير نظام الحكم ولا يشكل تهديداً حقيقياً له. فهو يحترم الخطوط الحمراء التي تضعها الأسر الحاكمة، ولكنه يريد أن يمارس نفوذاً أوسع على مؤسسة الحكم للحصول على امتيازات مادية ومعنوية، مقابل مساندة مؤسسة الحكم مساندةً غير مشروطة. وتمثل حركة جهيمان العتيبي، وبعض التنظيمات الأصولية الراديكالية التي تظهر بين الحين والآخر في دول الخليج شذوذاً على القاعدة (بعض الحركات السلفية كانت تطالب حتى منتصف الثمانينيات بالتحول من «النصح والإرشاد» إلى «الخلع والإبعاد» في تعاملها مع الحكومات ولكنها لم تنفذ هذه السياسة لأسباب معروفة).

والخاصية الثانية هي أن هذا التكتل معادٍ للدستورية والديمقراطية لأنهما في نظره بدعة مستوردة. ويجب ألا نستهين بهذا الشعار، لأن هناك تياراً عريضاً من الرأي العام يستجيب له أو يستحسنه. فهو يدعو إلى الاستناد إلى التراث الذي يمدنا بتصور محلي (Nativist) للدستورية والديمقراطية. وهذا ما يكسبه شرعية «نضالية» في أعين الناس. وهو مطلب معقول في الظاهر، إذْ ما الذي يمنع من أن نطوّر تصوراً جديداً للحياة الدستورية والحريات العامة مستمداً من خصوصيتنا الثقافية؟

ولكن هذا المطلب غالباً ما يشوّه، لأن العودة إلى التراث هي في الحقيقة عودة إلى التقاليد والأعراف القبلية/الطائفية. والتعبير الأدق أن العودة إلى التراث في الوقت الحاضر هي دعوة إلى «اختراع» للتقاليد حسب تعبير أريك هوبزبوم[٨]، حتى يجعلوها تستجيب لمتطلبات الحياة المعاصرة. وقد استعرض

---

(٨) انظر: Eric Hobsbawm and Terence Ranger, eds., *The Invention of Tradition*, Past and Present Publications (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1983).

هذا التكتل المحافظ عضلاته في شهر تشرين الأول/اكتوبر في الكويت بإسقاط المرسوم الأميري بمنح المرأة حق التصويت والترشيح، والذي أسقط مع هذا المرسوم جميع التعديلات المقترحة على قانون الانتخاب غير الدستوري، حتى يصبح دستورياً، أي أن هذا التكتل قد صوت على الإبقاء على قانون غير دستوري، وأيدته الحكومة بعدم اللجوء إلى المحكمة الدستورية.

والخاصية الثالثة هي أن هذا التكتل يقتات على مخاوف الناس ونفورهم من حالة عدم اليقين التي تولدها قوى العولمة، ومن التناقضات الشديدة التي تخلقها هذه القوى. ومن هذه التناقضات الشديدة التي سوف يكون هذا التكتل نفسه ضحية لها، هي تسييس السلفيين للقضايا المجتمعية العامة بدون قصد أو تعمد عندما يبحث عن تفسيرات فقهية للحاكمية (شرعية نظام الحكم)، وحقوق المرأة، وتحريم المظاهر السلوكية المرتبطة بالحداثة والعولمة. إن المواجهة الحقيقية لن تكون بين التكتل المحافظ والتيار العلماني (الفكري)، وإنما هي بين التكتل المحافظ والتحول الثقافي في الاتجاهات والقيم التي تتبناها الأجيال الجديدة التي تتعرض لقوى العولمة وضغوطها[9].

ومن المتوقع استناداً إلى المؤشرات الثقافية أن هذه المواجهة قد لا تكون لصالح التيار العلماني في المدى القريب. ولكن التحول الثقافي في الاتجاهات والقيم سوف يترك أثره العميق في التكتل المحافظ، وبإلحاح بسبب التأثير التراكمي لظواهر التواصل الثقافي وللمشكلات الاجتماعية مثل الحرمان النسبي والطلاق والضغوط النفسية التي تتسبب في العوارض السايكوسوماتية، والتي تدفع بمن يتعرض لها للدين وللرقى ولكشف الطالع ولشعوذة المشعوذين.

إن أطرف هذه التناقضات هي أننا كلما ازداد استيعابنا في القطيع الألكتروني (Electronic Herd)، زاد التجاؤنا إلى تفسيرات تقليدية عتيقة، كالبحث عن تفسير الأحلام في الكتب التي تعود إلى القرن الثامن الميلادي مثل كتاب ابن سيرين[10]. كيف يجتمع التراث والأصالة ومعاداة الديمقراطية ومعارضة منح المرأة حقوقها السياسية وزيادة معدلات التواصل والانفتاح الثقافي

---

(٩) حول مصطلح «التحول الثقافي»، انظر: Ronald Inglehart, *Culture Shift in Advanced Industrial Society* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990).

(١٠) كتاب ابن سيرين (٧٢٨م) الذي ما زال متداولاً بشكل واسع في أيامنا لا يتحدث إلى المرأة ولا يرد ذكرها في الكتاب، وكأن المرأة لا يحق لها حتى الحلم.

وتفاقم حالات الحرمان النسبي والطلاق (تهديد كيان الأسرة الوحدة الأساسية في التنظيم الاجتماعي) والعوارض السايكوسوماتية، في هذا الخليط العجيب من التناقضات، هي مسألة ستشغل اهتمام التكتل المحافظ دون جدوى. فعجلة التاريخ لن تنتظر دعاة الأصالة، والتقاليد المخترعة اختراعاً تنظر إلى الماضي ولا تصلح للمستقبل.

خامساً: الاقتصاد الريعي ودولة الرعاية الاجتماعية

المستقبل يحمل تهديدات خطيرة لسياسات دولة الرعاية الاجتماعية (Welfare State)، ولشبكة الأمن الاجتماعي (Social Safety Net) التي ارتكزت عليها. وهناك عددٌ من الأسباب يدعو لإعادة النظر وللمراجعة النقدية للتطبيق الخاص لسياسات دولة الرعاية الاجتماعية في مجتمعات الخليج، كالهدر الذي تتعرض له موارد المجتمع البشرية والمادية، وضعف مساهمة المواطنين في النشاط الاقتصادي (لا تزيد نسبتهم على ١٨ بالمئة)، والاعتماد على الوظيفة الحكومية (يعمل ٩٠ بالمئة من المواطنين في القطاع العام)، وبروز ظاهرة التقاعد المبكر بين الموظفين (أكثر من ثلث الموظفين في الكويت يتقاعدون بين سن ٤٧ ـ ٥٢ سنة)، وخلق روح الاتكالية على الدولة.

ولكن كل هذه المظاهر السلبية لا تشكل مبرراً كافياً لتهديد شبكة الأمن الاجتماعي، بالدعوة إلى فرض الضرائب والرسوم بدون روية، أو بالدعوة إلى بيع مؤسسات القطاع العام بالجملة بالتعلل بحجة إعادة الهيكلة، وبحجة أن الخصخصة البنائية (الراديكالية) أصبحت ضرورة ملحة، بسبب انخفاض الدخل الريعي من النفط، وبسبب بروز الخلل في التوازن السكاني (أو ما يطلق عليه في الكويت التركيبة السكانية)، بحيث أصبح المواطنون أقلية في بلدانهم. إن تعريض شبكة الأمن الاجتماعي التي تكونت (بشكل عفوي أحياناً وبشكل مقصود في أحيان أخرى) يدل على عدم التبصر، والتعجل، وحتى الاعتباطية، للأسباب التالية[١١]:

---

(١١) لمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة، أحيل القارئ على الدراسة الميدانية الموسعة التي أجريتها من ضمن فريق بحث، لحساب المجلس الأعلى للتخطيط في الكويت، حول الآثار الاجتماعية والسياسية المتوقعة لسياسات الخصخصة في الكويت، آب/اغسطس ١٩٩٨.

أولاً: إن الكلام عن اضمحلال دور الدولة الوطنية (أو القطرية) بسبب الاندماج في السوق العالمي وانتشار أسواق المال والتجارة الالكترونية، كلام بعيد عن الواقع في دول الخليج. فحسب الإطار النظري أو البراديم لسياسات الدولة التسلطية، فإن الدولة في الخليج (أو في البلدان العربية بعامة) لن تتخلى عن مهامها التنسيقية (Coordination Function). وعن تدخلها الواسع في الاقتصاد، بل على العكس فإن قوى العولمة تحتاج إلى الدولة الوطنية بشكل متزايد للقيام بتدريب وتهيئة القوى العاملة، ولتوفير مناخ ملائم ومستقر للاستثمار. كما أن دول الخليج لا تتأثر كثيراً بتقلبات السوق العالمي (فيما عدا أسعار النفط) لأن معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها ما زالت منخفضة. ولهذا السبب نجت دول الخليج من أزمة شرق آسيا الأخيرة.

ثانياً: ان سياسات دولة الرعاية الاجتماعية في الخليج كانت تمثل ضرورة تاريخية، ولم تأتِ اعتباطاً. فقد كان أمام دول الخليج خياران، في مرحلة الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الريعي الحديث: إما السماح لمعدلات الحراك الهابط أن تحدث بدون تدخل حكومي، وبذلك يصبح أغلب السكان عاطلين عن العمل، أو فتح المجال لهم للدخول في الوظائف الحكومية وفتح المجال لأبنائهم بالالتحاق بالمدارس بدعم حكومي كامل، فاختارت الحل الثاني. وكانت سياسات الرعاية الاجتماعية تمثل ضرورة تاريخية لاعتبار آخر، هو أن الوظيفة الحكومية، والتعويضات الحكومية كانتا قناتين مهمتين من قنوات توزيع الدخل الوطني. وما زالت هذه الوظائف لسياسات الرعاية الاجتماعية قائمة، ولو أنها تحتاج إلى أساليب جديدة ومبتكرة للتعامل مع الواقع، ولكن بدون الحاجة إلى تعريض شبكة الأمن الاجتماعي للخطر.

ثالثاً: إن تجارب الشعوب الأخرى وبخاصة في أوروبا تدل على أن تعريض شبكة الأمن الاجتماعي يولد احتكاكات طبقية (وقبلية/ طائفية في بيئة الخليج) وتوتراً سياسياً لا قِبَل لدول الخليج به في الوقت الحاضر أو في المستقبل المنظور. وأبسط هذه الاحتكاكات وأخطرها، هو تحويل البطالة المقنعة إلى بطالة سافرة دون أن تخدم أي غرض محدد، فالتوفير في الموارد الذي سوف يتحقق سوف نضطر إلى إنفاقه على سياسات إعادة التدريب والتأهيل لمهن أخرى في القطاعين العام والخاص، وهي برامج عالية الكلفة غالية الثمن. ناهيك عن الآثار النفسية والاجتماعية المدمرة للبطالة السافرة، ولا داعي للخوض فيها الآن. ثم إننا نواجه في دول الخليج فرزاً طبقياً من نوع مستحدث بين من

يمتلك المهارات الانترابرانورية وبين من يمتلك الموارد المالية في المجتمع. هذا الفرز ما زالت معالمه السياسية غير واضحة بالقدر الكافي (ولكنه يتسبب بين الحين والآخر بأزمات شبيهة بأزمة المناخ في الكويت، ولكن على مستوى أقل ولا يشمل الاقتصاد كله).

رابعاً: إن الخلل في التوازن السكاني (أو التركيبة السكانية) مصدره فقدان التخطيط وانعدام التنسيق في سياسات التوظيف أو التشغيل بين القطاعين العام والخاص. بعض أسبابه سياسية، كالميزة التي تمنحها القدرة على التلاعب أو التحكم في مصدر الرزق، وبعض أسبابه اقتصادية، في السعي للحصول على أيدٍ عاملة رخيصة. وهذا الخلل في التوازن السكاني يمثل هاجساً أمنياً، لأنه يخفي في طياته «خطر» التوطين، وبخاصة للجيلين الثاني والثالث من المقيمين. ولذلك تتبع أغلب دول الخليج سياسة متشنجة وغير عقلانية في قضايا الإقامة والتجنيس، ولا يرد ذكر لإمكانية تنمية الموارد البشرية في هذه البلدان عن هذا الطريق: أي الإقامة الدائمة والتجنيس للقوى العاملة المدربة من العرب والمقيمين تدريباً عالياً.

ويتضح مما تقدم أن الدوافع في محاولة تقليص دور دولة الرعاية الاجتماعية وتعريض شبكة الأمن الاجتماعي للخطر هي دوافع ايديولوجية سياسية ولا تستند إلى منطق اقتصادي أو تفكير اجتماعي متوازن ومقنع، إذ ان من الممكن أن نعكس هذا المنطق الاقتصادي بالمطالبة بتقديم مشاريع تحد من الاحتكارات المحلية لأفراد الأسر الحاكمة وكبار التجار، وفتح أسواق الخليج المحلية للمستثمرين الانترابرانور الشباب، وإصدار تشريعات لحماية صغار التجار أو أصحاب المشاريع الصغيرة، ولتوفير تسهيلات مصرفية ودعم اقتصادي لهم تمهيداً لتطبيق سياسات خصخصة بنائية وبرامج إعادة هيكلة. أما أن التطبيقات المحلية لسياسات دولة الرعاية الاجتماعية في الخليج بحاجة إلى إصلاح فهو أمر لا خلاف عليه، ولكن أياً من دول الخليج لم تعلن حتى الآن عن برنامج إصلاح اقتصادي واجتماعي يمكن أن يأخذ بجدية أو يدرس بعناية.

وبالإضافة إلى ما تقدم تبقى مسألة الدخل الريعي من النفط وطريقة التصرف به مسألة غير مطروحة بشكل علني، ولكنها تشغل حيزاً مهماً في تفكير مواطني الخليج. وتشكل سياسات الإنفاق الحكومية في دول الخليج مصدر هدر حكومي للموارد الوطنية دون حل يلوح في الأفق. فحكومات

الخليج تتصرف بالدخل من النفط دون ضوابط محاسبية، وبدون رقابة دستورية في الأعم الأغلب من الحالات، وما زالت دول الخليج لا تمتلك معايير وطنية (National Norms)، أي غير مستوردة من الخارج، ولا تلتزم بوصفات البنك الدولي المجحفة، لتوزيع الدخل، ولتوفير الخدمات العامة، ولا بسياسة استثمار مجدٍ على المدى الطويل. وغير وارد إطلاقاً احتمال أن تجمع دول الخليج مواردها (Pooling of Resources) في مؤسسات مالية ـ استثمارية إقليمية على المستوى الخليجي لما يمكن أن يحققه هذا التجميع من مزايا في مواجهة قوى العولمة.

سادساً: الأزمة البنائية والأمن الإقليمي في الخليج

الأمر الذي أريد أن أتوصل إليه هو أن الأزمة البنائية التي تمر بها دول الخليج تنبع بشكل منطقي من الافتراضات التي بُني عليها براديم الدولة التسلطية. فمسألة الأمن الخليجي لا يمكن أن تؤخذ بشكل منعزل ومبتسر عن الاعتبارات الاجتماعية والثقافية وبخاصة السياسية التي تنصب على الضبط والسيطرة (Social Control): السيطرة على القوى الاجتماعية وضبط الصراعات السياسية. ولكن بالطبع ليست الصراعات السياسية كلها داخلية ـ محلية، فجزء كبير منها خارجي يتصل بالعلاقات مع الدول المجاورة إقليمياً والدول الأخرى. ولكن من المناسب هنا أن نحذّر من الخطأ الذي عادة ما يقع فيه الكتاب الغربيون، ويتبعهم في ذلك بعض العرب، وهو حصر الأمن الخليجي بالنفط وثروات النفط.

فأهمية الخليج العربي التاريخية والاستراتيجية تتجاوز اكتشاف حقول النفط بعدة قرون. فلم يتجاوز عمر النفط عمر القرن العشرين الذي انقضى، منذ حصول دارسي على امتياز التنقيب سنة ١٩٠١، ومنذ بدأ الضخ من حقل مسجدي سليمان في عربستان سنة ١٩٠٨[١٢]. وحتى في هذا المجال هناك خلاف بين المحللين حول أهمية النفط النسبية في ميزان الأمن الخليجي. فغاري

---

(١٢) حول هذا الموضوع، انظر: خلدون حسن النقيب: «العرب وعالم القرن الواحد والعشرين،» القبس (الكويت) و«الصراع مع الغرب والتاريخ المستعاد،» في: النقيب، **في البدء كان الصراع: جدل الدين والاثنية، الأمة والطبقة عند العرب**، وسمير أمين، «أمريكا.. مائة سنة قادمة من الحرب!،» **مجلة العصور الجديدة** (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)، ص ١٠ ـ ٢٥.

سيك مثلاً يستند إلى حقيقة أن دخل خمس دول خليجية من النفط يعادل الدخل القومي لدولة أوروبية صغيرة مثل سويسرا[١٣]. ووليد خدروي يذهب إلى أبعد من ذلك فهو يقتبس من نيقولا سركيس وقوع ثلاثة أحداث مهمة في العقود الثلاثة الأخيرة:

الحدث الأول هو الانخفاض الكبير في حصة النفط من التجارة الدولية، من حوالى ٢٠ بالمئة سنة ١٩٧٤ إلى ٦ بالمئة سنة ١٩٩٧، ولدول الأوبك من ١٤,٤ بالمئة سنة ١٩٧٤ إلى حوالى ٣ بالمئة سنة ١٩٩٧.

و**الحدث الثاني** هو التضخيم المبالغ فيه في وسائل الإعلام العالمية حول الريع النفطي لأقطار الأوبك. فلم تزد صادرات دول الأوبك النفطية سنة ١٩٩٧ عن ١٦٢ مليار دولار. وهذا الريع المالي يعادل ٢٣,٤ بالمئة من صادرات الولايات المتحدة، و٣١,٥ بالمئة من صادرات المانيا، و٣٨,٤ بالمئة من صادرات اليابان، وتفوق صادرات دولتين صغيرتين، بلجيكا وهولندا، مجمل قيمة صادرات دول الأوبك.

و**الحدث الثالث** هو الانخفاض الكبير على القيمة الفعلية للصادرات النفطية رغم زيادة حجم الصادرات. «فبينما ارتفع حجم الصادرات النفطية من ٣٩ مليون برميل سنة ١٩٧٤ إلى حوالى ٥٠ مليون برميل يومياً سنة ١٩٩٧، أو حوالى زيادة مقدارها ٢٧,٤ بالمئة،» انخفضت القيمة الحقيقية لأسعار نفوط الأوبك من ٩,٨٢ دولار للبرميل سنة ١٩٧٤ إلى حوالى ٤,٣٨ دولار للبرميل سنة ١٩٩٩ (حسب سعر دولار سنة ١٩٩٤)[١٤].

يمكننا أن نتوصل إلى استنتاجات مختلفة من هذه الأحداث، ولكننا إذا وضعنا أهمية النفط في إطار استراتيجي ـ سياسي، فإن استنتاج جيفري كمب يعكس التفكير الغربي الذي ما زال يعتقد أن الخليج هو الجائزة الاستراتيجية الأهم[١٥]. ويصدق هذا الحكم حتى بعد التهويل الذي يصاحب عادة اكتشاف حقول نفطية جديدة في مناطق أخرى من العالم، مثل خرافة «اللعبة العظيمة»

(١٣) وليد خدوري، «أسعار النفط ترتفع دون ضجيج أو تهديد،» القبس، ٢٢/١/٢٠٠٠.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) Geoffrey Kemp, «The Persian Gulf Remains the Strategic Prize,» *Survival* (Winter 1998-1999), pp. 132-149.

في بحر قزوين[١٦]، أو اكتشاف مصادر جديدة للطاقة. ولذلك فإن أهمية الخليج الاستراتيجية ستزداد بالنفط دون شك، وبدونه أيضاً. ولكن احتمال انخفاض قيمة سلعة النفط الاستراتيجية، حسب المؤشرات العالمية غير وارد في المستقبل المنظور. وقليلون من المواطنين في الخليج يعيرون الشعار الذي ترفعه حكوماتهم «النفط سلعة ناضبة» اهتماماً كبيراً.

الاهتمام الأكبر يُعطى عادة ولأسباب واقعية لمسألة كيفية حماية هذه الثروة النفطية من الاستنزاف بسبب المتطلبات الأمنية، وحماية الموارد المالية من الهدر بسبب تقلبات أسعار أسواق المال العالمية. وتدفع دول الخليج ضرائب حماية (Protection Wages) عالية جداً بسبب برامج التسلح وتغطية تكاليف الاتفاقات الأمنية الثنائية. وتزداد هذه التكاليف ويزداد الهدر كلما بقي الوضع الذي خلفه الغزو العراقي للكويت، والحربان الإقليميتان. بدون حسم. ويشكو باحث سياسي هو عبد الخالق عبد الله من أن هذا الوضع المتأزم قد أدى إلى الأمركة الكاملة لكل الحلول الممكنة للمسألة الأمنية[١٧]، وبخاصة أن دول الخليج بسبب ضعف التكامل بينها وانعدام التنسيق (ليس الأمني فقط وإنما الاستراتيجي أيضاً)، قد فقدت روح المبادرة للمساهمة في تحريك حالة الجمود في العلاقات الخليجية الحالية، إلا من بعض المحاولات المحدودة.

فقد اقتربت دول مجلس التعاون الخليجي من إقامة مؤسسة إقليمية مهمة بتكليف عمان بإعداد مشروع الجيش الخليجي الموحد في أواسط التسعينيات، وأنجزت عمان هذا المشروع وقدمته إلى مؤتمر القمة الخليجي، ووضع على جدول أعمال المؤتمر، ولكن دون التوصل إلى قرار بشأنه، فتوارى المشروع عن الأنظار دون إبداء الأسباب. وفي مؤتمر القمة الأخير، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩ (الدورة العشرون للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي)، تم التوصل إلى قرار بتفعيل العلاقات مع إيران على الصعيد السياسي الدبلوماسي. ولكن المؤتمر أخفق في الاتفاق على مشروع التعريفة الجمركية الموحّدة، بسبب

---

(١٦) Amy Myers and Robert A. Manning, «The Myth of the Caspian "Great Game": The Real Geopolitics of Energy,» *Survival* (Winter 1998-1999), pp. 112-131.

(١٧) «إن النتيجة الحاسمة لغزو العراق للكويت هي أمركة النظام الإقليمي الخليجي وعودة الأوضاع السياسية فيه إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٧١». انظر: عبد الله، **النظام الإقليمي الخليجي**، ص ١٦١ - ١٦٦.

إصرار دبي على منحها وضعاً استثنائياً لكون اقتصادها يعتمد على التسهيلات التجارية والضريبية[18].

ويوضح هذا صعوبة التوصل إلى قرارات على المستوى الإقليمي بسبب درجة عدم التكامل العالية بين دول الخليج. ومع ذلك فهناك إحساس لدى النخب الحاكمة في المنطقة ومستشاريهم بعدم كفاية الترتيبات الإقليمية الحالية. فهي تنظر باهتمام إلى التكتلات الإقليمية أو مشاريع التكتلات الإقليمية الجارية في المنطقة. إن محاولة إقامة تكتل خليجي ـ مشرقي في صيغة دول إعلان دمشق لم تكن مجرد ردة فعل للغزو العراقي للكويت وعواقبه، وإنما كانت تنطوي على منطق يعبر عنه الباحث عصام منتصر بـ «معمارية الاقتصاد العربي،» الذي يقسم الاقتصاد العربي إلى: «دول عربية محورية (Core Group) ودول طرفية (Periphery)». وهو بذلك يعتبر دول إعلان دمشق دولاً محورية[19].

وفي هذا الاتجاه قامت قطر بنفض الغبار عن مشروع قديم لإقامة كونفدرالية خليجية، وطرحته إعلامياً ليتزامن مع انعقاد مؤتمر القمة العشرين الأخير. ولكن غالبية دول الخليج الأخرى تخلت عنه، فلم يدرج على جدول الأعمال، ومن ثم توارى عن الأنظار مرة أخرى. وتُبدي أغلب دول الخليج في الوقت الحاضر اهتماماً خاصاً بمشروع رابطة مكونة من الدول المطلة على حوض المحيط الهندي، شبيهة باتفاق الآسيان في شرق آسيا. وقد عقد آخر مؤتمر في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠ في مسقط، عمان. ولكن الوقت ما زال مبكراً لمعرفة مدى جدية اهتمام دول الخليج بهذا المشروع الذي يهدف إلى تحسين العلاقات التجارية ودعم الاستثمار، وفرص التوسع في مجالات التعاون الأخرى كبيرة ومتنوعة في هذه الرابطة التي تأسست منذ عام ١٩٩٧ فقط.

أما على الصعيد العربي، فإن دول الخليج يبدو أنها لا تدرس النتائج المترتبة على التقارب الاستراتيجي العلني بين تركيا ـ إسرائيل ـ الولايات المتحدة ـ الأردن بعناية كافية، فقد سبق لبعضها أن تقبل المشروع الشرق أوسطي الذي

---

(١٨) لشرح وافٍ للمواقف المختلفة في المؤتمر، انظر: علي حمادة، «أضواء كاشفة على البارز في قمة الرياض الخليجية،» النهار، ١٩٩٩/١٢/٢.

(١٩) عصام منتصر، «نحو إقليم اقتصادي عربي،» سطور، ملحق خاص عن العولمة والوطن العربي والمستقبل، العدد ٣٣ (١٩٩٩)، ص ٣٢ ـ ٣٥.

طرحته حكومة شمعون بيريس في إسرائيل، بحجة إبداء قدر من «الواقعية» في التعامل مع إسرائيل.

ولكن هذه الواقعية سوف يترتب عليها ثمن سياسي وتسعيرة مالية. وهذا الثمن هو تمويل أية اتفاقية تسوية فلسطينية ـ إسرائيلية، وهي ما يطلق عليه اتفاقية الوضع النهائي. وهذا الثمن مقدّر مقدماً ليس مالياً، وإنما من حيث المبدأ. فلدى حكومة الولايات المتحدة، وبخاصة في دوائر الكونغرس الأمريكي قناعة بأن على دول الخليج دفع ثمن أية اتفاقية تسوية تتبناها الولايات المتحدة، كجزء من أجور الحماية التي توفرها للمنطقة.

خاتمة: قانون التكيّف وكيف يعمل؟

بعد هذا الاستعراض السريع للأدلة والشواهد التاريخية، أستطيع أن أقول بشيء من الثقة ان برادايم الدولة التسلطية ما زال قادراً على توفير إطار نظري ملائم لتفسير الأحداث الجارية في الخليج وتوقع بعض مساراتها المستقبلية من منظور شامل ومقارن. ولا بد من أن تكون هذه التوقعات مبنية على تلازم متغيرات الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية في شبكة علائقية. ويستمد من ذلك أن مجتمعات الخليج سوف تتكيف مع الأوضاع المستجدة في عصر العولمة، ولكن هذا التكيّف ليس تكيفاً خطياً أو تراكمياً، وإنما هو ديالكتيكي في دورة تاريخية متجددة. وبالرغم من «السمعة السيئة» لمصطلح الديالكتيك، فإن هذا لن يمنعني من استعماله لأنني لا أجد بديلاً له، إلا مصطلح «الدورة المغذية لذاتها» (Feedback Loop) وهو مصطلح لم يستقر بعد في العلوم الاجتماعية.

نحن هناك نتكلم عن «قانون» للتكيف التطوري غير الخطي، وهذا ما سيجبر دول الخليج على إضافة عناصر جديدة على نظمها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهذا ما سعيت لتوضيحه في العرض السريع الذي تقدم ذكره. فقد رأينا كيف تحاول دول الخليج أن تتكيف مع حالة الانفراج السياسي الذي ساد العالم بعد نهاية الحرب الباردة. ولكن محاولات التكيّف هذه مقيدة إلى درجة كبيرة بضعف البناء المؤسسي الذي يمكّن من إحداث تعديلات وإصلاحات جادة ومستمرة. وهي مقيدة أيضاً بالنمو المتواصل للتضامنيات القبلية/ الطائفية الذي تولده قوى العولمة. وهذا النمو للتضامنيات قد قاد إلى ظهور تكتل محافظ سيلعب الدور الأهم على الساحة السياسية في دول الخليج في المستقبل المنظور.

هذا التكتل المحافظ هو الذي يقود عملية المقاومة لقوى العولمة برفعه شعار الأصالة والعودة إلى التراث. وهو الذي يختصر صراعه مع التيار الليبرالي ـ العلماني إلى إحداث مواجهة مع التحول الثقافي في الاتجاهات والقيم لدى الأجيال الشابة والناشئة. فهو في مواجهة خليط من الظواهر المتناقضة التي سوف تترك أثراً عميقاً في المستقبل في فهمنا لتراثنا وثقافتنا، وفي الطريقة التي نحدد فيها موقعنا من تراثنا، ومن الثقافة العالمية المحيطة بنا.

ويلعب التيار الليبرالي ـ العلماني دوراً ثانوياً مهمشاً في الصراع على اقتسام الثروة الوطنية، وفي مقاومة محاولات إضعاف شبكة الأمن الاجتماعي وتقليص برامج دولة الرعاية الاجتماعية. والمقاومة حتى الآن مبنية على اعتبارات شعبوية (Populist) للظهور أمام السكان بمظهر المدافع عن مصالح الشعب. ولكننا بيّنا أن هناك منطقاً وسنداً موضوعياً لهذه المقاومة. فالهدر في الموارد الذي تسببه سياسات الرعاية الاجتماعية لا يقاس بالهدر الذي تسببه سياسات الإنفاق الحكومي، وسياسات التوظيف أو التشغيل العشوائية التي تتبعها هذه الحكومات. وهناك حاجة ملحة إلى الإصلاح الاقتصادي، ولكنها لا بد من أن تكون معتمدة على معايير وطنية لتوزيع الدخل وتوفير الخدمات والاستثمار المجدي على المدى الطويل.

وسوف تواجه دول الخليج (وأغلب الدول العربية) معضلة الضبط الاجتماعي داخلياً ومحاولة المحافظة على مقدّراتها. فالضبط الاجتماعي يقتضي خلق صمامات أمان دون خنق إمكانيات الإصلاح السياسي، بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وإقامة أساليب لإخضاع الحكومة للرقابة الشعبية. والسيطرة على الموارد ومقدرات هذه البلدان تقتضي إحداث تكامل إقليمي، والدخول في تحالفات أمنية ودبلوماسية أوسع مما هو معمول به الآن.

ولا يلوح في الأفق أن بإمكان دول الخليج تحقيق هذه الأهداف، ولذلك فهي ستبقى تعتمد على الحماية الأجنبية لأمد طويل، حتى بعد أن ينفرج الوضع الإقليمي، بنجاح التيار الإصلاحي في إيران، وانهيار نظام الحكم القائم في العراق. وسوف تتهدد دول الخليج مخاطر جديدة تتمثل في ظهور تحالف إقليمي معادٍ للعرب، وفي الضغوط التي سيفرضها الغرب عليها لتمويل التسوية الفلسطينية ـ الإسرائيلية، والتي سوف تبقى مصدراً للتهديد على الرغم من استسلام منظمة التحرير الفلسطينية الكامل للضغوط الغربية.

الفصل الثالث

السودان... إلى أين؟(*)

عبد الوهاب الأفندي(**)

(*) نشر في: المستقبل العربي، السنة ٢٣، العدد ٢٥٧ (تموز/يوليو ٢٠٠٠)، ص ١٥٨ ـ ١٧٩.

(**) محاضر في مركز دراسات الديمقراطية ومشرف على برنامج الديمقراطية في العالم الإسلامي ـ جامعة ويستمنستر ـ لندن.

استخدم المفكر الكيني المشهور علي مزروعي ذات مرة تعبير «الهامشية المركبة» لوصف وضع السودان في محيطه الإقليمي. فالسودان بحسب مزروعي ليس عربياً خالصاً ولا أفريقياً خالصاً ولا مسلماً خالصاً، بل هو بالعكس، في الهامش من كل هذه النسب[1]. وبالطبع لا يوافق السودانيون مزروعي في تحليله هذا، وإن كان فيه الكثير من الصحة. ففيما يتعلق بالإسلام على الأقل، فإن السودانيين كانوا منذ دخول الصوفية إلى بلادهم يرون أنفسهم في مركز الكون لا في هامشه. وفي كتاب **الطبقات** لمؤلفه د. ضيف الله نجد روايات متعددة عن مزاعم صوفية بالقطبية والوصول. وعلى هذا التراث استند محمد أحمد بن عبد الله الذي أعلن نفسه في عام ١٨٨١ المهدي المنتظر الذي سيملأ الأرض عدلاً بعدما ملئت جوراً، وباشر حملة للجهاد لإصلاح العالم كله. ولكن المهدي انتقل إلى جوار ربه بعد أشهر معدودة من فتح الخرطوم في كانون الثاني/ يناير عام ١٨٨٥ واكتمل استيلاؤه على السودان بحدوده الحالية تقريباً. وعليه فإن دعوته انحصرت في هذا الحيز الجغرافي وساهمت كثيراً في تحديد هويته.

واليوم، وبعد أكثر من قرن من قيام وسقوط الثورة المهدية، فإن السودان يجد نفسه في قبضة صراع يمثل انعكاساً لـ«هامشيته المركبة»، فمن جهة تواجه البلاد ثورة في الجنوب الافريقي الهوية تمثل تمرداً على الهوية العربية المهيمنة وتضعها موضع التساؤل. وفي الوقت نفسه تشهد البلاد ثورة أخرى يمكن

---

(١) Ali Mazrui, «The Multiple Marginality of Sudan,» paper presented at: *Sudan in Africa: Studies Presented to the First International Conference Sponsored by the Sudan Research Unit, 7-12 February, 1968*, edited with an introduction by Yusuf fadl Hasan, Sudanese Studies Library; 2 ([Khartoum]: Khartoum University Press, [1971]), pp. 240-255.

اعتبارها في بعض جوانبها ردة فعل للثورة الأولى، وهي ثورة لا تؤكد فقط على الهوية العربية ـ الإسلامية، بل تقلد جزئياً الثورة المهدية في محاولتها جعل السودان مركز العالم الإسلامي ومحوره. وهذا وضع يخلق مفارقة أشبه باللغز. فالسودان هو البلد العربي الوحيد بخلاف فلسطين، وربما بدرجة أكبر منها، الذي يواجه تهديداً خطيراً وماثلاً لهويته العربية ولوجوده كبلد عربي. وفي الوقت نفسه نجد حتى الولايات المتحدة ترى في المد الإسلامي المنبثق من السودان تهديداً خطيراً لمصالحها الإقليمية الدولية، وهو تخوف تشاركها فيه دول عربية وأفريقية عديدة تخشى من الطوفان القادم من الخرطوم وما حولها.

فهل السودان بلد فقير تمزقه الحرب والصراعات السياسية، ويقف على حافة الانهيار؟ أم هو مهد لثورة إسلامية جديدة تهدد باجتياح العالم، وتنشر الرعب في البيت الأبيض وعواصم كثيرة من موسكو إلى الجزائر؟ هذا هو اللغز الذي يشكل اكتناه سره المفتاح لفهم تعقيدات الحالة السودانية. وهذا هو ما سنحاوله في الصفحات المقبلة.

خلفية تاريخية

تشكلت هوية الجزء الشمالي من السودان عبر أكثر من خمسة آلاف سنة، حيث تشير الاكتشافات الأثرية إلى تأثير متبادل مع الحضارة المصرية القديمة يعود إلى النصف الثاني من الألفية الرابعة قبل الميلاد[٢]. وقد أصبحت منطقة النوبة مستقلة نوعاً ما عن المملكة المصرية في بداية النصف الثاني من الألفية الثانية قبل الميلاد. وفي مطلع الألفية الأولى قبل الميلاد ظهرت مملكة نبتة (كوش) الشهيرة التي قام أشهر ملوكها بعانخي بضم مصر إلى مملكته في القرن الثامن قبل الميلاد، ودافع ابنه تهراقا عن مصر ضد الآشوريين، ولكنه هزم وعادت المملكة إلى حجمها السابق بعد قرن من التوسع. وفي عام ٣٥٠ قبل الميلاد انتقلت عاصمة المملكة من نبتة إلى مروي التي تقع على بعد مائة وخمسين كيلومتراً شمال العاصمة الحالية الخرطوم، وقد دمرت هذه المملكة التي عرفت بمملكة مروي على يد ملوك مملكة أكسوم الحبشية في عام ٣٥٠ ميلادية.

مر السودان بعد ذلك بفترة تمثلت في غياب دولة ذات شأن، ثم قامت

(٢) للحصول على لمحة عن تاريخ السودان، انظر: مكي شبيكة، **السودان عبر القرون** (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٤)، ونعوم شقير، **تاريخ السودان** (بيروت: دار الجيل، ١٩٨١).

بعد ذلك ممالك صغيرة تبلورت في القرن السادس الميلادي في ثلاث ممالك هي: مملكة النوبة في الشمال، والمقرة جنوبها، وعاصمتها مدينة دنقلة الحالية، ومملكة سوبا وعاصمتها سوبا التي أصبحت اليوم ضاحية في جنوب العاصمة الخرطوم. اعتنقت هذه الممالك المسيحية في تلك الفترة تحت تأثير مبشرين جاءوا من بيزنطة. واصطدمت مملكة المقرة (التي ضمت إليها النوبة) مع المسلمين بعد فتح مصر، ولكن الحملة التي أرسلها عبد الله بن أبي السرح لفتح المملكة أخفقت، ومنيت بخسائر كبيرة سببها مهارة رماة النوبة الذين سماهم العرب «رماة الحدق». وعندما عرض ملك المقرة الصلح قبله المسلمون، وأصبحت هذه المملكة أول «دار عهد» في تاريخ الإسلام، بمعنى كونها دولة معترفاً باستقلالها من قبل خليفة المسلمين.

دخل الإسلام بعد ذلك إلى السودان سلماً عبر الهجرات العربية ورحلات الدعاة. وفي مطلع القرن السادس عشر قامت في السودان أول دولة إسلامية هي دولة الفونج وعاصمتها سنار على النيل الأزرق على بعد حوالى ثلاثمائة كيلومتر جنوب الخرطوم. وامتد نفوذ هذه المملكة التي عرفت باسم «السلطنة الزرقاء» (أي السوداء، لأن حكامها من أصل أفريقي غير عربي) إلى معظم أواسط وشرق وشمال وغرب السودان. وقد نازعها النفوذ ممالك أخرى، هي مملكة المسبعات في كردفان، ومملكة الكيرة في دارفور، وكلتاهما نشأت في القرن السابع عشر.

وفي عام ١٨٢١ دخل السودان مرحلة جديدة في تاريخه، حيث تعرض لأول احتلال أجنبي في تاريخه منذ أن أصبح كياناً مستقلاً في نهاية الألفية الثانية قبل الميلاد. فقد احتل حفيد محمد علي باشا حاكم مصر البلاد طلباً للذهب والعبيد لدعم طموحات محمد علي باشا التوسعية. وقد واجه الاحتلال الذي وضع نهاية لمملكتي سنار ودارفور مقاومة عنيفة، وكان الحكم في أحيان كثيرة متعسفاً ودموياً. ولكن عصر الحكم التركي ـ المصري، أو «التركية السابقة» كما سميت في السودان، أدخل السودان إلى أعتاب الحداثة بإدخاله أنماط الحكم الحديث والتعليم.

وقد خلق تعسف الحكم التركي ـ المصري ومحاولاته المتحمسة للتحديث، والتي اشتملت فيما اشتملت عليه تعيين حكام وولاة أقاليم من الأوروبيين غير المسلمين أمثال ستانلي بيكر وغوردون باشا ورودولف سلاتين (المعروف بسلاطين

باشا) سخطاً عاماً تفجر مع الثورة المهدية التي أطاحت بالحكم الأجنبي، وأقامت دولة إسلامية كانت لها طموحات توسعية. فقد أعلن محمد أحمد بن عبد الله نفسه المهدي المنتظر في عام ١٨٨١، وأخبر أتباعه بأنه سيفتح بهم كل العالم الإسلامي وأنه سيصلي لهم في بيت المقدس وبغداد والكعبة. وواصل الخليفة عبد الله التعايشي الذي خلف المهدي بعد وفاته في عام ١٨٨٥ حملات الفتح، فأرسل جيوشاً لفتح مصر والحبشة، ولكن جيوشه هزمت.

وفي عام ١٨٩٦ قاد اللورد كتشنر سردار الجيش المصري حملة لاستعادة السودان لمصر ونجح في احتلال السودان عام ١٨٩٨ وإقامة الحكم الثنائي الإنكليزي ـ المصري بحسب معاهدة عام ١٨٩٩. ومع أن بريطانيا استخدمت الجنود والأموال المصرية في فتح السودان إلا أن الحكم بقي فعلياً في أيدي البريطانيين. وقد كان هذا الوضع عاملاً مهماً في تشكيل الحركة الوطنية السودانية التي تمت متأثرة بثورة عام ١٩١٩ في مصر. فقد تجاوبت النخبة المتعلمة مع أصداء الثورة المصرية وتحمس شعراء السودان وأدباؤه للتأكيد على هوية السودان العربية الإسلامية والروابط الأزلية مع مصر[٣]. ولكن هذه التطورات خلقت ردة فعل مضادة وسط الزعامات التقليدية التي شعرت بالتهديد من مطالب مصر في السودان. وقد وحد هذا الخطر المفترض السيد عبد الرحمن المهدي نجل المهدي ووريثه في زعامة الحركة المهدية، وخصمه اللدود السيد علي الميرغني زعيم الطائفة الختمية التي ناصبت الثورة المهدية العداء منذ إعلانها، كما وحد معهم كبار زعماء القبائل. وقد انتهز الإنكليز هذه الفرصة مشجعين الحركة التي عرفت بدعوة «السودان للسودانيين»[٤].

وعندما اندلعت ثورة ١٩٢٤ في السودان (متمثلة في مظاهرات وحركات سرية تطالب بالوحدة مع مصر وتمرد عسكري في الجيش) رد الإنكليز بإجلاء الجيش المصري عن السودان وتقليص فرص التعليم والعمل أمام النخبة السودانية، وقطع الصلات الثقافية مع مصر عبر حظر السفر إلى هناك. وبعد

---

(٣) انظر: حسن نجيلة، ملامح من المجتمع السوداني (الخرطوم: [د. ن.]، ١٩٧٢).

(٤) انظر: جعفر محمد علي بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان، ١٩١٩ ـ ١٩٣٩، ترجمة هنري رياض (بيروت: دار الثقافة، ١٩٧٢). انظر أيضاً: Mohamed Omer Beshir, *Revolution and Nationalism in the Sudan* (London: Collings, 1974), and Muddathir Abd Al-Rahim, *Imperialism and Nationalism in the Sudan: A Study in Constitutional and Political Development, 1899-1956*, Oxford Studies in African Affairs (Oxford: Clarendon Press, 1969).

معاهدة عام ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا سمح للمصريين بوجود إداري محدود في السودان، وتزامن هذا مع عودة الحياة للحركة الوطنية السودانية التي عاودت الدعوة للوحدة مع مصر مع كثير من التحفظات. وعلى الرغم من أن دعاة الوحدة مع مصر كسبوا انتخابات عام ١٩٥٣ التي مهدت للحكم الذاتي، إلا أن السودانيين أجمعوا على الاستقلال بسبب الأوضاع غير المستقرة في مصر، وبسبب خطر الحرب الأهلية في السودان مع دعاة الاستقلال.

ولكن الحرب الأهلية اندلعت على كل حال في الجنوب حتى قبل أن يتحقق الاستقلال، حيث تمردت وحدات جنوبية في الجيش في آب/أغسطس عام ١٩٥٥ احتجاجاً على تعليمات تطالبها بالانتقال إلى العاصمة الخرطوم للمشاركة في عروض عسكرية احتفالاً بجلاء الجيش البريطاني. ومع أن التمرد أُخمد سريعاً إلا أن استمرار التذمر في الجنوب بسبب عدم الاستجابة لمطالب عدة، منها المساواة في الوظائف والحكم الفدرالي، جعل الحرب تشتعل من جديد في مطلع الستينيات. وقد ساهم في تعميق الأزمة انهيار الحكم الديمقراطي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨، وتولي الجيش برئاسة الفريق ابراهيم عبود السلطة، واتخاذ الحكم العسكري موقفاً متصلباً من المطالب الجنوبية.

وساهمت الحرب في تهيئة الجو لإسقاط الحكم العسكري بثورة شعبية في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٦٨، ولكن الحرب ازدادت اشتعالاً في العهد الديمقراطي الذي شهد أيضاً تخبطاً في إدارة شؤون البلاد إلى حد أطاح به انقلاب جعفر النميري في عام ١٩٦٩. ومع أن النميري نجح في تحقيق اتفاق أنهى الحرب الأهلية في عام ١٩٧٢، إلا أن سياساته المتعسفة أزّمت الأوضاع السياسية والاقتصادية، وأدت إلى اشتعال الحرب مجدداً في عام ١٩٨٣. ومرة أخرى أدت الأزمة إلى الإطاحة بالنميري بثورة شعبية في نيسان/أبريل عام ١٩٨٥، وأعادت إلى الحكم الائتلاف نفسه الذي حكم البلاد في الفترات الديمقراطية السابقة، وهو الائتلاف بين حزب الأمة والحزب الاتحادي. هذه المرة أيضاً زادت الأوضاع الاقتصادية سوءاً والحرب الأهلية اشتعالاً، مما جعل الإطاحة بالحكم في انقلاب عسكري في حزيران/يونيو عام ١٩٨٩ موضع ترحيب دولي ومحلي.

ولكن الترحيب انتهى بعد أن اتضح ان الحكم الجديد هو في الواقع حكم

إسلامي متشدد يصر على إقصاء بقية القوى السياسية من الساحة، فضلاً عن صعوبة تحقيق وفاق بينه وبين حركة التمرد الجنوبي. وتعقدت المشكلة بسبب السياسة الخارجية للحكومة التي أكسبتها عداء دول الجوار العربي والأفريقي إضافة إلى الدول الغربية الكبرى. وساهم هذا مع السياسات الاقتصادية الموجهة لدعم النشاط الحربي إلى تعميق الأزمة الاقتصادية في البلاد، وبالتالي إلى زيادة السخط الشعبي على الحكومة، مما كان يدفع بها إلى المزيد من تقييد الحريات. وأدى هذا إلى حلقة مفرغة من السخط والتذمر والقمع.

تطورات الصراع

اكتسب الصراع الذي اندلع في عام ١٩٨٣ بعداً جديداً وعنفاً غير مسبوق. فقد كانت وراء انفجار الصراع في عام ١٩٥٥ نوازع انفصالية مصدرها شعور الجنوبيين بالغربة عن الدولة السودانية الوليدة. ومعلوم أن الإدارة الاستعمارية البريطانية كانت تدير الجنوب كما لو كان دولة مستقلة، حيث حدد قانون المناطق المقفولة لعام ١٩٢٢ مناطق الجنوب وجبل النوبة كمناطق محظورة على بقية السودانيين إلا بإذن خاص. وحظر كذلك استخدام اللغة العربية واللباس «العربي»، كما تم تسليم التعليم هناك للإرساليات المسيحية(٥). وكانت هذه سياسة متعمدة قصد منها خلق «حزام واق» لمنع انتشار الإسلام جنوباً في أفريقيا، وإن كان العذر الرسمي هو محاربة تجارة الرقيق(٦).

وكانت نتيجة هذه السياسة فرض التخلف على الجنوب، حيث ان الدولة لم تكن تنفق شيئاً على التعليم ولا على التنمية هناك. وأهم من ذلك كانت هناك قطيعة ثقافية بين شطري البلاد. فالثقافة في الجنوب كانت أفريقية غربية مسيحية، بينما هي في الشمال عربية إسلامية. وفي ظل هذه الأوضاع شعر الجنوبيون بأن الاستقلال في إطار سودان موحد سيعني تسليم الجنوب المتخلف الضعيف إلى هيمنة الشمال المتطور القوي. ولهذا دعوا في البداية إلى تأجيل الاستقلال، ثم إلى وصاية بريطانية على الجنوب. وتحولت مواقفهم بعد

---

(٥) انظر: Mohamed Omer Beshir, *Southern Sudan: Background to Conflict* (Khartoum: Khartoum University Press, 1970).

(٦) Robert O. Collins, «Bastion Against Islam: The Upper Nile in the Twentieth Century,» in: Gabriel R. Warburg and Uri M. Kupferschmidt, *Islam, Nationalism and Radicalism in Egypt and the Sudan* (New York: Praeger, 1983).

الاستقلال إلى الدعوة إلى نظام فدرالي، وكان رفض القيادات الشمالية لهذا المطلب عاملاً مهماً في استمرار الحرب الأهلية، فأصبح الانفصال هو المطلب الذي توحدت حوله القوى الجنوبية بعد ذلك.

وعقب سقوط الحكم العسكري في عام ١٩٦٤ عقد مؤتمر سمي مؤتمر المائدة المستديرة لمناقشة قضية الجنوب، ونتج منه انقسام القوى السياسية الجنوبية إلى تيارين: **الأول** ومثله حزب «سانو» بقيادة وليام دينغ قبل بمبدأ الوحدة، ولكنه طالب باستقلال ذاتي واسع للجنوب، بينما استمر **الثاني** الذي مثلته حركة تحرير جنوب السودان بقيادة جوزيف لاجو في تبني الموقف الانفصالي. ولم يسفر مؤتمر المائدة المستديرة عن اتفاق، بينما أدى تدخل إسرائيل بعد حرب عام ١٩٦٧ إلى تقوية موقف الانفصاليين.

وبعد أن قام الرئيس النميري بالانقلاب على حلفائه اليساريين في عام ١٩٧١، وتحول إلى الغرب، نشطت الضغوط الغربية لتحقيق وفاق في السودان. وبالفعل وقّع المتمردون في عام ١٩٧٢ اتفاقية أديس أبابا التي ضمنت للجنوب حكماً ذاتياً وحكومة منتخبة ذات سلطات واسعة. ولكن هذا الترتيب كان منذ البداية مختلاً لأن الحكومة الجنوبية الممثلة في برلمان منتخب وحكومة مسؤولة أمامه كانت تخضع في نهاية الأمر لرئيس غير منتخب لنظام دكتاتوري. والطريف أن الجنوبيين كانوا يرون في دكتاتورية النميري الضمانة الأكبر للحكم الذاتي الإقليمي في الجنوب، لأنهم كانوا لا يثقون في الشمال العربي. ولهذا غضب الجنوبيون حينما عقد النميري مصالحة وطنية مع القيادات الشمالية وعلى رأسها رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي في عام ١٩٧٧[٧].

على أن الذي أدى إلى انهيار اتفاقية أديس أبابا وعودة اندلاع التمرد في عام ١٩٨٣ لم يكن السياسيون الشماليون مصدره وإنما النميري نفسه. فقد استغل النميري الخلاف بين الجنوبيين، وبخاصة بين القبائل الصغيرة في محافظة الاستوائية وقبيلة الدينكا المهيمنة على الإدارة الجنوبية بسبب أنها أكبر القبائل الجنوبية، فقام بإصدار قرار في حزيران/يونيو عام ١٩٨٣ بتقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم يتمتع كل منها بحكم ذاتي. وصادف ذلك اندلاع تمرد محدود في

---

(٧) انظر: Bona Malwal, *People and Power in Sudan: The Struggle for National Stability* (London: Ithaca, 1981).

حامية بور الصغيرة في محافظة أعالي النيل في شهر أيار/مايو من ذلك العام. وكان الجنود هناك قد رفضوا قراراً من قيادة الجيش بنقلهم إلى الشمال وتحصنوا في مواقعهم، ثم فروا إلى اثيوبيا. وقامت الحكومة بتكليف عقيد شاب في الجيش تصادف وجوده في المنطقة بالاتصال بالمتمردين لإقناعهم بالعودة، ولكن العقيد المذكور، واسمه جون قرنق، قام بالانضمام إلى المتمردين.

كان قرنق قد انضم إلى التمرد الأول في عام ١٩٦٩ وأرسل للتدرب في إسرائيل، ولكنه لم يشارك فعلياً في القتال لأن الحرب انتهت بسرعة بعد ذلك. وتم استيعاب قرنق في الجيش السوداني بحسب بنود اتفاقية عام ١٩٧٢، ثم أرسل إلى الولايات المتحدة في بعثة دراسية حيث حصل على الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي من جامعة أيوا. ولم يكن تمرد حامية بور هو التمرد الوحيد الذي اندلع في ذلك الوقت، فقد اندلعت أحداث تمرد كثيرة منذ عام ١٩٧٥، ولكنها أخمدت وتشتت أنصارها في أحراج الجنوب. وفي نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات اتسعت أعمال العنف المسلح في الجنوب، وتطورت إلى حركة أطلقت على نفسها حركة أنيانيا الثانية (كانت حركة التمرد الأولى تسمي نفسها «الأنيانيا» وهو اسم لثعبان سام). ولم تكن للحركة قيادة موحدة، وإن كان أبرز قادتها يسمى عبد الله شول دينغ. وقد ثار خلاف بين مجموعات أنيانيا الثانية والتمرد الجديد حول الاستراتيجيا حسمته اثيوبيا بالتدخل لصالح التمرد الأخير وتأييدها لقيادة العقيد جون قرنق(٨).

كان موقف اثيوبيا واضحاً، حيث كانت ترفض مبدأ الدعوات الانفصالية لأنها كانت تصارع بدورها الانفصاليين الاريتريين المدعومين ضمناً من السودان، ولهذا اشترطت لدعم التمرد أن تكون أهدافه وحدوية لا انفصالية. وكان الشرط الثاني تبني الشعارات الماركسية. وبالفعل دخلت قوات قرنق التي سمت نفسها الجيش الشعبي لتحرير السودان، والتي أصدرت وثيقة حددت أهدافها بخلق سودان جديد على أساس المبادىء الاشتراكية، دخلت في حرب مع قوات أنيانيا الثانية انتهت بهزيمة الأولى ومقتل زعيمها عبد الله شول دينغ. وردت فلول انيانيا الثانية بعقد تحالف مع الجيش السوداني ضد قرنق.

---

(٨) Douglas H. Johnson and Gerard Prunier, «The Foundation and Expansion of the Sudan People's Liberation Army,» in: W. M. Daly and Ahmad Alawad Sikainga, eds., *The Civil War in the Sudan* (London; New York: British Academic Press, 1993).

أهمية التوجه الجديد تنبعث من كونه تبنى لأول مرة كبديل من الانفصال إعادة صياغة الهوية السودانية بصورة جذرية بحيث تصبح الغلبة فيه للطابع الأفريقي. وقد استند هذا التوجه إلى كون إحصاءات عام ١٩٥٦ أظهرت أن العنصر العربي في السودان أقلية لا تتجاوز ٣٩ بالمئة. وعليه فمن الممكن خلق تحالف عريض من القوى الأفريقية للقضاء على هيمنة العنصر العربي. ولكن هذه الاستراتيجيا واجهت إشكالات عدة، أبرزها أن الحديث عن أغلبية أفريقية في السودان كان افتراضاً نظرياً، لأن العناصر «الأفريقية» في الشمال لا تشاطر الجيش الشعبي رؤيته لمستقبل السودان، حيث ان غالبية العناصر غير العربية عرقياً في الشمال تدين بالإسلام وتعتبر عربية ثقافياً، وتشارك في الحياة السياسية عبر انتمائها للأحزاب الرئيسية في البلاد.

أما الإشكال الثاني فمصدره أن هذه الفكرة لم تجد القبول لدى غالبية أنصار الحركة من الجنوبيين. ففكرة الوحدة مع الشمال لم ترق لهم، وبخاصة ان دعاية الحركة لا تكف عن تذكيرهم باضطهاد العرب الشماليين لهم. فقد كان الخطاب السياسي للحركة يركز على المظالم والأحقاد العرقية، ولم يفلح في صياغة التحالف العريض الذي كانت الحركة تبشر به، بل على العكس ركزت الحركة على صياغة تحالف عرقي ضيق انتهى في النهاية إلى قاعدة قبلية أضيق.

الإشكال الثالث هو أن الحركة توسلت العنف لتحقيق هذا التحول. وهي في ذلك ليست بدعة من الحركات الأفريقية السياسية، فقد نجحت حركات أقلية في الاستيلاء على السلطة في أكثر من بلد أفريقي كما حدث في رواندا واثيوبيا ويوغندا. ولهذا كانت الحركة تأمل في أن تحقق نصراً عسكرياً يسمح لها بإعادة صياغة الدولة السودانية، وبالتالي الهوية السودانية. وهذا خطأ آخر من أخطاء الحركة، لأن الهوية لا يمكن أن تصاغ عبر الدولة، على الأقل ليس في هذا العصر، وبالتأكيد ليس لها حق مواجهة مجتمع ظلت هويته تتشكل على مدى خمسة آلاف عام.

العامل الإسلامي

العامل الآخر الذي أهملته حسابات الحركة الشعبية هو العامل الإسلامي. فالتجارب التي أوردنا وسعي الجيش الشعبي لاتخاذها نموذجاً كانت كلها في نطاق دول تنتمي النخب المتنافسة فيها إلى دين واحد، هو الدين المسيحي.

وعلى الرغم من وجود أقليات مسلمة مهمة (وربما غالبية مسلمة في اثيوبيا) فإن العامل الديني لم يلعب دوراً مباشراً في حسم الصراع.

في السودان بالمقابل، وكما أسلفنا، لعب الإسلام دوراً مهماً في تشكيل الهوية. وقد وضعت المهدية الإسلام في قلب العملية السياسية في السودان، وهي حقيقة أدركها الإنكليز حين جاءوا لحكم السودان، فتحاشوا الاصطدام مع الدين. وقد كانت السياسة الاستعمارية تستند في البدء الى محاربة الإسلام الصوفي الذي نبعت منه المهدية، وتشجيع الإسلام «الصحيح» عبر جلب العلماء من مصر. وبذلت الحكومة الاستعمارية أيضاً جهداً كبيراً في محاربة المهدية، ولكن هذه السياسة تغيرت مع الحرب العالمية الأولى وإعلان تركيا الجهاد ضد بريطانيا وحلفائها ودعوتها المسلمين إلى ذلك، مما جعل بريطانيا تخشى اندلاع ثورة إسلامية في السودان مجدداً[٩]. وكان خوفها في محله، لأن حاكم دارفور السلطان علي دينار استجاب لدعوة الدولة العثمانية وأعلن الجهاد على بريطانيا، ولكن حربه ضد بريطانيا انتهت بهزيمته ومقتله في عام ١٩١٦ وضم مملكة دارفور إلى بقية السودان.

وكنتيجة لذلك سعى الحاكم العام البريطاني لاستمالة جميع الزعماء الدينيين في السودان، بمن فيهم عبد الرحمن المهدي أصغر أبناء المهدي الذي ورث والده في زعامة الحركة المهدية. وقد سمح للمهدي الابن لأول مرة بمخاطبة أتباعه وتحريضهم على دعم بريطانيا. ولم تكن هذه المهمة صعبة على المهدي الذي حارب والده مصر والدولة العثمانية واتهمهما بالخروج على الإسلام. واستمر هذا التحالف مع الزعماء الدينيين ضد ثورة النخبة المثقفة في عام ١٩٢٤، ثم مع الحركة المهدية ضد دعاة الاتحاد مع مصر في الأربعينيات.

وعقب الاستقلال عقدت النخبة المثقفة بدورها تحالفاً مع الزعماء الدينيين، حيث انضم الاستقلاليون إلى حزب الأمة الذي يدعمه المهديون، وتحالف الاتحاديون مع طائفة الختمية. وأعطى هذا الوضع الحركة الإسلامية الحديثة التي نشأت كحركة طلابية صغيرة في نهاية الأربعينيات القدرة على الضغط من أجل تبني الخط الإسلامي. ففي عام ١٩٥٥ نشأ تحالف تحت اسم «الجبهة الإسلامية للدستور» تشكل بمبادرة من حركة الإخوان المسلمين،

(٩) انظر: Gabriel R. Warburg, «Religious Policy in the Northern Sudan: Ulama and Sufism, 1899-1918,» *Asian and African Studies*, vol. 7 (1971), pp. 89-119.

وشاركت فيه مجموعة صغيرة من العلماء وزعماء الطرق الصوفية الصغيرة، متبنياً الدعوة إلى دستور يستند إلى الشريعة الإسلامية. ونجح هذا التحالف في إقناع الزعيمين الدينيين الكبيرين بإصدار بيان مشترك في مطلع عام ١٩٥٧ يدعو إلى تبني الدستور الإسلامي(١٠).

وفي الستينيات تجددت الدعوة للدستور الإسلامي وتولت أمرها هذه المرة «جبهة الميثاق الإسلامي» التي شكلها الإخوان المسلمون. وكادت الجبهة تقنع البرلمان بتبني دستور إسلامي، حيث صوت البرلمان في عام ١٩٦٧ لدستور ذي توجهات إسلامية حتى مرحلة القراءة الثانية. ولكن البرلمان حل في شباط/ فبراير عام ١٩٦٨، ثم جاء انقلاب النميري في أيار/مايو عام ١٩٦٩ ليضع حداً لهذه الجهود. ومع أن النميري أقر في عام ١٩٧٣ دستوراً علمانياً إلا أنه عاد في عام ١٩٧٧ ليشكل لجنة لأسلمة القوانين وسط احتجاج حلفائه الجنوبيين، ثم استبطأ عمل اللجنة فأصدر في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٨٣ أوامر جمهورية جعلت الشريعة هي المصدر الأساسي للتشريع، وعدلت القانون الجنائي لتطبيق الحدود وحرمت الخمور وحظرت التداول بها.

وعلى الرغم من الاعتقاد الشائع بأن الإخوان المسلمين بقيادة د. حسن الترابي لعبوا دوراً مهماً في إقناع النميري باتخاذ هذا التوجه، إلا أن الحقيقة هي أن الإخوان فوجئوا كغيرهم بقرارات النميري. وقد كان الترابي في السجن حين قرر النميري تشكيل لجنة تعديل القوانين، إلا أنه ضمّ إلى عضويتها فيما بعد ولعب دوراً مهماً في تسيير أعمالها. ولكن النميري لم يكن يثق بالإخوان وكان يعتمد أكثر على حلفائه الصوفيين في هذه الأمور.

وكان حسن الترابي الحاصل على دكتوراه في القانون من جامعة السوربون (ولد عام ١٩٣٢) قد برز في الساحة السياسية لدوره في إشعال ثورة تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٦٤ ضد الحكم العسكري، وترك عمادة كلية القانون في ذلك العام ليقوم بتشكيل جبهة الميثاق الإسلامي التي تولى زعامتها، وأصبح نائباً عنها في البرلمان. ولعب الترابي دوراً مهماً في مؤتمر المائدة المستديرة حول

---

(١٠) للإطلاع على تفاصيل نشأة وتطور الحركة الإسلامية الحديثة في السودان، انظر: حسن مكي، حركة الإخوان المسلمين في السودان، ١٩٤٤ ـ ١٩٦٩ (الخرطوم: دار الفكر، [د. ت.]). انظر ايضاً: Abdelwahab Al-Affendi, *Turabi's Revolution: Islam and Power in Sudan*, Grey Seal Islamic Studies (London: Grey Seal, 1991).

الجنوب وفي صياغة مشروع دستور عام ١٩٦٧. واعتقل الترابي مع انقلاب النميري وأطلق سراحه عام ١٩٧٢ ثم سجن عدة مرات حتى إطلاق سراحه بعد المصالحة الوطنية في عام ١٩٧٧. وسعت حركة الإخوان المسلمين تحت قيادته للاستفادة من المصالحة مع النميري للتغلغل في الدولة وتقوية نفوذها في المجتمع (عبر البنوك والمؤسسات الإسلامية والجمعيات التطوعية... الخ). ولم يكن هدف الحركة إقناع النميري بتطبيق الشريعة، وإنما إعداد نفسها سياسياً لوراثته(١١).

ولكن الحركة مع ذلك رحبت بتطبيق الشريعة في عهد النميري رغم اعترافها بعيوبها لأنها رأت فيها خطوة نحو تحقيق مشروعها ووسيلة لتعبئة الجماهير حول الشعارات الإسلامية. ولهذا عارضت الحركة أيضاً المحاولات التي بذلت لإلغاء قوانين النميري الإسلامية بعد سقوط النميري. ولكن تأييد الحركة للنميري لم يسلمها من شكوكه، حيث كان يتخوف من نفوذها. وقد قام النميري في آخر عهده باعتقال الترابي وكل قيادات الحركة الإسلامية، وأشيع أنه كان ينوي تصفيتهم. ولكن نظام النميري سقط بعد أقل من ثلاثة أسابيع من اعتقال القيادات الإسلامية، وأطلق سراح هؤلاء حيث قاموا بتشكيل الجبهة القومية الإسلامية التي حصلت على خمسين مقعداً في البرلمان وأصبحت حزب المعارضة الرئيسي، ثم دخلت الحكومة عام ١٩٨٨ وأخرجت منها في آذار/مارس ١٩٨٩ بضغط من الجيش.

ومع أن التضاد بين جهود حركة الأسلمة والتمرد في الجنوب لم يكن مباشراً، إلا أن الظروف السياسية تضافرت لتجعل من المقابلة بين الاثنين واقعاً لا مفر منه. فالمعروف أن أول تمرد في الجنوب وقع قبل الاستقلال، وفي وقت كان الحاكم العام البريطاني فيه لا يزال رأس الدولة، وللأسباب التي أسلفنا. وهذا يعني أن ظلامات الجنوب كانت قائمة بغض النظر عن إثارة موضوع الإسلام. ولكن هذا لم يمنع من وجود حساسية قوية لدى الجنوبيين تجاه أي خطوة لتعزيز موقع الإسلام في الساحة السياسية. ففي الستينيات، اعترض النواب الجنوبيون في البرلمان على كل فقرات الدستور التي أشارت الى الإسلام، وعارضوا حتى مجرد الدعوة للتضامن العربي والإسلامي. وقاطع النواب بعض جلسات البرلمان احتجاجاً على إجازة فقرات ذات توجه إسلامي في الدستور.

---

(١١) المصدر نفسه.

وكما أسلفنا فإن بعض القادة الجنوبيين اعترضوا على المصالحة مع المعارضة الشمالية في عام ١٩٧٧ واستقال بعض الوزراء احتجاجاً عليها. وغني عن الذكر أنهم اعترضوا كذلك على تعديل القوانين لتواكب الشريعة الإسلامية(١٢).

ففي عام ١٩٨٣ احتج قادة الجنوب على تطبيق الشريعة، وجعلت الحركة الشعبية إلغاء القوانين الإسلامية شرطاً مسبقاً لأي مفاوضات مع الحكومات السودانية حتى مطلع عام ١٩٨٩. وعلق زعيم التمرد جون قرنق بقوله ان الشريعة الإسلامية تجعل من المواطنين الجنوبيين مواطنين من الدرجة الثانية تلقائياً، وإنه لن يتفاوض على وضع يجعل منه مواطناً من الدرجة الثانية. وقد استغرق الجدل حول القوانين الإسلامية معظم وقت المفاوضين وجهودهم من أجل إحلال السلام في الجنوب.

وقد طرحت عدة صيغ لمحاولة معالجة هذه القضية، منها صيغة «إعلان أسمرا» الذي اتفقت عليه الأطراف المشاركة في التحالف الوطني الديمقراطي المعارض عام ١٩٩٥، وتدعو إلى فصل الدين عن السياسة، وحظر الأحزاب المشكلة على أساس ديني، وجعل مواثيق حقوق الإنسان الدولية جزءاً لا يتجزأ من أي دستور سوداني مقترح وإلغاء كل القوانين التي تتعارض مع هذه المواثيق(١٣).

وفي مفاوضات أبوجا (نيجيريا) عام ١٩٩٣، قدمت الحكومة السودانية أيضاً طرحاً ينص على تبني مواثيق حقوق الإنسان الدولية واعتبار المواطنة المتساوية هي أساس الحقوق والواجبات في الدولة لا الدين أو العرق، وحظر سن أي قوانين تضر بالحقوق الدينية لأي مواطن أو مجموعة، مع ضمان كافة الحقوق والحريات الدينية. وقد ضمنت هذه المبادىء في اتفاقية الخرطوم للسلام التي وقعتها الحكومة وبعض فصائل التمرد عام ١٩٩٧، وأقرت أيضاً ضمن دستور عام ١٩٩٨. ولكن أياً من هذه الأطروحات لم تؤدِ إلى حسم الإشكال لأنها لم تجد القبول الكافي من كل الأطراف، ويراها البعض مقصرة عن تحقيق المطالب.

---

(١٢) Abdelwahab Al-Affendi, «Discovering the South: Sudanese Dilemmas for Islam in Africa,» *African Affairs*, vol. 89 (1990), pp. 371-389.

(١٣) للاطلاع على نص الميثاق، انظر: Francis Deng, *Their Brother's Keepers: Regional Initiative for Peace in Sudan* (Addis Ababa: Inter Africa Group, 1997).

المسألة الدينية قد أصبحت إذن في لب الصراع ومحوراً مهماً من محاوره. وهذا قد شكل بدوره الصراع وحدد ملامحه البارزة، إذ ان إدخال الدين في الصراع أحدث تفاعلاً شكّل ديناميته أو أعاد تشكيل الساحة السياسية. فمن جهة أدت محاولات الجنوب تأكيد استقلاليته وهويته المميزة إلى ردة فعل مماثلة في الشمال نحو تأكيد الهوية. وقد عبرت المعارضة الشمالية عن هذا التوجه بمعارضتها لاتفاقية أديس أبابا لعام ١٩٧٢ باعتبارها أعطت الجنوب نفوذاً زائداً في تصريف السياسة وعملياً حق الفيتو على أي خطوات باتجاه الأسلمة. ومع أن الرئيس النميري كان يعتمد على دعم الجنوب له، مما كان يجعله يحسب ألف حساب لرضا الرأي العام هناك، إلا أنه في سنوات حكمه الأخيرة ضاق ذرعاً بالديمقراطية الجزئية في الجنوب، حيث قام في عام ١٩٨٠ بفرض حكومة عسكرية على الجنوب، ثم باشر بتقسيمه، وأخيراً فرض القوانين الإسلامية دون مراعاة لحساسيات الجنوب.

وبالمقابل فإن فرض القوانين الإسلامية زاد من اشتعال التمرد في الجنوب وزوده بقضية إضافية. فالعمل الديني لم يكن مهماً في التمرد الجنوبي الأول كما أسلفنا، بل كان عدد كبير من قادة التمرد الانفصالي من المسلمين، مثل عبد الرحمن سولي، وحتى حركة انيانيا الثانية كانت على رأسها قيادات جنوبية مسلمة مثل عبد الله شول دينغ. ولكن الحركة الشعبية جعلت قضية الدين في صلب أولوياتها، وإلغاء الشريعة أبرز مطالبها. وقد خلق هذا بدوره ردة فعل أخرى مضادة تمثلت في تبني الإسلاميين (وعلى الأخص الجبهة الإسلامية القومية) لتيار يزاوج بين الدفاع عن التوجه الإسلامي والدفاع عن مقومات الهوية الأخرى في السودان الشمالي. وكان النجاح الذي حققته الجبهة يعود بالقدر نفسه (وربما بدرجة أكبر) إلى استنفار الشعور «القومي» الشمالي، كما يعود إلى استثارة المشاعر الدينية[١٤]. وقد ساعد على هذا الشعور البرنامج الطموح للحركة الشعبية التي كشفت عن طموحاتها ليس فقط لتغيير هيكلية السلطة، بل لإعادة صياغة الهوية. وقد وضعت محاولة انقلابية فاشلة قادتها مجموعة صغيرة من ضباط الصف من جنوب السودان في أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٥ «الخطر الجنوبي» في مركز الاهتمام الشعبي والإعلامي والسياسي. واستغلت الجبهة الإسلامية هذه الواقعة لتسيير أكبر مظاهرة منذ سقوط النميري قبل ذلك بخمسة

(١٤) Abdelwahab Al-Affendi, «The Paradoxes of War and Peace,» in: Ibid., pp. 44-60.

أشهر، أعادت بها تثبيت وجودها وردت بحسم على أولئك الذين كانوا يدعون إلى منع الإسلاميين من العمل السياسي بحجة أنهم تعاونوا مع النميري.

انقلاب حزيران/ يونيو ١٩٨٩ وذيوله

من كل هذا نشأت مفارقة مدهشة، وهي أن قطبي التطرف في الساحة السياسية السودانية صار كل منهما يستمد القوة من وجود وقوة الآخر[١٥]. فكلما اشتدت شوكة التمرد الجنوبي واقترب من تحقيق طموحاته، زاد الالتفاف الشعبي حول الخط المتشدد الذي تبناه الإسلاميون وربح هؤلاء سياسياً من هذا الالتفاف. وبالمقابل فكلما ازداد التصلب حول دور الإسلام السياسي، زاد التفاف الجنوبيين حول الجيش الشعبي وقوي الدعم الدولي والإقليمي لمواقفه.

إضافة إلى ذلك، فإن القطبين الجنوبي والإسلامي استطاعا أن يهيمنا على الساحة السياسية ويمليا إرادتهما على باقي الأطراف إلى درجة أن البلاد أصبحت عملياً رهينة في أيديهما. فالجيش الشعبي يصر على استمرار الحرب التي تستنزف البلاد ما لم تتم الاستجابة لمطالبه التي تبدأ من إلغاء الشريعة والاتفاقيات العسكرية مع مصر وليبيا، وتنتهي بعقد مؤتمر دستوري يعيد صياغة الخارطة السياسية للبلاد، ومن بين المطلبين يشترط استقالة الحكومة المنتخبة التي لا يعترف المتمردون بشرعيتها. أما الإسلاميون فهم يرفضون تقديم أي تنازل للجنوبيين في قضية الشريعة. وقد اضطرت كافة الأطراف للمناورة حول هذين الموقفين.

وقد تعزز موقف الإسلاميين بالتحالف الوثيق الذي قام بينهم وبين بعض قطاعات الجيش. فقد وجد الجيش نفسه في عزلة سياسية في الفترة التي أعقبت سقوط النميري، حيث كان عليه ان يخوض الحرب بلا موارد تذكر في وجه عدو كانت كل الأحزاب السياسية تقريباً تصفه بأنه بطل وتتهافت لعقد الاتفاقات معه. وعانى الجيش أزمة معنويات، حيث كانت الحاميات في الجنوب تسقط تباعاً، بينما كان السودان يواجه مشاكل في الحصول على التسليح، لشح الموارد المالية أولاً، وللعقوبات المفروضة على السودان من الغرب والشرق معاً ثانياً. وفي هذا الجو كانت الجبهة الإسلامية هي الحزب الوحيد تقريباً الذي كان

(١٥) المصدر نفسه.

يحشد التأييد الشعبي والدعم المالي للجيش، وينادي بضرورة الوقوف غير المشروط وراء الجيش في حربه ضد المتمردين. ووصل الحد بالإسلاميين إلى ان كانوا يسمون المتعاطفين مع قرنق وحركته بالطابور الخامس ويصفون التقرب من قرنق بأنه خيانة وطعن للجيش في الظهر. وغني عن الذكر أن هذه المواقف المتشددة لقيت هوى في نفوس قطاع واسع من الضباط، وبخاصة أولئك المرابطون في مواقع العمليات والكوادر القيادية الوسطى. وهذا بدوره ساعد الإسلاميين على التغلغل في صفوف الجيش، وهو مجال كان الوجود الإسلامي فيه يكاد يكون معدوماً حتى قرارات الرئيس النميري بتطبيق الشريعة الإسلامية وما واكب ذلك من السماح بالدعاية الإسلامية في أوساط الجيش.

هذه التطورات المتعاضدة هيأت الجو لانقلاب الثلاثين من حزيران/يونيو ودفعت إليه. فالعنف والتشدد وهيمنتهما على الساحة السياسية كان لا بد من أن يساهما في تقويض الديمقراطية الهشة أصلاً. وعلى الرغم من أن السودان كان سباقاً في الوطن العربي، بل والعالم كله، في استعادة الديمقراطية في مرحلة ما عرف بالموجة الثالثة، إلا أن الديمقراطية في السودان كانت تعاني دائماً تناقضات داخلية تمثلت في هيمنة الأحزاب الطائفية، وهي أحزاب ذات بنية غير ديمقراطية، إضافة إلى عجز أي حزب عن تحقيق أغلبية برلمانية. وعليه كان الحكم يعتمد على تحالفات غير مستقرة يزيد من عدم استقرارها كثرة الانشقاقات داخل الأحزاب، إضافة إلى التنافس المرير بين الأحزاب وداخلها.

كان الحزب الوطني الاتحادي، وهو تحالف عريض بين القوى الوطنية المناهضة للاستعمار والداعية للوحدة مع مصر هو الذي قاد البلاد إلى الاستقلال في عام ١٩٥٦. ولكن الحزب الذي جاء إلى الحكم بقيادة الرئيس الراحل إسماعيل الأزهري في انتخابات عام ١٩٥٣ شهد صراعات وانشقاقات أدت في مطلع عام ١٩٥٦ إلى سحب طائفة الختمية دعمها للحزب وتشكيل قيادة الطائفة لحزب جديد باسم حزب الشعب الديمقراطي. ونتيجة لهذا الانشقاق وتحالف حزب الشعب مع حزب الأمة المعارض، سقطت حكومة الأزهري في حزيران/يونيو ١٩٥٦ وتم تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة عبد الله خليل من حزب الأمة. وعندما كانت هذه الحكومة على وشك السقوط في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٥٨ بسبب خلافات داخل الائتلاف قام رئيس الوزراء خليل باستدعاء الجيش لاستلام السلطة ومنع عقد البرلمان حتى لا تسقط حكومته.

هذه القابلية في الديمقراطية السودانية لتقويض نفسها من الداخل تأكدت مرة أخرى بعد استعادة الديمقراطية في الستينيات، حيث أدت انتخابات عام ١٩٦٥ إلى حكومة ائتلافية رئاسة الوزراء فيها لمحمد أحمد المحجوب من حزب الأمة، ورئاسة الدولة لإسماعيل الأزهري من الحزب الوطني الاتحادي. ولم يمض عام واحد على الحكومة حتى أدى إصرار الصادق المهدي رئيس حزب الأمة على تولي رئاسة الوزراء بدل المحجوب إلى تغييرها وبذر بذور الشقاق في الحزب. وبعد عام آخر أقيل الصادق المهدي من رئاسة الوزارة وأعيد المحجوب، وأدى هذا إلى انشقاق المهدي عن حزب الأمة الذي كانت الزعامة الروحية فيه لعمه الهادي المهدي. واستمر هذا الانشقاق حتى عام ١٩٦٩.

وفي مطلع عام ١٩٦٨ قام رئيس الوزراء المحجوب بحل البرلمان تخوفاً من إسقاط حكومته من قبل أنصار الصادق المهدي، وخاض حزب الأمة الانتخابات المبكرة بجناحين متصارعين، بينما دخلها الحزب الاتحادي موحداً بعد أن عاد حزب الشعب الديمقراطي إلى الاندماج فيه، وأصبح اسم الحزب الجديد الحزب الاتحادي الديمقراطي. وحقق الحزب الجديد زيادة في مقاعده من دون أن يفلح في الحصول على أغلبية، وكان الناتج حكومة ائتلافية هي نسخة عن سابقتها.

أدت انتخابات عام ١٩٨٦ أيضاً إلى حكومة ائتلافية بين حزبي الأمة والاتحادي تميزت بالضعف وعدم الانسجام. وقد اعترف رئيس الحكومة نفسه بإخفاقها وقام بحلها وإعادة تشكيلها أكثر من مرة دون جدوى. وكان أكبر إخفاق للحكومة هو في إجراء الإصلاحات الاقتصادية، حيث كانت تتخوف من اتخاذ إجراءات التقشف الضرورية لاستعادة عافية الاقتصاد[١٦]، بينما كانت الحرب تستنزف جزءاً مهماً من مواردها. وكان الإخفاق الآخر هو العجز عن وضع حد للحرب الأهلية، مما أدى إلى زيادة عدم الاستقرار وزيادة عزلة السودان دولياً.

وكان أبرز مظاهر عمق أزمة الحكومة الديمقراطية برئاسة الصادق المهدي هو سعيها المستمر لإرضاء الجميع ونجاحها في إغضاب الجميع. فقد أخفقت الحكومة في كسب ثقة المجتمع الدولي بسبب إخفاقها المزدوج في إصلاح

---

(١٦) انظر: Norman G. Anderson, *Sudan in Crisis: The Failure of Democracy* (Gainesville: University Press of Florida, 1999).

انظر أيضاً: حزب الأمة السوداني، **الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة** ([د. م.: د. ن.]، ١٩٩٠).

الاقتصاد وتحقيق السلم(١٧)، وأخفقت في إرضاء الشارع السوداني بسبب تخبطها وعجزها المستمر، وأخفقت في كسب المتمردين، كما أخفقت في إرضاء الجيش الذي كان يشكو من نقص الموارد. وزاد الطين بلة أن المتمردين رفضوا مجرد التفاوض مع الحكومة، ناهيك عن الاتفاق معها. وخسرت الحكومة كذلك العرب بسبب تقربها من إيران وليبيا، وخسرت الأفارقة والغرب بسبب حرب الجنوب.

وفي النهاية كان الجيش هو الذي فجر الموقف وعجل بانهيار التجربة الديمقراطية. ففي شباط/ فبراير عام ١٩٨٩، قدم الجيش مذكرة من احدى وعشرين نقطة تطالب الحكومة باتخاذ اجراءات حاسمة لحل المشاكل العالقة وأمهلها سبعة أيام للاستجابة لمطالبه وإلا . . . وكان ملخص انتقادات الجيش هو ان الحكومة قد عجزت عن تهيئة المتطلبات اللازمة لشن الحرب بفعالية، كما قصرت في السعي نحو السلام، وان عليها أن تتجه إلى أحد الخيارين بجدية. كان هذا تهديداً مبطناً بالانقلاب مع نفي قيادة الجيش المتكرر لنيتها تنفيذ انقلاب. ولكن قادة الجيش أعلنوا حالة التأهب وأخذوا يحضرون إلى الاجتماعات مع المسؤولين برفقة حراسة مسلحة.

كانت خلفية مذكرة الجيش هي انفراط الائتلاف الحكومي وفقدان الدعم الخارجي، وبالذات الدعم العربي، ورفض الحكومة لعرض سلام نتج من اتفاق بين حركة التمرد والحزب الاتحادي الديمقراطي الشريك في الائتلاف. وكان الصادق المهدي قد ضم الجبهة الإسلامية إلى حكومته في تموز/ يوليو عام ١٩٨٨ في محاولة لتوسيع قاعدة حكومته وزيادة فاعليتها. ومع أن الاتحاديين أيدوا إدخال الجبهة الإسلامية في الحكم لخلق توازن مع منافسهم حزب الأمة، إلا أن الجبهة مالت إلى التحالف مع المهدي وحزبه. وفي تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٨ وقع راعي الحزب الاتحادي السيد محمد عثمان الميرغني اتفاقاً مع جون قرنق يقضي بتجميد قوانين الشريعة الإسلامية ورفع حالة الطوارىء وإلغاء المعاهدات العسكرية مع مصر وليبيا، ويمهد لوقف إطلاق النار وعقد مؤتمر دستوري. وعارضت الجبهة الإسلامية الاتفاقية فوراً انطلاقاً من موقفها الذي يرفض المساس بقوانين الشريعة، بينما ماطل المهدي بعض الوقت ثم رفض الاتفاقية.

---

(١٧) Anderson, Ibid.

وفي كانون الأول/ ديسمبر أعلنت الحكومة زيادات كبيرة في أسعار السكر والخبز والمحروقات، مما فجر احتجاجات شعبية واسعة أجبرت الحكومة على التراجع عن هذا القرار. ووجد الحزب الاتحادي الفرصة ملائمة للخروج من الائتلاف الذي تدنت شعبيته كثيراً، وسجل بذلك احتجاجاً على رفض الاتفاق الذي وقعه مع الحركة الشعبية. شكل الصادق حكومة جديدة بالائتلاف مع الجبهة الإسلامية، أصبح فيها حسن الترابي وزيراً للخارجية ونائباً لرئيس الوزراء، مما أثار انزعاج العديد من الدول العربية. وحينما قام وزير الدفاع آنذاك عبد الماجد حامد خليل بزيارة أربع دول عربية طلباً للدعم العسكري ووجه برفض تم تعليله بطبيعة الحكومة التي تضم إسلاميين متشددين. ولدى عودة خليل إلى الخرطوم اجتمع بقادة الجيش وشرح لهم الموقف ثم تقدم باستقالته من الحكومة. وكانت هذه رسالة واضحة للجيش بأن لا أمل في دعم أجنبي تحت ظل الحكومة الراهنة، فكانت المذكرة التي أجبرت المهدي على إخراج الإسلاميين من الحكم وتشكيل حكومة تمثل بقية القوى السياسية، سرعان ما أكدت التزامها اتفاقية قرنق ـ الميرغني.

بادر الإسلاميون بعد ذلك باحتجاجات واسعة ضد إقصائهم من السلطة مهدوا بها لانقلابهم الذي وقع في الثلاثين من حزيران/ يونيو. وفي أول الأمر لقي الانقلاب ترحيباً واسعاً داخل وخارج السودان بسبب الضيق من عجز الحكومة السابقة. ولكن ما إن اتضح أن الإسلاميين وراء الانقلاب حتى تغير الموقف الخارجي وضعف الدعم الداخلي. وزاد من الإشكال أن الحكومة الجديدة اتبعت سياسات قمعية لم يسبق لها مثيل تجاه خصومها، وباشرت بتطهير الجيش والخدمة العامة من المشكوك في ولائهم وإسناد المناصب العليا للموالين. ومع أن الحكومة تراجعت فيما بعد عن سياساتها تلك، وسمحت بمزيد من الحريات، وسنت في عام ١٩٩٨ دستوراً يقنن للتعددية الحزبية، إلا أن الأحزاب المعارضة ظلت تشعر بالمرارة تجاه الحكومة وسياساتها وتشكك في جديتها في قبول التعددية.

وقد كانت أولوية الحكومة الجديدة، إضافة إلى تثبيت نفسها في السلطة، تقوية الجيش وإيقاع الهزيمة بالمتمردين الجنوبيين. وفي هذا السبيل رصدت موارد ضخمة للمجهود الحربي ودشنت حملات استنفار إعلامية وسياسية لدعم المجهود الحربي وفرضت التجنيد الإجباري على كل الشباب، كما بادرت الى إنشاء ميليشيات حكومية تحت اسم «قوات الدفاع الشعبي». وحققت الحكومة

نجاحات كبيرة في هذا المضمار، أبرزها دعم الثوار الاثيوبيين الذين نجحوا في إسقاط حكومة الرئيس الاثيوبي منغستو هايلي ماريام الماركسية، وإقامة أنظمة حليفة للسودان في اثيوبيا وإريتريا في أيار/مايو عام ١٩٩١ كان أول ما قامت به تصفية معسكرات الجيش الشعبي في اثيوبيا وإغلاق إذاعته هناك.

وكانت أول نتيجة لانهيار قواعد الجيش الشعبي في اثيوبيا انشقاق حركة التمرد في آب/أغسطس عام ١٩٩١ وانقسامها إلى فصيلين متناحرين. واستفادت الحكومة من هذا الوضع فعقدت هدنة مع الفصيل الأصغر الذي كان يقوده رياك مشار، وشنت حملة ضد الفصيل الآخر بقيادة قرنق انتهت بفقدانه معظم قواعده، بما فيها مقر قيادته في مدينة توريت بحلول صيف عام ١٩٩٢.

وفي الوقت نفسه عقدت الحكومة جولات مفاوضات متتابعة مع حركة التمرد في أديس أبابا (آب/أغسطس ١٩٨٩) ونيروبي (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩) ثم بوساطة نيجيرية في أبوجا (أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٩٢ ـ نيسان/أبريل ـ أيار/مايو ١٩٩٣). ولم تحقق هذه المفاوضات نجاحاً، فقبلت الحكومة في عام ١٩٩٣ وساطة الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف (إيغاد) (IGAD) وعقدت أربع جولات مفاوضات في عام ١٩٩٤ أخفقت كلها، وساءت نتيجة لذلك علاقات الحكومة السودانية مع دول الإيغاد، إلى درجة أن هذه الدول أصبحت تدعم التمرد عسكرياً، وقامت في عام ١٩٩٧ بمساعدة المعارضة على فتح جبهات جديدة في شرق السودان.

تعمقت أيضاً عزلة الحكومة الدولية بعد انحيازها للعراق في حرب الخليج، ثم اتهام أمريكا ومصر واثيوبيا واريتريا وغيرها لها بإيواء الإرهاب وتشجيعه. وكانت النتيجة عزلة دولية متزايدة، وتعميق الأزمة الاقتصادية، مع استمرار الحرب الأهلية المدمرة من دون هوادة.

الخلاف داخل الحكم

في الثاني عشر من كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٩ فاجأ الرئيس السوداني الفريق عمر حسن أحمد البشير الشعب السوداني والعالم وكثيراً من مساعديه بقرارات أعلن فيها حل البرلمان وإعلان حالة الطوارىء وتعليق بعض مواد الدستور الذي أجيز في منتصف عام ١٩٩٨. وكانت هذه القرارات تعبيراً عن صدام وصل إلى حد القطيعة بين رئاسة الجمهورية ممثلة في البشير،

والبرلمان الذي يرأسه د. حسن الترابي الذي كان يشغل في الوقت نفسه منصب أمين عام المؤتمر الوطني، وهو الحزب الحاكم نظرياً. وقد أخذ هذا الخلاف مظهر تباين الرأي حول تعديلات دستورية اقترحها الترابي ورفضها البشير، وهي تعديلات تتيح انتخاب حكام الولايات مباشرة بدلاً من النظام السابق الذي كان يعطي الرئيس بعضاً من التحكم في ترشيح الولاة. ولم تفلح محاولات الوصول إلى حل وسط حول هذه المسألة، إذ أصر الترابي على أن يصدق البرلمان على التعديلات الدستورية وأيدته في ذلك أجهزة الحزب الحاكم، وبالفعل نجح في إقرار التعديلات. ورد البشير بحل البرلمان وتعليق مواد الدستور الجديدة.

وقد كشف هذا الصراع عن خفايا الآليات المستبطنة التي كانت تتحكم في الأمور في السودان. وكان خصوم النظام قد أشاعوا بعد ظهور توجهه الإسلامي أن الجبهة الإسلامية هي التي استولت على السلطة. وكان هذا الاتهام صحيحاً إلى حد ما، بمعنى أن قيادة الجبهة الإسلامية ممثلة في الترابي وعدد من مساعديه المقربين هم الذين دبروا الانقلاب وباركوه. ولكن وجود الجبهة الإسلامية كتنظيم انتهى فعلياً بعد نجاح الانقلاب. وكان النظام الجديد قد حظر كل الأحزاب، إلا أن الجبهة الإسلامية كانت هي الحزب الوحيد الذي استجابت قيادته للقرار وأصدرت تعليمات للأعضاء بإيقاف نشاطهم، أما بقية الأحزاب فقد تحولت إلى العمل السري.

ولكن الترابي كان يريد أن يأكل كعكته ويحتفظ بها في الوقت نفسه، كما يقول المثل الإنكليزي، إذ كان المطلوب من أعضاء الجبهة السابقين التصرف كما لو كانت الجبهة موجودة فيما يتعلق بالامتثال لتعليمات القيادة وتنفيذ أي مهمات تطلب إليهم، بما في ذلك المهمات السياسية المتعلقة بتشكيل اللجان الشعبية في الأحياء، إضافة إلى شغل الوظائف والمناصب التي توكل للعضو في مؤسسات الدولة. وكانت هذه علاقة ذات اتجاه واحد يدعم فيها الأعضاء مخططات القيادة وبرامجها، ولكن دون أن يكون للتنظيم عموماً دور في تخطيط أو تحديد هذه السياسات والبرامج. وفي الستة أشهر الأولى حين كان د. الترابي في السجن، تولى نائبه علي عثمان محمد طه تنسيق الأمور، وكان يتخذ القرارات المهمة مع مجموعة صغيرة من مساعديه، بما في ذلك تعيين الوزراء وترشيح الأفراد لكل وظائف الدولة المهمة، واتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية المهمة. وبعد خروج الترابي من السجن تحولت المرجعية إليه. وكانت

القرارات الأهم تتخذ في مجموعة صغيرة تجمع البشير والترابي ومساعديهما المقربين.

وقد نتج من هذا إقصاء غالبية القيادات الإسلامية التاريخية عن مركز صنع القرار وكل الأعضاء تقريباً. وأصبحت آليات الدولة، وعلى الأخص الأجهزة الأمنية، هي محور اهتمام القيادة وأداة العمل السياسي المختارة. وكانت هناك مؤسسات تنظيمية تعرف بالقطاعات من المفترض أن تشرف على جوانب عمل الدولة المختلفة (مثلاً قطاع الأمن وقطاع الاقتصاد) ولكن لم يكن هناك أي وضوح في آليات عملها، كما لم يكن هناك جسم مركزي يتسق فيها، ما عدا شخص الأمين العام (الدكتور الترابي).

فيما يتعلق بالدولة نفسها، فإن كل السلطات التنفيذية والدستورية تركزت في مجلس قيادة الثورة وشخص رئيسه بالذات. ولكن مجلس قيادة الثورة كان نادراً ما يعقد اجتماعات، بل كانت الاجتماعات المشتركة مع مجلس الوزراء هي الطابع الغالب على مداولاته. وبعد حل مجلس قيادة الثورة في عام ١٩٩٣، حوّلت السلطات إلى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، مع تحويل السلطات التشريعية لبرلمان معين. وفي عام ١٩٩٦ دعت الحكومة إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية مع استمرار حظر الأحزاب، وفاز البشير بالرئاسة، بينما انتخب الترابي للبرلمان وتولى رئاسته.

وكانت الحكومة قد اتبعت في عام ١٩٩٢ نظاماً سياسياً أطلقت عليه تسمية «المؤتمر الوطني» وأرادته بديلاً من تعدد الأحزاب. وبحسب هذا النظام فإن جميع السودانيين فوق سن الثامنة عشرة يصبحون تلقائياً أعضاء في المؤتمر الوطني الذي يتكون من وحدات تبدأ من القرية والحي وتتدرج إلى المدينة فالمحافظة فالولاية فالمركز، وتنتخب النقابات والجمعيات المهنية والنسوية والشبابية ممثلين للمؤتمر العام. وهذا المؤتمر العام يقوم بدوره بتسمية أكثر من ربع أعضاء البرلمان.

ويمكن اعتبار هذا المقترح نموذجاً من نماذج دولة الحزب الواحد، سوى أن النظام الأساسي تعمد إضعاف دور الأمانة العامة للمؤتمر ولم يمنحها أي دور قيادي. ولكن بعد توقيع اتفاقية الخرطوم للسلام مع بعض فصائل التمرد الجنوبية في عام ١٩٩٧ ورجوع الأمين العام للحزب الاتحادي الديمقراطي الشريف زين العابدين الهندي إلى الخرطوم في تلك الفترة نفسها، تزايدت الضغوط من أجل السماح بالتعددية الحزبية. وبالفعل تم ذلك في دستور عام

١٩٩٨ وقانون «التوالي السياسي» المثير للجدل. واستدعى هذا ان يتحول المؤتمر الوطني إلى حزب حقيقي، وتم الاتفاق على ان يتولى الترابي الأمانة للحزب.

ولكن هذا التطور وقع بعد أن كانت بوادر الخلاف قد بدأت تدب في داخل إطار المنظومة الحاكمة، واتخذت شكل استقطاب بين الترابي من جهة، ورئاسة الدولة من جهة أخرى. أدى هذا الخلاف إلى عزل الترابي كلياً من الجهاز التنفيذي وفقدان نفوذه عليه، مما جعله يركز على استخدام البرلمان للضغط على الحكومة. وسرعان ما اكتشف الترابي ان ترشيحه لأمانة الحزب قصد منه مزيد من التهميش له، وبخاصة أن الاقتراح تضمن أن يعتزل الترابي رئاسة البرلمان. ولكن عندما تقدم عشرة من أعضاء مجلس شورى المؤتمر بمذكرة تهدف إلى الحد من صلاحية الأمين العام، أدرك الترابي الأمر، فتمسك بموقعه في البرلمان وأصبح عملياً «زعيم المعارضة» للحكم إلى أن تم حل البرلمان كما أسلفنا، فتحولت المعارضة إلى أمانة المؤتمر الوطني وتصاعد الصراع داخل الحزب على الرغم من جهود الوساطة الحثيثة لاحتوائه وتحرك مؤسسات الحزب وعلى رأسها مجلس الشورى، إلا أن الأمر وصل إلى حد المواجهة وقيام الرئيس البشير في مطلع أيار/مايو ٢٠٠٠ بإقصاء الترابي وكبار مؤيديه من الحزب الحاكم عبر «تجميد» الأمانة العامة للمؤتمر وبقية أجهزته القيادية، ورد الترابي وأنصاره بإعلان فصل البشير من الحزب.

الوفاق ومساعي السلام

تزامن هذا الصراع الداخلي مع جهود حثيثة مدعومة دولياً وإقليمياً لتحقيق حل سلمي سياسي للصراع في السودان. وبالإضافة إلى مفاوضات السلام المستمرة تحت مظلة الايغاد بين الحكومة وحركة التمرد الجنوبية، فإن المساعي استمرت في اتجاهات عدة لتحقيق الوفاق بين القوى السياسية. وقد تحققت في هذا المجال نجاحات محدودة، مثل اتفاقية السلام مع بعض الفصائل الجنوبية في عام ١٩٩٧، والاتفاقيات مع زعيم حزب الأمة الصادق المهدي في لقائه مع الترابي في جنيف في أيار/مايو ١٩٩٩ ومع البشير في جيبوتي في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه[١٨].

(١٨) للحصول على فكرة عامة عن تطورات جهود السلام، انظر: محمد الأمين الخليفة، خطى السلام خلال عشرة أعوام، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٩ (الخرطوم: [د. ن.]، ١٩٩٩)، وثائق وحقائق.

ولكن هذه النجاحات تبقى محدودة، وهي في مجملها لا تتعدى اتفاقاً على مبادىء عامة واجراءات بناء ثقة. ولعل اتفاقية الخرطوم للسلام حققت تفوقاً لا بأس به على صعيد القضايا الموضوعية، وعلى رأسها مسألة الدين والدولة وقضية الجنوب وقضايا الديمقراطية، إلا أن الحلول لم ترض الجميع. وقد برز ما يشبه الإجماع النظري على ملامح عامة للحل، تتلخص في منح حق تقرير المصير للجنوب، وتقديم ضمانات باحترام حقوق الإنسان وبتحريم التمييز الديني والعرقي. وقد تم تضمين مبادىء من هذا النوع في إعلان أسمرا لعام ١٩٩٥، واتفاقية الخرطوم للسلام عام ١٩٩٧، ودستور عام ١٩٩٨، ونداء الوطن الذي جرى توقيعه بين الرئيس البشير والصادق المهدي عام ١٩٩٩.

ولكن هذه التطورات كشفت عن إشكالين رئيسيين: **أولهما** عدم جدية الأطراف، **والثاني** وجود خلافات سياسية عميقة لها أبعاد شخصية، حزبية أو عرقية تتجاوز الاتفاق على المبادىء. فعلى سبيل المثال نجد التجمع المعارض قد وقع في عام ١٩٩٥ على ميثاق يتحدث عن فصل الدين عن السياسة ويحظر تشكيل الأحزاب الدينية، ولكن ما كاد المداد يجف فوق أوراق هذا الميثاق حتى دب خلاف حول مغزاه. فالأحزاب الكبرى نفت أن يكون هذا اتفاقاً على علمانية الدولة، وأشارت إلى أنه يتحدث عن فصل الدين عن السياسة لا عن الدولة. وبالمقابل فإن حركة التمرد والأحزاب العلمانية تصر على أنه اتفاق على العلمانية، وبخاصة إذا قرىء مع الفقرة التي تنص على أن تضمن مواثيق حقوق الانسان الدولية في الدستور السوداني وأن تلغى كل القوانين التي تخالفها. ولكن حتى قبل أن يتفجر هذا الخلاف، كانت هناك أسئلة حول صدقية قرار حظر الأحزاب الدينية، كون أكبر حزبين في التجمع يعتمدان على قاعدة دينية ويقودهما زعماء دينيون. وهناك سؤال إضافي حول إمكانية الوصول إلى حل سلمي من خلال هذا المقترح الإقصائي، وبخاصة أن الإسلاميين قد أصبحوا قوة سياسية لا يستهان بها، وهم يسيطرون على كل مفاصل الدولة، بما فيها الجيش. فكيف يمكن التوصل إلى حل سلمي يتجاوز هذه القوة السياسية المعتبرة؟

من جانبها فإن الحكومة وافقت أيضاً في دستورها والاتفاقيات التي وقعتها على احترام حقوق الإنسان بحسب المواثيق الدولية وعلى تحريم التمييز الديني واعتبار المواطنة أساس الحقوق والواجبات. ولكن الحكومة أبقت على قوانين الشريعة والطبيعة الإسلامية للدولة على رغم هذه التعهدات. إضافة إلى

ذلك فإن الحكومة أخلت بالتزاماتها بحسب اتفاقية الخرطوم للسلام، والتي تسمح بحكم ذاتي واسع للجنوب، مما دفع بالزعيم الجنوبي الموقع على الاتفاقية (الدكتور رياك مشار) للاستقالة من منصبه كمساعد لرئيس الولايات الجنوبية ورئيس لمجلس تنسيق الولايات الجنوبية في شباط/فبراير عام ٢٠٠٠ احتجاجاً على المماطلة في تنفيذ الاتفاق، إضافة إلى قيام الحكومة بتأييد مجموعة منشقة على مشار ودعمها للقتال ضده.

أما القيادات الجنوبية، وعلى رأسها زعيم التمرد جون قرنق، فإنها تثير تساؤلات مهمة حول أجندتها الحقيقية. فالعقيد قرنق يؤكد أنه يريد الوحدة، ولكنه يطالب أيضاً بتقرير المصير مرة وبدولة كونفدرالية مرة أخرى. وقد دفع هذا بمؤيديه قبل خصومه إلى الاحتجاج ضد تذبذب وعدم وضوح مواقفه. وإضافة إلى الانشقاقات العديدة في صفوف التمرد، واجه قرنق انتقادات من حلفائه الإقليميين والغربيين وأنصاره في الجنوب، وآخر هذه الانتقادات كان الهجوم الحاد والمرير الذي وجهه بونا ملوال، الوزير السابق في عهد النميري وأحد أبرز الأصوات الجنوبية في مجلة **سودان ديموكراتيك غازيت** التي يصدرها في لندن[١٩]. وتأتي أهمية الهجوم العنيف ضد قرنق في عدد أيار/مايو ٢٠٠٠ من أن ملوال يأتي من قبيلة الدينكا التي ينتمي إليها قرنق، وكان من أخلص أنصاره. ولكن ملوال فقد صبره مع تعنت قرنق الذي قال إنه لا يضع مصالح الجنوب في الاعتبار، وانه أصبح من زعماء الحرب، وظل يمارس الاستبداد والطغيان الى درجة أن المهمة الأكبر لقوات الحركة أصبحت حماية قرنق شخصياً لا القتال ضد الحكومة.

الانشقاقات التي واجهها قرنق تكشف عن بعد آخر في الأزمة السياسية، حيث تشير هنا إلى تطور خلافات ثانوية داخل معسكر واحد انطلقت من طابع شخصي أو خلافات حول الاستراتيجيا أو التكتيكات، ثم تحولت إلى خلافات أساسية تحولت بسببها الخلافات الأساسية إلى ثانوية. وهكذا نجد رياك مشار وغيره من زعماء الفصائل التي انشقت على قرنق قد تحالف مع الحكومة السودانية على الرغم من التناقض الأساسي بين المعسكرين. وبالمثل شهدت كل الأحزاب الأخرى انشقاقات داخلية؛ خلطت الأوراق وقلبت المعادلات. وعلى سبيل المثال، فإن هناك دلائل كثيرة تشير إلى أن التقارب الذي تم بين الترابي

---

(١٩) انظر مجلة: *Sudan Democratic Gazette* (May 2000).

والصادق المهدي في عام ١٩٩٩ قد تم على خلفية الصراع بين البشير والترابي من جهة، والخلافات داخل التجمع الوطني المعارض من جهة أخرى. وقد انتهى الأمر بتصدّع التجمع وخروج حزب الأمة منه في آذار/مارس عام ٢٠٠٠، والانشقاق داخل الحزب الحاكم الذي انتهى بالقطيعة في أيار/مايو من العام نفسه.

ومثل هذه «السيولة» في الحالة السياسية تجعل من الصعب الوصول إلى حل سلمي يحقق الاستقرار للبلاد، وتعيد إلى الأذهان العوامل التي كانت ـ ولا تزال ـ السبب في عدم الاستقرار خلال الفترات الديمقراطية في السودان.

العلاقات الخارجية

لم يشهد السودان فترة في تاريخه كان فيها للعوامل الخارجية من التأثير ما لها اليوم. فالولايات المتحدة جعلت السودان في صدارة اهتماماتها، ووضعته في قائمة الدول المؤيدة للإرهاب منذ عام ١٩٩٣، وأعلنت عن عقوبات اقتصادية ضده في عام ١٩٩٨، استهدفته في قائمة الدول التي تمارس الاضطهاد الديني عام ١٩٩٩، كما رعت تحالفاً إقليمياً ضده. ومنذ عام ١٩٩٠ تولت منظمة الوحدة الأفريقية الممثلة بنيجيريا رعاية مفاوضات السلام، وهي مهمة آلت إلى دول الايغاد منذ عام ١٩٩٣، تؤيدها في ذلك منظمة شركاء الايغاد التي تشمل أكثر من عشرين دولة على رأسها الولايات المتحدة والنرويج وهولندا ومصر واليابان وغيرها. وكما هو معروف فإن مصر وليبيا ترعيان مبادرة أطلقت العام الماضي لإحلال الوفاق والسلام في السودان. وخلال الأعوام الماضية أيدت العديد من دول المنطقة ودعمت أعمال التمرد المسلح في جنوب وشرق السودان وغربه. وعلى رأس هذه الدول يوغندا واريتريا. ولكن اثيوبيا وكينيا وزيمبابوي وزامبيا وناميبيا وتنزانيا قدمت في أوقات متفاوتة دعماً للتمرد المسلح.

هذه الكثافة من التدخلات الأجنبية تعود إلى تغير دور السودان الإقليمي وتبدل النظرة الدولية إليه. فقد ظل السودان منذ استقلاله دولة غير منحازة ومن دون طموحات إقليمية، وكانت علاقات السودان الخارجية تميل إلى التقارب مع الغرب من دون انحياز كامل مع الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع مصر. هناك استثناءات قليلة، مثل فترة حكم حزب الأمة مع حزب الشعب الديمقراطي بين عامي ١٩٥٦ و١٩٥٨، حيث توترت العلاقات مع مصر وكاد

البلدان يخوضان حرباً حول منطقة حلايب المتنازع عليها، والفترة الأولى لحكم النميري التي تميزت بالانحياز للاتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي.

في الفترات التي تعارض فيها التقارب مع مصر مع الوفاق مع الغرب، اختار السودان مصر، كما حدث عندما قطع السودان علاقاته مع الولايات المتحدة عام ١٩٦٧ انسجاماً مع التوجه العربي. وفي عام ١٩٧٧ كان السودان هو إحدى دولتين عربيتين أيدتا اتفاقيات كامب دايفيد وأبقيتا علاقاتهما مع مصر خلافاً للإجماع العربي. وكانت هذه فترة توثقت فيها علاقات السودان مع الغرب والولايات المتحدة، بحيث أصبح السودان المتلقي لأكبر حجم من المعونات الأمريكية لبلد أفريقي جنوب الصحراء عندما سقط نظام النميري في عام ١٩٨٥.

وقد حاولت حكومة الصادق المهدي أن تعيد شيئاً من التوازن الى علاقات السودان الخارجية، ولكن من دون نجاح كبير. فالولايات المتحدة لم ترضَ بما رأته تباطؤاً من الحكومة في جهود إحلال السلام ومماطلة في الإصلاحات الاقتصادية، كما أنها استاءت من سياسة «عدم الانحياز» التي اتبعها المهدي وكان منها قرار السودان في عام ١٩٨٧ سحب امتياز الولايات المتحدة للاحتفاظ بمعدات عسكرية في السودان. ولهذا انخفضت المعونات الاقتصادية للسودان من حوالى ١٥٠ مليون دولار في عهد النميري إلى ٢٥ مليون دولار فقط في آخر عهد المهدي (كان السودان يدفع أكثر منها من أقساط الديون الأمريكية) بينما قطعت المعونات العسكرية تماماً[٢٠]. عربياً أيضاً تأزمت علاقات المهدي العربية بسبب إصراره على التقارب مع إيران وليبيا في وقت كانت فيها الدول العربية النافذة تتخوف من هاتين الدولتين.

لهذه الأسباب وجد انقلاب البشير ترحيباً عربياً ودولياً، وبخاصة من مصر التي دعت الدول العربية الأخرى لدعمه. ولكن بعد ظهور الميول الإسلامية للنظام الجديد توقفت الدول العربية والغربية عن دعمه وأخذت موقف الترقب. وفي مطلع عام ١٩٩٠ أوقفت بريطانيا المعونات الاقتصادية للسودان بعد أن أصدرت محكمة سودانية حكماً مخففاً في حق أفراد من مجموعة أبو نضال قاموا بعملية مسلحة قتل فيها أربعة بريطانيين. وبعد غزو العراق للكويت تأزمت علاقات السودان مع مصر ودول الخليج نتيجة لمعارضة السودان

(٢٠) انظر: Anderson, *Sudan in Crisis: The Failure of Democracy.*

للوجود الأمريكي، وهو موقف فهم على أنه انحياز للعراق.

ففي عام ١٩٩١ نجح السودان جزئياً في كسر عزلته الإقليمية حين دعم الجماعات المناوئة للنظام الأثيوبي حتى اسقاطه في أيار/مايو ١٩٩١ في وقت كانت فيه الولايات المتحدة والقوى الأخرى لا تدعم هذه الجماعات. ومرّت علاقات السودان بعدها بشهر عسل مع الأنظمة الجديدة في اريتريا واثيوبيا، ولكن العلاقات سرعان ما توترت بسبب اتهام هذه الدول للسودان بدعم المعارضة المسلحة لها. وفي كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٤ قطعت اريتريا علاقاتها الدبلوماسية مع السودان وتبعتها يوغندا في نيسان/أبريل ١٩٩٥. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ خفضت اثيوبيا علاقاتها مع السودان بعد ان رفض السودان تسليم المشتبه بهم في محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا في حزيران/يونيو ١٩٩٥. وفي العام التالي تقدمت اثيوبيا بشكوى إلى مجلس الأمن نتج منها فرض عقوبات على السودان. وقد وصلت أزمة السودان مع جيرانها ذروتها في مطلع عام ١٩٩٧ حيث قامت اثيوبيا واريتريا ويوغندا بدعم هجوم منسق على ثلاث جبهات يهدف إلى الاستيلاء على مواقع استراتيجية في جنوب وشرق البلاد والتمهيد لإسقاط الحكومة بالقوة.

ولكن إخفاق هذا الهجوم واندلاع الخلافات بين اثيوبيا واريتريا عام ١٩٩٨، وبين يوغندا وجيرانها عام ١٩٩٧، أدى إلى كسر طوق العزلة على السودان، فاستعاد علاقاته مع اريتريا واثيوبيا وبدأ خطوات للتطبيع مع يوغندا. وخلال الأعوام الثلاثة الماضية تمكن السودان من تطبيع علاقاته مع كل الدول العربية، كما تحسنت علاقاته كثيراً مع أوروبا. وبعد قرارات البشير ضد الترابي في نهاية عام ١٩٩٩ ازداد الدفء في العلاقات مع مصر التي أصبحت الآن تلعب دوراً مهماً في محاولات إيجاد الحلول للأزمة السودانية، حيث تتولى مصر وليبيا رعاية مبادرة للمصالحة الوطنية في السودان. وعموماً شهدت علاقات السودان الخارجية انفراجاً كبيراً. واستشهد الصادق المهدي بهذه الحقيقة حين حاول إقناع شركائه في التجمع بعدم جدوى الحل العسكري في ظل تراجع الدعم الخارجي للمعارضة. ومع ذلك يبقى الدور الخارجي عاملاً مهماً على خلفية الاهتمام الواسع والمكثف دولياً بالشأن السوداني.

خلاصة

يمكن إرجاع القدر الأكبر من إخفاقات السودان ونجاحاته إلى حقيقة «هامشيته المركبة»، حيث تمثل تناقضات السودان الداخلية عامل ضعف وعامل

قوة في الوقت نفسه. مثلاً نجد أن التنوع الديني والعرقي والثقافي والجغرافي ظل عامل إثراء وقوة في السودان. وتجلى هذا في الفترات القصيرة التي شهدت توافقاً بين الأطراف السودانية، كما حدث بعد اتفاقية أديس أبابا لعام ١٩٧٢. ففي تلك الفترة اعتبر السودان نموذجاً للنجاح في أفريقيا في حسم الصراع الداخلي وتحقيق الوفاق والسلام، وجذب المركب الأفريقي في هويته اهتمام ودعم الدول الأفريقية والغرب، بينما اجتذب عامل الهوية العربي والإسلامي فيه التأييد العربي والإسلامي. وحتى في أوقات الصراع فإن التنوع الكبير في السودان جعل من الصعوبة بمكان استمرار وهيمنة الأنظمة الدكتاتورية الأحادية.

من جهة أخرى، فإن التعدد والتنوع كان مصدر صراع وعدم استقرار، ابتداءً من الصراع الذي انفجر في الجنوب عام ١٩٥٥ وعاد إلى الاندلاع مرة أخرى في عام ١٩٨٣ ولا يزال مستمراً إلى اليوم، مروراً بتشرذم الساحة السياسية، وانتهاء بالاستقطاب القبلي والعرقي والديني والعقائدي الذي غذى صراعاً في وقت أو آخر. وهكذا فمثلما كان التنوع مهدداً لاستقرار الأنظمة الدكتاتورية، فإنه كان أيضاً مهدداً لاستقرار الأنظمة الديمقراطية، بل لوجود الدولة نفسها. وبالنسبة لموارد الدولة المحدودة، إضافة إلى اتساع رقعة السودان الجغرافية (مليون ميل مربع) وضعف البنية التحتية، فإن محاولات فرض سلطان الدولة كانت دائماً تواجه عقبات كأداء يصعب التغلب عليها.

ولعل النظام الحالي قد بذل أكبر جهد ممكن، وحقق أكبر نجاح إلى الآن، من أجل فرض سلطان وهيبة الدولة على كل رقعة من السودان. ولكن هذا الجهد نفسه أصبح مصدر عدم استقرار بسبب المقاومة الشديدة لهيمنة الدولة من قبل مجتمع لم يعهدها من قبل. والمعروف ان أول محاولة لفرض الدولة الحديثة في السودان (أيام محمد علي باشا) فجرت أعنف ثورة في تاريخ السودان بقيادة الحركة المهدية. فقد كان هذا درساً للإنكليز الذي تقدموا بحذر في اتجاه فرض سلطان الدولة، ومع ذلك واجهوا ثورات وانتفاضات عنيفة. وقد واجهت الأنظمة العسكرية السابقة مصيراً مماثلاً، حيث أدى الرفض العنيف لفرض أحادية الدولة إلى ثورات وتمرد وأخيراً انهيار.

الإشكال الإضافي الذي واجهه النظام الحالي هو أنه لا يواجه فقط معضلة مقاومة المجتمع لفرض هيمنة الدولة الحديثة، بل يعاني كذلك التحديات التي

واجهت الثورة المهدية من استقطاب محلي وعداء خارجي. فالنظام الحالي اصطبغ، شاء أو أبى، بصبغة أيديولوجية إسلامية توسعية أخافت الجيران وأقلقتهم، وخلقت في الوقت نفسه استقطاباً داخلياً حاداً. لهذا كانت المقاومة الطبيعية لفرض الدولة الأحادية في مجتمع يعتز باستقلاليته التي حافظ عليها لعشرات القرون، تقترن برفض لأحادية الأيديولوجيا المهيمنة. وإذا أضفنا إلى هذا الدعم الخارجي القوي الذي لقيته هذه المقاومة، أدركنا حجم التحدي الذي واجهته الدولة السودانية، وكيف أن محاولات فرض سلطانها قد حققت أثراً عكسياً. فهناك مساحات واسعة في الغرب والشرق والجنوب لا يصلها سلطان الدولة. ولكن إضافة إلى ذلك، فإن هناك مساحات أخرى تقوم فيها دولة بديلة، كما هو الحال في الجنوب وبعض مناطق الشرق. فهناك تقيم حركات التمرد دولة فعلية، لها جيشها وعلاقاتها الخارجية، وحتى اتفاقياتها مع الأمم المتحدة والمنظمات الطوعية والدولية والدول الأجنبية.

إذن يمكن القول ان تعددية السودان وتنوعه رصيد لم يحسن استغلاله في غالب الأحيان، مما جعله يتحول إلى عبء. هذا التنوع كان ولا يزال تحدياً كبيراً ربما كان أكبر من طاقة النخبة السياسية التي عانت التشرذم وغير قليل من ضيق الأفق وفقدان النظرة البعيدة. وقد أدى عدم ارتفاع النخبة إلى مستوى هذا التحدي إلى تعميق الكارثة، بحيث أصبح وجود السودان كبلد موحد في حد ذاته مهدداً. فالجنوب يتجه اليوم إلى انفصال شبه مؤكد بسبب تراكمات التجارب السابقة وزيادة الاستقطاب. وفي الوقت نفسه أصبح دور الدين في السياسة قضية ساخنة لم يعد من الممكن تجاوزها أو تجاهلها، ويصعب حسمها في الوقت نفسه.

وهناك إمكانيات لحلول سلمية تحقق الاستقرار والتوافق في البلاد. فالسودان كما أظهر تحليلنا السابق بلد يمكن اعتباره «ديمقراطية طبيعية» نتيجة للتعددية التي تسوده، ونتيجة لقوة وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني واستقلاليتها عن هيمنة الدولة. وهو بلد عريق في التعايش المتحضر، تمرس على ذلك عبر خمسة آلاف سنة من العيش في ظلال دول ضعيفة أو غير موجودة. وقد تميز البلد لهذا بقدرة مدهشة على التعايش مع التعدد وسادته روح التسامح التي لا تزال تعبر عن نفسها بقوة حتى في أجواء الصراع والاقتتال. ولكن هذا التنوع نفسه قد يستغل لإذكاء الصراعات، وهذا التحضر نفسه قد يستغل للانقلاب عليه وللانهماك في ممارسات بربرية.

ويقف السودان اليوم على حافة مفترق طرق قد يقود إما إلى استعادة السلم والاستقرار انطلاقاً من روح التحضر العميقة الجذور، وإما إلى الانحدار نحو الوحشية والتصدع. وحتى الآن فإن مجموع وخلاصة إخفاقات النخب السياسية وإضاعتها للفرص يشير باتجاه الانحدار أكثر منه باتجاه السلم الديمقراطي، وأي قراءة موضوعية لاتجاهات الأحداث بعيداً عن التمنيات تشير إلى استمرار وربما تزايد الاضطرابات وعدم الاستقرار على المدى القصير في تطورات ستنتهي في الغالب بانفصال الجنوب. ولعل شيئاً من الاستقرار يعود بعد ذلك إلى شطري البلاد كنتيجة لنضج التجارب السياسية واستفادة النخبة من عبر الماضي أو تجاوزها بواقع جديد.

ولعل من أبرز ملامح التطور المرتقب ـ والمطلوب لتحقيق الاستقرار ـ تثبيت أركان الدولة وتأكيد مشروعيتها، بمعنى أن تصبح الدولة قوية وفاعلة ولكن مع المجتمع وبدعمه، لا ضده ورغماً عنه. فالمجتمعات التي تعاني انقسامات عميقة تحتاج لدولة قوية ومستقلة نوعاً ما عن المجتمع حتى تقوم بدور الحكم المرتضى في صراعات المجتمع. هذا دور ضروري لا يتأتى إلا بوجود نخبة حاكمة تتفهم طبيعة المجتمع وتتعالى في الوقت نفسه على المكاسب القصيرة النظر والانتماءات الضيقة. وهذا يقود إلى التطور الآخر المطلوب، وهو تطور للأحزاب القائمة باتجاه ان تصبح أكثر ديمقراطية (فهماً وممارسة) وأكثر اتساعاً في أفقها وفي جاذبيتها. وهذا قد يتطلب «علمنة» الأحزاب الطائفية وتجاوز المنظمات ذات القاعدة القبلية والعرقية، ذلك أن الأحزاب الطائفية، وهي الأحزاب الرئيسية في البلاد، تعتبر من ناحية من ركائز الديمقراطية في البلاد، وفي الوقت نفسه من أهم عوامل تقويضها. فهذه الأحزاب تؤيد الديمقراطية الشكلية وتناضل من أجلها، ولكنها في الوقت نفسه تقوم على بنية غير ديمقراطية. وينبع هذا من أن قيادة هذه الأحزاب ترتكز على هالة من القداسة بينما تعتمد القيادة فيها على الوراثة. إضافة إلى ذلك فإن الولاء لهذه الأحزاب أيضاً وراثي. وهذا يحرم الساحة السياسية من المرونة التي تفترضها العملية الديمقراطية، بحيث إن القادة أنفسهم سيستمرون في الحكم بغض النظر عن أدائهم، ولا توجد طريقة لإزاحتهم إذا أخفقوا إلا بالقوة.

والغريب هو أن حاضر الأحزاب الطائفية يعتبر تدهوراً وانحطاطاً عن ماضي هذه الأحزاب نفسها. فقد كانت العلاقة بين الأحزاب وزعماء الطوائف في الماضي علاقة ذات طابع «علماني» (وهو تعبير غير دقيق)، بمعنى أن القيادة

الدينية كانت ذات طابع روحي أكثر مما هو سياسي. وكان الزعيم يوصف بـ«راعي الحزب»، ولا يتدخل في دقائق العمل السياسي، بينما كانت قيادات الحزب تنتخب ديمقراطياً، وبخاصة في الحزب الاتحادي الذي نشأ مستقلاً كتعبير عن تيار وطني فاعل وتحالف مع الطائفية فيما بعد. ولكن العلاقة أخذت تتدهور باتجاه دخول الطائفة على الحزب إلى أن شهدنا العهد الحالي الذي ابتلعت فيه الطائفة الحزب. واستولت القيادة الطائفية الوراثية على كل شؤون الحزب، وفي أحيان كثيرة من دون انتخابات أو أي إجراء دستوري.

الديمقراطية السودانية إذن «عائدة وراجحة»[٢١] ولكن توقيت وظروف عودتها وقدرتها على الاستمرارية وضمان الاستقرار يتوقف على التحولات المهمة التي أشرنا إليها أعلاه. وكلما طال الوقت وتأخرت الإصلاحات والتحولات المطلعية في بنية الدولة والمنظمات السياسية، كان السودان الذي سيشهد التحول الديمقراطي أصغر حجماً وأشد فقراً وأكثر شقاء.

---

(٢١) حزب الأمة السوداني، الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة.

الفصل الرابع

السلطة الفلسطينية... إلى أين؟(*)

محمود ميعاري(**)

(*) نشر في: المستقبل العربي، السنة ٢٣، العدد ٢٥٧ (تموز/يوليو ٢٠٠٠)، ص ١٩٨ - ٢١٩، وهو في الأصل جزء من بحث أوسع ومشترك بين دائرة علم الاجتماع في جامعة بيرزيت في فلسطين ومعهد أبحاث السلام والتنمية (PADRIGU) في جامعة غوتبورغ في السويد. والكاتب، يقدم شكره الجزيل لمؤسسة Sida/SAREC السويدية على تمويلها هذا المشروع.

(**) عميد كلية الآداب، جامعة بيرزيت - فلسطين.

يهدف هذا البحث إلى دراسة اتجاهات الجمهور الفلسطيني نحو الديمقراطية وتقييم هذا الجمهور لأداء السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بناءً على نتائج مسح ميداني تم إجراؤه في شهر تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٩٧. وتشير النتائج إلى أن الجمهور الفلسطيني بأغلبيته يتحلى بتوجهات ديمقراطية مجردة وبتوجهات ديمقراطية فعلية. وينسجم مع هذه التوجهات تقييم الجمهور المتدني لعمل السلطة الفلسطينية: التشكك بديمقراطيتها والثقة الضعيفة بمؤسساتها والرضى المحدود عن أدائها. وتشير النتائج أيضاً إلى أن أهم عامل (من العوامل التي تمت دراستها) يؤثر في تقييم عمل السلطة الفلسطينية هو التوجهات الديمقراطية الفعلية. فالديمقراطيون الفعليون أقل تقييماً للسلطة الفلسطينية كسلطة ديمقراطية وأقل ثقة بمؤسساتها وأقل رضى عن أدائها من غيرهم. ومن الجدير ذكره أن تقييم أداء السلطة الفلسطينية لا يرتبط بالتوجهات الديمقراطية المجردة.

١ ـ مقدمة

أجريت في السنوات الأخيرة بعض الدراسات على اتجاهات الجمهور نحو نظام الحكم الديمقراطي في عدد من دول شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية ودول (أو مجتمعات) أخرى من «العالم الثالث»[(١)]. وأظهرت هذه الدراسات أن

(١) Adam Przeworski [et al.], *Sustainable Democracy* (Cambridge [England]; New York: Cambridge University Press, 1995); Larry Diamond, ed., *Political Culture and Democracy in Developing Countries* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1994), and Larry Diamond, Juan J. Linz and Seymour Martin Lipset, «Introduction: What Makes for Democracy,» in: Larry Diamond, Juan J. Linz and Larry Diamond, eds., *Politics in Developing Countries: Comparing Experiences with Democracy*, 2nd ed. (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995).

هنالك تأييداً شعبياً للقيم الديمقراطية ليس فقط في دول ديمقراطية مثل الهند وكوستاريكا، وإنما أيضاً في عدد من الدول ذات نظام الحكم التسلطي مثل المكسيك ونيكاراغوا وبعض دول شرق أوروبا قبل انهيار أنظمتها الشيوعية. فتأييد الجمهور في الدول غير الديمقراطية للقيم الديمقراطية هو، جزئياً على الأقل، رد فعل للحكم التسلطي وللممارسات القمعية. أما تأييد المعارضة السياسية فيها للديمقراطية فيكون على الأغلب لاعتبارات نفعية قصيرة المدى(٢).

وفي الضفة الغربية وقطاع غزة أيضاً أجريت في السنوات الأخيرة، وبشكل خاص بعد قيام السلطة الفلسطينية، عدة دراسات حول اتجاهات الجمهور نحو الديمقراطية. وأظهرت هذه الدراسات وجود قيم ديمقراطية في الثقافة السياسية الفلسطينية. فقد وجد جميل هلال أن غالبية أفراد العينة التي درسها يؤيدون إقامة نظام حكم ديمقراطي يتمثل بوجود برلمان منتخب، وتعددية حزبية وسياسية، وانتخابات عامة ودورية، وحرية الرأي والتعبير، ونبذ المحسوبية والواسطة، وانتقاد السلطة من دون خوف(٣). وفي دراسة ميدانية أخرى، وجد هانف وسابيلا أن حوالى ثلاثة أرباع العينة التي تم استجوابها يفضلون أن تكون الحكومة مسؤولة أمام مجلس نواب منتخب، وأن تسمح الحكومة للصحف بانتقادها، وأن تحترم الحكومة استقلالية المحاكم وأحكام القضاة. كما وجدا أن نصف أفراد العينة يفضلون التعددية الحزبية(٤). كذلك، فقد توصلت استطلاعات أخرى إلى نتائج مشابهة(٥).

هنالك عدة عوامل يفترض أنها أسهمت في نمو قيم ديمقراطية لدى الجمهور الفلسطيني أهمها: تجربة التعددية السياسية التي سادت داخل منظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها في أواسط الستينيات، والتي انعكست أيضاً

---

(٢) John A. Booth and Mitchell Seligson, «Paths to Democracy and the Political Culture of Costa Rica, Mexico and Nicaragua,» in: Diamond, ed., Ibid., p. 124.

(٣) جميل هلال، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ رام الله: مواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٨)، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٤) Theodor Hanf and Bernard Sabella, *A Date with Democracy* (Freiburg: Arnold Bergstraesser, 1996), p. 124.

(٥) مركز القدس للإعلام والاتصال، **نتائج استطلاع حول رأي الفلسطينيين بالديمقراطية** (القدس: المركز، ١٩٩٥)، ص ١٤.

على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي؛ وتجربة الانتفاضة وما رافقها من مظاهر شبه ديمقراطية تمثلت بتعزز المشاركة السياسية وانتشار اللجان الشعبية وتقلص هيمنة القيادات التقليدية؛ وتجربة الانتخابات التي جرت في السنوات الأخيرة في مؤسسات فلسطينية مختلفة (مثل الانتخابات للمجالس الطلابية في الجامعات)؛ ثم الانتخابات الرئاسية والانتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني التي جرت، بموجب اتفاقية أوسلو، في عام ١٩٩٦. هذا بالإضافة إلى تأثر الجمهور الفلسطيني بنظام الحكم في إسرائيل الذي، إلى جانب سياسة التمييز القومي التي يمارسها ضد مواطنيه العرب وسياسة القمع والاضطهاد التي ينتهجها ضد السكان العرب في المناطق المحتلة، يقوم على أسس ديمقراطية في تعامله مع المواطنين اليهود (حرية صحافة وتعبير، وتعددية حزبية، وانتخابات دورية، واستقلال القضاء.. الخ). ويمكن الافتراض أن اطلاع الجمهور الفلسطيني على سير «الديمقراطية الإسرائيلية»، رغم كونها «ديمقراطية اثنية» بسبب اقتصارها على اليهود[٦]، قد أسهم أيضاً في نمو بعض القيم الديمقراطية لديه.

لقد روفق تأييد الجمهور للديمقراطية في «الديمقراطيات الجديدة»، أو البلدان شبه الديمقراطية (ممثلة بعدد من دول شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية التي تحولت مؤخراً نحو نظام الحكم الديمقراطي) بتقييم متدن لأداء السلطة الحاكمة. فتشير نتائج العديد من استطلاعات الرأي في تلك البلدان إلى أن هذه «الديمقراطيات» تعاني عدم ثقة بالسياسة والسياسيين والمؤسسات السياسية (مثل الرئاسة والبرلمان) وعدم رضى عن أداء هذه المؤسسات. ويزيد عدم الثقة بالمؤسسات وعدم الرضى عن أدائها مع ازدياد المشاكل الاقتصادية في البلد. وتعود مظاهر التشكك وعدم الرضى واللامبالاة في «الديمقراطيات الجديدة» إلى التجربة الطويلة في أنظمة الحكم التسلطية وما رافقها من اضطرابات سياسية، من ناحية، وإلى ضعف المؤسسات السياسية (مثل الأحزاب والبرلمان) والاتحادات النقابية والمنظمات التمثيلية الأخرى، من ناحية ثانية[٧].

يبدو أن السلطة الفلسطينية التي أقيمت في أجزاء من الضفة الغربية

---

(٦) Sami Smooha, «Minority Status in an Ethnic Democracy: The Status of the Arab Minority in Israel,» *Ethnic and Racial Studies*, vol. 13, no. 3 (1990), pp. 389-413.

(٧) Przeworski [et al.], *Sustainable Democracy*, pp. 58-64.

وقطاع غزة بموجب اتفاق أوسلو تشارك «الديمقراطيات الجديدة» (أي أنظمة الحكم في البلدان شبه الديمقراطية) في تدني ثقة الجمهور بها. ففي دراسة ميدانية سابقة أجريت في عام ١٩٩٥ حول توجهات الجمهور الفلسطيني نحو السلطة الفلسطينية وصف جميل هلال ثقة هذا الجمهور بسلطته الوطنية بأنها ثقة يشوبها «نوع من الحذر». فقد ذكر نحو ٥٦ بالمئة من المستجوبين في تلك الدراسة أنهم يثقون بمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، و٥٩ بالمئة يثقون بجهاز الشرطة الفلسطينية، و٤٤ بالمئة فقط يثقون بجهاز الأمن الوقائي[٨].

وتفتقر أدبيات الديمقراطية إلى دراسات حول العلاقة بين تأييد الديمقراطية وتقييم أداء السلطة السياسية. ولكن يمكن الافتراض أن مؤيدي الديمقراطية في بلدان شبه ديمقراطية (وهي بلدان تتجه نحو الديمقراطية إلا أنها تعاني تنافساً حزبياً محدوداً وانتخابات غير نقية وحريات مدنية وسياسية غير مضمونة) أقل ثقة بحكوماتهم، من غيرهم، بسبب وعيهم وحساسيتهم للممارسات غير الديمقراطية التي تقوم بها تلك الحكومات. والبحث الحالي يركز على فحص هذه العلاقة في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٢ ـ منهجية البحث

١ ـ ٢ ـ أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة اتجاهات الجمهور نحو الديمقراطية السياسية وتقييم هذا الجمهور للسلطة الفلسطينية بناءً على نتائج مسح ميداني تم إجراؤه في شهر تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٩٧. وبالتحديد، سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

أ ـ هل الجمهور الفلسطيني ديمقراطي؟ وهل يؤيد إقامة نظام حكم ديمقراطي في فلسطين؟

ب ـ كيف يقيّم الجمهور عمل السلطة الفلسطينية؟ هل هي ديمقراطية في

(٨) جميل هلال، «قراءة في مسح لتوجهات الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تجاه نظام الحكم،» في: نادر سعيد وريما حمامي، محرران، **دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين** (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧)، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

نظره؟ هل يثق بمؤسساتها؟ وهل هو راض عن أدائها؟

ج ـ هل هنالك علاقة بين التوجهات الديمقراطية للشخص وتقييمه للسلطة الفلسطينية؟

د ـ هل يتأثر تقييم الجمهور للسلطة الفلسطينية بمتغيرات أساسية، مثل النوع الاجتماعي والمنطقة الجغرافية ومكان السكن ومستوى التعليم والدخل والتدين والاتجاه السياسي والتسيس؟

٢ ـ ٢ ـ مجتمع البحث والعينة

يتكون مجتمع البحث من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة البالغين، أي الذين تبلغ أعمارهم ١٨ سنة فأكثر، باستثناء البدو الرحل والمقيمين في الفنادق والسجون. وتتكون العينة الأصلية من ١٥٥٣ شخصاً، وهي عينة عشوائية عنقودية طبقية، وقد تم اختيارها، من قبل دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، على ثلاث مراحل. في المرحلة الأولى تم اختيار عينة وحدات جغرافية أو خلايا (٦٠ وحدة أو خلية) تمثل مجموع الوحدات الجغرافية التي تتكون منها الضفة الغربية وقطاع غزة. وكل وحدة جغرافية تكونت بالمعدل من ١٢٠ أسرة. وفي المرحلة الثانية تم اختيار عينة أسر في كل وحدة جغرافية (٢٦ أسرة تقريباً). أما في المرحلة الثالثة، فقد تم اختيار أحد الأفراد البالغين (١٨ سنة فأكثر) من كل أسرة في العينة، وذلك باستخدام جداول «كش» (Kish). ومن الجدير ذكره أن الباحثين الميدانيين اختاروا عشوائياً أحد الأفراد البالغين في كل أسرة مختارة بعد أن تم تدريبهم جيداً على ذلك.

بالإضافة إلى كون العينة عنقودية (Cluster Sample)، ذلك لأنها تتكون من وحدات جغرافية أو خلايا، فهي أيضاً عينة طبقية (Stratified Sample). وقد تم توزيع العينة إلى «طبقات» (أو فئات) بحسب المحافظة (تمثل كل المحافظات ومن ضمنها القدس) ومكان السكن (مدن وقرى ومخيمات) وحجم التجمع السكاني. ومن الجدير بالذكر أن هذه الطبقات هي طبقات ضمنية (Implicit Strata)، فهي تهدف إلى زيادة فعالية تصميم العينة بحيث تصبح العينة أكثر تمثيلاً لمجتمع البحث.

وتم جمع البيانات، من قبل فريق العمل الميداني في دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، في الفترة ١٤ ـ ٣٠/ ١٠/ ١٩٩٧. وخلال هذه الفترة قام

الباحثون الميدانيون بزيارة ١٥٥٣ أسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت نتيجة هذه الزيارات تعبئة ١٤١٠ استبانات مكتملة. أما بقية أسر العينة والتي تعذر تعبئة استبانات مكتملة عنها (١٤٣ أسرة) فتوزعت كالآتي: ٢٤ أسرة رفضت التعاون مع الباحث الميداني، ٤١ وحدة سكنية غير موجودة أو غير مأهولة، ٥٩ أسرة لم يكن أحد من أفرادها موجوداً في البيت أو لم يكن أحد مؤهلاً للإجابة عن الأسئلة، و١٩ أسرة يمكن اعتبارها حالات أخرى. ومن الجدير ذكره أن تحليل البيانات يرتكز على الاستبانات المكتملة فقط.

وعلى الرغم من أن تصميم العينة قد أخذ بالحسبان توزيعها بحسب المحافظة ومكان السكن وحجم التجمع السكاني، فقد تم توزين (Weighting) البيانات بحسب هذه الأبعاد لضمان تمثيلها في العينة بنسبها نفسها في المجتمع. هذا مع العلم أنه لا توجد فروق ملحوظة بين التوزيعات التكرارية الموزنة وغير الموزنة.

٣ ـ ٢ ـ طريقة التحليل

طريقة التحليل الرئيسية في هذا البحث هي الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) التي بواسطتها سيتم فحص تأثير عدد من العوامل أو المتغيرات الأساسية المتعلقة بالخلفية الاجتماعية للشخص (متغيرات مستقلة) على مواقفه واتجاهاته (متغيرات تابعة). بكلمات أخرى، سيتم تفسير المواقف والاتجاهات بواسطة عدد من العوامل أو المتغيرات التي لا يستطيع الشخص التحكم بها (مثل النوع الاجتماعي والعمر) أو يصعب عليه تغييرها على المدى القريب (مثل الوضع الاقتصادي والاتجاه السياسي).

يفحص الانحدار علاقات خطية (Linear Relationships) بين متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة. وهو يلائم بالأساس متغيرات فئوية (التي توضح كمية الفروق بين كل قيمة وأخرى، لكنها تفتقر إلى نقطة صفر حقيقية مثل اختبار الذكاء ومقياس درجات الحرارة الفارنهايتية) ومتغيرات نسبية (التي توضح كمية الفروق بين كل قيمة وأخرى وموقع كل قيمة من نقطة الصفر الحقيقية مثل عدد سنوات الدراسة والدخل). وبواسطة الانحدار يمكن معرفة (أو تنبؤ) الزيادة في المتغير التابع (مثلاً في الدخل) التي تنتج من زيادة معينة في المتغير المستقل (مثلاً زيادة مستوى التعليم بسنة دراسية واحدة).

ويمكن تطبيق الانحدار أيضاً على متغيرات مدرجة أو «أوردينالية» (أي متغيرات قيمها مدرجة لكنها لا توضح كمية الفروق بين كل قيمة وأخرى مثل درجة تأييد الديمقراطية). كما يمكن تطبيقه على متغيرات إسمية (أي متغيرات قيمها غير مدرجة مثل النوع الاجتماعي والديانة) بعد تحويل قيمها إلى متغيرات جديدة، أي متغيرات جديدة، أي متغيرات منفصلة ثنائية القيمة (Dummy Variables)، كما سيتضح لاحقاً. والأدبيات السوسيولوجية غنية جداً بأبحاث كمية تستخدم الإنحدار المتعدد في تحليل العلاقات بين مثل هذه المتغيرات. مع ذلك يجب التنويه بصعوبة قراءة وتفسير قيمة معامل الإنحدار عندما يكون المتغير التابع «أوردينالياً»، كما هو الحال في هذا البحث (مثلاً كمية التغير في تأييد الديمقراطية التي تنتج من زيادة مستوى التعليم بسنة دراسية واحدة). ولذلك فإن ما يهمنا في التحليل الحالي هو فقط معرفة إذا كان للمتغير المستقل تأثير حقيقي (أي ذو دلالة إحصائية) على المتغير التابع من دون الغوص في كمية أو حجم هذا التأثير.

ويركز تحليل الانحدار المتعدد على التأثير المباشر (أو الصافي) لكل متغير مستقل في المتغير التابع بعد تثبيت أو عزل تأثير (Holding Constant) المتغيرات المستقلة الأخرى (مثلاً تأثير مستوى التعليم في التوجه الديمقراطي بعد تثبيت النوع والعمر والمنطقة ومكان السكن والدخل... الخ). ويعطي تحليل الإنحدار أيضاً، بواسطة معامل الارتباط المتعدد (R^2)، تقديراً لمجموع التأثير الذي تحدثه المتغيرات المستقلة مع بعض في المتغير التابع.

٤ ـ ٢ ـ المتغيرات وقياسها

المتغير التابع في هذا البحث هو اتجاهات الجمهور نحو السلطة الفلسطينية، ونحن نميز بين الاتجاهات الآتية: تقييم ديمقراطية السلطة الفلسطينية، والثقة بالمؤسسات الفلسطينية والرضى عن أداء السلطة الفلسطينية. أما المتغير المستقل فهو تأييد الديمقراطية أو التوجه الديمقراطي. ونميز بين تأييد الديمقراطية المجردة، أو التوجه الديمقراطي المجرد، وبين تأييد الديمقراطية الفعلية، أو التوجه الديمقراطي الفعلي. وقد تم قياس هذه المتغيرات كالآتي:

تقييم ديمقراطية السلطة الفلسطينية: تم قياس تقييم الجمهور لديمقراطية السلطة الفلسطينية بواسطة أسئلة حول مدى الموافقة على كل واحدة من العبارات الآتية:

- السلطة الفلسطينية تحترم حق المواطن في الانتماء إلى الحزب أو التنظيم السياسي الذي يريده.

- السلطة الفلسطينية تحترم حق المعارضة السياسية في القيام بمظاهرات واجتماعات احتجاجية سلمية.

- السلطة الفلسطينية تحترم حق المواطن في التعبير عن رأيه بحرية (حتى لو كان رأيه معارضاً للسلطة).

- يتم التوظيف في الدوائر الحكومية بحسب الكفاءة والمؤهل العلمي.

- السلطة الفلسطينية تحترم حرية الصحافة في النشر (بما في ذلك نشر أخبار معارضة).

- السلطة الفلسطينية تحترم استقلالية القضاء ولا تتدخل في عمل المحاكم.

- السلطة الفلسطينية تساوي (أو لا تميز) بشكل عام بين فئات الشعب المختلفة.

- يتم إنجاز المعاملات في الدوائر الحكومية على أساس الواسطة والمحسوبية.

- السلطة الفلسطينية هي سلطة ديمقراطية.

وبالنسبة لكل عبارة طلب من المبحوث اختيار إحدى الإجابات الآتية:

١ - لا يوافق.

٢ - يوافق إلى حد ما.

٣ - يوافق.

٤ - يوافق بشدة.

ومن هذه الأسئلة التسعة تم بناء رقم قياسي (Index) يمثل مدى موافقة الجمهور على أن السلطة الفلسطينية هي سلطة ديمقراطية. وقد تم ذلك بواسطة جمع الإجابات عن هذه الأسئلة، مع استثناء المبحوثين الذين لم يجيبوا عن أي واحدة منها. ولتوحيد خيارات الأسئلة في الرقم القياسي من الأقل ديمقراطية إلى الأكثر ديمقراطية، فقد عكس اتجاه خيارات السؤال قبل الأخير (يتم إنجاز

المعاملات في الدوائر الحكومية على أساس الواسطة والمحسوبية) فأصبح: (١) يوافق بشدة، (٢) يوافق، (٣) يوافق إلى حد ما و(٤) لا يوافق. وجدير بالذكر أن معامل الثبات بين أسئلة الرقم القياسي مرتفع نسبياً (Alpha = .69).

الثقة بالمؤسسات الفلسطينية: تم قياس الثقة بالمؤسسات الفلسطينية بواسطة أسئلة حول مدى ثقة الجمهور بكل واحدة من المؤسسات (أو الأجسام) الآتية:

- مكتب الرئيس.
- الشرطة الفلسطينية.
- قوات الأمن الفلسطينية الأخرى (أمن وقائي، مخابرات).
- المجلس التشريعي الفلسطيني.
- المحاكم الفلسطينية.
- الوزراء.
- الجامعات الفلسطينية.
- الصحافة الفلسطينية.
- الاتحادات المهنية والنقابية الفلسطينية.
- الأحزاب الفلسطينية.

وتدرجت الإجابات عن هذه الأسئلة كالآتي:

١ ـ لا يثق بالمرة.

٢ ـ يثق إلى حد ما.

٣ ـ يثق.

٤ ـ يثق كثيراً.

واضح أن المؤسسات (أو الأجسام) الست الأولى هي مؤسسات تابعة للسلطة الفلسطينية، والمؤسسات الأربع الأخيرة هي مؤسسات مستقلة. وقد تم بناء رقم قياسي من الأسئلة الستة الأولى يمثل ثقة الجمهور بمؤسسات السلطة الفلسطينية (Alpha = .87). أما الأسئلة المتعلقة بالمؤسسات الأربع الأخيرة، فلم

يتم بناء رقم قياسي يجمعها بسبب ازدياد التباين في الثقة بين هذه المؤسسات.

الرضى عن أداء السلطة الفلسطينية: تم قياس رضى الجمهور عن أداء السلطة الفلسطينية بواسطة أسئلة على درجة رضاه عن أداء (أو عمل) السلطة الفلسطينية في كل مجال من المجالات الآتية:

- توفير الأمن والنظام في مناطق السلطة الفلسطينية.
- توفير الخدمات العامة (التعليمية والصحية والاجتماعية).
- تعزيز الديمقراطية والمحافظة على حقوق الإنسان.
- خلق فرص عمل جديدة للمواطنين.
- تقليص الفجوة في الدخل ونمط الحياة بين الأغنياء والفقراء.
- تعزيز دعم الدول العربية للقضية الفلسطينية.
- تعزيز دعم الدول الأجنبية للقضية الفلسطينية.
- أداء السلطة الفلسطينية في المفاوضات مع إسرائيل.
- أداء السلطة الفلسطينية بشكل عام.

أما الإجابات عن هذه الأسئلة فتدرجت كالآتي:

١ - غير راض.

٢ - راض إلى حد ما.

٣ - راض.

٤ - راض جداً.

ومن جميع هذه الأسئلة تم بناء «رقم قياسي»، بالطريقة المستخدمة نفسها سابقاً، يمثل درجة رضى الجمهور عن أداء السلطة الفلسطينية. ومن الجدير ذكره أن معامل الثبات بين أسئلة الرقم القياسي هو مرتفع أيضاً (Alpha = .84).

تأييد الديمقراطية المجردة: لقد تم قياس تأييد الديمقراطية المجردة، أو التوجه الديمقراطي المجرد، بواسطة مجموعة الأسئلة الآتية، والتي تتعلق بنظام الحكم المفضل تطبيقه في دولة فلسطين عندما تقوم:

ـ هل تؤيد أن تضمن الحكومة حرية إقامة الأحزاب؟

ـ هل تؤيد أن تكون الحكومة مسؤولة أمام مجلس نواب منتخب؟

ـ هل تؤيد أن تضمن الحكومة حرية الصحافة وتسمح بنشر وجهات نظر معارضة؟

ـ هل تؤيد أن تضمن الحكومة حرية الرأي وتسمح للمواطنين بانتقادها؟

ـ هل تؤيد أن تكتسب الحكومة شرعيتها من خلال الانتخابات العامة وليس من خلال سياستها وإنجازاتها؟

وتدرجت الإجابات عن هذه الأسئلة على أربعة خيارات:

١ ـ لا يؤيد.

٢ ـ يؤيد إلى حد ما.

٣ ـ يؤيد.

٤ ـ يؤيد بشدة.

كما تم بناء رقم قياسي من هذه الأسئلة الخمسة ليعكس التأييد الإجمالي للديمقراطية المجردة. وقد تم ذلك بواسطة جمع الإجابات عنها، مع استثناء المبحوثين الذين لم يجيبوا عن أي واحد من هذه الأسئلة. وكان معامل الثبات الذي يقيس الاتساق الداخلي بين أسئلة «الاندكس» الخمسة مرتفعاً نسبياً (Alpha = .68).

تأييد الديمقراطية الفعلية: أما تأييد الديمقراطية الفعلية، أو التوجه الديمقراطي الفعلي، فقد تم قياسه بواسطة الأسئلة الآتية:

ـ لو فرضنا أن موظفاً حكومياً كبيراً (مثل وزير أو وكيل وزارة) قام بعمل مخل بالقانون، وان إدانة المحكمة لهذا الموظف الكبير ستحدث أزمة سياسية كبيرة، مثل تراجع حزبه أو عائلته عن تأييد السلطة الفلسطينية، هل تؤيد تدخل السلطة الفلسطينية في عمل المحكمة لمنع إصدار قرار يدين هذا الموظف؟

ـ إذا قامت صحيفة بنشر مقالات وتقارير ضد سياسة السلطة الفلسطينية، هل تؤيد معاقبة هذه الصحيفة (مثلاً إغلاقها أو اعتقال محرريها)؟

ـ بشكل عام، هل تؤيد أن تزيد السلطة الفلسطينية رقابتها وسيطرتها على

الصحف، فتمنع نشر وجهات نظر معارضة لسياستها؟

- لو فرضنا ان الانتخابات الفلسطينية للرئاسة التي جرت قبل حوالى سنة انتهت بخسارة ياسر عرفات، هل تؤيد، في هذه الحالة، إلغاء نتيجة الانتخابات والإبقاء على ياسر عرفات رئيساً للسلطة الفلسطينية؟

- لو فرضنا أن المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب نزع ثقته بوزراء السلطة الفلسطينية، هل تؤيد أن يستمر هؤلاء الوزراء في عملهم على الرغم من معارضة المجلس الفلسطيني المنتخب؟

- من المعروف أيضاً أن هنالك عدداً كبيراً من الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية التي تختلف في برامجها السياسية والاجتماعية، هل تؤيد إلغاء هذه الأحزاب، أو بعضها؟

وتدرجت الإجابات عن هذه الأسئلة أيضاً على أربعة خيارات هي:

١ - لا يؤيد.

٢ - يؤيد إلى حد ما.

٣ - يؤيد.

٤ - يؤيد بشدة.

كذلك تم بناء «اندكس» من جميع هذه الأسئلة بواسطة جمع الإجابات عنها، مع استثناء المبحوثين الذين لم يجيبوا عن أي منها. وبشكل عام، كان الاتساق الداخلي لهذه الأسئلة (Alpha = .57) أقل من الاتساق الداخلي لأسئلة تأييد الديمقراطية المجردة.

المتغيرات المستقلة الأخرى: وبالإضافة إلى تأييد الديمقراطية، هنالك متغيرات مستقلة أخرى نريد أن نفحص تأثيرها في اتجاهات الجمهور نحو السلطة الفلسطينية. وهذه المتغيرات هي:

١ - **النوع الاجتماعي:** لغرض تحليل الإنحدار أعيد ترميز الذكور «١» والإناث «صفراً».

٢ - **الديانة:** أعيد ترميز المسلم «١» والمسيحي «صفراً».

٣ - **المنطقة الجغرافية:** أعيد ترميز الضفة الغربية «١» وقطاع غزة «صفراً».

٤ ـ **اللجوء**: تم قياس هذا المتغير بواسطة السؤال «هل أنت لاجىء؟» أعيد ترميز اللاجىء «١» وغير اللاجىء «صفراً».

٥ ـ **نوع الإقامة**: وتم قياس هذا المتغير بواسطة السؤال «هل أنت عائد؟». أعيد ترميز العائد «١» والمقيم «صفراً».

٦ ـ **مكان السكن**: تم تحويل كل قيمة أصلية على هذا المتغير (مدينة، قرية، مخيم) إلى متغير منفصل ثنائي القيمة، بواسطة إعادة ترميز الحالات التي تلائم القيمة الأصلية «١» والحالات الأخرى «صفراً». والمتغيرات المنفصلة الجديدة (Dummy Variable) هي: مدينة، قرية، ومخيم (١ = نعم، صفر = لا). وقد استثني متغير «المدينة» من معادلة الإنحدار ليصبح في هذا التحليل فئة للمقارنة (Reference Category).

٧ ـ **وضع الأسرة الاقتصادي في عهد السلطة الفلسطينية**: تم قياس هذا المتغير بواسطة سؤال مباشر «بشكل عام، هل تحسن الوضع الاقتصادي لأسرتك أم ساء في عهد السلطة الفلسطينية؟». أما قيم السؤال فكانت: ساء، وبقي كما كان، وتحسن. وبالطريقة نفسها تم تحويل هذه الخيارات إلى ثلاثة متغيرات منفصلة جديدة هي: ساء الوضع الاقتصادي، بقي الوضع الاقتصادي كما كان، وتحسن الوضع الاقتصادي. واستثني متغير «بقي الوضع الاقتصادي كما كان» من معادلة الإنحدار ليصبح فئة للمقارنة.

٨ ـ **الاتجاه السياسي**: قيس هذا المتغير بواسطة السؤال «لو جرت اليوم انتخابات عامة للمجلس التشريعي الفلسطيني وشاركت فيها كل الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية، من تنتخب؟». أما الاتجاهات السياسية فقد تم تصنيفها كالآتي: فتح، اتجاه اسلامي (حماس، الجهاد الإسلامي)، اتجاه يساري (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فدا، حزب الشعب)، ومستقلون. وبالطريقة نفسها أيضاً تم تحويل كل اتجاه إلى متغير منفصل ثنائي القيمة، مع استثناء فئة «بقي كما كان» من معادلة الإنحدار لتصبح فئة للمقارنة.

٩ ـ **العمر**: تم قياس هذا المتغير بواسطة سؤال مباشر «كم عمرك؟». وأدخل إلى الحاسوب العمر الدقيق.

١٠ ـ **مستوى التعليم**: قيس هذا المتغير بواسطة السؤال «كم سنة دراسية أنهيت بنجاح؟». وهنا أيضاً أدخل العمر الدقيق إلى الحاسوب.

١١ ـ **دخل الأسرة الشهري**: قيس هذا المتغير بواسطة السؤال «كم دخل أسرتك الشهري بالدينار (من جميع مصادر الدخل)؟». ووضعت له ثماني فئات للدخل طول كل واحدة ٢٠٠. ثم أعيد ترميز هذا السؤال بواسطة إبدال كل فئة دخل بقيمة تمثل وسطها.

١٢ ـ **التدين**: وتم قياس التدين بواسطة السؤال المباشر «بشكل عام، هل أنت متدين؟». وتدرجت الإجابات عن الخيارات الخمسة الآتية: غير متدين بالمرة، غير متدين، متدين نوعاً ما، متدين، ومتدين جداً.

١٣ ـ **التسيس**: تم قياس هذا المتغير بواسطة الأسئلة الخمسة الآتية: هل تقرأ جريدة؟ هل تسمع الأخبار في الراديو أو التلفزيون؟ هل تناقش مع أشخاص آخرين مواضيع سياسية؟ هل أنت عضو في حزب أو تنظيم سياسي؟ وهل أنت عضو في تنظيم اجتماعي آخر (مثل جمعية خيرية، نقابة مهنية، مجلس طلبة، اتحاد نسائي، ناد رياضي أو ثقافي)؟. وكانت الإجابات عن هذه الأسئلة «نعم» و«لا». ثم بني سلم يتكون من ٦ درجات، قيمة الدرجة الدنيا «صفر» (أي الإجابة بـ «لا» عن كل هذه الأسئلة) وقيمة الدرجة العليا «٥» (الإجابة بـ «نعم» عن كل هذه الأسئلة). وقد استثنيت الحالات التي لم تجب عن أي من الأسئلة الخمسة.

١٤ ـ **مقاومة الاحتلال**: تم قياس هذا المتغير بواسطة السؤالين: هل اعتقلت من قبل قوات الاحتلال؟ وهل أصبت (أو جرحت) من قبل قوات الاحتلال؟ وكانت الإجابات عن هذين السؤالين أيضاً «نعم» و«لا». ثم بني سلم من هذين السؤالين يتكون من ٣ درجات، قيمة الدرجة الدنيا «صفر» (لم يعتقل ولم يصب)، وقيمة الدرجة الوسطى «١» (أعتقل أو أصيب)، وقيمة الدرجة العليا «٢» (أعتقل وأصيب).

٣ ـ نتائج البحث

١ ـ ٣ ـ اتجاهات نحو الديمقراطية

فيما يلي سنتناول مواقف واتجاهات الجمهور الفلسطيني نحو الديمقراطية. ونميز بين اتجاهات نحو الديمقراطية المجردة، أو توجهات ديمقراطية مجردة، وبين اتجاهات نحو الديمقراطية الفعلية، أو توجهات ديمقراطية فعلية. وكما أوضحنا في «منهجية البحث» فقد تم قياس الاتجاهات نحو الديمقراطية المجردة

بواسطة أسئلة حول نظام الحكم الذي يفضل الجمهور تطبيقه في دولة فلسطين عندما تقوم. وتركزت هذه الأسئلة على مدى تأييد الجمهور لمبادىء عامة وقيم محببة تتعلق بنظام الحكم الديمقراطي. أما الاتجاهات نحو الديمقراطية الفعلية فقد تم قياسها بواسطة أسئلة حول مدى تأييد الجمهور أن تقوم السلطة الفلسطينية بممارسات عينية غير ديمقراطية (راجع «المتغيرات وقياسها»). وقد يؤيد الشخص الديمقراطية المجردة، أي الديمقراطية كقيمة أو كمبدأ عام، لكنه في الوقت نفسه يؤيد ممارسات غير ديمقراطية فعلية. ونحن نعطي أهمية أكبر للتوجهات الديمقراطية الفعلية ونعتقد أنها أصدق في قياس التوجهات الديمقراطية الحقيقية. ومن الجدير ذكره أن الأبحاث الأمبريقية السابقة حول الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني اعتمدت، بالأساس، أسئلة تقيس الديمقراطية المجردة فقط، طبعاً دون أن تستخدم هذا التعبير، ولذلك أهملت دراسة التوجهات الديمقراطية الفعلية.

أ ـ توجهات ديمقراطية مجردة

يوضح الجدول رقم (٤ ـ ١) أن أغلبية كبيرة من أفراد العينة يؤيدون تطبيق عدد من عناصر الديمقراطية المجردة في دولة فلسطين عندما تقوم: يؤيدون أن تضمن الحكومة حرية الرأي وتسمح للمواطنين بانتقادها، ويؤيدون أن تكتسب الحكومة شرعيتها من خلال الانتخابات العامة وليس من خلال سياستها وإنجازاتها، ويؤيدون أن تضمن الحكومة حرية الصحافة وتسمح بنشر وجهات نظر معارضة، ويؤيدون أن تكون الحكومة مسؤولة أمام مجلس نواب منتخب (يعني خاضعة له). من ناحية أخرى، حوالى نصف أفراد العينة فقط يؤيدون أن تضمن الحكومة حرية إقامة الأحزاب. وقد يعود تحفظ الجمهور الفلسطيني على التعددية الحزبية إلى الاعتقاد أن الأحزاب تشكل عامل تجزئة في المجتمع.

ومن الواضح أن هذه النتائج تتفق مع نتائج أبحاث سابقة حول التوجهات الديمقراطية المجردة للجمهور الفلسطيني[٩]. فهذا الجمهور يؤيد عدداً من القيم الديمقراطية المجردة مثل حرية الرأي وحرية الصحافة والانتخابات العامة والمحافظة على حقوق الأقليات واحترام حقوق وحريات المواطن بشكل عام. لكن هل هو بالفعل يؤيد النظام الديمقراطي؟

---

(٩) Hanf and Sabella, *A Date with Democracy;*

هلال: المصدر نفسه، والنظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية.

الجدول رقم (٤ ـ ١)

تأييد الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لقيم ديمقراطية مجردة (توجهات ديمقراطية مجردة) ولممارسات غير ديمقراطية عينية (توجهات ديمقراطية فعلية)، ١٩٩٧ (نسب مئوية)

	لا يؤيد	يؤيد إلى حد ما	يؤيد(*)	المجموع(**)
القيم الديمقراطية المجردة				
أن تضمن الحكومة حرية الرأي وتسمح للمواطنين بانتقادها	٧,٥	١٠,٥	٨٢,٤	١٠٠
أن تكتسب الحكومة شرعيتها من خلال الانتخابات العامة وليس من خلال سياساتها وإنجازاتها	١١,٤	٩,٨	٧٨,٨	١٠٠
أن تضمن الحكومة حرية الصحافة وتسمح بنشر وجهات نظر معارضة	١٠,١	١٢,٥	٧٧,٤	١٠٠
أن تكون الحكومة مسؤولة أمام مجلس نواب منتخب (يعني خاضعة له)	١٤,١	١٣,١	٧٢,٨	١٠٠
أن تضمن الحكومة حرية إقامة الأحزاب	٣٢,٩	١٨,٦	٤٨,٥	١٠٠
ممارسات غير ديمقراطية				
أن يستمر وزراء السلطة الفلسطينية في عملهم على الرغم من معارضة المجلس الفلسطيني المنتخب	٧٦,٨	١٠,٧	١٢,٤	١٠٠
أن تتدخل السلطة الفلسطينية في عمل المحكمة لمنع إصدار قرار لإدانة موظف حكومي كبير	٧٦,٣	٧,٠	١٦,٧	١٠٠
أن تزيد السلطة الفلسطينية رقابتها وسيطرتها على الصحف فتمنع نشر وجهات نظر معارضة لسياساتها	٦٢,٧	١٧,٦	١٩,٧	١٠٠
أن تقوم السلطة الفلسطينية بمعاقبة الصحيفة التي تنشر مقالات وتقارير معارضة (إغلاقها أو اعتقال محرريها)	٥٨,٧	٢١,٥	١٩,٨	١٠٠
أن تلغي السلطة الفلسطينية نتيجة انتخابات الرئاسة إذا خسرها ياسر عرفات	٥٢,٤	٤,٥	٤٣,١	١٠٠
إلغاء الأحزاب الفلسطينية أو بعضها	٥٠,٩	٢٣,٣	٢٥,٨	١٠٠

(*) تم دمج خياري «يؤيد» و«يؤيد بشدة».

(**) أقل عدد لأفراد العينة الذين أجابوا عن السؤال هو ١٣٦٦.

ب ـ توجهات ديمقراطية فعلية

لقد تم قياس التوجهات الديمقراطية الفعلية، كما أوضحنا سابقاً، بواسطة أسئلة حول تأييد أن تقوم السلطة الفلسطينية بعدد من الممارسات العينية غير الديمقراطية (راجع «المتغيرات وقياسها»). ويوضح الجدول رقم (٤ ـ ١) أيضاً أن أكثر من ¾ من المبحوثين لا يؤيدون أن يستمر وزراء السلطة الفلسطينية في عملهم إذا لم يحصلوا على ثقة المجلس الفلسطيني المنتخب، ولا يؤيدون أن تتدخل السلطة الفلسطينية في عمل محكمة لمنع إصدار قرار لإدانة موظف حكومي كبير، وأغلبية واضحة لا تؤيد أن تزيد السلطة الفلسطينية رقابتها على الصحف وتمنع نشر وجهات نظر معارضة لسياساتها، ولا تؤيد أن تقوم السلطة بمعاقبة الصحيفة التي تنشر مقالات وتقارير معارضة (إغلاقها أو اعتقال محرريها). وأكثر من نصف المبحوثين بقليل لا يؤيدون إلغاء نتيجة انتخابات الرئاسة إذا خسرها ياسر عرفات ولا يؤيدون إلغاء الأحزاب الفلسطينية أو بعضها.

وهكذا، فإن أغلب أفراد العينة يعارضون (أو لا يؤيدون) أن تقوم السلطة الفلسطينية بممارسات غير ديمقراطية. وتزيد المعارضة لتدخّل السلطة الفلسطينية في جهاز القضاء وفي تهميشها للمجلس الفلسطيني المنتخب، تليها معارضة السيطرة على الصحافة وقمعها، وتقل المعارضة نسبياً لإلغاء مؤسسات ديمقراطية، وبشكل خاص الانتخابات العامة والتعددية الحزبية. وحيث إن المؤسسات الديمقراطية هي عصب النظام الديمقراطي، فإن تأييد حوالى نصف الجمهور الفلسطيني (أو تأييده إلى حد ما) لإلغاء مثل هذه المؤسسات يجعلنا نشكك في توجهاته الديمقراطية الحقيقية.

٢ ـ ٣ ـ تقييم عمل السلطة الفلسطينية

نتناول الآن تقييم الجمهور لعمل السلطة الفلسطينية، ونركز على ثلاث قضايا: هل يعتبر الجمهور السلطة الفلسطينية سلطة ديمقراطية؟ هل يثق بمؤسساتها؟ وهل هو راض عن أدائها؟ سنوضح اتجاهات الجمهور نحو كل قضية والمتغيرات (أو العوامل) التي تؤثر فيها. وبشكل خاص سنفحص العلاقة بين التوجه الديمقراطي، المجرد والفعلي، وبين تقييم عمل السلطة الفلسطينية.

أ ـ السلطة الفلسطينية كسلطة ديمقراطية

تم تقييم الجمهور للسلطة الفلسطينية كسلطة ديمقراطية بواسطة أسئلة حول احترام هذه السلطة لعدد من الحقوق والحريات الأساسية للمواطن (مثل حرية الرأي، وحرية الصحافة، والانتماء الحزبي وحق التظاهر)، ومساواتها بين فئات الشعب المختلفة، واعتمادها الكفاءات في التوظيف، وتجنبها الواسطة والمحسوبية في إنجاز المعاملات في الدوائر الحكومية واحترامها لاستقلالية القضاء (راجع «المتغيرات وقياسها»).

يوضح الجدول رقم (٤ ـ ٢) أن نصف المبحوثين، أو أكثر قليلاً، يوافقون (يوافقون بشدة أو يوافقون) على أن السلطة الفلسطينية تحترم حق المواطن في الانتماء إلى الحزب أو التنظيم السياسي الذي يريده (٥٢,٥ بالمئة)، وأن السلطة تحترم حق المعارضة السياسية في القيام بمظاهرات واجتماعات احتجاجية سلمية (٥٠,٧ بالمئة)، وأن أقل من نصف المبحوثين بقليل يوافقون على أن السلطة تحترم حق المواطن في التعبير عن رأيه بحرية (٤٨,٤ بالمئة)، وأن التوظيف في الدوائر الحكومية يتم بحسب الكفاءة والمؤهل العلمي (٤٤,٠ بالمئة)، وأن السلطة تحترم حرية الصحافة في النشر (٤٢,١ بالمئة). من ناحية أخرى، يلاحظ تدني نسبة الموافقين على أن السلطة تحترم استقلالية القضاء (٣٩,٠ بالمئة)، وأن السلطة تساوي بين فئات الشعب المختلفة (٣٥,٠ بالمئة)، وأن السلطة ديمقراطية بشكل عام (٣٧,٢ بالمئة). وبالنسبة لإنجاز المعاملات في الدوائر الحكومية، فإن أكثر من نصف المبحوثين يوافقون على أن هذه العملية تتم على أساس الواسطة والمحسوبية، وأقلية فقط لا توافق على ذلك (٣٧,٧ بالمئة).

وبشكل عام، تشير هذه النتائج إلى أن الجزء الأكبر من الجمهور الفلسطيني يعتبر السلطة الفلسطينية غير ديمقراطية أو يتحفظ من ديمقراطيتها.

ب ـ الثقة بالمؤسسات الفلسطينية

تم قياس ثقة الجمهور بالمؤسسات الفلسطينية، كما أوضحنا سابقاً، بواسطة أسئلة حول ثقته بعدد من مؤسسات السلطة الفلسطينية، وهي مكتب الرئيس والشرطة الفلسطينية وقوات الأمن الأخرى والمجلس التشريعي والمحاكم والوزراء، وثقته بعدد من المؤسسات الفلسطينية المستقلة، وهي الجامعات والصحافة والاتحادات المهنية والنقابية والأحزاب.

الجدول رقم (٤ ـ ٢)

تقييم الجمهور لحكم السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٩٧ (نسب مئوية)(*)

	لا يوافق	يوافق إلى حد ما	يوافق	المجموع(**)
السلطة الفلسطينية تحترم حق المواطن في الانتماء إلى الحزب أو التنظيم السياسي الذي يريده	٢٢,١	٢٥,٤	٥٢,٥	١٠٠
السلطة الفلسطينية تحترم حق المعارضة السياسية في القيام بمظاهرات واجتماعات احتجاجية سلمية	٢٥,٣	٢٤,٠	٥٠,٧	١٠٠
السلطة الفلسطينية تحترم حق المواطن في التعبير عن رأيه بحرية (حتى لو كان رأيه معارضاً للسلطة)				
يتم التوظيف في الدوائر الحكومية حسب الكفاءة والمؤهل العلمي	٣٤,٥	٢١,٥	٤٤,٠	١٠٠
السلطة الفلسطينية تحترم حرية الصحافة في النشر (بما في ذلك نشر أخبار معارضة)	٢٩,١	٢٨,٨	٤٢,١	١٠٠
السلطة الفلسطينية تحترم استقلالية القضاء ولا تتدخل في عمل المحاكم	٣٠,٧	٣٠,٣	٣٩,٠	١٠٠
السلطة الفلسطينية تساوي (أو لا تميز) بشكل عام بين فئات الشعب المختلفة	٤٤,٤	٢٠,٦	٣٥,٠	١٠٠
يتم إنجاز المعاملات في الدوائر الحكومية على أساس الواسطة والمحسوبية(***)	٣٧,٧	١٠,٩	٥١,٤	١٠٠
السلطة الفلسطينية هي سلطة ديمقراطية	٢٦,١	٣٦,٧	٣٧,٢	١٠٠

(*) تم دمج خياري «يوافق» و«يوافق بشدة».

(**) أقل عدد لأفراد العينة الذين أجابوا عن السؤال هو ١٢٨٥.

(***) على عكس بقية الأسئلة التي تم ترتيب خياراتها من الأقل ديمقراطية إلى الأكثر ديمقراطية فإن ترتيب خيارات هذا السؤال هو من الأكثر ديمقراطية إلى الأقل ديمقراطية. ولكي ينسجم السؤال مع بقية الأسئلة فقد عكس اتجاه خياراته في بناء اندكس ديمقراطية السلطة الفلسطينية فأصبح: (١) يوافق بشدة، (٢) يوافق، (٣) يوافق إلى حد ما و(٤) لا يوافق.

وتشير النتائج إلى أن ثقة الجمهور بالمؤسسات المستقلة (أو غير الحكومية) هي أعلى بشكل عام منها بمؤسسات السلطة الفلسطينية. وعلى رأس المؤسسات المستقلة التي يثق الجمهور بها تقف الجامعات (٨٣,٦ بالمئة)، تليها الصحافة (٧٠,٢ بالمئة). ويمكن تفسير ثقة الجمهور الكبيرة بالجامعات من خلال تقدير المجتمع الفلسطيني للعلم والمتعلمين بشكل عام ومعارضة هذه الجامعات لتدخل السلطات الحاكمة (الإسرائيلية سابقاً والفلسطينية حالياً) في إدارة شؤونها

الداخلية. كما أن الصحافة الفلسطينية تحافظ على درجة معينة من الاستقلالية، وكثيراً ما تنشر مقالات وتقارير معارضة أو متحفظة للسلطة. من ناحية ثانية، يلاحظ تدني نسبة الذين يثقون بالأحزاب، حيث تهبط هذه النسبة إلى ٣٦,٧ بالمئة فقط. ويبدو أن تدني الثقة بالأحزاب لا يقتصر على الجمهور الفلسطيني، فالجمهور اليهودي في إسرائيل أيضاً لا يثق بالأحزاب الإسرائيلية وتهبط نسبة الذين يثقون بتلك الأحزاب إلى ٢١ بالمئة فقط[١٠]. وقد يعود تدني الثقة بالأحزاب بشكل عام إلى أن الأحزاب كثيراً ما تهمل العوامل التي توحدها وتبرز العوامل التي تفرقها. ويعتقد أن النظرة السلبية للأحزاب، باعتبارها قوى مجزئة للمجتمع، متأصلة في الثقافة العربية التقليدية.

الجدول رقم (٤ ـ ٣)

ثقة الجمهور بالمؤسسات الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٩٧ (نسب مئوية)

	لا يثق	يثق إلى حد ما	يثق(*)	المجموع(**)
مؤسسات السلطة الفلسطينية				
مكتب الرئيس	١١,٧	٢٧,٥	٦٠,٩	١٠٠
الشرطة الفلسطينية	١١,١	٣٥,٤	٥٣,٥	١٠٠
قوات الأمن الفلسطينية الأخرى (أمن وقائي، مخابرات)	١٤,٩	٣١,٧	٥٣,٣	١٠٠
المجلس التشريعي الفلسطيني	١٣,٦	٣٦,٣	٥٠,٢	١٠٠
المحاكم الفلسطينية	١٣,٦	٣٩,٤	٤٦,٩	١٠٠
الوزراء	٢٣,٣	٤٤,٤	٣٢,٢	١٠٠
مؤسسات مستقلة				
الجامعات الفلسطينية	٢,٩	١٣,٥	٨٣,٦	١٠٠
الصحافة الفلسطينية	٤,٧	٢٥,٠	٧٠,٢	١٠٠
الاتحادات المهنية والنقابية الفلسطينية	٧,١	٣١,٤	٦١,٥	١٠٠
الأحزاب الفلسطينية	٢١,٠	٤٢,٢	٣٦,٧	١٠٠

(*) تم دمج خياري «يثق» و«يثق كثيراً».

(**) أقل عدد لأفراد العينة الذين أجابوا عن السؤال هو ١٢٩٠.

(١٠) Yochanan Peres and Ephraim Yuchtman-Ya'ar, *Between Consent and Dissent: Democracy and Peace in the Israeli Mind* (Jerusalem: Israel Democracy Institute, 1998) (Hebrew), p. 59.

وكما ذكرنا، فإن ثقة الجمهور بمؤسسات السلطة الفلسطينية هي أقل بشكل عام من ثقته بالمؤسسات المستقلة. وقد يعود ذلك إلى الإنجازات المحدودة التي قدمتها مؤسسات السلطة الفلسطينية وربما إلى عدم التزامها بالنهج الديمقراطي، كما أوضحنا ذلك سابقاً. وعلى رأس مؤسسات السلطة التي يثق بها الجمهور يقف مكتب الرئيس (٦٠,٩ بالمئة)، تليه الشرطة وقوات الأمن الأخرى والمجلس التشريعي، وتضعف الثقة بالمحاكم (٤٦,٩ بالمئة)، وتضعف أكثر بالوزراء (٣٢,٢ بالمئة). ومن الجدير ذكره أن الثقة بالمحاكم والوزراء هي أقل من الثقة التي يمنحها الجمهور اليهودي في إسرائيل للمؤسسات الإسرائيلية المماثلة[١١].

ج ـ الرضى عن أداء السلطة الفلسطينية

تم قياس الرضى عن أداء السلطة الفلسطينية، كما أوضحنا سابقاً، بواسطة مجموعة من الأسئلة حول الرضى عن أداء السلطة في مجالات مختلفة: توفير الأمن والنظام، وتوفير الخدمات العامة، وتعزيز الديمقراطية، وخلق فرص عمل جديدة، وتقليص الفجوة في الدخل، وتعزيز دعم الدول العربية، وتعزيز دعم الدول الأجنبية، وأداء السلطة في المفاوضات مع اسرائيل وأداء السلطة بشكل عام.

تشير النتائج إلى أن الرضى عن أداء السلطة الفلسطينية يبرز بشكل خاص في مجال توفير الأمن والنظام في المناطق الواقعة تحت سيطرتها (٦٥,١ بالمئة). وبالفعل حققت السلطة الفلسطينية تقدماً كبيراً في هذا المجال وقلصت كثيراً من مظاهر الفوضى وعدم النظام التي سادت في السنوات الأخيرة التي سبقت قدومها. ويقل نسبياً الرضى عن أداء السلطة في توفير الخدمات العامة (٥٠,١ بالمئة) وتعزيز دعم الدول العربية للقضية الفلسطينية (٤٧,٦ بالمئة) وتعزيز دعم الدول الأجنبية لهذه القضية (٤١,٣ بالمئة) وتعزيز الديمقراطية والمحافظة على حقوق الإنسان (٤٢,٥ بالمئة) وأداء السلطة في المفاوضات مع اسرائيل (٤١,٠ بالمئة). ويبرز بشكل خاص تدني الرضى عن أداء السلطة في تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء (٢٣,٨ بالمئة) وفي خلق فرص عمل جديدة (٣١,٨ بالمئة). وينسجم تدني الرضى عن أداء السلطة في المجالين الاقتصاديين الأخيرين

(١١) المصدر نفسه، ص ٥٩.

مع نتيجة سابقة وهي أن أكثر من ٤٠ بالمئة من أفراد العينة ذكروا أن وضع أسرهم الاقتصادي قد ساء في عهد السلطة الفلسطينية.

الجدول رقم (٤ ـ ٤)
رضى الجمهور عن أداء السلطة الفلسطينية في مجالات مختلفة، ١٩٩٧ (نسب مئوية)

المجالات	غير راض	راض إلى حد ما	راض(*)	المجموع(**)
توفير الأمن والنظام في مناطق السلطة الفلسطينية	١١,٤	٢٣,٥	٦٥,١	١٠٠
توفير الخدمات العامة (التعليمية، الصحية والاجتماعية)	٢٠,٣	٢٩,٦	٥٠,١	١٠٠
تعزيز الديمقراطية والمحافظة على حقوق الإنسان	٢٥,٦	٣١,٩	٤٢,٥	١٠٠
خلق فرص عمل جديدة للمواطنين	٣٨,٨	٢٩,٥	٣١,٨	١٠٠
تقليص الفجوة في الدخل ونمط الحياة بين الأغنياء والفقراء	٥٤,٣	٢١,٩	٢٣,٨	١٠٠
تعزيز دعم الدول العربية للقضية الفلسطينية	٢٩,٧	٢٢,٧	٤٧,٦	١٠٠
تعزيز دعم الدول الأجنبية للقضية الفلسطينية	٣٢,٥	٢٦,٣	٤١,٣	١٠٠
أداء السلطة الفلسطينية في المفاوضات مع إسرائيل	٣٠,٠	٢٩,١	٤١,٠	١٠٠
أداء السلطة الفلسطينية بشكل عام	١٧,٩	٤٤,٩	٣٧,١	١٠٠

(*) تم دمج خياري «راض» و«راض جداً».
(**) أقل عدد لأفراد العينة الذين أجابوا عن السؤال هو ١٣٤٩.

وبشكل عام، يمكن القول إن رضى الجمهور عن أداء السلطة الفلسطينية هو متواضع أو ضعيف. فقد ذكر ٣٧,١ بالمئة فقط من أفراد العينة أنهم راضون عن أداء السلطة بشكل عام. ونعود ونؤكد أن الرضى عن أداء السلطة الفلسطينية يزيد في المجالات التي نجحت فيها السلطة نسبياً بتقديم خدمات ملموسة (توفير الأمن والنظام) ويتدنى في المجالات التي أخفقت فيها السلطة بتقديم مثل تلك الخدمات (تقليص الفجوة بين الفقراء والأغنياء وخلق فرص عمل جديدة).

د ـ العوامل المؤثرة في تقييم عمل السلطة الفلسطينية

فيما يلي سنفحص أثر عدد من المتغيرات المتعلقة بالخلفية الاجتماعية والسياسية والفكرية للشخص على مواقفه تجاه السلطة الفلسطينية: تقييمه للسلطة الفلسطينية كسلطة ديمقراطية، وثقته بمؤسساتها والرضى عن أدائها. وجدير بالذكر أن كل واحد من هذه المتغيرات التابعة الثلاثة يتمثل برقم قياسي مكون

من عدد من الأسئلة (راجع «المتغيرات وقياسها»). الجدول رقم (٤ ـ ٥) يعرض معاملات الإنحدار المتعدد المعير (Beta) لثلاثة نماذج تتعلق بهذه المتغيرات التابعة (راجع «طريقة التحليل»).

يوضح تحليل الانحدار أن المتغيرات المستقلة معاً تسهم أكثر في تفسير التباين في الرضى عن أداء السلطة الفلسطينية، فهي مجتمعة تفسر ٢٨ بالمئة من التباين في الرضى (R^2 = .28)، يليه التباين في الثقة بمؤسسات السلطة الفلسطينية (R^2 = .19)، ويقل تفسيرها للتباين في تقييم السلطة الفلسطينية كسلطة ديمقراطية (R^2 = .10). وبشكل عام، يجب عدم التقليل من أهمية مثل هذه المتغيرات المستقلة في تفسير ولو ١٠ بالمئة من التباين أو الاختلاف في الظاهرة الاجتماعية المدروسة. كما يوضح تحليل الانحدار أن عدداً من المتغيرات المستقلة يؤثر بشكل مباشر، أو مستقل، في كل متغير تابع، وذلك بعد تثبيت (أو ضبط) المتغيرات المستقلة الأخرى. فيما يلي سنوضح تأثير هذه المتغيرات:

اللجوء: يبدو أن اللجوء يؤثر بشكل مستقل (أو مباشر) في تقييم السلطة الفلسطينية كسلطة ديمقراطية. فاللاجئون يقيّمون هذه السلطة بأنها ديمقراطية أكثر من غير اللاجئين، وذلك بعد تثبيت (أو ضبط) المتغيرات المستقلة الأخرى، ومن ضمنها المنطقة الجغرافية ومكان السكن. وهذا يعني أن اللاجئين في قطاع غزة، مثلاً، يقيّمون السلطة الفلسطينية بأنها ديمقراطية أكثر من غير اللاجئين المقيمين في القطاع. والشي نفسه يمكن قوله بالنسبة للاجئين وغير اللاجئين في الضفة الغربية وفي كل قيمة أخرى لأحد المتغيرات المستقلة الموجودة في الجدول. من ناحية أخرى، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اللاجئين وغير اللاجئين في ثقتهم بمؤسسات السلطة الفلسطينية والرضى عن أدائها.

نوع الإقامة: لا يختلف العائدون والمقيمون جوهرياً في تقييمهم لديمقراطية السلطة الفلسطينية ولا في الرضى عن أدائها. ولكنهم يختلفون في ثقتهم بمؤسسات هذه السلطة. فالعائدون أقل ثقة من المقيمين بمؤسسات السلطة الفلسطينية، وذلك بعد عزل تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى. وقد يعود ذلك إلى أن العائدين، بصفتهم «مواطنين جدداً»، يحتاجون مؤسسات السلطة الفلسطينية أكثر من المقيمين، ولذلك فهم أكثر احتكاكاً بهذه المؤسسات وأكثر

اطلاعاً على جوانبها السلبية (تضخم وفساد إداريان، محسوبية، واسطة... الخ).

الجدول رقم (٤ ـ ٥)

معاملات الانحدار المتعدد المعير (Beta) لنماذج ديمقراطية السلطة الفلسطينية والثقة بمؤسساتها والرضى عن أدائها، ١٩٩٧

المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة		
	السلطة ديمقراطية	الثقة بمؤسساتها	الرضى عن أدائها
النوع الاجتماعي (ذكر = ١، أنثى = ٠)	,٠٤٣	,٠٥٧-	,٠٠٨-
الديانة (مسلم = ١، مسيحي = ٠)	,٠٣٥-	,٠١٠	,٠٥٥-
اللجوء (لاجىء = ١، غير لاجىء = ٠)	,١٤٨(***)	,٠٣١	,٠٤٩
نوع الإقامة (عائد = ١، مقيم = ٠)	,٠١١	,٠٦٧-(*)	,٠٣٩-
المنطقة (الضفة الغربية = ١، قطاع غزة = ٠)	,١٥٤(***)	,٠١٢-	,٢٦٩-(***)
مكان السكن (مقارنة مع المدينة)			
قرية	,٠٦٥	,٠٩٨(**)	,٠٤٧
مخيم	,٠٠٨-	,٠٣١	,٠٤٠-
وضع الأسرة الاقتصادي في عهد السلطة الفلسطينية (مقارنة مع «الوضع بقي كما كان»)			
تحسن الوضع الاقتصادي	,٠٤٤	,٠١٢	,٠٤١
ساء الوضع الاقتصادي	,٠٦٣-	,١٧٦-(***)	,١٤٢-(***)
الاتجاه السياسي (مقارنة مع فتح)			
إسلامي	,٠٩٨-(**)	,٢١٠-(***)	,١٨٤-(***)
يساري	,٠٤٧-	,٠٤٥-	,٠٠٣-
مستقل	,٠١٠-	,٠٥٥-	,٠١٩-(**)
العمر	,٠٣٢-	,٠٠١	,٠٤٠-
عدد سنوات الدراسة	,٠٠٢-	,٠٨٥-(*)	,٠٣٨-
دخل الأسرة الشهري	,١٠٥-(**)	,٠٣٢-	,١٠٠-(**)
التدين	,٠٦٨(*)	,٠٤٠	,٤٦٠(*)
التسييس	,٠٣٠-	,٠٧٧(*)	,٠٠٧
مقاومة الاحتلال	,٠٢٨	,٠١٥-	,٠٢٥-
تأييد الديمقراطية المجردة	,٠٣٧	,٠٣٤	,٠٣٦-
تأييد الديمقراطية الفعلية	,١٩٧-(***)	,٢٤٢-(***)	,٢٨٠-(***)
R^2	,١٠٣	,١٩٤	,٢٨٢
N	٩٤٢	٩٣٤	٩١٢

(*) العلاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى ,٠٥ ⩽ P (أي أن احتمال أن تكون العلاقة صدفة هو ,٠٥ أو أقل).

(**) العلاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى ,٠١ ⩽ P (أي أن أحتمال أن تكون العلاقة صدفة هو ,٠١ أو أقل).

(***) العلاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى ,٠٠١ ⩽ P (أي أن احتمال أن تكون العلاقة صدفة هو ,٠٠١ أو أقل).

المنطقة: يقيّم سكان الضفة الغربية، أكثر من سكان قطاع غزة، السلطة الفلسطينية كسلطة ديمقراطية. وقد يعود ذلك إلى أن السلطة الفلسطينية تقوم بممارسات غير ديمقراطية في قطاع غزة أكثر منها في الضفة الغربية، ذلك لأنها تسيطر على أغلب مساحة قطاع غزة وتحظى بصلاحيات واسعة فيه، بينما تسيطر على نسبة ضئيلة من مساحة الضفة الغربية وتحظى بصلاحيات محدودة فيها. ومع أن سكان الضفة الغربية يقيّمون، أكثر من سكان قطاع غزة، أن السلطة الفلسطينية هي سلطة ديمقراطية، إلا أنهم أقل رضى عن أدائها، ذلك لأن السلطة الفلسطينية توفر خدمات أكثر وفرص عمل أكثر في قطاع غزة منها في الضفة الغربية، ربما بسبب سيطرتها شبه الكاملة في الأولى وسيطرتها المحدودة في الثانية.

مكان السكن: يبدو أن سكان القرى أكثر ثقة من سكان المدن بمؤسسات السلطة الفلسطينية. وقد يعود ذلك إلى أن سكان القرى أقل احتكاكاً من غيرهم بمؤسسات السلطة، بسبب وجود أغلب القرى خارج سيطرة السلطة الفلسطينية، ولذلك فهم أقل اطلاعاً على الجوانب السلبية لتلك المؤسسات. من ناحية أخرى، لا يختلف سكان القرى عن غيرهم في تقييم ديمقراطية السلطة الفلسطينية، وفي الرضى عن أدائها.

وضع الأسرة الاقتصادي في عهد السلطة الفلسطينية: توضح النتائج أن المبحوثين الذين ساء وضع أسرهم الاقتصادي في عهد السلطة الفلسطينية أقل ثقة بالمؤسسات التابعة لهذه السلطة وأقل رضى عن أدائها من المبحوثين الذين لم يتغير وضع أسرهم أو المبحوثين الذين تحسن وضع أسرهم. ويبدو أيضاً أنهم يقيّمون السلطة الفلسطينية كسلطة ديمقراطية أقل من غيرهم ($p = .07$). وهكذا، فإن تردي الوضع الاقتصادي في عهد السلطة الفلسطينية يضعف الثقة بمؤسساتها والرضى عن أدائها.

الاتجاه السياسي: تشير النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الإسلاميين (مؤيدو حماس والجهاد الإسلامي) ومؤيدي فتح في المتغيرات التابعة الثلاثة. فالإسلاميون أقل تقييماً للسلطة الفلسطينية كسلطة ديمقراطية، وأقل ثقة بمؤسساتها وأقل رضى عن أدائها من مؤيدي فتح. هذه النتيجة متوقعة باعتبار أن فتح هي حزب السلطة والإسلاميين هم المعارضة الرئيسية لها. أما بالنسبة لمؤيدي اليسار (وبشكل خاص مؤيدو الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية

والحزب الشيوعي) فلا يختلفون جوهرياً في مواقفهم من السلطة عن مؤيدي فتح. يبدو أن مؤيدي اليسار قد تقبلوا الوضع القائم وأخذوا ينخرطون في مؤسسات السلطة الفلسطينية. من ناحية ثانية، لا يختلف المستقلون جوهرياً عن مؤيدي فتح في تقييمهم للسلطة الفلسطينية كسلطة ديمقراطية وفي الثقة بمؤسساتها، لكنهم يشتركون مع الإسلاميين في عدم رضاهم عن أداء تلك السلطة.

مستوى التعليم: لا يرتبط مستوى تعليم الشخص، بعد تثبيت المتغيرات المستقلة الأخرى، مع تقييم السلطة الفلسطينية كسلطة ديمقراطية ولا مع الرضى عن أدائها، لكنه يرتبط عكسياً مع الثقة بمؤسساتها. هذا يعني أنه مع ارتفاع مستوى تعليم الفلسطيني تقل ثقته بمؤسسات السلطة الفلسطينية. وقد يعود ذلك إلى أن «المتعلمين» أكثر اطلاعاً على الجوانب السلبية في هذه المؤسسات.

دخل الأسرة الشهري: يرتبط دخل الأسرة الشهري عكسياً مع تقييم السلطة الفلسطينية كسلطة ديمقراطية ومع الرضى عن أدائها. فمع ارتفاع دخل الأسرة الشهري للمبحوث يقل تقييمه للسلطة الفلسطينية كسلطة ديمقراطية ويقل أيضاً رضاه عن أدائها. يبدو أن أصحاب الدخل المرتفع أكثر اطلاعاً من أصحاب الدخل المتدني على انتهاك السلطة الفلسطينية لبعض عناصر الديمقراطية، وبشكل خاص تلك المتعلقة بحقوق وحريات المواطن الأساسية. ويبدو أيضاً أن لهم توقعات عالية تتعلق بالخدمات التي يجب أن توفرها السلطة الفلسطينية وأخفقت السلطة في توفيرها. من ناحية أخرى، لا يرتبط دخل الأسرة الشهري جوهرياً بالثقة بمؤسسات السلطة الفلسطينية.

التدين: يرتبط التدين طردياً مع تقييم السلطة الفلسطينية كسلطة ديمقراطية ومع الرضى عن أدائها. وهذا يعني أن المتدينين أكثر تقييماً للسلطة الفلسطينية كسلطة ديمقراطية وأكثر رضى عن أدائها من غير المتدينين. ويعود ذلك إلى أن المتدينين أكثر محافظة وأكثر تقبلاً للوضع القائم، وربما أقل وعياً لمفهوم الديمقراطية ولمهمات السلطة الفلسطينية.

التسيس: يرتبط التسيس طردياً مع الثقة بمؤسسات السلطة الفلسطينية. وهذا يعني أن المسيسين أكثر ثقة بهذه المؤسسات. وقد يعود ذلك إلى العلاقات الشخصية أو المعرفة المتبادلة التي تربط المسيسين على اختلاف فصائلهم بالمسؤولين في هذه المؤسسات. من ناحية أخرى، لا يرتبط التسيس مع تقييم السلطة الفلسطينية كسلطة ديمقراطية ولا مع الرضى عن أدائها.

التوجه الديمقراطي: توضح النتائج أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوجه الديمقراطي المجرد وبين أي من المتغيرات التابعة الثلاثة. من ناحية أخرى، توجد علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين التوجه الديمقراطي الفعلي وبين كل واحد من هذه المتغيرات. فالديمقراطيون الفعليون أقل تقييماً للسلطة الفلسطينية كسلطة ديمقراطية وأقل ثقة بمؤسساتها وأقل رضى عن أدائها من غيرهم. ويعود ذلك إلى أن الديمقراطيين الفعليين أكثر وعياً من غيرهم بالنهج الديمقراطي الحقيقي وبالممارسات غير الديمقراطية التي تقوم بها السلطة الفلسطينية وبالإنجازات المحدودة التي قدمتها مؤسساتها.

خلاصة

تناولنا في هذا البحث الثقافة السياسية الشعبية في فلسطين، وركزنا على دراسة اتجاهات الجمهور نحو الديمقراطية، من ناحية، وتقييم الجمهور لأداء السلطة الفلسطينية، من ناحية أخرى. وبالنسبة للاتجاهات نحو الديمقراطية، فقد أظهرت النتائج أن الجمهور الفلسطيني يتحلى بتوجهات ديمقراطية مجردة، تتمثل بتأييد عدد من القيم والمبادىء الديمقراطية (مثل حرية الرأي وحرية الصحافة والبرلمان المنتخب والانتخابات الدورية)، وبتوجهات ديمقراطية فعلية، تتمثل بمعارضة ممارسات عينية غير ديمقراطية (مثل استمرار الوزراء في عملهم رغم معارضة المجلس التشريعي الفلسطيني، وتدخل السلطة في عمل المحاكم لمنع إصدار قرار يدين موظفاً حكومياً كبيراً، وتشديد السلطة رقابتها على الصحف لمنع نشر وجهات نظر معارضة). وإلى جانب تأييد الجمهور الواضح لعدد من عناصر الديمقراطية، فإنه يتحفظ على عناصر أخرى، وبشكل خاص على التعددية الحزبية وانتخابات الرئاسة إذا خسرها ياسر عرفات. وهذا يعني أن الثقافة السياسية الشعبية في فلسطين ليست ديمقراطية بشكل تام، ولكنها أيضاً ليست تسلطية، وإنما هي بين هذا وذاك. وحين إن الجمهور يؤيد بوضوح أغلب عناصر الديمقراطية التي تمت دراستها وينقسم (تقريباً بالتساوي) بين مؤيد وغير مؤيد (أو متحفظ) على بعض هذه العناصر، فيبدو أن الثقافة السياسية الشعبية في فلسطين هي أقرب إلى النموذج الديمقراطي. وهذا يعزز لدينا التفاؤل في إمكانية التحول نحو الديمقراطية في فلسطين.

وبالنسبة لتقييم الجمهور لعمل السلطة الفلسطينية فقد ركزنا على ثلاث قضايا: السلطة الفلسطينية كسلطة ديمقراطية، والثقة بمؤسساتها والرضى عن

أدائها. وأوضحت النتائج أن جزءاً كبيراً من الجمهور لا يقيّم السلطة الفلسطينية كسلطة ديمقراطية، أو أنه يتحفظ من ديمقراطيتها. فأكثر من نصف الجمهور يعتقد أن إنجاز المعاملات في الدوائر الحكومية يتم على أساس الواسطة والمحسوبية، وأكثر من خمسي الجمهور يعتقد أن السلطة الفلسطينية لا تساوي (أو أنها تميز) بين فئات الشعب المختلفة. وبالنسبة للثقة بمؤسسات السلطة الفلسطينية فهي متواضعة أيضاً، وهي أقل من الثقة بالمؤسسات المستقلة وبشكل خاص بالجامعات والصحافة. ومن بين مؤسسات السلطة يحظى مكتب الرئيس بأعلى نسبة للثقة و«يحظى» الوزراء بأدنى نسبة. أما الرضى عن أداء السلطة الفلسطينية فيزيد نسبياً في مجال توفير الأمن والنظام، تليه الخدمات العامة، ويقل الرضى عن الأداء في المجال السياسي (تعزيز الدعم للقضية الفلسطينية والمفاوضات مع اسرائيل)، ويضعف الرضى أكثر عن أداء السلطة في المجال الاقتصادي (خلق فرص عمل جديدة وتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء).

يبدو أن تشكك الجمهور في ديمقراطية السلطة الفلسطينية وثقته المتواضعة بمؤسساتها ورضاه المحدود عن أدائها لا يشكل ميزة فريده للنظام السياسي الحديث في فلسطين. فهذه الميزة (أي التشكك وعدم الثقة بالسلطة السياسية وعدم الرضى عن أدائها) تشترك فيها كل «الديمقراطيات الجديدة» (أو البلدان شبه الديمقراطية) تقريباً، وبشكل خاص تلك التي ظهرت في دول شرق أوروبا، وأمريكا اللاتينية[١٢]. فهذه البلدان التي قررت مؤخراً أن تتحول إلى الديمقراطية لا تزال تعاني آثار تجربتها الطويلة في الحكم التسلطي وما رافقه من مؤسسات سياسية ضعيفة وبرلمان غير فاعل وقضاء غير مستقل. هذا بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية الحادة التي تعانيها هذه البلدان.

وأوضح تحليل الانحدار المتعدد أن عدداً من المتغيرات المستقلة يؤثر بشكل مباشر، أي بعد عزل تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى، في كل متغير تابع. وأهم المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغيرات التابعة الثلاثة هو التوجه الديمقراطي الفعلي. فالديمقراطيون الفعليون أقل تقييماً للسلطة الفلسطينية كسلطة ديمقراطية، وأقل ثقة بمؤسساتها وأقل رضى عن أدائها. وقد يعود ذلك إلى أن الديمقراطيين الفعليين أكثر وعياً من غيرهم بالممارسات غير الديمقراطية التي تقوم بها السلطة الفلسطينية، وربما أكثر وعياً بإخفاقاتها السياسية

---

(١٢) Przeworski [et al.], *Sustainable Democracy.*

والاقتصادية. ومن الجدير ذكره أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوجه الديمقراطي المجرد وأي من المتغيرات التابعة الثلاثة، الأمر الذي يعزز لدينا الاعتقاد أن التوجهات الديمقراطية الفعلية تعكس بشكل أصدق التوجهات الديمقراطية الحقيقية. وبعد التوجه الديمقراطي الفعلي يأتي، من حيث الأهمية، تأثير المنطقة في تقييم السلطة الفلسطينية كسلطة ديمقراطية والرضى عن أدائها. فأبناء الضفة الغربية أكثر تقييماً، من أبناء قطاع غزة، للسلطة الفلسطينية كسلطة ديمقراطية، لكنهم أقل رضى عن أدائها. وقد يعود ذلك إلى غياب السلطة الفلسطينية عن الجزء الأكبر من الضفة الغربية وسيطرتها شبه الكاملة على الجزء الأكبر من قطاع غزة. فغياب السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية يضعف تعرف الجمهور على ممارساتها غير الديمقراطية، ويعزز لذلك تقييمها كسلطة ديمقراطية.

كذلك فإن أداء السلطة الفلسطينية المحدود في الضفة الغربية، وبشكل خاص في توفير الأمن والنظام والخدمات العامة يضعف الرضى عن أدائها. وبالنسبة للثقة بمؤسسات السلطة الفلسطينية، فيبدو أن المتغير الثاني من حيث الأهمية الذي يؤثر فيها (بعد استثناء متغيرات «Dummy» التي لها أكثر من قيمتين وهي الاتجاه السياسي ووضع الأسرة الاقتصادي في عهد السلطة الفلسطينية ومكان السكن) هو مستوى التعليم. فارتفاع مستوى تعليم الشخص يضعف ثقته بمؤسسات السلطة الفلسطينية، ربما بسبب زيادة فرص اطلاعه على مظاهر الفساد الإداري فيها.

وأظهرت النتائج أن هنالك متغيرين مستقلين آخرين يؤثران في المتغيرات التابعة الثلاثة وهما الاتجاه السياسي ووضع الأسرة الاقتصادي في عهد السلطة الفلسطينية. فبالنسبة للاتجاه السياسي وجد أن الإسلاميين أقل تقييماً للسلطة الفلسطينية كسلطة ديمقراطية وأقل ثقة بمؤسساتها وأقل رضى عن أدائها من مؤيدي فتح. أما بالنسبة لوضع الأسرة الاقتصادي في عهد السلطة الفلسطينية، فقد وجد أن المبحوثين الذين ساء وضع أسرهم الاقتصادي أقل ثقة بمؤسسات السلطة الفلسطينية وأقل رضى عن أدائها، ويبدو أيضاً أنهم أقل تقييماً لها كسلطة ديمقراطية.

الفصل الخامس

مصر... إلى أين؟ (*)

حسام عيسى (**)

(*) نشر في: المستقبل العربي، السنة ٢١، العدد ٢٣٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)، ص ٣١ ـ ٤٥، وهو في الأصل محاضرة ألقيت في دار الندوة في بيروت بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

(**) أستاذ القانون في كلية الحقوق، جامعة عين شمس ـ القاهرة.

- ١ -

لماذا أصبح العالم جحيم المؤمنين وجنة الكافرين؟

تلك - كما يقول أنور عبد الملك - كانت صرخة مفكري القرن التاسع عشر. . . بعد ضرب دولة محمد علي وتصفيتها على يد الغرب الكاسح بجيوشه وأساطيله وتجارته وأمواله.

التساؤل يبدو ساذجاً، ولكنه في الحقيقة كان يطرح بلغة العصر الإشكالية الأساسية التي هيمنت على فكر صانعي النهضة الأولى من الطهطاوي إلى الأفغاني وعبده مروراً بعبد الله النديم.

والإشكالية هي: لماذا تخلف المشرق العربي وفي قلبه مصر؟ ولماذا تقدم الغرب؟ وما السبيل إلى اللحاق به؟

ومنذ البداية - كما يقول بحق أنور عبد الملك مرة أخرى - كان الطرح سياسياً، وأضيف إليه هنا أنه منذ البداية تعددت الإجابات وتنوعت، ولكنها على تعددها بقيت في مجموعها شرحاً على متون تجربة محمد علي في البناء الوطني المستقل.

وبالفعل فالقراءة المتمعنة في فكر النهضة الأولى في القرن التاسع عشر تبين بوضوح أن المرجع كان دائماً هو تجربة محمد علي بنجاحاتها وإخفاقاتها. فقد كانت تجربة محمد علي بحق هي أولى محاولات النهضة في تاريخنا الحديث، فبفضل الدولة المركزية القوية التي أقامها محمد علي على أنقاض النظام المملوكي شبه الإقطاعي، والتي فرضت سيطرتها على كافة مراكز ومفاتيح إصدار القرار على المستوى المجتمعي، استطاعت مصر تحقيق أول مشروع للبناء الوطني

المستقل في الشرق كله، قبل ثورة الميجي في اليابان بأكثر من أربعين عاماً. وكانت أهم ملامح هذا المشروع إقامة صناعات حديثة، وبخاصة الصناعات العسكرية، وتطوير نظم الري والزراعة، وإصلاح النظام الضريبي وتحديثه، وفرض احترام القانون ونشر التعليم، وإقامة جيش وطني قوي يرعى ويصون هذه الإنجازات.

ولقد واكب هذه النهضة الاقتصادية نهضة فكرية كبرى ارتبطت في وجدان الأمة بأسماء مفكرين مثل حسن العطار ورفاعة الطهطاوي، وتمثلت في تجديد علوم اللغة وتطوير الأشكال والأساليب اللغوية لتتلاءم مع مقتضيات بناء مؤسسات الدولة الحديثة، وفي تطوير علم التاريخ وعلم الجغرافيا اللذين ارتبط إحياؤهما بمقتضيات بناء وتحديث الجيش الوطني الجديد.

وخرجت الإصدارات العلمية بفضل مطبعة بولاق الجديدة، في الوقت الذي انطلقت فيه البعثات المصرية إلى أوروبا بحثاً عن علوم العصر وتقنياته.

وجاءت معاهدة لندن عام ١٨٤٠، والتي فرضتها أوروبا بقيادة بريطانيا على محمد علي بقوة السلاح، والتزمت مصر بمقتضاها بفتح أسواقها وإلغاء احتكارات الدولة التجارية، لتعلن بداية مرحلة جديدة في تاريخ مصر، مرحلة تصفية الدولة المركزية وإنهاء دورها في مشروع النهضة.

وجاءت التصفية تحت أعلام الحرية التجارية بما كانت تعنيه من ضرورة إلغاء احتكارات الدولة، وفتح أبواب الاقتصاد المصري أمام تجارة الغرب الكاسحة، وبالفعل فقد انهار البناء الصناعي الهائل الذي أقامه محمد علي تحت ضغط المنافسة الأجنبية. ولم تمض سنوات ـ كما يقول جلال أمين في كتابه **المشرق العربي والغرب** ـ حتى أصبح كل ما تبقى من ذلك البناء الصناعي الشامخ الذي تكلف بناؤه الملايين، مجرد آلات علاها الصدأ في مبان متداعية مهجورة.

ومع انهيار دولة محمد علي وتصفية دور الدولة المركزية في مجمل العملية الاجتماعية، كان على مصر أن تدخل السوق العالمية عارية ـ على حد تعبير ليبراليي القرن التاسع عشر ـ لتواجه صناعة أوروبا وتجارتها ومصارفها. وكانت تلك هي نقطة البداية في عملية إدماج مصر في السوق الرأسمالي العالمي كوحدة تابعة يهيمن عليها الغرب.

وكانت القروض هي أهم أدوات هذه الهيمنة، سواء تلك التي كانت تمنح مباشرة للفلاحين من المرابين الأجانب الذين تدفقوا على مصر من كل حدب وصوب كما لو كانت كاليفورنيا جديدة بحثاً عن ذهبها الأبيض ـ القطن، أو تلك القروض التي كانت تعطيها البنوك الأجنبية ـ التي سرعان ما حلت محل المرابين الأفراد ـ لولاة مصر المتعاقبين لتمويل مشروعات البنية التحتية كالطرق والسكك الحديد وقناة السويس والترع والمصارف بفوائد باهظة بلغت أسعارها معدلات غير مسبوقة.

وتحت وطأة هذه الديون وعجز الفلاحين عن الوفاء بها، استولت بنوك الائتمان العقاري تدريجياً على أراضي الفلاحين العاجزين عن الدفع. أما الدولة المصرية، فقد أشهر إفلاسها في عام ١٨٧٦ ووضعت ماليتها تحت وصاية صندوق الدين الأجنبي، ورهنت أهم مرافقها التجارية والصناعية والزراعية لضمان الوفاء بديونها.

وفي الوقت نفسه كانت تجارة الغرب الكاسحة تضرب بعنف تجار مصر وحرفييها وتخرب تجارتهم وصناعاتهم.

ومن هؤلاء الفلاحين الذين انتزعت أراضيهم، ومن هؤلاء التجار والحرفيين الذين ضربت تجارتهم وحرفهم خرجت جماهير ثورة عرابي (١٨٨١ ـ ١٨٨٢) في تحالف مع جنود وضباط جيش مصر ومع مثقفيها الوطنيين لمواجهة الأجنبي واسترداد الإرادة المسلوبة واستعادة مصر للمصريين.

وحققت الثورة في بداياتها ما حققته بفضل هذا التحالف، ولكنها هزمت في النهاية بسبب تفوق الغرب الصناعي والتقني والعسكري، وبسبب خيانة الخديوي والضالعين معه من كبار الملاك المزارعين، وجاء الاحتلال البريطاني ليكرس بشكل نهائي إدماج مصر في السوق الرأسمالي العالمي كوحدة تابعة، وليضع اللمسات الأخيرة في تصفية دولة محمد علي والنهضة التي قادتها.

لم يكن غريباً إزاء هذا المجرى الذي اتخذته الأحداث، أن يلعب مفهوم الدولة المركزية دوراً محورياً في فكر النهضة الأولى، وهو في معرض بحثه عن أسباب النهضة ثم عن أسباب الهزيمة والتراجع. فقد كان دور الدولة حاسماً في عملية البناء الوطني التي قادها محمد علي، وكذلك كان دورها في محاولات إسماعيل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) إحياء مشروع محمد علي.

فالطهطاوي... الأب الروحي للفكر السياسي الاجتماعي المصري الحديث يفسر ضرورة الدولة المركزية المصرية ودورها المحوري بالرجوع إلى مفهوم المجتمع النهري.

وفي هذا يقول الطهطاوي: «إن خصب مصر ويمنها متسبب عن النيل، ويمن غيرها متسبب عن اختلاف الفصول والأمطار، فبهذا كانت مصر مستعدة لكسب السعادة أكثر من غيرها بشرط انتظام حكومتها واجتهاد أهاليها لأن اختلال حكومتها يخل بمزارعها». ثم يمضي إلى الحكومة المركزية كالنتيجة المنطقية والشرطية فيقول: «لا بد من صورة تنظيمية، ومثل هذا لا يكون من وظيفة الأحاد والأفراد، ولا من محض وظيفة القرى والبنادر والبلاد سواء كان بالاجتماع أو الانفراد، بل هذه وظيفة القوة الحاكمة العمومية. فنفوذ الحكومة هو الذي يتعهد إصلاح هذه الدرة اليتيمة، ولما كان ري مصر دائماً صناعياً مدبراً كان لا بد فيه من حسن الإدارة المائية والضبط والربط في تطهير الترع وبناء الجسور والقناطر...». وينتهي الطهطاوي إلى ضرورة وجود حكومة مركزية قوية وإلا أصاب الخراب أمور الوطن.

علينا ألا ننسى هنا أن الطهطاوي كتب كلامه هذا في عام ١٨٦٩، أي في أوج ازدهار تجربة إسماعيل باشا في محاولته إحياء دولة محمد علي. فالطهطاوي يستخلص العبر من تجربة محمد علي وعينه على الحاضر، على تجربة إسماعيل.

أما محمد عبده، فلم تكن دعوته إلى المستبد العادل في حقيقتها إلا دعوة إلى استعادة الدولة المركزية القوية، دولة الإنماء والتوزيع، وإن صاغها بعبارات أخرى، في إطار ايديولوجيا مختلفة، وفي ظروف تاريخية مختلفة، حيث كانت النهضة قد أجهضت تماماً على أيدي قوات الاحتلال.

المهم هو أن مفهوم الدولة المركزية القوية الفاعلة كان قد استقر في وجدان منظري ومفكري مدارس الفكر والعمل المختلفة، منذ النهضة الأولى باعتباره السبيل والمخرج من حالة التردي والانحطاط إلى النهضة. على أن حتمية وضرورة الدولة المركزية القوية الفاعلة في مصر لا ترجع فقط إلى احتياجات وضرورات المجتمع النهري، ولكن أيضاً إلى ضغوط الجغرافيا ومحدداتها.

وليس هناك في الدنيا ـ كما يقول جمال حمدان ـ بلد يرتبط تاريخه

بجغرافيته كمصر إلا القليل النادر، والجغرافيا هي دون جدال مفتاح مهم من مفاتيح تاريخه.

ولنسمع ما يقوله أنور عبد الملك وهو يتحدث عن إشكاليات النهضة الأولى: «إن مقتضيات وضرورات المجتمع النهري ليست وحدها الفاعلة هنا، بل أيضاً قيود الجغرافيا ومحدداتها التي لا يمكن الخلاص منها. فوجود مصر في ملتقى قارات ثلاث كانت حتى القرن الماضي هي التي تمسك بمصير العالم، وفي قلب البحر المتوسط الذي يشكل عصب هذا العالم القديم، ولطبيعة أرضها السهلة المنبسطة التي جعلتها عرضة لكل أنواع الاختراقات؛ كل هذا أعطى للجغرافيا أولوية. . ومعها كانت أولوية الجغرافيا السياسية التي فرضت بالضرورة الطرح السياسي لكل القضايا. . ومن هنا كان الدور المحوري للدولة وللجيش في قلبها».

هذه الحتمية الجغرافية ـ حتمية الموقع والموضع ـ كانت تعني أيضاً وبالضرورة أهمية العنصر الخارجي في تحديد مسار التاريخ المصري.

ـ ٢ ـ

ثم كانت النهضة الثانية متمثلة في تجربة ثورة يوليو التي شكلت أهم محاولة للبناء الوطني المستقل في مصر بعد محمد علي. وكما كان الحال في التجربة الأولى، تم البناء الهائل في الدولة المركزية المستقلة ومن حولها. ولذا فقد كان من الطبيعي أن تكون كل معارك تموز/يوليو الأولى من أجل السيطرة على مراكز إصدار القرار على كافة المستويات المجتمعية. . الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

كان هذا هو هدف الإصلاح الزراعي الذي فرضته الثورة في أيامها الأولى، إذ كان من الضروري وضع حد للنفوذ السياسي والاقتصادي للارستقراطية الزراعية باعتبارها الحليف الرئيسي للاستعمار البريطاني في مصر. . . وكان الهدف هو سيطرة الدولة على مفتاح القرار السياسي. وكان هناك بالطبع هدف آخر لا يقل أهمية وهو إعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة حتى يمكن خلق سوق وطني للصناعات الوطنية الوليدة، وتوجيه المدخرات إلى الاستثمار في هذه الصناعات.

ثم كانت معركة إجلاء القوات البريطانية عن أرض مصر، والتي لم تكد

تنتهي حتى بدأت معركة السد العالي الهائلة وما تبعها من تأميم قناة السويس ودحر العدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦.

وكانت معركة السد العالي إعلاناً بأن مصر قد شبت عن الطوق، وأنها غير مستعدة لإخضاع إرادتها لهيمنة الدول الكبرى ولا لإخضاع اقتصادها لرقابة البنك الدولي، وأنها غير مستعدة لأن تجعل من بناء السد مناسبة لكي تستعيد القوى العظمى ما فقدته من سيطرة على الإرادة المصرية. ومرة أخرى كانت المعركة حول السيطرة على مراكز إصدار القرار.

وكانت معركة السويس مناسبة لاستعادة مصر لسيطرتها على اقتصادها الوطني، حيث تم تمصير كافة المصالح الإنكليزية والفرنسية بمجرد انتهاء العدوان الثلاثي، وكان التأميم هو أداة هذا التمصير. وهكذا ولأول مرة منذ نهاية عصر محمد علي عادت مصر بالفعل إلى المصريين، وتحقق حلم لطفي السيد، فلم تعد هناك في مصر شركة مساهمة واحدة تحت السيطرة الانكليزية أو الفرنسية، وتم تمصير كافة البنوك وشركات التأمين، وحلت الملكية العامة محل رأس المال الأجنبي في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

وكان ذلك إيذاناً بسيطرة الدولة على آخر مفاتيح القرار الاقتصادي الوطني، وهو ما تحقق بالكامل في عام ١٩٦١ من خلال التأميمات الكبرى، التي كان من شأنها تصفية الرأسمالية الارستقراطية المصرية... وإنشاء القطاع العام الذي قاد خطة التنمية الاقتصادية الأولى في مصر (١٩٦١ ـ ١٩٦٥) التي حققت أعلى معدلات للتنمية الصناعية في تاريخ مصر الحديث. وهكذا لم تكد سنوات الستينيات تبدأ إلا وكانت الخريطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر قد تغيرت تغييراً جذرياً.

فعلى المستوى السياسي أصبحت مصر نموذجاً لحركة التحرر العربي والعالمي.. وتولت قيادة حركة التحرر العربي، كما أصبحت أهم العناصر الفاعلة في حركة عدم الانحياز. وعلى المستوى الاقتصادي استعادت مصر سيطرتها الكاملة على اقتصادها وبدأت حول الدولة المركزية وبقيادتها أكبر عملية للبناء الوطني منذ عصر محمد علي. وعلى المستوى الاجتماعي دخلت الملايين من عمال مصر وفلاحيها إلى قلب الحياة المصرية وأصبحت طرفاً فاعلاً فيها بعد أن عاشت على هامشها لسنين طويلة.

وامتلأت جامعات مصر ومعاهدها ومدارسها بأبناء العمال والفلاحين..

حيث أصبح التعليم بالفعل كما أراده طه حسين كالماء والهواء. وخرجت البعثات المصرية إلى مختلف أنحاء العالم بحثاً عن علوم العصر وتقنياته.

ومرة أخرى جاءت الضربة من الخارج عام ١٩٦٧، وبدأت في السبعينيات بعد وفاة عبد الناصر تصفية المشروع الناصري مصرياً وعربياً. وكما ضرب محمد علي لأنه حاول بناء دولة قوية على الطريق إلى الهند.. فقد ضرب عبد الناصر لأنه حاول بناء دولة قوية على طريق النفط.

وكما تمت تصفية تجربة محمد علي تحت أعلام الحرية الاقتصادية.. فها هي تجربة عبد الناصر تتم تصفيتها تحت نفس الأعلام: حرية السوق، بناء المجتمع المدني، الرشادة الاقتصادية، العولمة.. الانفتاح... الخ. ولكن خلف كل هذه الأعلام يبرز الهدف الأساسي: تصفية الدولة المركزية القوية ودورها في إدارة عملية البناء الوطني.

تلك كانت مقدمة ضرورية قصدت بها أن أبين محورية دور الدولة المركزية في عمليات البناء الوطني المستقل على طول التاريخ المصري الحديث، ومحورية إشكالية الدولة في الفكر السياسي والاجتماعي في مصر.

وقد يتساءل البعض هنا.. وما علاقة كل هذا بالسؤال المطروح وهو: مصر... إلى أين؟ ذلك أن السؤال يتعلق بداهة بالمستقبل، وأنا لم أكف عن الحديث عن الماضي.

وحقيقة الأمر أنني لم أبعد كثيراً عن الموضوع الذي طرح علي، ذلك أنني أعتقد أن مستقبل مصر مرهون كله بنتيجة الصراع الدائر اليوم على الأرض المصرية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي من ناحية، وعلى المستوى الايديولوجي من ناحية أخرى، وهو صراع محوره الدولة ودورها في مجمل العملية الاجتماعية. ثم انني أعتقد أن ما يدور على الساحة المصرية في هذا الشأن لا يختلف كثيراً عما دار في النصف الأخير من القرن التاسع عشر.

فإذا كانت مصر قد عاشت طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى مرحلة تصفية مشروع دولة محمد علي، فإنه يمكن أن نطلق على الفترة التي نعيشها منذ بداية السبعينيات مرحلة تصفية مشروع عبد الناصر، وهي تصفية تمر بالضرورة بتصفية دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.. تماماً كما حدث بالنسبة لدولة محمد علي. وبعبارة أكثر

وضوحاً، فأنا أعتقد أن ما يجري اليوم من تصفية لدور الدولة المركزية في مصر يعني تصفية إمكانات النهضة في المستقبل، أي إمكانات البناء الوطني المستقل.

ـ ٣ ـ

ولنر أولاً كيف طرحت قضية دور الدولة على المستوى الايديولوجي قبل أن نلقي نظرة فاحصة على النتائج الفعلية لانسحاب الدولة المصرية وانحسار دورها في مجمل العملية الاجتماعية.

مع بدايات سياسات الانفتاح الاقتصادي في سنوات السبعينيات ـ وهي بالمناسبة سياسات تقررت تحت ضغوط سياسية بحتة ترتبط كلها بنتائج حرب تشرين الأول/اكتوبر وما تبعها من تحولات في علاقات مصر الدولية وتحالفاتها ـ شهدت مصر ازدهاراً للايديولوجيات الليبرالية الجديدة، وارتفعت أصوات منظريها مطالبة بتصفية دور الدولة في الاقتصاد المصري، وفتح الأبواب أمام القطاع الخاص المصري والأجنبي ليحل محل الدولة.

وإذا كان هؤلاء الليبراليون قد انقسموا منذ البداية إلى فريقين: **الأول** يرى أن كل تدخل للدولة في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي هو شر مستطير وأنه ينبغي إبعاد الدولة تماماً عن هذين المجالين، **والثاني** يكتفي باستبعاد الدولة من ميدان الإنتاج المباشر لتكتفي بدورها كصانعة سياسات، تحت شعار دولة السياسات بدلاً من دولة الإنتاج، إلا أن الغلبة كانت على أرض الواقع للتيار الأول، حيث يمكن القول ان سياسات الدولة المصرية، وبخاصة في السنوات الأخيرة، قد جاءت متأثرة إلى حد كبير بهذا التيار.

أياً كان الأمر فإنه رغم الخلافات في التفاصيل بين هذين التيارين، فإن الأساس النظري لهما يبدو لي واحداً، والنتائج العملية للسياسات التي يقترحانها تبدو أيضاً متماثلة، رغم الخلاف في التفصيلات.

فالفكر الليبرالي الجديد في مجموعه، كما يقول بيير سلامة وجاك ڤالييه، يقوم على مسلمة أساسية وهي أن علاقات السوق هي علاقات بين ملاك ومحلها الأساسي تداول حقوق الملكية، وهي حقوق تتميز بأنها حقوق استئثارية وأنها بطبيعتها قابلة للتداول، ومن ثم فإن أي قيد يرد على هذه الحقوق من شأنه أن يعكر صفو علاقات السوق ويمنعها من أداء مهمتها الطبيعية كمنظم للعلاقات الاقتصادية بشكل كفء ورشيد.

وفي هذا الشأن يقول د. حازم الببلاوي في كتابه **دور الدولة في الاقتصاد**: «أما الملكية الخاصة فهي جزء من اقتصاد السوق وبالتالي لا تتمتع بأي من مزايا السلطة ولا يجب أن تكبل بأية قيود لا تعرفها السوق»[1].

ويقول في معرض آخر: «إن العودة إلى قواعد السوق هي اعتراف بالانفصال بين مجال السياسة أو السلطة من ناحية، وبين مجال المصلحة أو الاقتصاد من ناحية أخرى، فالسلطة السياسية هي وظيفة الدولة تباشرها عن طريق القوانين والسياسات العامة بعيداً عن الأوامر أو القرارات الفردية، أما الاقتصاد أو الإنتاج، بما ينطوي عليه من تعارض المصالح وتقابلها، فإنه مجال النشاط الفردي عن طريق السوق تحت رقابة الدولة في ضوء ما تضعه من قواعد وقوانين، فإذا كانت السوق أشبه بالمباراة بين اللاعبين للحصول على أفضل النتائج، فإن الدولة في الأصل ليست لاعباً من اللاعبين بقدر ما هي الحكم الذي يضع قواعد اللعبة ويتأكد من سلامة مراعاتها، كما يعمل على تحسين ظروف وكفاية اللعبة والارتقاء بمستواها».

ومن دون الدخول في نقاش نظري طويل أظن أن الوقت لا يتسع له، أكتفي هنا بالقول بأن هذا التحليل يتناقض تماماً مع الواقع التاريخي ليس في مصر وحدها ولكن في الكثير من دول العالم الثالث، إلا أننا سوف نقتصر هنا على التجربة التاريخية المصرية.

فقد كانت الدولة في البداية، أي من بداية القرن التاسع عشر، طرفاً أساسياً في اللعبة ولم تكن حكماً، ولم يكن ذلك لرغبة دفينة لدى الدولة في الهيمنة والسيطرة والاعتداء على حرية السوق، وحقوق الملكية في السوق، لسبب بسيط هو أنه لم تكن هناك سوق بالمعنى الرأسمالي، ولم تكن هناك علاقات مبادلة بالمعنى الرأسمالي. . . .

وتدخلت الدولة لتخلق السوق، وكانت هي التي تولت القيام بمشروعات البنية التحتية، وهي التي أرست أسس اقتصاد المبادلة بفرضها استخدام النقود، وهي التي أرست دعائم الملكية الخاصة للأرض، ولم تكن الدولة في كل هذا ممثلة لطبقة صاعدة وإنما كانت الخالقة لهذه الطبقة التي كانت غائبة. وباختصار فقد كانت السوق كلها من خلق الدولة.

---

(١) حازم الببلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد** (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨)، ص ٤٨.

كذلك عندما تدخلت الدولة في عملية الإنتاج بشكل مباشر في الستينيات وتولت مهمة إنشاء الصناعات الجديدة، وفرض الإصلاح الزراعي، وإعادة توزيع الدخل، فقد فعلت كل هذا نظراً لعجز القطاع الخاص بقيادة البرجوازية الارستقراطية ولضعف وضيق السوق المحلية. . . وفي هذا كانت الدولة هي الخالقة للسوق المحلية. ثم ان هذا التحليل الليبرالي يستند إلى مسلمة فلسفية أظن أن التاريخ يكذبها أيضاً، وهي أن الدولة بسلطتها هي ميدان القهر والسيطرة، وأن السوق أو المجتمع المدني هو ميدان الحرية.

وهذا ما يقوله د. الببلاوي نفسه باعتباره أهم منظري الليبرالية الجديدة في مصر: «فقد كانت جميع الثورات والانتفاضات الشعبية موجهة إلى أجهزة الدولة ومؤسساتها التي كانت عدواناً على المجتمع والأفراد»[٢].

وبغض النظر عن عدم دقة هذه المقولة، من الناحيتين النظرية والتاريخية، ذلك أن معظم الثورات والانتفاضات الشعبية كانت موجهة ضد بنية المجتمع المدني ومظالمه، فهي في البداية والنهاية ثورات فئات اجتماعية ضد فئات أخرى مهيمنة. . ومن البديهي والطبيعي للفئات الثائرة على ظلم الفئات الأخرى أن تحاول السيطرة على سلطة الدولة وعلى أجهزتها حتى تستطيع استخدام هذه السلطة في تغيير بنية المجتمع. . . ولهذا يبدو الأمر في ظاهره كما لو كان ثورة على أجهزة الدولة. . والدارس مثلاً للثورة الفرنسية يعرف جيداً أنها بدأت ضد هيمنة طبقة النبلاء قبل أن تضرب الملكية باعتبارها رمزاً للدولة. فالمهم هنا هو التأكيد على أن الدولة كما يمكن أن تكون أداة للقهر، يمكن أيضاً أن تكون أداة للحرية وأن المجتمع المدني يعرف أشكالاً من القهر قد لا تعرفها الدولة.

ويكفي هنا أن نشير إلى أن الحركات العمالية في أوروبا دأبت منذ منتصف القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين على اللجوء إلى الدولة طالبة الحماية من بطش البرجوازية الصناعية وعنفها.

كما يمكن أن نشير أيضاً إلى كتابات العديد من كبار الاقتصاديين في أمريكا اللاتينية والتي تعطي أمثلة بشعة للعنف الذي يمارسه المجتمع المدني ضد الفقراء بعد انسحاب الدولة وتراجع دورها الاجتماعي. ففي البرازيل، وفي مدينة ريو دي جانيرو تولى البوليس الخاص الذي كونه اتحاد ملاك المحلات

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٢.

التجارية الكبرى قتل أكثر من ستة آلاف طفل مشرد في عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١ لأنهم كانوا يعيشون على سرقة هذه المحلات.

وفي مصر أيضاً شهدت سنوات تراجع الدولة وانحسار دورها ظهور ما سمي بظاهرة «البلطجة».. حيث بدأ العديد ممن يسمون برجال الأعمال باستخدام أعداد ممن تعرفهم اللغة الشعبية بالبلطجية لتسوية خلافاتهم مع منافسيهم خارج الإطار الشرعي القانوني للدولة.. حتى اضطرت الدولة إلى سن تشريع خاص لمواجهة هذه الظاهرة.. وهو تشريع لا يعتقد أحد أنه له فرصة في النجاح على أرض الواقع.

أما الحديث عن عدم كفاءة مشروعات الدولة بالقياس إلى مشروعات القطاع الخاص كمبرر لعمليات الخوصصة واستبعاد الدولة من ميدان الإنتاج، فتقوم على تجاهل حقائق عديدة:

أولاً: ان هذا الحديث يجيء بعد أكثر من عشرين عاماً على بداية سياسة الانفتاح، توقفت خلالها الدولة عن الاستثمار في مشروعات القطاع العام القائمة لتحديثها تقانياً (تكنولوجياً) وإدارياً.

ثانياً: ان هذا الحديث يتجاهل تماماً الميزات الضريبية التي أعطيت لمشروعات القطاع الخاص دون مشروعات القطاع العام، في الوقت الذي بقيت فيه مشروعات القطاع العام إلى وقت قريب جداً مكبلة بقيود إدارية تمنعها من منافسة مشروعات القطاع الخاص منافسة عادلة.

وأخيراً وليس آخراً، فإن شعار دولة السياسات بدلاً من دولة الإنتاج يقوم هو الآخر على تناقض صارخ.. ففي الوقت الذي يطالب فيه منظرو الليبرالية الجديدة ومعهم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بانسحاب الدولة من مجال إنتاج السلع والخدمات، باعتبار أن تدخل الدولة قد أصابها بالتخمة، ومن ثم بالضعف، الأمر الذي يفرض عليها الرجوع إلى دورها الطبيعي كصانعة سياسات وهو دور من شأنه أن يقوي الدولة ويدعمها، إذ بهم يقولون في الوقت نفسه أن تطور الأوضاع العالمية وظهور تيار العولمة قد وضع قيوداً شديدة وقاسية على سلطة الدولة، بما يعنيه ذلك من انحسار مفهوم السيادة الوطنية وتقليصه، بل ان البعض وصل إلى حد القول بأن فكرة السيادة قد أصبحت أثراً من آثار الماضي، فـ «الدولة الوطنية ـ كما يقول د. حازم الببلاوي ـ لم تعد مسيطرة تماماً على ما يدور داخل إقليمها، وبدأت تفلت من سيطرتها العديد من

الأمور التي خضعت للعديد من المؤثرات الخارجية، فالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي - إلى حد كبير - يقومان بمحاولة ضبط السياسات المالية والنقدية لمختلف الدول، في حين عهد إلى منظمة التجارة الدولية مهمة ضبط ورقابة التجارة الدولية وضمان توفير شروط المنافسة بغير تمييز».

ألا يعني ذلك - بشهادة الليبراليين أنفسهم - تقلص قدرة الدولة على فرض سياساتها النقدية والمالية والتجارية داخل حدودها؟ وإذا كان ذلك فما الذي يعنيه إذن شعار دولة السياسات بدلاً من دولة الإنتاج؟

وبعبارة أخرى، فان الليبراليين يقولون لنا ان على الدولة أن تخرج من ميدان الإنتاج لتعود إلى «مجالها الطبيعي» وهو صنع السياسات، ثم يقولون لنا في الوقت نفسه ان قدرة الدولة اليوم قد أصبحت جد محدودة في صنع السياسات بسبب تيار العولمة.. حيث أصبحت هذه السياسات تتحدد خارج إطار الدولة.

ألا يعني ذلك ببساطة انه لم تعد للدولة من سياسة إلا حماية حقوق الملكية؟ وألا يعني ذلك أن التيار الثاني للحركة الليبرالية ليس إلا صورة منمقة من التيار الأول الذي ينادي بوضوح بضرورة أفول الدولة، بما يعنيه ذلك من ترك الساحة لقوى الهيمنة الجديدة... المؤسسات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات لتتولى هي تشكيل الأرض الوطنية اقتصادياً واجتماعياً... ومن ثم سياسياً؟

- ٤ -

ولكن كل ما سبق يبقى في النهاية مجرد حوار نظري لا يمكن أن يساعدنا على طرح إشكالية المستقبل المصري إذا لم يدعم بحقائق التجربة التاريخية. لذا فإنه من الضروري أن نعود مرة أخرى إلى أرض الواقع لنرى معاً النتائج الفعلية لسياسات انحسار دور الدولة وتراجعها، لأن هذه النتائج هي وحدها التي سوف تحدد مسار المستقبل المصري.

تبين التجربة الواقعية أن انسحاب الدولة التدريجي من مجال الإنتاج، بحجة ضرورة إفساح الطريق لنمو القطاع الخاص الأكثر كفاءة والأكثر رشادة، وتحت ضغط ما سمي بسياسات الإصلاح الاقتصادي الانكماشية التي فرضتها هيئات التمويل الدولية، قد أدى إلى تراجع نسبة الإنفاق الاستثماري العام إلى

إجمالي النفقات العامة، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على مجموع الاستثمار المحلي.

ويعني ذلك أن انسحاب الدولة من مجال الاستثمار الإنتاجي بما ترتب عليه من نقص حجم الاستثمار العام لم يؤد إلى ارتفاع نسبة الاستثمار الخاص إلى الدرجة التي تعوض النقص الذي خلقه تراجع الاستثمار العام.

ومن ثم فإن المحصلة النهائية لانسحاب الدولة هي تراجع الاستثمار القومي. ويشير تقرير صادر عن معهد التخطيط القومي(٣) إلى أن نصيب الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي قد تناقص من نحو ٣٠ بالمئة في عام ١٩٧٩ إلى أقل من ٩٩ بالمئة في عام ١٩٨٦/١٩٨٧.

ويشير التقرير نفسه إلى تناقص نصيب الاستثمار الثابت العام في الناتج المحلي الإجمالي تدريجياً من ٢٢,٥ بالمئة في عام ١٩٨١/١٩٨٢ إلى ١١,٩ بالمئة في عام ١٩٨٩/ ١٩٩٠. وفي المقابل ارتفع نصيب الاستثمار الثابت الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من ٧,١ بالمئة في عام ١٩٨١/١٩٨٢ إلى ٨,٧ بالمئة في عام ١٩٨٢/١٩٨٣، ثم تأرجح هبوطاً وصعوداً ليصل إلى ٦,٥ بالمئة في عام ١٩٨٩/ ١٩٩٠. واقترن بهذا التطور تناقص معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ١,٣ بالمئة في عام ١٩٨٩/ ١٩٩٠ ليتدهور بعد ذلك إلى معدلات سالبة في السنتين التاليتين.

ويؤكد د. جلال أمين هذا التوجه بالنسبة للصناعات التحويلية، حيث يشير إلى انخفاض نصيب الصناعات التحويلية من إجمالي الاستثمارات في الثمانينيات، ويرجع ذلك إلى انخفاض نصيب هذه الصناعات في الاستثمارات العامة من ٢٤,١ بالمئة إلى ١٩,٧ بالمئة، بينما لم يزد نصيبها في استثمارات القطاع الخاص إلا قليلاً(٤).

ويعلق جلال أمين قائلاً: «ان هذا يبين أنه مهما كانت الإغراءات التي

---

(٣) مصر، معهد التخطيط القومي، استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادي بمصر، قضايا التخطيط والتنمية في مصر؛ ٨٩، ٢ ج (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٩٤).

(٤) جلال أحمد أمين، معضلة الاقتصاد المصري: بحث في الأسباب الحقيقية للمشكلة الاقتصادية في مصر ونقد للفلسفة السائدة في أسلوب الإصلاح الاقتصادي، مصريات؛ ٣ (القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص ١٤٥.

تقدمها السياسة الاقتصادية للمستثمر الخاص، فإن هذا المستثمر قد تغريه الربحية الأكبر في القطاعات الأخرى».

ويؤكد هذا ـ من وجهة نظرنا ـ أن معايير الرشادة الاقتصادية الفردية لا تتفق دائماً مع معايير الرشادة الاجتماعية، وأن علاقات السوق وآلياته لا تكفي بذاتها لتحقيق هذه الرشادة الإضافية، بل إنها غالباً ما تتعارض معها.

ولقد ترتب على هذا التدهور في معدلات نمو الناتج المحلي، بالإضافة إلى الجوانب الأخرى للسياسات الانكماشية التي فرضتها هيئات التمويل الدولية، اتساع نطاق البطالة وازدياد حجمها ومعدلاتها بنسب غير مسبوقة، إذ تبين إحدى الدراسات التي أجراها د. نادر فرجاني أن معدل البطالة في عام ١٩٩٢ بلغ ١٧,٠ بالمئة من حجم قوة العمل، أي حوالى ٢,٦٧٢ مليون عاطل، بينما ذهب تقرير للسفارة الأمريكية إلى تقدير معدل البطالة عام ١٩٩١ بما يتراوح بين ١٣ بالمئة و ٢٠ بالمئة من حجم قوة العمل.

ويرى تقرير معهد التخطيط القومي الذي سبقت الإشارة إليه أن الرقم الذي ذكره د. نادر فرجاني يمثل الحد الأدنى لحجم البطالة، مستنداً إلى ما انتهت إليه بعض الدراسات من أن فرص العمل التي وفرتها الخطة الخمسية ١٩٨٢/١٩٨٣ ـ ١٩٨٦/١٩٨٧ لم تتجاوز ٤٨٥ ألف فرصة عمل تعادل ٢٣ بالمئة فقط من فرص العمل التي استهدفت الخطة توفيرها وهي ٢,١١٣ مليون فرصة عمل.

وغني عن القول إن تدهور معدلات نمو الناتج المحلي في التسعينيات، وبخاصة في السنوات الخمس الأولى، قد زاد من حدة مشكلة البطالة، ومن ثم يمكن القول إن أعداد المتعطلين اليوم قد تجاوزت الأرقام المشار إليها في الدراسات السابقة.

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود عوامل أخرى أسهمت بنصيب وافر في هذا الاتساع الكبير لنطاق البطالة، وهي على سبيل المثال لا الحصر، تراجع معدلات الهجرة إلى الخارج، وتزايد معدلات الهجرة العائدة بسبب انخفاض الطلب على العمل في دول الخليج العربي.

كذلك ساهمت سياسات الحد من الإنفاق الحكومي التي فرضها صندوق النقد الدولي في هذا الشأن، حيث تخلت الحكومة عن سياسات تعيين الخريجين

التي كانت تستوعب أعداداً كبيرة من الشباب من خريجي الجامعات والمعاهد كل عام.

كذلك كان لتناقص الرقعة الزراعية وتغير التركيب المحصولي في اتجاه زيادة المساحات المنزرعة بمحاصيل تتسم بالانخفاض النسبي لاحتياجها إلى عنصر العمل أثره في هذا المجال، وفي هذا الشأن يشير تقرير معهد التخطيط الذي سبقت الإشارة إليه(٥) إلى أن الزحف العمراني لأغراض الإسكان والمشروعات الصناعية والخدمية التهم ما يقدر بنحو ١,٣٥٠ مليون فدان من إجمالي الرقعة الأرضية المنزرعة.

ويشير التقرير أيضاً إلى انحسار القدرة التشغيلية للقطاع غير المنظم وانخفاض مساهمته في خلق فرص عمل أو وظائف جديدة، بمعنى أنه لم يعد يستطيع استيعاب مشتغلين جدد بالنسب القديمة نفسها أو الإنتاجية نفسها.

ويبدو أن مشكلة البطالة سوف تبقى معنا لوقت طويل، ومن ثم فسوف تظل واحدة من أهم القضايا التي سوف تساهم في تحديد مسار المستقبل المصري نظراً للتناقص المستمر في معدلات الادخار الوطني وفي موارد مصر الخارجية، الأمر الذي سوف يحد من إمكانية زيادة معدلات الاستثمار.

وفي هذا الشأن يشير تقرير وحدة المعلومات في **الايكونوميست** حول مصر عام ١٩٩٨ إلى أن معدل زيادة فرص العمل في مصر لا يزيد على ٢٥٠,٠٠٠ فرصة عمل سنوياً في حين أن الزيادة السنوية في قوة العمل في مصر تبلغ حوالى ٥٠٠,٠٠٠(٦). كذلك فإن لجوء القطاع الخاص المحلي والأجنبي المتزايد إلى استخدام تقنيات كثيفة رأس المال ليس من شأنه بداهة أن يساهم في حل مشكلة البطالة في المستقبل.

وتزداد خطورة ظاهرة البطالة وعمق تأثيرها في المستقبل المصري إذا عرفنا أن البطالة تتركز أساساً بين الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة والمتعلمين منهم بصفة خاصة.

ولم يتوقف التأثير المدمر لانسحاب الدولة عند المجال الاقتصادي، وإنما

---

(٥) مصر، معهد التخطيط القومي، المصدر نفسه، ص ٣٤٥.

(٦) Economist Intelligence Unit [EIU], *Egypt* (3rd Quarter 1998), p. 23.

تعداه إلى مجال الخدمات الاجتماعية وبشكل خاص التعليم والصحة، وهما بداهة أكثر المجالات تأثيراً في مستقبل الأمة حتى من الناحية الاقتصادية، فقد كان لسياسة خفض الإنفاق الحكومي التي فرضتها هيئات التمويل الدولية أثرها المباشر في التعليم.

ويشير تقرير التنمية الشاملة في مصر الصادر عن مركز دراسات وبحوث الدول النامية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية إلى انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج الإجمالي المحلي من ٥,٢ بالمئة إلى ٤,١ بالمئة فيما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٦، واقترن ذلك بانخفاض الإنفاق على الطالب في التعليم قبل الجامعي بالأسعار الثابتة من ٩٥,٢ جنيه إلى ٦٥,٧ جنيه سنوياً.

وفي بحث غير منشور يقارن د. نادر فرجاني بين التصاعد الحاد في الإنفاق الحقيقي على التعليم العالي في هونغ كونغ وكوريا الشمالية إلى ما يربو إلى مثلين ونصف فيما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٣ والانخفاض الضخم في البلدان العربية، ومن بينها مصر التي انخفض فيها هذا الإنفاق في الفترة نفسها إلى الربع.

ولقد ترتب على خفض الإنفاق الحكومي على التعليم بطبيعة الحال إلقاء أعباء إضافية على الأسر المصرية التي أصبح عليها أن تتكفل بنصيب كبير من نفقة تعليم بناتها وأولادها، وهو أمر يعجز عنه العديد من الأسر نظراً لانتشار الفقر وزيادة حدته، الأمر الذي أدى إلى امتناع الكثير من الأسر عن إرسال أبنائها إلى المدارس أو إخراجهم منها، وهذا هو الذي يفسر الازدياد المطرد في معدلات التسرب من التعليم الابتدائي بما يتراوح ما بين ١٥,٣ بالمئة ونحو ٣٦ بالمئة[٧]. وهذا ما أكده وزير التعليم المصري نفسه عندما طرح أن نسبة استيعاب الأطفال في المدارس الابتدائية لا تتجاوز ٨٠ بالمئة.

ولقد واكب هذا الانخفاض في الإنفاق على التعليم تدني نوعيته بشكل بالغ الخطورة. وهذا ما أكده وزير التعليم العالي نفسه في تصريح له لمجلة **المصوّر**، حيث قال: «إن المستوى العام ـ خصوصاً في الكليات النظرية ـ أقل مما يجب أن يكون عليه، وبشكل عام فإن المستوى العام للتعليم الجامعي قد هبط».

---

(٧) أحمد حسن، آثار نمو السكان على تنمية الطفولة والأمومة (القاهرة: المجلس القومي للطفولة والأمومة، ١٩٩٢)، ص ١٧.

ويعلق د. نادر فرجاني على هذا الوضع قائلاً: «لعل السمتين الغالبتين على التعليم العالي هما تدني التحصيل المعرفي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية، واطراد التدهور فيها، ومن أسف أن هذه السمات أمست تطول ما يعد مؤسسات النخبة، وأسف أن مفهوم مؤسسة النخبة يتحول تدريجياً من التميز التعليمي إلى القدرة على دفع مصروفات مرتفعة، الشرط الذي يتوافر لشريحة الأغنياء الجدد، وعادة ما تقترن هذه القدرة بتدني مستوى التحصيل التعليمي لأبناء هذه الفئة بالمعايير السائدة، فيجتمع شرطان كفيلان بالقضاء على الجودة التعليمية في الجامعات والمعاهد العليا المتاجرة».

لا شك في أن تدهور نوعية وكفاءة التعليم في مصر من شأنه أن يضرب في العمق كل إمكانات المستقبل، ليس فقط لأنه يهدد أهم وأغلى موارد مصر، وهي الموارد البشرية التي شكلت الأساس القوي الذي ارتكز إليه دور مصر الثقافي والسياسي في المنطقة العربية، بل لأنه يضرب في الصميم إمكانات بناء نسق علمي وتقاني (تكنولوجي) وطني، هو وحده الكفيل في عالم اليوم بأن يخرج الاقتصاد المصري، بل والعربي أيضاً، من عثرته ويعيد بناءه على أسس جديدة تكفل له الاستقلال والقوة وتتيح له فرصة المنافسة في الأسواق الدولية.

كل هذا في الوقت الذي تتضح فيه مدى القوة العلمية والتقانية للعدو الإسرائيلي، واعتماد هذا العدو على هذه القوة في اختراق أسوار الحصار التي كانت قد ضربت عليه في الماضي، على حد تعبير الاستاذ فهمي هويدي في مقال نشر له أخيراً في **الأهرام** تحت عنوان معبّر للغاية: «أفيقوا أيها السادة».

وتزداد خطورة الوضع الحالي عندما نعرف أن البعض ممن يحتلون مواقع التأثير في الحكم في مصر لا يرى حلاً لأزمة التعليم الحالية إلا بإطلاق العنان لقوى السوق في مجال التعليم أيضاً، بإفساح المجال للقطاع الخاص الهادف إلى الربح للدخول إلى ميدان التعليم العالي، بعد أن احتل مواقع مؤثرة في التعليم الابتدائي والثانوي. ويكفي هنا أن نلقي نظرة سريعة على أوضاع الجامعات الخاصة التي أُنشئت في مصر بإمكانات هزيلة للغاية وبمصروفات عالية جداً، بالإضافة إلى اعتمادها الكامل على أساتذة الجامعات الحكومية القائمة التي تفتقر هي نفسها إلى الأعداد الكافية من الأساتذة، لندرك أن هذه الجامعات الجديدة الباحثة عن الربح لن تضيف شيئاً إلى رصيد الجامعات القائمة، بل سوف تفقرها دون أن تثري الحياة العملية في مصر.

على أن الأمر لم يعد يقتصر فقط على مجرد تدهور نوعية التعليم، بل تجاوزه إلى العبث بأهم وظائف التعليم، وهو تكوين الهوية الثقافية الوطنية، حيث بدأت الجامعات المصرية الحكومية تحت ضغط قوى السوق تتجه إلى إنشاء وحدات تعليمية باللغتين الإنكليزية والفرنسية في العديد من الكليات كالحقوق والتجارة والاقتصاد والعلوم السياسية.

وهكذا نضيف إلى ثنائية التعليم الديني ـ التعليم المدني، وإلى ثنائية التعليم المجاني ـ التعليم الخاص، ثنائية جديدة، التعليم باللغة العربية ـ التعليم باللغات الأجنبية، وكأنه لم تكفنا ثنائية التعليم الديني ـ التعليم المدني وما أحدثته من انقسام في الشخصية المصرية وفي المجتمع المصري ككل، وبتأثيرها السلبي في بنية الثقافة المصرية ذاتها، لكي نضيف إليها ثنائية أخرى تضرب في أعماق هذه الثقافة وتزيد حدة انقسام المجتمع المصري ما بين الأغنياء والفقراء، الذين أصبحوا يعيشون اليوم على كل المستويات في عالمين منفصلين لا يكاد يجمعهما جامع اللهم إلا الحدود الاقليمية للوطن.

ولم يكن قطاع الصحة أسعد حالاً من التعليم، حيث تناقصت نسبة الإنفاق العام على الصحة إلى إجمالي الإنفاق العام بمعدلات أكبر من تلك التي شهدها قطاع التعليم، إذ انخفضت نسبة الإنفاق على الصحة من ٤,٦ بالمئة في عام ١٩٨٤ إلى ١,٢ بالمئة في عام ١٩٩١، الأمر الذي ترتب عليه بالضرورة الحد من نظام مجانية العلاج، حيث بدأت الحكومة تلزم المنتفعين بالخدمات الصحية بدفع رسوم تغطي جزءاً كبيراً من نفقات العلاج، وهو الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى درجة كبيرة من عدم المساواة في الحصول على الخدمات الصحية ويزيد من درجة التمييز ضد الفقراء ومحدودي الدخل، وهو تمييز يزيد من حدته سوء توزيع الموارد المخصصة للصحة بين الأنواع والمستويات المختلفة للرعاية الصحية، حيث تستوعب المستشفيات الحضرية النصيب الأكبر من هذه الموارد (٥٨ بالمئة) في حين أن نصيب الرعاية الصحية الأولية لم يتجاوز ٢٢ بالمئة من الميزانية الإجمالية.

أما القطاع الخاص فقد اكتفى بإنشاء عدد من المستشفيات الاستثمارية التي يعجز الكثيرون من أصحاب الدخول المرتفعة عن ارتيادها، حيث تصل تكاليف العلاج فيها إلى مثلها في المستشفيات الأوروبية، وهو ما يعطينا صورة استشرافية لما يمكن أن تؤول إليه أحوال الصحة في مصر في المستقبل لو تركت لعقلانية السوق التي يتغنى بها الكثيرون.

على أن أخطر نتائج انسحاب الدولة وتراجعها في ظل سياسات «الإصلاح الاقتصادي» هو ما آلت إليه أحوال الفقراء في مصر من تردٍّ غير مسبوق. وهنا يجدر بنا أن نشير أولاً إلى ما صاحب تطبيق هذه السياسات وترتب عليها من ازدياد حدة التفاوت في الدخول في مصر.

والواقع أنه يمكن القول دون مغالاة ان الهدف الأساسي من كل هذه السياسات هو إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الأكثر ثراءً على حساب الفئات الأقل دخلاً. ويكفي لنا بعد ذلك أن نقارن بين سياسات تخفيض الضرائب على الدخول المرتفعة وعلى رأس المال، وتقرير إعفاءات ضريبية كاملة للنشاط الاستثماري الخاص وإلغاء الرقابة على الأسعار، ونقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص في غياب أي نوع من الرقابة الشعبية، وفي غياب أي قدر من الشفافية. . . وهي كلها سياسات لصالح الأغنياء؛ وسياسات خفض الإنفاق الحكومي بما تضمنته من خفض للإنفاق الاجتماعي، ومن إلغاء للدعم الموجه إلى السلع الأساسية، ومن خفض للأجور أو وضع حد أقصى لها أو تجميدها، ومن رفع يد الدولة عن تعيين الخريجين، بالإضافة إلى لجوء الدولة المطرد إلى الضرائب غير المباشرة لزيادة مواردها، وهي سياسات تؤدي كلها إلى زيادة إفقار الفقراء.

وهذا هو ما حدث بالفعل. . ففي مقال بالغ الأهمية للاستاذ صلاح الدين حافظ في جريدة **الأهرام** تحت عنوان: «هل أصبح الفقر قدراً علينا محتوماً؟»، يذكر الكاتب مستنداً إلى تقرير التنمية البشرية الذي سبقت الإشارة إليه «إن خللاً اجتماعياً هائلاً قد أصاب أغلبية المصريين، حيث نصفهم في عداد الفقراء وما بين ٢١ بالمئة إلى ٢٣ بالمئة تحت خط الفقر، وحيث رقم البطالة يصل إلى ٣ ملايين على الأقل، أي أن عدد المصريين تحت خط الفقر يصل إلى ١٣,٣ مليون مواطن».

وهذا ما يؤكده أيضاً تقرير معهد التخطيط الذي سبقت الإشارة إليه نقلاً عن بيانات البنك الدولي، حيث يبين أن نسبة الأسر الفقيرة قد ارتفعت في الريف من ٣٥ بالمئة سنة ١٩٥٨/١٩٥٩ إلى ٤٢,٧ بالمئة في عام ١٩٩٠/١٩٩١، وارتفعت هذه النسبة في الحضر من ٣٠ بالمئة عام ١٩٥٨/١٩٥٩ إلى ٤٩,١ بالمئة عام ١٩٩٠/١٩٩١.

وعرّف التقرير الفقراء بأنهم هؤلاء الذين يقل متوسط دخل الفرد بينهم

عن ٧٣٠ جنيهاً سنوياً في الحضر و ٥٢٥ جنيهاً في الريف، أما خط شديدي الفقر فقد حدده التقرير بمتوسط دخل يقل عن ٣٦٠ جنيهاً في الحضر و ٢٦٠ جنيهاً في الريف.

وتشير معظم الدراسات التي أشرنا إليها إلى تدهور أحوال الفقراء في مصر تدهوراً كبيراً، سواء من حيث تردي مستوى التغذية أو من حيث مستوى الخدمات الصحية، أو مستوى الأمية والقصور التعليمي[٨].

ويكفي أن نشير هنا إلى مؤشر واحد على هذا التدني في أحوال الفقراء، وهو مدى توافر المأوى المناسب، إذ تشير إحدى الدراسات التي أجريت في عام ١٩٩٣ على سكان العشش والعشوائيات إلى أنه يمكن توزيع الفقراء في مصر من حيث نمط السكن إلى: سكان العشش، سكان القبور، سكان الإسكان العشوائي، سكان الإسكان المشترك.

وتبين هذه الدراسة أن الإسكان المشترك، حيث تقيم كل أسرة في حجرة واحدة ذات مساحة ضيقة في طابق مشترك، على أن يستخدم الجميع دورة مياه واحدة، وفي حالات كثيرة تكون دورة المياه في الطابق الأرضي لخدمة سكان كل الأدوار، هذا الإسكان يضم جانباً كبيراً من إجمالي عدد سكان مصر. ففي تعداد عام ١٩٨٦ قدر عدد سكان الإسكان المشترك بخمسة ملايين و ١٩٢ ألف شخص.

ويشير البحث إلى أن ظروف الإسكان المشترك تتشابه في بعض النواحي مع إسكان العشش حيث تخلو بعض الطوابق وبعض المنازل بأكملها من مياه الشرب، وتخلو الغرف المنفصلة من الكهرباء مع الاعتماد على الكيروسين.

كما يشير البحث إلى أن أكثر من ٩٨٠ ألف شخص من سكان الإسكان المشترك يحصلون على مياه الشرب من خارج المبنى، وأن مليوناً و ٩٤٩ ألفاً توجد مياه الشرب في مسكنهم، ومليوناً وسبعين ألفاً تتصل شبكة المياه بالمباني التي يسكنون فيها دون الغرف التي يعيشون فيها، وأن حوالى مليون منهم يعتمدون على مياه المضخات.

---

(٨) مصر، معهد التخطيط القومي، استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادي بمصر، ص ٥٣٢ وما بعدها.

أما سكان القبور، فقد تجاوز عددهم في عام ١٩٩٢ ثلاثمائة ألف شخص طبقاً لتقدير رئيس اللجنة العليا التي شكلها رئيس الجمهورية لبحث مشاكل القاهرة الكبرى.

أما المساكن العشوائية، أي تلك التي لم يصدر ببنائها تصريح، ومن ثم فهي لا تخضع في بنائها للقواعد والقوانين التي تنظم النمو العمراني، فهي تشكل نمطاً آخر من الإسكان المتدني، فهي أقرب ما تكون إلى الإسكان الريفي، وتشكل واحداً من أهم مظاهر ما سماه د. إسماعيل صبري عبد الله «ترييف المدينة»، حيث تتميز بارتفاع معدلات التزاحم السكاني، والنقص الواضح في شبكات المرافق، وفي تدني الخدمات للسكان. ويوجد حول القاهرة ١٦ مجمعاً عشوائياً، ويقدر عدد سكان المناطق العشوائية في مصر بحوالى ١١ مليون مواطن.

وفي مقابل هذا ارتفعت في سماء القاهرة ناطحات سحاب تباع الشقة فيها بأسعار تتراوح ما بين ٣ ملايين و ١٥ مليون دولار أمريكي، كما تم بناء منتجعات سكنية مغلقة لأبناء الطبقة المهيمنة بأسعار خيالية، في الوقت الذي انتشرت فيه في أرجاء مصر مظاهر الإنفاق السفيه للأغنياء الجدد.

ـ ٥ ـ

تلك هي بعض ملامح الصورة... صورة الحاضر الذي سوف يشكل الغد ويحدد بقدر كبير مسار المستقبل، ولكنها ليست الصورة كلها.. إذ ينقصها الإطار، والإطار هو طبيعة الدولة وطبيعة الطبقة التي تعود في تحالف مع هذه الدولة.

الدولة تنسحب وتتراجع وتتخلى حتى عن أدوارها الطبيعية... ولكن كما أنه ليس هناك فراغ في الطبيعة، فلا يوجد أيضاً فراغ في السياسة. فإذا تراجعت الدولة تقدمت الطبقة الجديدة المهيمنة من أثرياء اليوم لتحل محلها.. ولكن هذه الطبقة بطبيعتها غير قادرة على القيام بالمهام التي تخلت عنها الدولة، ومن ثم فهي غير قادرة على حل أي من القضايا المطروحة على مصر اليوم. طبقة مضاربة بنت ثرواتها من خلال الدولة وعلى حسابها في فترة قصيرة للغاية.. في ظل علاقات دولية قنعت في ظلها بدور التابع.. دور السمسار، ولكنها غير قادرة على مواجهة المشاكل التي تواجه مصر.. فهي تحتاج إلى

الدولة ولكن ليس لدولة البناء والإعمار.. وإنما دولة القهر التي تكتفي بدور الدركي تلعبه لحماية هذه الطبقة.. دولة تمارس العنف السياسي تحت أعلام الليبرالية الاقتصادية وتلائم جيداً بين الدورين ولا ترى بينهما تناقضاً. ويبقى بعد ذلك السؤال المطروح علي: مصر... إلى أين؟

وأجيبكم بصراحة أنني لا أملك رداً قاطعاً على هذا السؤال، فالمستقبل، كما يقول أراغون، لم نعشه بعد... بالفعل، فالمستقبل مفتوح لكل الاحتمالات.. ومع ذلك فهناك بعض المؤشرات التي قد تعيننا في استشراف آفاق هذا المستقبل في المدى القصير.

أحسب أن أوضاع مصر الاقتصادية الحالية... سوف تدفع مصر حتماً على مستوى السياسة الخارجية إلى العمل على تهدئة كل بؤر التوتر في المنطقة، بهدف إبعادها عن كل أشكال وأنواع المواجهات.

فمصر قد اختارت أن تقيم اقتصاداً يعتمد اعتماداً متزايداً على دخل السياحة لسد العجز المتزايد في الميزان التجاري. ومصر قد أقامت اقتصاداً يتزايد اعتماده على رؤوس الأموال الأجنبية... في ظل تدهور معدلات الادخار المحلي. وأظن أن أي توتر في المنطقة سوف يؤثر سلباً في الأوضاع الاقتصادية الحالية.. وهي أوضاع أقل ما توصف به أنها ليست جيدة. ومن ثم فليس أمام مصر إلا تجنب أي توتر.. أو أية مواجهة في المنطقة يمكن أن تؤثر سلباً في التدفق السياحي أو في تدفق رؤوس الأموال.

وعليه فسوف تبقى السياسة المصرية حيال قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي على ما هي عليه الآن... بكل عناصرها: السلام خيار استراتيجي، الاعتماد الكامل على الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل، تجنب أي تصعيد في التوتر القائم بين سوريا وإسرائيل.. محاولة الضغط في داخل إسرائيل لتغيير الأوضاع في المستقبل...

باختصار يمكن القول.. إنه رغم الإحساس المتزايد لدى الدولة المصرية بمأزق عملية التسوية الجارية.. ورغم المواقف الجيدة للدبلوماسية المصرية مؤخراً إلا أن هامش المناورة أمام مصر ضيق ومحدود بسبب الأوضاع الاقتصادية والاختيارات الاستراتيجية في هذا المجال.

وبعبارة أكثر وضوحاً، فإن الاستراتيجيا الاقتصادية التي اختارتها مصر

تحد تماماً من قدرتها على المناورة السياسية على صعيد القضية الفلسطينية، وعلى صعيد العلاقات المصرية ـ العربية.

ثم إن هناك عاملاً آخر اقتصادياً أيضاً يحد من قدرة مصر على المناورة في السياسة الخارجية عموماً، وهو الاعتماد المتزايد على المعونة الأمريكية في تحديث الجيش المصري.. وهو الأمر الذي يشكل دون جدال حداً على قدرة السياسة المصرية على التحرك والمناورة في المنطقة العربية، سواء فيما يتعلق بالحصار المضروب على العراق أو على ليبيا، رغم الإحساس المتزايد لدى واضعي السياسة المصرية بخطورة مثل هذا الحصار على المصالح المصرية والعربية.

من هنا فسوف تبقى العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة محوراً من محاور السياسة المصرية، أياً كان موقف الولايات المتحدة من العراق أو من ليبيا، أو من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، لأنه لا بديل لهذه العلاقات الخاصة في ظل السياسات الاقتصادية الحالية، وفي ظل هيمنة الطبقة السائدة اليوم في مصر.

وسوف تحاول مصر ـ في ظل هذه السياسات الاقتصادية ـ دائماً أن تبرهن للصديق الأمريكي أنها أفضل حليف ممكن في المنطقة رغم الخلافات العابرة، وهو الأمر الذي يحد تماماً من إمكانية أن تلعب مصر دورها التقليدي المؤهلة له بحكم التاريخ والموقع.. دور الدولة النموذج القائدة لمعارك المواجهة الكبرى.

الفصل السادس

مصر... إلى أين؟(*)

جلال أمين(**)

(*) نشر في: المستقبل العربي، السنة ٢٣، العدد ٢٥٥ (أيار/مايو ٢٠٠٠)، ص ١١ ـ ٢٥، وهو في الأصل محاضرة ألقيت في النادي الثقافي العربي في بيروت بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية بتاريخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٠.

(**) مفكر قومي، وأستاذ الاقتصاد في الجامعة الأمريكية ـ القاهرة.

- ١ -

إن صيغة هذا السؤال: «مصر.. إلى أين؟» توحي طبعاً بالقلق. فهو ليس مجرد تساؤل بريء عما إذا كانت مصر سائرة إلى هذا المكان أو ذاك، وإنما هو أقرب إلى التساؤل عما إذا كان لما نشاهده من تدهور في مختلف نواحي الحياة نهاية؟ أو هو سؤال عن عمق الهُوّة التي يبدو أننا مندفعون نحوها، إذا استمر السقوط بهذا المعدل الذي نراه.

هذا هو ما يوحي به السؤال إليّ، لأنه سؤال دائم التكرار في مصر، ودائماً يحمل نبرة الخوف من المستقبل، والتشاؤم الشديد مما يمكن أن يأتي به.

لم يكن هذا السؤال شائعاً في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، عندما كان كل شيء تقريباً يشير إلى التحسن لا إلى التدهور، بل ولا في السبعينيات، حينما بدأ التدهور في مجالات التنمية، والوحدة، والاستقلال الوطني: السياسي والاقتصادي والثقافي، وفي علاقة مصر بإسرائيل، ليس لأن التدهور كان مشكوكاً فيه، ولكن لأنه كان لا يزال في بدايته، ومن ثم بدا وكأنه من السهل صدّه وردّه على أعقابه. ولكن التدهور، في هذه الجوانب كلها، عمره الآن ما يقرب من ثلث قرن، ومن ثم أصبح التساؤل عما إذا كان لهذا التدهور نهاية، مفهوماً ومشروعاً.

وسوف أحاول أن أتشجّع، وأن أتناول هذا السؤال كما هو حرفياً: «إلى أين تسير مصر؟»، فلا أفعل مثلما نفعل عادة، كلما واجهنا أحد بهذا السؤال، فنحوله إلى فرصة للبكاء والنحيب. هذا بالفعل ما يحدث عادة: أن يتحول السؤال عن المستقبل إلى بكاء ونحيب على الحاضر والماضي القريب. فإذا بنا نصبح كالمرأة الثكلى التي، كلما حاول أمرؤ أن يحول أفكارها عن المصيبة التي

حلت بها لكي تبدأ في التفكير فيما يمكن أن تفعله للمستقبل، تشرع في لطم الخدود، واستدرار الدموع من عينيها، وأعين المحيطين بها، بذكر محاسن الفقيد وأيام الماضي الجميلة التي قضتها معه، والتي لا يمكن أن تعود.

لن أحاول إذن الكلام عن المستقبل بطريقة «نحيب الثكلى»، وسأفترض أن السائل لا يطرحه كمجرد وسيلة لجلب الدموع للعيون، وإنما لأنه يريد أن يعرف حقيقة الإجابة عن أسئلة من النوع التالي:

أ ـ **ما مستقبل مشكلة الفقر في مصر؟** إن أداء مصر في هذا المجال خلال الخمسة عشر عاماً الماضية، أي منذ الانخفاض الكبير في أسعار النفط في عام ١٩٨٦، لا يبعث على السرور إطلاقاً.

لقد ظل متوسط الدخل الحقيقي للفرد ثابتاً تقريباً بين منتصف الثمانينيات ومنتصف التسعينيات، ثم فاجأتنا تقارير الأمم المتحدة بأرقام يفهم منها أن ارتفاعاً ملموساً قد حدث في متوسط الدخل بين ليلة وضحاها، فتخبرنا بأن متوسط الدخل في مصر قد تجاوز الألف دولار، بينما كان هذا المتوسط، يظهر في تقارير الهيئة نفسها بما لا يتجاوز ٨٠٠ دولار قبل ذلك بعام واحد أو عامين[(١)]، أي ما يدل على زيادة بنحو الربع، بينما تقر هذه التقارير نفسها أن معدلات نمو الناتج الحقيقي خلال التسعينيات تتراوح بين ٤ بالمئة و٥ بالمئة سنوياً[(٢)]. فمن أين يمكن أن يكون قد أتى هذا التحسن في متوسط الدخل إلا بإعادة ترتيب الأوراق وحساب أشياء لم تكن تحسب من قبل، حتى تظهر السياسات الاقتصادية الجديدة المسماة بالتصحيح أو التكييف الهيكلي في صورة مشرّفة؟ الأمر نفسه تم فيما يتعلق بمعدلات البطالة التي كان البنك الدولي يقرر في أوائل التسعينيات أنها لا تقل عن ٢٠ بالمئة[(٣)]، فأصبحت في التقارير الأخيرة لهذا البنك حوالى ١٠ بالمئة[(٤)]، مع أن التصريحات الرسمية تقدر

---

(١) قارن مثلاً بين الرقم المذكور في: World Bank, *Egypt in the Global Economy* (Washington, DC: The Bank, 1998), p. 81.

لنصيب الفرد في مصر من الناتج القومي الإجمالي لسنة ١٩٩٦ (١٠٥٠ دولاراً) والرقم المذكور في: World Bank, *World Development Report, 1997* (Oxford: Oxford University Press, 1997), p. 214.

لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لسنة ١٩٩٥ وهو ٧٩٠ دولاراً.

(٢) World Bank, *Egypt in the Global Economy*, p. 1.

(٣) انظر مثلاً: World Bank, *Egypt: Alleviating Poverty during Structural Adjustment*, A World Bank Country Study (Washington, DC: The Bank, 1991).

(٤) World Bank, *Egypt in the Global Economy*, p. 1.

الوظائف الجديدة المطلوب خلقها سنوياً بنحو ٥٦٠,٠٠٠ فرصة عمل حتى لا يزيد معدل البطالة، والأرقام الرسمية نفسها لا تدل على زيادة الوظائف الجديدة التي تم خلقها بهذا القدر، مما يحتم زيادة معدل البطالة لا انخفاضه.

ب ـ **ما مستقبل توزيع الدخل في مصر؟**، والذي تشير كل الدلائل إلى تدهور مستمر فيه طوال العشرين سنة الماضية، مع انحسار موجة هجرة العمالة الزائدة إلى دول النفط، واستمرار سحب الدولة ليدها من توفير بعض الخدمات الأساسية وتخفيض أو إلغاء الدعم المقدم لكثير من السلع، ومع تراكم الثروات في الجانب الآخر نتيجة لتسارع معدل الانفتاح؟

ج ـ إذا كان هذا هو الحال فيما يتعلق بمعدلات التنمية والتفاوت في الدخول، **فما الذي يمكن أن نتوقعه لمركز مصر النسبي في العالم؟** بأي عربة من العربات سوف تلحق مصر بقطار العولمة الذي لا يكفون عن تخويفنا من أنه ربما تحرك دوننا، تاركاً مصر وأمثالها واقفة على الرصيف؟ ما مصير مصر في هذا السباق الذي لا يكفون عن حثنا على مضاعفة سرعتنا فيه، وإلا داستنا الأقدام وأصبحنا هدفاً للاستهزاء والسخرية، وعبرة لمن يعتبر؟

د ـ **ما هو على الأخص مستقبل مركزنا النسبي بالمقارنة بإسرائيل، اقتصادياً وسياسياً وعلمياً وتكنولوجياً؟**، وقد أصبح متوسط الدخل في إسرائيل اليوم يزيد على متوسط الدخل في مصر بنحو عشرين مرة؛ وهي نسبة تزيد عدة مرات على النسبة بين متوسط الدخل في بريطانيا ومتوسط الدخل في مصر عندما كانت الأولى تحتل الثانية منذ مائة عام.

هـ ـ وأخيراً، وعلى ضوء ما يمكن أن نتوقعه في مجالات التنمية وتوزيع الدخل ومركز مصر النسبي في العالم ككل، وإزاء إسرائيل بوجه خاص، **ما الذي يمكن أن نتوقع حدوثه في مجال استقلال الإرادة السياسية، وقدرة مصر أو عجزها في مجال المحافظة على هويتها الثقافية، وفي مجال علاقاتها بسائر دول الوطن العربي؟ وما مستقبل الديمقراطية في مصر؟** إذ نشهد تدهوراً مستمراً في كل هذه الأمور طوال الثلاثين عاماً الماضية، حتى في مجال الديمقراطية السياسية التي لا يكف البعض عن الإشادة بما تنعم مصر فيها من تقدم وازدهار، إذ يكفي في رأيي متابعة مناقشات جلسة واحدة من جلسات مجلس الشعب المصري، أو مشاهدة برامج الإعلام الرسمية في التليفزيون، أو حتى مقارنة ما تستطيع نشره صحف المعارضة في مصر اليوم، بما كانت تنشره في منتصف

السبعينيات، أو الاطلاع على قرارات التجديد السنوي لرؤساء تحرير الصحف والمجلات، هذه القرارات التي تصدرها الحكومة أو ما يسمى بالمجلس الأعلى للصحافة، والذي تعين الحكومة أعضاءه، حتى يستدل المرء على ما آلت إليه حال الديمقراطية في مصر.

ـ ٢ ـ

ها أنذا، بوعي مني أو بغير وعي، قد وقعت فيما كنت أحذّر منه منذ دقائق قليلة، فاسترسلت في التحسر على ما ضاع بدلاً من إعداد النفس لما سيجيء. ولكن لا يزال هناك لحسن الحظ من الوقت ما يسمح لي باستعادة رباطة جأشي، والتصدي للمسؤولية التي ألقيت على عاتقي وهي محاولة الإجابة عن السؤال:

مصر إلى أين؟

لا أظن أني أستطيع أن أجيب عن هذه الأسئلة كلها، ولكني سأطرح بعض الأفكار التي أرجح أنها تساعد في الإجابة عنها.

على أني أريد أن أبدأ بنقد طريقة شائعة للأسف، بين كثيرين ممن يتصدون لمحاولة استشراف المستقبل، سواء في داخل الوطن العربي أو خارجه. أقصد بذلك تلك الطريقة التي تعتمد أساساً على إسقاط اتجاهات الماضي القريب على المستقبل، مع إدخال بعض التعديلات البسيطة على هذه الاتجاهات. قد تنطوي هذه الطريقة على تمرين عقلي شيق، ولكنها قليلاً ما تفيد فيما عدا ذلك. ذلك لأن قراءة التاريخ تؤكد لنا المرة بعد المرة، أن التاريخ نادراً ما يسير في خط مستقيم، وأنه مليء بالانحناءات والالتواءات المفاجئة. وللتدليل على هذا سأضرب أمثلة من التاريخ المصري خلال القرنين الماضيين، فأطلب منكم مثلاً المقارنة بين ما كان يمكن أن يتوقعه المرء لمصر في سنة ١٨٠٠، على أساس ما كان يراه جارياً في مصر وقتها، أو في السنوات القليلة أو الكثيرة السابقة عليها، وما أصبح عليه حال مصر بعد عشر سنوات أو عشرين سنة.

في سنة ١٨٠٠ لم يكن قد مضى أكثر من عامين على قدوم حملة نابليون إلى مصر، وكان الفرنسيون يبدون نشاطاً عظيماً في ترتيب لأمور البلاد ينبئ باحتلال طويل الأمد. ولكن بعد فترة لا تزيد على خمس سنوات كان يحكم مصر رجل قدير، لا هو بالفرنسي ولا بالمصري، هو محمد علي، أخذ يخطط

لنهضة اقتصادية وتعليمية شاملة، ما زالت مصر تجني ثمارها حتى اليوم.

أو فلنُجر المقارنة نفسها فيما يتعلق بسنة ١٨٥٠ وما تلاها. في سنة ١٨٥٠ كانت تجربة محمد علي قد انتهت وتمت، وضربت مصر ضربة قاسية من بريطانيا وحلفائها، وكانت مصر في تلك السنة ترزح تحت حكم رجل منطو على نفسه، أغلق أبواب مصر في وجه العالم، هو عباس الأول، وكان الأمر ينبئ بفترة مظلمة طويلة من الركود الاقتصادي، وربما بعودة الأمور إلى ظلام العصر التركي السابق على الحملة الفرنسية. ولكن لم تمض أكثر من عشر سنوات حتى قامت الحرب الأهلية الأمريكية التي جلبت لمصر رخاءً عظيماً بسبب الارتفاع غير المسبوق في أسعار القطن. والأهم من ذلك، أن زيادة رؤوس الأموال الفائضة في أوروبا، والباحثة عن استثمارات مجزية في الخارج، دفعت بأبواب الاقتصاد والمجتمع المصري إلى الانفتاح على مصاريعها، على نحو دشّن فترة تزيد على نصف قرن من تحديث طرق الزراعة، والنمو السريع في الإنتاج الزراعي، وتغريب المجتمع والثقافة في مصر.

ولكنك إذا نظرت إلى حال مصر في أوائل القرن العشرين، وحاولت حينئذٍ التنبؤ بالمستقبل، لوجدت أن الاحتلال الإنكليزي كان قد انقضى عليه نحو عقدين، وكان كل شيء يدل على أن الاحتلال باق لفترة طويلة، والإنكليز كانوا قد اتفقوا لتوهم مع الفرنسيين على أن يطلق كل من الطرفين يد الآخر في البلاد التي قام باحتلالها. فالاحتلال إذن سوف يطول ولا يبدو له في الأفق نهاية.

مرة أخرى نجد أن ما كان يحدث في مصر وحدها لم يكن كافياً على الإطلاق للتنبؤ بما سوف يحدث. لم تكن مشاهدة ما يحدث في مصر وحدها في عام ١٨٠٠ لتنبئ بالرحيل القريب للفرنسيين، ولم تكن تنبئ في عام ١٨٥٠ بانفتاح قريب لمصر على العالم، ولم تكن لتنبئ في عام ١٩٠٠ بقيام ثورة ١٩١٩ التي لم يكن يتصور قيامها لولا نشوب الحرب العالمية الأولى. كما أن نهضة مصر الصناعية بقيادة طلعت حرب، لم يكن من الممكن حدوثها لولا حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات.

في سنة ١٩٥٠، كان اليأس المطبق قد خيّم من جديد على المصريين لغير سبب: فساد الحياة السياسية، فجور الملك وحاشيته، سيطرة الأجانب على الاقتصاد المصري، ركود اقتصادي طويل مع زيادة سريعة في السكان، ومع

استئثار حفنة صغيرة من ملاك الأراضي الكبار بكل منافع التعامل الاقتصادي مع الخارج. لم يكن أيضاً من الممكن، بالاعتماد على دراسة ظروف مصر وحدها، التنبؤ بنجاح ثورة مصرية في عام ١٩٥٢، أي بعد سنتين فقط، وبنجاحها في إحداث تغييرات بالغة الأهمية في الاقتصاد والمجتمع المصري، لا تزال مصر تجني ثمارها حتى اليوم.

كل هذا يجب أن يحذرنا، وقد بلغنا سنة ٢٠٠٠، من الاستسلام لليأس من جديد. ففي كل محطة من المحطات التي مررنا بها بسرعة، كانت أي محاولة للتنبؤ بالمستقبل بالاعتماد على ما يجري داخل مصر وحدها لا تنبئ من قريب أو بعيد، بما حدث بالفعل. كما أن هذا النظر إلى المستقبل استناداً إلى تأمل ما يجري في الداخل وحده كان في معظم الأحوال داعياً لليأس الشديد. وهذه هي بالضبط حال المصريين اليوم: يأس وإحباط شديدان بسبب ما نراه من فساد الحياة السياسية، وانفتاح لا ضابط له على التيارات الاقتصادية والاجتماعية في الخارج، وتخاذل مهين إزاء المطامع الإسرائيلية، مع تواضع شديد في معدلات النمو، وعجز عن إشباع بعض الحاجات الأساسية لنسبة متزايدة من السكان، مع استئثار حفنة صغيرة من ذوي النفوذ بمغانم هذا الانفتاح على الخارج.

ومع هذا يجب أن نكون قد تعلمنا أن هذا الحال لا يمكن أن يستمر طويلاً، ليس لأن طاقة المصريين على الاحتمال قد أوشكت على النضوب ـ فطاقة المصريين على الاحتمال كثيراً ما تبدو، للأسف، وكأنها غير قابلة للنضوب ـ وإنما بسبب ما يبدو في الأفق من احتمالات تغيرات مهمة خارج حدود الوطن.

ـ ٣ ـ

وقبل أن أخوض فيما يمكن أن تكون عليه هذه الاحتمالات أريد أولاً أن أرد بسرعة على اعتراض كثيراً ما يوجّه إليّ عندما أعلق أهمية كبيرة على المتغيرات العالمية في تحديد مسار مصر والوطن العربي. ومضمون الاعتراض هو في العادة أن هذا الرأي يجعلنا نبدو كالريشة في مهب الريح، عديمي الإرادة وقليلي الحيلة، وكأنه ليس أمامنا إلا الاستسلام للمقادير والقعود في انتظار الفرج، ذلك أن لكارل ماركس عبارة شهيرة هي أن «الحرية هي فهم الضرورة»، وأنا أفهم هذه العبارة بمعنى أن مقدار ما تتمتع به في الحقيقة من حرية يتوقف على مدى إدراكك للحدود والقيود المفروضة على هذه الحرية.

إنك في انطلاقك في بحر الحياة لست مطلق الحرية في أن تذهب بقاربك في أي اتجاه وبأي سرعة، بل أنت مقيّد في ذلك باتجاه الرياح وقوتها بالنسبة لحجم قاربك، وكلما زادت معرفتك باتجاه الريح وقوتها، زاد احتمال الوصول إلى هدفك بالسرعة التي تتمناها.

هكذا يبدو لي الفارق بين تجربة مصر تحت قيادة عبد الناصر وتجربتها تحت قيادة من أتى بعده. لم يكن جمال عبد الناصر يقود مصر في بحرٍ هادئ خالٍ من العواصف، وإن كان لا بد من الاعتراف بأن الريح كانت في وقته، مؤاتية بأكثر مما أصبحت بعده. ولكن عبد الناصر، وقد فهم اتجاهات الرياح، كان ينشر شراعه في الاتجاه الكفيل بسير قاربه في الاتجاه المرغوب فيه، والذي فيه صالح أمته. صحيح أنه لم يستطع، في الوقت القصير الذي أتيح له، أن يجهّز قاربه بكل ما يمكنه من أن يواجه العاصفة القادمة، ومن ثم جنح قاربه إلى الشاطئ قبل الأوان، ولكن الشوط الذي قطعته مصر في عهد عبد الناصر لم يكن في نظري هيناً، وما زالت مصر تجني ثماره إلى اليوم.

ومأساة مصر في عصر القيادات التالية لعصر عبد الناصر تتلخص في رأيي ليس فقط في هبوب العواصف الشديدة والمناوئة، وإنما في أن القيادات المصرية التالية أنزلت الشراع. إنها تبدو وكأنها قد استغنت عنه استغناءً تاماً، فإذا بالقارب المصري ثابت في مكانه على الشاطئ لا يتحرك، أو إذا تحرك سار في الاتجاه المضاد للآمال المصرية والعربية.

ولكنني أعود فأذكّر نفسي بضرورة الحذر من الاسترسال في البكاء على الماضي، وأن أوجه نظري إلى المستقبل.

فما الذي يمكن أن نتوقعه لاتجاهات الرياح في العالم المحيط بنا؟

لا أظن أني أبتعد كثيراً عن الحقيقة إذا قلت ان الجزء الأكبر من مشاكل مصر الراهنة، السياسية والاقتصادية والثقافية، يعود إلى ما يسمى بعلاقتها الخاصة بالولايات المتحدة.

إن هذه العلاقة مع الولايات المتحدة هي التي تكبل الإرادة المصرية، سواء فيما يتعلق باختيار نمط النمو، بل حتى في تحديد معدله، أو تحديد نمط الحياة الاجتماعية السائد، أو اختيار نوع السياسة الخارجية التي تتبعها، أو نوع العلاقات التي يمكن أن تنشأ بين مصر وبقية العرب، فضلاً بالطبع عن تحديد موقف مصر من إسرائيل.

ولا أبعد كثيراً عن الحقيقة أيضاً، إذا قلت ان السبب الأساسي لما يشعر به المصريون اليوم من تشاؤم وإحباط هو ما يظهر لهم من أن الولايات المتحدة تبدو وكأنها قد انفردت بحكم العالم، وأنها تتصرف وكأنها ستظل هكذا إلى الأبد.

ولكن فلتسمحوا لي بالقول إن هذه النظرة مفرطة في قصر نظرها. كما أنها مفرطة في عدم اتعاظها بالتاريخ. ربما بدا الأمر كذلك في علاقة فرنسا بمصر في سنة ١٨٠٠، ولكن الأمور أصبحت مختلفة جداً بعد بضع سنوات.

وربما بدا الأمر كذلك في علاقة بريطانيا بمصر في عام ١٩٠٠، ولكن الأمور أصبحت مختلفة جداً في عام ١٩٥٠.

وهذا هو ما أتوقع حدوثه أيضاً للعلاقة بين مصر والولايات المتحدة. فأشياء كثيرة ومهمة تدل على أنه من شبه المستحيل أن يكون مركز الولايات المتحدة في العالم، ونفوذها وسيطرتها، بعد نصف قرن أو أقل، مثلما هي الآن.

إن توجيه النقد لنمط الحياة الأمريكية (والغربية عموماً) شائع بيننا، وهو بلا شك مصدر عزاء وتشفٍ لنا، فيما نمر به من محنة. ولكننا اعتدنا أن ننتقد الأوجه السلبية في نمط الحياة الأمريكية باعتبارها مساوئ اجتماعية أو ثقافية، ونادراً ما نلتفت إلى ما تمثله هذه النقائص من أوجه ضعف خطيرة تصيب الاقتصاد كما تصيب المجتمع والثقافة، وتهدد المركز النسبي الذي يحتله الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي تهديداً خطيراً، وتكاد تقطع بانحسار وتدهور هذا المركز، الأمر الذي لا بد أن يتبعه أيضاً انحسار النفوذ السياسي والعسكري للولايات المتحدة.

إن الميل الواضح إلى ارتفاع معدل الاستهلاك وانخفاض الميل إلى الادخار في الولايات المتحدة، وارتفاع معدل الجريمة وازدياد العنف، وانتشار المخدرات، وازدياد الضعف في الروابط الأسرية، وارتفاع نسبة الأسر ذات العائل الواحد، وتدهور نظام التعليم الذي يحظى به الأمريكي المتوسط، وارتفاع أعباء الإنفاق على الخدمات الصحية والقانونية والتأمين، وزيادة التوتر بين الأقليات العرقية.. الخ؛ كل ذلك لا يشكل فقط مشكلات اجتماعية أو سياسية، بل يمثل أيضاً مشكلات اقتصادية خطيرة، إذ انه يخلق أعباء على الاقتصاد الأمريكي يصعب جداً التخلص منها، ليس فقط لأنها أمراض عضوية

ناتجة من التطور الطبيعي للمجتمع الأمريكي، بل كذلك لأن الأمريكيين يبدون بعيدين جداً عن إدراك خطورتها، بل كثيراً ما يعتبرونها سبباً للفخر والتباهي، إذ يعدونها من مظاهر احترامهم للحرية الفردية.

قد يقال إن التعويل في خلاص مصر من مشكلاتها على حدوث تدهور وتفسخ في المجتمع الأمريكي أمر يدعو للرثاء حقاً. والأجدر بالمصريين أن يحاولوا إصلاح حالهم بأنفسهم، بدلاً من انتظار سقوط غيرهم.

على أنني لا أعتبر هذا النقد منصفاً، إذ لا أجد وجهاً لتوجيه اللوم إلى سجين، إذا شعر ببعض الفرح إذا رأى سجّانه قد استسلم للشراب ولعبت الخمر بعقله، كما أن هذا لا يعفي السجين بالطبع من البحث عن طريقة للإفادة من هذا الوضع الجديد، وترتيب طريقة للهرب بنفسه.

كذلك قد يُعترض على هذه النظرة للمستقبل بالقول بأنها، على أحسن الفروض، تتعلق بالمستقبل البعيد، أما المستقبل المنظور فلا يدعو إلى أي نوع من التفاؤل. وردي على هذا أننا، في الظروف التي نجد أنفسنا فيها اليوم، لا مفر أمامنا إلا بتوجيه اهتمامنا إلى المدى الطويل، والتفكير في المستقبل البعيد.

الاقتصاديون جميعهم قد سمعوا حتى كاد يقتلهم السأم، تلك العبارة الشهيرة للورد كينز الذي أعلن بها تفضيله لتحليلات المدى القصير، على أساس أننا في المدى الطويل سنكون جميعاً في عداد الأموات. ولكننا لسنا ملزمين، سواء كنا من الاقتصاديين أو من غيرهم، بأن نتبنى رأي كينز في هذا الأمر. فكينز كان مشغولاً بقضية ذات طبيعة مختلفة عن القضية التي تشغلنا الآن. كان كينز مشغولاً بأزمة اقتصادية حالّة، وبالبحث عن أفضل الوسائل لتشغيل المتبطلين. وهذه فعلاً مشكلة الأمد القصير. نحن على العكس، مهمومون بقضية نهضة الأمة. ومثل هذه القضية لا تنفع فيها محاولة التنبؤ باتجاهات الرياح غداً أو بعد غد. بل لا بد من النظرة الأبعد.

ولكن الملاحظ أن معظم المثقفين المصريين المهتمين بالقضايا العامة (وأظن أن هذه الملاحظة تنطبق أيضاً على المثقفين العرب بصفة عامة) مشغولون للأسف بقضايا المدى القصير على حساب الاهتمام بالقضايا الأطول مدى والأبعد أفقاً، ومن ثم الأكثر حسماً.

إنك تجد المثقفين المصريين، مثلاً، مشغولين بين الحين والآخر، انشغالاً

لا أجد له مبرراً على الإطلاق، بنوع الحكومة الجديدة التي يجري تشكيلها، وما إذا كانت سوف تجلب معها «التغيير المطلوب» أم أنها لن تجلبه، ويعبرون عن حزنهم الفائق وخيبة أملهم الشديدة عندما يجدون أن رئيساً جديداً للوزراء كان واحداً من الوزراء المسؤولين عن كل ما كانت تجري الشكوى منه في الحكومة السابقة، أو أن الرئيس السابق للوزراء قد عُيِّن رئيساً لمجلس الشعب، بينما عُيِّن رئيس مجلس الشعب رئيساً للوزراء، أو شيئاً من هذا النوع.

إن هذا الانشغال بالمدى القصير وتعليق الآمال الكاذبة عليه، يحمل في طياته مخاطر ومساوئ لا بد من الالتفات إليها وتأكيدها.

أولاً: إن هذا الانشغال بالمدى القصير **لا يمكن أن ينجم عنه إلا المزيد من الإحباط** وتدعيم الشعور باليأس من حدوث أي إصلاح. إن تعليق الآمال مثلاً، على تغيير حكومة أو على عقد مؤتمر قمّة، عندما تكون الحكومات المتتالية تأتي إلينا من المورد نفسه، وعندما تكون مؤتمرات القمة كلها تنعقد في ظل إرادة نخر فيها السوس، مثل هذا لا بد من أن يكون من قبيل خداع النفس. والكتّاب الذين يعلقون الأمل على تصريح يبدو أفضل في عباراته من تصريحات سابقة، أو على زيارة تبدو أكثر جرأة من مواقف ماضية، ويرفضون أن يعترفوا بالواقع، وهو أن الأحوال لا تتغير لهذه الدرجة بين يوم وليلة، وأن الأشخاص لا يتغيرون بهذه السهولة، وأن الخوف لا يتحول إلى شجاعة، دون سبب، هؤلاء الكتّاب والمعلقون إنما يضيّعون وقتهم ووقتنا ويؤخرون يوم الخلاص.

عندما تزداد الأحوال إظلاماً، وتزداد مهمة الإصلاح صعوبة، لا بد من أن يمتد البصر إلى مسافة أطول، ويجري التخطيط لمستقبل أبعد. هكذا خططت الحركة الصهيونية لمستقبلها منذ أكثر من مائة عام، واعترفت بأن آمالها تعترضها ظروف شديدة الصعوبة، ولكنها سارت نحو تحقيق هذه الآمال خطوة بخطوة حتى بدأت تتحقق بعد أكثر من نصف قرن، وهكذا يجب أن نفعل نحن الآن.

ثانياً: ليس صحيحاً دائماً ذلك الاعتقاد الشائع بأن التنبؤ بما يمكن أن يحدث في المستقبل القريب هو بالضرورة أسهل وأكثر حظاً من النجاح من التنبؤ بالمستقبل البعيد. فالعبرة، فيما أظن، في طبيعة ما نريد التنبؤ بمستقبله.

قد يكون من الصعب عليّ أن أتنبأ بما إذا كان الجو في الغد سيكون أدفأ أو أبرد مما هو عليه اليوم، ولكن أستطيع أن أتنبأ بثقة أكبر بكثير، بأن الجو بعد شهرين أو ثلاثة سوف يكون أكثر حرارة بكثير مما هو عليه اليوم. كذلك قد

يكون من الصعب أن أعرف كم سيزيد طول ابني أو حفيدي خلال العام المقبل، بالمقارنة بطوله الآن، ولكني، بمقارنة طوله اليوم بطول أقرانه وأبويه، أستطيع بدرجة أكبر من الثقة أن أتنبأ بطوله بعد عشرة أعوام أو عشرين عاماً.

كذلك الحال في بعض أمور السياسة والاقتصاد. قد يكون من الصعب عليّ جداً أن أتنبأ بمن سيكون رئيس الوزراء التالي في مصر، بعد عام أو عامين من الآن، ولكن من حسن الحظ أن هذا الأمر ليس مهماً على الإطلاق، فضلاً عن أنه تنبؤ لا يبعث قط على السرور، إذ انه خلال العشرين عاماً الماضية، يكاد كل رئيس للوزراء في مصر يكون على شاكلة سابقه.

الأهم من هذا بكثير، كما أنه أكثر مدعاة للتفاؤل، أن نحاول أن نتنبأ بما ستكون عليه العلاقة بين مصر والولايات المتحدة بعد عشرين أو ثلاثين عاماً. وأنا أرجح بشدة أنها سوف تكون علاقات أقرب إلى النديّة مما هي الآن، ومن ثم أفضل بكثير، من وجهة النظر المصرية، مما هي عليه في الوقت الحاضر، وذلك لأسباب تتعلق بالمركز النسبي الذي سوف تحتله الولايات المتحدة في العالم بعد عشرين أو ثلاثين عاماً، وهذا ما سبق لي أن أشرت إليه.

وبعبارة أدق، إن من الممكن أن تصبح العلاقات المصرية ـ الأمريكية بعد عشرين أو ثلاثين عاماً، أقرب بكثير إلى الندية مما هي الآن، ولكن بشرط أن نحاول من الآن الإفادة مما يحدث في العالم، وننشر أشرعتنا في الاتجاه الصحيح.

ولكن هذا هو للأسف عكس ما نفعله الآن بالضبط. اسمحوا لي أن أقول إننا نبدو كأننا نتصرف دائماً مثل تصرف سائق السيارة الذي يسير في طريق مسدود، ولا يريد أن يعترف بأنه طريق مسدود، على رغم كل الشواهد على ذلك، فهو مستمر في السير، ويتعامل مع العقبات التي يواجهها وكأن التغلب عليها سيوصله إلى هدفه، بينما هذه العقبات التي يراها في الطريق لا قيمة لها على الإطلاق، إذ انه، حتى بفرض التغلب عليها، لن يستطيع بعد هذا إلا السير بضعة أمتار أخرى قبل أن يكتشف أن الطريق مسدود. إني أعتبر من قبيل الانشغال بإزالة عقبات قليلة القيمة هنا وهناك ما نعقده من مؤتمرات القمة العربية، ناهيك عن مؤتمرات وزراء الخارجية. ومن قبيل ذلك أيضاً المفاوضات مع إسرائيل سواء كانت في واشنطن أو في شرم الشيخ.

وأعتبر أيضاً من قبيل إزالة العقبات الصغيرة في طريق مسدود، ما يسمى

بمحاولات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي تجري طبقاً لنصائح البنك الدولي والصندوق الدولي. إنها يمكن أن تؤدي إلى تخفيض معدل التضخم وموازنة الميزانية، بل ربما حتى زيادة معدلات النمو من ٤ إلى ٦ أو ٧ بالمئة، ولكن ليس على هذا يتوقف خلاص مصر، ناهيك عن نهضة العرب. فهذه الإجراءات تزيد ـ بدلاً من أن تقلل ـ درجة اعتمادنا على الولايات المتحدة (وكذلك على إسرائيل).

إن المطلوب ليس إزالة عقبات صغيرة في طريق مسدود، بل الاستعداد لأول فرصة تتاح لنا لتغيير وجهة السير تغييراً تاماً، إلى طريق رحب ومفتوح.

فكيف يكون هذا الاستعداد؟

إن هذا السؤال يثير كل الأسئلة، وفي سبيل الإجابة عنه فليتنافس المتنافسون.

قد يكون من بين طرق هذا الاستعداد التركيز على إصلاح نظام التعليم، وقد يكون من طرق هذا الاستعداد أيضاً إعداد شبابنا للتعامل مع مناطق أخرى من العالم، وأمم أخرى جديدة مرشحة لأن تلعب دوراً مهماً بعد عشرين أو ثلاثين عاماً.

إلا أنه من أهم طرق هذا الاستعداد، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، أن يبذل مثقفونا كل ما في جهدهم للمحافظة على كل ما يمكن المحافظة عليه في السيارة القديمة، حتى تكون صالحة للسير أصلاً، عندما تتاح الفرص الجديدة، ومقاومة كل ما يبذل الآن من أجل تحويلها إلى سيارة «خردة»، أو نزع المحرك منها، بحيث تصبح، عندما تتاح لنا فرصة جديدة، غير قادرة على السير.

أقول المثقفين بالذات، لا لأنهم أكثر فعالية من غيرهم، ولكن لأنهم أكثر تمتعاً بالاستقلال من غيرهم. قد يكون العمل السياسي أو العسكري أكثر نفعاً، ولكن العمل السياسي والعسكري للأسف مكبل بسلاسل من حديد. والمثقفون مع ضعفهم الطبيعي، ما زالوا أكثر تمتعاً بالحرية، من غيرهم.

وعلى سبيل المثال: إن أي محاولة يبذلها المثقفون لتأخير بيع الغاز الطبيعي لإسرائيل ولو لبضعة شهور، أمر مطلوب، وأي محاولة لتأخير بيع القطاع العام، أمر مطلوب أيضاً. أي محاولة لمنع تبديد الأموال على مشروع لا يحل

مشكلة البطالة في مصر، كمشروع توشكى، مطلوبة، وأي محاولة لتغذية الشعور القومي، مهما بدا الأمر مظلماً، مطلوبة أيضاً، أو حتى مجرد إحياء تقاليد قديمة في الثقافة العربية.

ثالثاً: إن التركيز على المدى القصير قد يضطرنا إلى الاستغراق في التفكير في مشكلات قد تختفي تماماً في المدى الطويل، وقد لا يصبح لها وجود، أو على الأقل قد لا يكون لها من الأهمية مثلما لها الآن. كما قد نهمل الاستعداد لمشكلات قد تكون هي مشكلاتنا الرئيسية في المستقبل الأبعد. كذلك قد يجعلنا الاستغراق في مشكلات المدى القصير نعتمد في مواجهة المستقبل على وسائل لن تكون لها فعالية بعد فترة من الزمن، ونهمل تنمية وسائل أخرى قد تصبح في المستقبل أكثر أهمية وأشد فعالية.

ـ ٤ ـ

إني أستأذنكم في التوقف بعض الوقت عند هذه النقطة، إذ قد يكون فيها مربط الفرس فيما يتعلق بالإجابة عن السؤال: «مصر.. إلى أين؟».

قد لا يبعد المرء كثيراً عن الحقيقة إذا قال إن نصف القرن الماضي كان يسيطر عليه «الاقتصاد». قد يسميه البعض، دون كثير من التعسف: «عصر التنمية الاقتصادية» أو «عصر السباق من أجل تعظيم معدل النمو». كان هذا بلا شك من السمات المميزة لذلك الجزء من العالم الذي ننتمي إليه، وكان يسمى حتى وقت قريب «العالم الثالث»، ولكن حتى فيما يتعلق ببقية العالم، ليس من التعسف أيضاً أن نقول إن الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، لم تكن منافسة بين أيديولوجيتين بمقدار ما كانت منافسة في سباق اقتصادي وتكنولوجي.

لم يكن هذا هو حال العالم دائماً. لم يكن العالم خلال النصف الأول من القرن العشرين مشغولاً بالاقتصاد بالدرجة الأولى، ناهيك عن القرن السابق عليه مباشرة أو القرن الأسبق. نعم، كان الاقتصاد دائماً عاملاً مهماً، ولكنه لم يكن دائماً هو الشاغل الأول للأفراد والأمم، ولم يكن هو العنصر الأساسي في برامج الحكم وشعارات النهضة، والمحرك الأساسي لعواطف الناس، مثلما كان في نصف القرن الماضي.

لهذا فإننا قد نخطئ إذا تصورنا أن سيطرة الاقتصاد على تفكير الناس

والأمم سوف تستمر إلى الأبد، بل إن من الممكن جداً أن يكون القرن الحادي والعشرون مهموماً بأمور مختلفة تماماً، أو على الأقل أن يضع في قمة أولوياته أهدافاً بعيدة جداً عن الاقتصاد. إن من المعقول، مثلاً، أن يتوقع المرء أنه بعد أن تصل قدرة الإنسان على إشباع حاجاته المادية درجة معينة، تتحول اهتماماته أكثر فأكثر إلى أمور غير مادية. ومن المعقول جداً أن نتوقع أن النجاح الباهر الذي حققته وسائل الإعلام ووسائل الترويج للسلع حتى الآن، في العالم المتقدم اقتصادياً، في خداع الناس وإقناعهم بأن الحياة الطيبة لا تتكون من أكثر من سيارة أكبر، وثلاجة أضخم، وكمية أكبر من المشروبات الغازية، من المعقول جداً أن نتوقع نهاية لهذا كله في القرن الحادي والعشرين، وأن نكتشف من جديد على عكس ما نتصور الآن، ان الإنسان أكثر ذكاءً وأقل حماقة من أن يستسلم لهذا الخداع لمدة أطول من ذلك.

وقد يكون من المؤشرات المتواضعة على بداية هذا الاتجاه الجديد، ولكنه قد يزداد قوة مع الزمن، ما أبداه الفرنسيون مثلاً في السنوات الأخيرة، من قلق على ما يحدث للغتهم القومية تحت ضغوط متطلبات المجتمع الاستهلاكي ومستلزماته، بل إنه ليس من قبيل الشطط أن نتوقع اتجاهاً مماثلاً حتى في بلادنا الفقيرة نفسها.

ليس من المستبعد إطلاقاً، في رأيي، على رغم أنه قد يبدو غريباً على أسماعنا اليوم، في ظل هذا الاستغراق في القضايا الاقتصادية، أن نجد بعد أقل من خمسين عاماً، أن قضايا الفقر وانخفاض متوسط الدخل قد فقدت كثيراً من أهميتها الحالية، وكذلك قضية توزيع الدخل واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، بما يستتبعه ذلك من انزواء كل ما يتعلق بمعدلات الادخار والاستثمار وعجز الموازنة والتضخم.. إلى آخر ما يحتل اليوم أكبر مساحة من صحفنا وأحاديث مسؤولينا، وتقارير الهيئات الدولية.

يجب ألا نستبعد هذا. فمنذ ما لا يزيد قليلاً على خمسين عاماً، لم يكن تعظيم معدل النمو الاقتصادي هدفاً يتردد على ألسنتنا، بل لم نكن نعتبر انخفاض متوسط الدخل، كما نعتبره اليوم، سُبَّةً خطيرة ووصمة عار فظيعة.

كنا نعتبر أننا ننتمي إلى عالم عربي، أو إسلامي، أو إلى ما كان يسمى وقتها «الشعوب الشرقية» أو «الشرق»، لا إلى عالم ثالث فقير. نعم، كان التخلص من الفقر من بين أهدافنا، ولكن الفقر كان يعني وقتها حالة شريحة أو

شرائح معينة من أهل بلدنا، لا تحظى بمياه شرب نظيفة أو بمسكن ملائم أو تعاني أمراضاً متأصلة، ولكنه لم يكن يعني انخفاض متوسط الدخل للدولة ككل.

كان تشخيص مشكلتنا على أنها انخفاض متوسط الدخل أمراً جديداً علينا في الخمسينيات، ثم استفحل أمره حتى أصبح شاغلنا الشاغل في نهاية القرن، بل إنه قد يدهشكم أن تتذكروا أن المبادئ الستة التي أعلنتها ثورة يوليو ١٩٥٢، باعتبارها أهم أهداف هذه الثورة، لم يكن من بينها هدف التنمية الاقتصادية السريعة. كان هناك القضاء على الاستعمار، وعلى الإقطاع، وعلى سيطرة رأس المال على الحكم، ومبدأ العدالة الاجتماعية، وإقامة جيش وطني قوي، وحياة ديمقراطية سليمة، ولكن لم يكن من بين المبادئ الستة زيادة متوسط الدخل، واللحاق بدولة أوروبية أو آسيوية.

لن يكون غريباً إذن أن يختفي هدف تعظيم متوسط الدخل من بين قائمة أهدافنا بعد خمسين عاماً أو أقل، بل لن يكون غريباً أن تقل بشدة درجة اهتمامنا بقضية توزيع الدخل بين أغنياء المصريين وفقرائهم.

أما متوسط الدخل ومعدلات التنمية، فإني أبني توقعي بانحسار أهميتهما على تفاؤل بما يمكن لمصر أن تحققه في هذا الصدد.

لقد حاولت أن أصل إلى تقدير تقريبي لحجم الزيادة في متوسط الدخل في مصر خلال الخمسين عاماً الماضية (١٩٥٠ ـ ٢٠٠٠) فوصلت إلى أن متوسط الدخل اليوم هو (على الأرجح) أكثر من ثلاثة أمثال ما كان عليه في سنة ١٩٥٠، وأقصد بالطبع متوسط الدخل الحقيقي بعد استبعاد التغير في مستوى الأسعار (وقد بنيت هذا التقدير على أساس تقدير الزيادة في متوسط الدخل بين عامي ١٩٥٠ و١٩٦٥ بنحو ٥٠ بالمئة على الأقل، وعلى أساس ركود شبه تام في هذا المتوسط بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٥، ثم زيادة بنسبة ١٠٠ بالمئة في السنوات العشر ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥، ثم زيادة طفيفة قد لا تزيد على ٢٠ بالمئة في الخمسة عشر عاماً الأخيرة).

هذه الزيادة في متوسط الدخل حدثت مع أن سكان مصر قد زادوا في هذه الفترة (١٩٥٠ ـ ٢٠٠٠) بنحو ثلاثة أمثال (من نحو ٢١ مليوناً إلى ٦٥ مليوناً). فإذا كنا قد استطعنا في ظروف صعبة للغاية أن نزيد متوسط الدخل إلى ثلاثة أمثاله، وفي ظل زيادة في السكان لا تقل عن هذا القدر، فما بالك

بما يمكن لنا تحقيقه في الخمسين عاماً التالية، مع اتصال أكبر بالتكنولوجيا الحديثة (التي ستصبح بالطبع أكثر فأكثر كفاءة) ومع ميل شبه مؤكد لمعدل الزيادة في السكان إلى الانخفاض، وهو ما بدأت بشائره تظهر بالفعل خلال السنوات العشر الأخيرة؟

وأما عن انحسار قضية توزيع الدخل، فإني أبني توقعي له، لا على الاعتقاد بأن الفجوة بين أغنيائنا وفقرائنا سوف تميل بالضرورة إلى التضاؤل، بل الأرجح أن العكس هو الأكثر احتمالاً، وإنما أبني هذا التوقع على أمر آخر.

إن من الممكن جداً أن تستمر الفجوة بين أغنيائنا وفقرائنا في الاتساع، إذ يبدو أن من الصعب على الإنسان أن يعيش دون أن يحاول أن يتميز من غيره، ولكن من الممكن أن تزيد هذه الفجوة اتساعاً دون أن تكون سبباً مهماً للقلق. فالفجوة بين الدخول في الدول الصناعية الثرية تزداد اتساعاً منذ ربع قرن على الأقل، دون أن يعتبر الناس هناك أن هذه من أهم مشاكلهم. فالأمر يتوقف إلى حد كبير على المستوى المطلق لدخول الشرائح الاجتماعية الأقل دخلاً. إن شعوري بالغيظ والمرارة عندما أرى شخصاً يأكل اللحم وأنا لا أستطيع شراءه، لا بد من أن يكون أقوى بكثير من شعوري عندما أرى شخصاً يركب سيارة لها نوافذ تُفتح أتوماتيكياً بينما ليس لسيارتي مثل هذه النوافذ.

ولكن هناك اعتباراً آخر في تحديد الأهمية التي نعلقها على مشكلة توزيع الدخل.

إن مشكلة توزيع «الدخل القومي» بين مجموعة من الأفراد تفترض النظر إلى هؤلاء الأفراد كأجزاء من أمة واحدة. ولا معنى لإثارة مشكلة «التوزيع» بغير مثل هذه النظرة. إن النظر إلى مشكلة الفقر على أنها مشكلة «توزيع» لم ينشأ إلا بعد نشوء الدولة القومية، والتعود على النظر إلى مجموعة من الأفراد على أنهم ينتمون إلى كيان واحد هو الدولة أو الأمة. قبل ذلك كان من الممكن بالطبع المقارنة بين حال الغني وحال الفقير، ولكن المشكلة لم تكن تعتبر مشكلة «توزيع»، بل شيئاً آخر.

ما الذي يمكن إذن أن نتوقع حدوثه لمشكلة التوزيع إذا تعوّدنا، مع مرور الزمن، على النظر إلى العالم كله كوحدة واحدة؟ إننا نلاحظ أنه قد بدأت تتردد بالفعل المقارنة بين فقراء قارة وأغنياء قارة أخرى، وكأن العالم الآن، وليس الدولة، هو الوحدة التي ينتمي الجميع إليها. هل معنى هذا أنه مع مرور

الوقت، سوف تقل أهمية المقارنة بين الفقراء والأغنياء في الدولة الواحدة، كما هي الحال الآن فيما يتعلق بمقارنة فقراء شارع من شوارع حي شبرا مثلاً في مصر، وأغنياء شارع آخر في الحي نفسه؟

- ٥ -

إن هذا التصور لما يمكن أن يأتي به المستقبل قد يقلل من تشاؤمنا فيما يتعلق بمصير بعض ما نعتبره اليوم من أهم مشكلاتنا، ولكنه يشير هو نفسه إلى ما يمكن أن يكون محور اهتمامنا وقلقنا بعد خمسين عاماً أو أقل.

إن ما يوجه من انتقادات لظاهرة «العولمة» كثير جداً ومتعدد الجوانب، ولكني لا بد من أن أعترف أن ما يتعلق بالاقتصاد من هذه الانتقادات لا يثير كثيراً من الحماس لديّ، سواء فيما يتعلق بآثارها المحتملة على معدلات النمو، أو على تهميش نسبة عالية من السكان واتساع الفجوة بينهم وبين حفنة صغيرة من المستفيدين من العولمة.

لا يثير هذا لديّ حماساً شديداً لأني أرجح، من ناحية، أن يكون تأثير العولمة في معدلات النمو إيجابياً في المدى الطويل، ولأني، من ناحية أخرى، لا أعرف فترة زمنية في تاريخ البشرية، في أي زمان أو مكان، زاد فيها مستوى الرخاء لجميع شرائح المجتمع بالدرجة نفسها، بل أرى أن نمو الدخل يحقق دائماً نفعاً للبعض أكثر مما يحققه لآخرين، بل كثيراً ما يحدث هذا على حساب الآخرين، ثم لا يلبث أن يصحح الأمر نفسه بنفسه، لكي يظهر من جديد مظهر آخر لتفاوت الدخول، وهكذا.

إن الأمر الذي لا يصحح نفسه بنفسه، بهذه السهولة، لا ينتمي إلى عالم الاقتصاد، بل إلى مجال مختلف تماماً. فلنصفه بالنفسي، أو الروحي أو الثقافي، وقد تُستخدم في الإشارة إليه تعبيرات الانتماء أو الهوية أو التفرد أو الأصالة أو التراث، إلى غير ذلك من التعبيرات والأسماء. ولكن أياً كان التعبير الذي نستخدمه، فالقلق في رأيي مشروع ومبرر تماماً. وهو القلق الذي يمكن أن نستخدم للتعبير عنه قول السيد المسيح «عما يمكن أن يجنيه المرء، إذا ربح العالم كله وخسر نفسه».

إن مثال دولة كـ الجزائر يحضرني دائماً في هذا الصدد، للتدليل على حجم الخسارة من ناحية، وعلى صعوبة تعويضها من ناحية أخرى. لقد فعل

الاستعمار الفرنسي الكثير بالجزائريين، وكبدهم الكثير من الخسائر. أما الخسائر الاقتصادية فليس من الصعب إصلاحها والتعويض عنها. ولكن الجزائريين بعد أربعين عاماً من الاستقلال لا يزالون عاجزين عن إصلاح ما أصاب لغتهم من تدهور، وما أصاب لسانهم من اعوجاج، بكل ما ينطوي عليه هذا من «فقدان المرء لنفسه».

ولننظر إلى ما يحدث في مصر الآن. إن مصدر القلق الأساسي في مصر الآن يجب ألا يكون في رأيي انخفاض معدلات النمو، ولا ارتفاع مستوى البطالة، ولا حتى ما ينطوي عليه البيع المتزايد للقطاع العام من خسارة اقتصادية محققة، وتحويل الأرباح للأجانب.

إن كل هذه تمثل مصادر حقيقية للقلق بلا شك، ولكنها ليست في نظري أهم ما يستوجب القلق، وإنما أكثر ما يقلقني ويحز في نفسي هو ما أصبحنا نسمعه من أمثلة جديدة كل يوم، ويتعلق بتهديد شخصية الأمة وهويتها ولغتها وتراثها، ومن ثم تهديد كرامتها واحترامها لنفسها.

قوانين جديدة تصدر في عجلة مريبة تخفض من ساعات تدريس اللغة العربية في الأزهر، في الوقت نفسه الذي يتسامح فيه شيخ الأزهر في مقابلة الزوار الإسرائيليين.

قوانين جديدة أخرى تصدر أيضاً في عجلة مريبة لتسهل من حصول الزوجة على الطلاق بمجرد أن ترد لزوجها ما حصلت عليه من أمواله، وكذلك لتضيف درجة من الشرعية على «الزواج السري»، الذي يطلق عليه اسم الزواج العرفي، والذي كان يعتبر حتى الآن غير مشروع، ولم يكن يسمح بسماع القاضي للدعوى الخاصة به، فأصبح هذا الآن مسموحاً به.

وزارة الثقافة تنظم احتفالات باهظة التكاليف بانتهاء ألفية وقدوم ألفية جديدة، عن طريق استجلاب مغنين أوروبيين أو أمريكيين، على سفح الهرم، وتكلف بإعداد برامج الاحتفال رجلاً فرنسياً لا يعرف العربية ولا يعرف شيئاً عن الفنون المصرية أو التراث المصري أو العربي أو الإسلامي، مقابل حصوله على عدة ملايين من الدولارات، ويُضرب عرض الحائط باحتجاجات رجال الآثار والمثقفين المصريين على ما ينطوي عليه كل هذا من تلويث لآثار المصريين وثقافتهم.

وعندما تفتح الخطابات الواردة إليك في البريد، تجد إعلانات ملونة تعلن عن افتتاح محل جديد لدجاج كنتاكي أو البيتزا الأمريكية، أو تعدك بالفوز بجائزة نقدية كبيرة إذا حالفك الحظ وحصلت على الرقم الفائز مع هذه الدجاجة أو تلك البيتزا. وفي الوقت نفسه يصلك إعلان بالبريد عن افتتاح شركة جديدة بدأت أعمالها في القاهرة مهمتها تزويد المنازل بوسائل جديدة فعالة للأمان والوقاية من اللصوص. وكأن هناك علاقة وثيقة وإن لم تكن واضحة كل الوضوح، بين ازدياد عدد اللصوص والجرائم بصفة عامة، وانتشار استهلاك دجاج الكنتاكي والبيتزا.

قد يقول البعض، وما أهمية هذه الأشياء، بالمقارنة بعجز شاب عاطل أو شابة تخرجا حديثاً في الجامعة، عن الحصول على عمل يتكسبان منه، ولا يستطيعان توفير مسكن مناسب يسمح لهما بالزواج؟

ما أهمية ذلك بالمقارنة بالعجز عن توفير وسائل مواصلات مريحة لهذه الأعداد الغفيرة من الناس الذين يضافون كل يوم إلى شوارع القاهرة أو الإسكندرية، أو يتنقلون يومياً من القاهرة إلى الأقاليم، فتصيبهم يومياً أحداث تصادم مفزعة؟

ما أهمية هذا التدهور في الثقافة، وهذا الاحتقار المتزايد لتراث الأمة وتقاليدها، بالمقارنة بالعجز عن توفير أبسط متطلبات الحياة المادية؟

إني أعترف أنني في كل يوم يثور في ذهني هذا السؤال. أكتب عما يتعرض له تراثنا وقيمنا من تداع ومهانة، ثم أدخل مصلحة حكومية فأجد في الحجرة الواحدة عشرة من الموظفين والموظفات المتخرجين حديثاً، وقد اعتلت وجوههم مذلة منقطعة النظير، ونظرات يأس كامل من الحياة، ولا مبالاة بالآتي أو الذاهب، وكأنهم قد فقدوا القدرة على الحركة والكلام من فرط ما أصابهم من إحباط، وبسبب ما يقابلونه في حياتهم اليومية من متاعب، وما يتلقونه من مرتبات تدعو للسخرية، وبسبب آمالهم التي يستحيل تحقيقها، ومستقبل لا يبشر بأي خير.

أرى هذا وأقول لنفسي: كيف تستغرق في الكلام عن التراث والثقافة والقيم، وهذا هو حال أكثر من ستين بالمئة من الشعب المصري الآن؟

ومع هذا فإني أقول إن هؤلاء الشبان والشابات الذين هم قطعاً أشد

شعوراً باليأس والإحباط ممن كان في مثل عمرهم منذ خمسين عاماً، هم أحسن حالاً اليوم، من الناحية المادية البحتة، من أقرانهم من الأجيال السابقة. وإنما يأتي إحباطهم ويأسهم مما يتعرضون له يومياً من إثارة لآمال جديدة لا يمكن تحقيقها. ومن ثم فإن ما يشعرون به من إحباط ليس منبت الصلة بما تتعرض له قيمهم وثقافة أمتهم من اعتداء مستمر، وبما فقدوه من احترام وثقة بهذه القيم وهذه الثقافة.

إني أعترف أيضاً أن مصدر قلقي الأساسي مما يسمى بالاتجاه نحو التطبيع مع إسرائيل، هو هذا «الفقدان التدريجي للنفس»، أكثر من أي مصدر آخر يتعلق بتوزيع المنافع الاقتصادية، بل إني أعتبر أن الخسارة الأساسية الناجمة في مجال العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، هي الخسارة غير المباشرة التي تلحق بالثقافة والهوية والانتماء، والناجمة عن الخسارة الاقتصادية المباشرة.

لهذا السبب أجدني، وإن كنت أشعر بالغضب لما يفعله بعض رجال الأعمال المصريين، من استسهالهم عقد صفقات مع الإسرائيليين، أقل سخطاً عليهم مني على حفنة المثقفين المصريين، الذين لا يزالون قليلي العدد جداً لحسن الحظ، المستعدين للتعاون مع إسرائيل في مجالات الثقافة، ذلك أنه إذا كان من الممكن وصف رجال الأعمال، أو بعضهم على الأقل، بأنهم «لا يعلمون»، فإنه من المستحيل أن نغفر الجريرة نفسها إذا صدرت من المثقفين، وهم الذين تتعلق بهم آمالنا للذود والدفاع عما أعتبره أثمن وأعز ما لدينا.

ـ ٦ ـ

ولكن لا أريد أن أختم كلمتي بهذه النبرة المفرطة في الحزن، ذلك أنه إذا كان من طبيعة الأمور أن تتغير طبيعة المشكلات وأولوياتها، مع مرور الزمن، فإن من طبيعة الأمور أيضاً أن تتغير الوسائل، وأن تظهر وسائل جديدة لعلاج المشكلات الجديدة والقديمة.

يترتب على ذلك أنه كما أن علينا ألا نترك أنفسنا أسرى للتفكير في مشكلات قد لا تكون هي أهم مشكلاتنا بعد نصف قرن من الآن أو أقل، علينا أيضاً ألا نستسلم للظن بأن الوسائل القليلة المتاحة لنا الآن ستكون هي أيضاً كل المتاح لنا من وسائل في المستقبل.

وسأضرب مثلين لما أقصده، ولا بد أن من الممكن إضافة أمثلة أخرى كثيرة، أولهما يتعلق بالتركيب العمري للسكان، والثاني يتعلق بالمركز النسبي لمصر في الوطن العربي.

أما فيما يتعلق بـ التركيب العمري للسكان، فأقصد به أننا في هذا الجزء من العالم ننتمي إلى مجتمعات تزداد فيها بسرعة نسبة الشباب وصغار السن، بينما ينتمي العالم المتقدم صناعياً إلى عكس ذلك بالضبط، حيث تزداد فيه نسبة العجزة وكبار السن.

إن من الممكن أن يكون ارتفاع نسبة الشباب في إجمالي السكان مصدراً إضافياً للقلق، من حيث إن الافتتان بكل جديد، ولو على حساب الانتماءات القديمة، هو من سمات صغار السن أكثر من غيرهم، ولكن من الممكن أيضاً أن يكون هذا الارتفاع في نسبة الشباب وصغار السن مصدراً لحيوية جديدة، ولقدرة أكبر على التصدي للتحديات الاقتصادية والثقافية على السواء.

وأما عن تغير مركز مصر النسبي في الوطن العربي، فأقصد به ما تمثله التطورات الحديثة في وسائل الاتصال، من إتاحة فرصة أكبر للتأثير، بل وللقيادة، لأجزاء من الوطن العربي ظلت محرومة لفترة طويلة من الزمن، من أن تلعب دوراً مهماً في دفع حركة النهضة العربية.

لقد ظللنا أمداً طويلاً لا نتوقع تجديداً في الوطن العربي إلا إذا أتى من مصر، ولا قيادة لحركة سياسية أو ثقافية إلا من مصر. وكانت مصر تتمتع بهذا المركز القيادي في الوطن العربي بسبب سبقها في مضمار النهضة الثقافية من ناحية، وبسبب الحجم النسبي لسكانها من ناحية أخرى.

ولكن ما أحرزته البلدان العربية الأخرى من تقدم في التعليم والثقافة خلال نصف القرن الماضي، وما أحدثته الثورة الحديثة في الاتصالات والإعلام، وما زالت تحدثه، من تقليل أهمية الحجم النسبي للسكان، قد جعلا من الممكن الآن لبلد عربي صغير أن يجد سوقاً واسعة لما ينتجه من ثقافة وأفكار في سائر أنحاء الوطن العربي. إن هذا التطور وذاك يخلقان فرصاً جديدة لم تكن متاحة من قبل لأجزاء من الوطن العربي للمساهمة في إرساء قواعد جديدة للنهضة العربية.

لقد بدأت حديثي بتوجيه النقد لمن يحولون الكلام عن المستقبل إلى بكاء على الماضي، وها أنذا أحول الكلام عن المستقبل إلى التعلق بآمال قد تكون مفرطة في بعدها عن الواقع، وقد تكون منبتّة الصلة، أكثر من اللازم، بالحاضر والماضي على السواء. ولكن الأرجح أن المستقبل سوف يفاجئنا جميعاً، متشائمين ومتفائلين، بما لم يكن قط في الحسبان.

الفصل السابع

المغرب... إلى أين؟
مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب(*)

محمد عابد الجابري(**)

(*) نشر في: المستقبل العربي، السنة ٢١، العدد ٢٣٩ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)، ص ١١ ـ ٢٩، وهو في الأصل محاضرة ألقيت في دار الندوة في بيروت بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

(**) مفكر عربي من المغرب.

أيها السادة،

ليس هذا العنوان من عندي، بل هو من اقتراح منظمي هذا اللقاء. ولا شك في أنه يعكس اهتمام الرأي العام هنا في لبنان، وفي الوطن العربي كله، بالتطورات التي شهدها المغرب مؤخراً، والتي تتلخص في ما يعبر عنه هناك بـ «تجربة التناوب».

وإذا كانت هذه العبارة «تجربة التناوب»، لا تحتاج إلى شرح في المغرب، باعتبار أن المغاربة، والطبقة السياسية منهم بخاصة، قد عاشوا ما قبل هذه «التجربة»، ويعرفون التطورات والملابسات التي أدت إليها: يعرفون «من أين؟» وبالتالي يستطيعون أن يرسموا لأنفسهم آمالاً وتخوفات، لنقل سيناريوهات، للجواب عن السؤال: إلى أين؟ إذا كان الأمر كذلك في المغرب، فإن سؤال المشرق: «المغرب... إلى أين؟» لا يمكن الجواب عنه بتقديم تصورات وسيناريوهات عن المستقبل، مقطوعة عما يؤسسها في الماضي؛ بل إن الجواب الصحيح عن هذا السؤال، أعني الجواب التاريخي، يتطلب في اعتقادي تقديم جواب عن سؤال آخر، سؤال: «المغرب الآن... من أين؟». ولما كان ما عبرنا عنه بـ: «المغرب الآن»، يتلخص فيما يسميه المغاربة بـ «تجربة التناوب»، فإن المطلوب ابتداء هو الجواب عن السؤال: «من أين التناوب في المغرب، ومع من؟».

- ١ -

الواقع أن التاريخ يفرض نفسه كوسيلة ضرورية لفهم أي شأن من شؤون المغرب. إن المغرب بلاد الاستمرارية والتطور، سواء إلى أمام أو إلى وراء، يحدث فيه داخل الاستمرارية وليس خارجها. إن تعيين أحد أبرز قادة المعارضة

في المغرب، الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي، على رأس الحكومة، مثله مثل قبول هذا الأخير لهذا المنصب، حدث لا شك في أنه ينطوي على قدر غير قليل من المفاجأة، حتى بالنسبة لأكثر المحللين المتتبعين للشأن المغربي! غير أن الذي يقرأ الحدث في المغرب، لا كحدث سياسي ظرفي، بل كحلقة في مسلسل من الاستمرارية، فإنه لا يشعر بالمفاجأة عند أي حدث. ف «الجديد» في المغرب لا يكون عن عدم، بل كل شيء يحدث فيه إنما يحدث عن شيء.

لا ينتمي هذا الكلام إلى عالم «الفلسفة والكلام»، العالم الذي ينتمي إليه محدثكم على صعيد المهنة والتخصص، بل هوكلام ينتمي إلى عالم الواقع الذي يعيشه المغرب. أقول هذا لأن شرح «تجربة التناوب» الراهنة في المغرب لا يمكن، و لا يتأتى، بدون الرجوع إلى الوراء، أربعين سنة على الأقل.

بالفعل، في يوم ١٥ نيسان/ أبريل من سنة ١٩٥٨ قدم وزراء حزب الاستقلال استقالتهم من الحكومة إلى جلالة الملك محمد الخامس. وكانت هي الحكومة الثانية في المغرب الذي لم يكن قد مضى على استقلاله سوى سنتين. كانت تلك الحكومة كالتي سبقتها برئاسة المرحوم مبارك البكاي. كان هذا الرجل من قدماء العاملين في الجيش الفرنسي، وقد عينته الإدارة الفرنسية قائداً (منصب يليه «المحافظ» مباشرة). وعندما نفى الفرنسيون محمد الخامس (٢٠ آب/ أغسطس ١٩٥٣) قدم استقالته، أو أراد «التاريخ» له ذلك، ولم ينخرط في سلك موظفي الداخلية الذين جندتهم السلطات الفرنسية ضد محمد الخامس والحركة الوطنية. وعندما اضطرت فرنسا إلى الاعتراف باستقلال المغرب (٢ آذار/ مارس ١٩٥٦) تحت ضغط المقاومة وجيش التحرير النابعين أساساً من صفوف حزب الاستقلال الذي كان زعيمه علال الفاسي، ومن قادته المهدي بنبركة وعبد الرحيم بوعبيد، وعلى رأس حركة المقاومة وجيش التحرير محمد البصري وعبد الرحمن اليوسفي، عندما اضطرت فرنسا إلى الاعتراف للمغرب باستقلاله وإعادة محمد الخامس من منفاه (١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥)، بعد أن تأكد لديها أن حركة المقاومة والتحرير في المغرب آخذة في التلاحم مع الثورة الجزائرية، اشترطت أن يكون على رأس الحكومة شخصية محايدة، أي لا تكون من رجال الحركة الوطنية خصم الاستعمار الفرنسي، بل من أولئك الذين لم يكونوا من رجال الحركة الوطنية ولا من أعوان السلطات الفرنسية وعملائها المباشرين، والذين بقوا مخلصين للعرش ظاهرياً على الأقل. لقد أطلقت عليهم الأجهزة الاستعمارية في المغرب اسم «القوة الثالثة»، وحرّكتهم في الخفاء

والعلن للاحتجاج على ما ادعوه من «استبداد» حزب الاستقلال بالسلطة. وقد تطور الأمر إلى حد اصطناع تمرد مسلح (تمرد عدي أوبيهي).

كان الهدف واضحاً: تكسير وحدة الصف الوطني الذي تشكل منذ الثلاثينيات من الحركة الوطنية بقيادة حزب الاستقلال ومن مؤسسة العرش وعلى رأسه الجالس عليه محمد الخامس، وبالتالي الحيلولة دون تحول استقلال المغرب إلى استقلال حقيقي يتحقق فيه جلاء القوات الأجنبية الفرنسية والأمريكية والاسبانية، والسير قدماً في بناء المغرب العربي انطلاقاً من مساندة الثورة الجزائرية المساندة القوية المطلوبة، وبناء اقتصاد وطني متحرر، وتشييد حياة ديمقراطية يكون الفاعل السياسي فيها هم رجال الحركة الوطنية والجماهير الشعبية لقطع الطريق على أعوان الاستعمار والوصوليين والانتهازيين. وتلك هي الأهداف التي لم يتردد القادة الوطنيون وفي مقدمتهم علال الفاسي والمهدي بنبركة من التصريح بها وتأكيدها في كل مناسبة، منذ أن أعلن عن الدخول في مفاوضات الاستقلال.

لقد أعيد تشكيل هذه «القوة الثالثة» في السنة الثانية من الاستقلال باسم «جبهة الدفاع عن الحريات الديمقراطية»، وباركها رئيس الحكومة «المحايد»، الذي لم يعد محايداً. كانت قوة مصطنعة يراد منها تكسير تلك الوحدة الحميمة التي جمعت العرش و الحركة الوطنية في صف واحد للكفاح من أجل الاستقلال. وقد عمد دهاقنة الاستعمار إلى مختلف الأساليب من أجل تحقيق هذا الغرض. فإضافة إلى التمرد المسلح الذي أشرنا إليه كانت هناك حرب سيكولوجية جهنمية وظفت ما قام به «الضباط الأحرار» في مصر من إلغاء للملكية، وما قام به بورقيبة من عزل للباي وتصفية لنظامه، إلى جانب بعض الأخطاء المحلية، فكانت النتيجة أن أخذت تجربة لـ «التناوب» تلوح في الأفق: تناوب قوامه إقصاء الحركة الوطنية من الحكومة وإسنادها لهذه «القوة الثالثة» التي وضعت موضع «المعارضة». ودون إغفال العوامل الذاتية في الموضوع، فإن دور العوامل الخارجية كان هو المحرك لهذا التحول الذي كان يجري في أواخر الخمسينيات. يكفي أن نذكر بالأهداف التي حددتها الحركة الوطنية كبرنامج لها، والتي أكد عليها المهدي بنبركة في محاضرة له في كوادر الحزب في الدار البيضاء في إطار توضيح الموقف غداة تقديم الوزراء «الوطنيين» استقالتهم في ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٥٨، كما ذكرنا. قال شارحاً أبعاد تلك الأزمة الوزارية الأولى التي عرفها المغرب المستقل: «فالأزمة إذن أزمة تطور

ورغبة في التحرر من الأوضاع الاستعمارية الموروثة»[1] وتحقيق الأهداف الوطنية. وقد ركز المهدي في محاضرته على الأهداف الثلاثة التالية:

١ ـ **تحقيق الوحدة المغربية**: وكانت فرنسا وأسبانيا قد اقتطعتا أجزاء واسعة من المغرب التاريخي، جنوباً وشرقاً، بما في ذلك موريتانيا التي كانت تحت حكم الاستعمار الفرنسي، والتي كان المغرب يطالب بها بوصفها امتداداً طبيعياً وتاريخياً له، مثلها مثل ما يسمى اليوم بـ «الصحراء الغربية» التي كانت من نصيب اسبانيا في إطار الترضيات التي سبقت فرض الحماية الفرنسية على المغرب ككل.

٢ ـ **تحقيق وحدة المغرب العربي**: معلوم أن المناداة بتحقيق وحدة المغرب العربي في ذلك الوقت (عام ١٩٥٨) والثورة الجزائرية في أوج شبابها معناه انخراط المغرب العربي كله في هذه الثورة ضد فرنسا، وبالتالي القضاء على النفوذ الفرنسي في شمال افريقيا قضاء ثورياً.

٣ ـ **بناء اقتصاد متين وتوسيع نطاق هذا الاقتصاد في الفلاحة والتصنيع وبناء ديمقراطية حقيقية**: هذا يعني، أولا وقبل كل شيء، وضع حد للهيمنة الاقتصادية الفرنسية التي شملت جميع الميادين، بما ذلك ميدان الفلاحة: إذ كان معظم الأراضي الخصبة في المغرب ضيعات للمعمرين الفرنسيين.

وإذا نحن أضفنا إلى ذلك «مؤتمر الوحدة» في طنجة (نيسان/أبريل ١٩٥٨)، المؤتمر الذي عقدته الحركات الوطنية في كل من المغرب والجزائر وتونس، والذي كان موضوعه «وحدة المغرب العربي» والوسائل الكفيلة بتحقيقها، وفي مقدمتها المساندة العملية والفعالة للثورة الجزائرية، وأخذنا بعين الاعتبار تأثير المد التحرري الذي كان يجتاح المنطقة العربية كلها، والذي كان من أبرز مظاهره آنذاك قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا، أدركنا كيف أن الاستراتيجيا الاستعمارية كان لا بد من أن تركز في المغرب على فصم عرى ذلك الحلف الوطني بين العرش والحركة الوطنية، الحلف الوطني الذي حقق للمغرب استقلاله وجعل منه مركز جذب للتحرر في افريقيا كلها. إن «القوة الثالثة» التي شكلها الفرنسيون سنة ١٩٥٠ كطرف مناهض للجالس على العرش وللحركة الوطنية، والتي أعادوا تشكيلها سنة ١٩٥٥ حين اضطروا

(١) محاضرة الشهيد المهدي بنبركة، عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال (ورئيس المجلس الوطني الاستشاري: برلمان مؤقت) في أطر الحزب في نيسان/ابريل ١٩٥٨، ضمن كتيب بعنوان: **الأزمة الوزارية: أسبابها، نتائجها** ([د. م.]: مطبوعات دار العلم للطباعة والنشر والتأليف، ١٩٥٨).

للتفاوض ليجعلوا منها درعاً واقياً يفاوضون من خلاله الحركة الوطنية، هي نفسها التي أعيد تشكيلها سنة ١٩٥٨ للحيلولة دون استمرار ذلك الحلف الوطني بين العرش والحركة الوطنية في التحامه ونضاله الموحد لتحقيق الأهداف الوطنية المذكورة.

فعلاً، نجحت الاستراتيجيا الاستعمارية الفرنسية باستقطاب بعض الشخصيات التي لم تكن داخل الحركة الوطنية واحتفظت مع ذلك بنوع من الولاء للعرش، فنصبتها على رأس هذه الصيغة الأخيرة من «القوة الثالثة». وقد أشرنا قبل إلى المرحوم مبارك البكاي، أول رئيس للحكومة في المغرب المستقل، وعلينا أن نذكر الآن المرحوم أحمد رضا كديرة الذي كان على رأس «حزب»، بل «ناد سياسي»، أنشئ عقب الاستقلال مباشرة باسم «الأحرار المستقلين»، والذي كان اسماً بدون مسمى. لقد وضع هذا الرجل نفسه في الطرف المقابل والمواجه للقوات التي تشكلت منها حركة التحرير الوطني في المغرب، فتزعَّم «القوة الثالثة» بعد إعادة تشكيلها في أواخر الخمسينيات. كان هذا الرجل معروفاً لدى الخاص والعام بميوله الفرنسية وارتباطه الشديد بكل ما هو فرنسي، والإعراض عن كل ما هو عربي أو إسلامي أو تحرري. وكان ذلك منه موقفاً صريحاً وعلنياً. إن الدور الذي لعبه هذا الرجل ـ الذي كان مديراً لديوان ولي العهد ـ في قيام «التناوب» لأول مرة في المغرب، والذي كان يعني في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات إقصاء الحركة الوطنية من الحكومة ومراكز السلطة وتخصيصها للأحزاب التي شكلت لتكون البديل، أقول إن الدور الذي لعبه هذا الرجل في الفصل بين العرش والحركة الوطنية، لا يوازنه إلا الدور الذي لعبه في الاتجاه نفسه، وللغرض ذاته، ذلك الشخص الذي تقلد بعده مسؤولية وزارة الداخلية: الجنرال محمد أوفقير، صاحب المحاولة الانقلابية الفاشلة سنة ١٩٧٢.

ـ ٢ ـ

لربما يبدو واضحاً، منذ الآن، أن «تجربة التناوب» التي يعيشها المغرب اليوم هي مجرد عود على بدء: الجهة التي كانت في الحكومة منذ أزيد من ثلاثين سنة تسحب إلى «المعارضة»، والجهة التي كانت في المعارضة يؤتى بها إلى الحكومة. غير أن ما بين «التناوب» الذي أقر في سنة ١٩٥٨ و«التناوب» الذي أقر في سنة ١٩٩٨ أربعون سنة لم تكن كلها انتظاراً لـ «النوبة» (أي للدور)، بل شهدت أحداثاً وتطورات، وأسفرت عن نتائج هي التي جعلت «التناوب»

يعود من جديد! ولربما في أفق جديد!

لقد كان من الممكن أن نعالج الموضوع على مستوى نظري بحت، فنريح ونستريح من تفاصيل قد تكون مملة. ولكن ذلك سيكون على حساب خصوصية التجربة، على حساب التحليل الملموس للواقع الملموس. صحيح أن أوضاع الوطن العربي تتشابه، غير أنه إذا كانت وحدة التجربة في المشرق وتداخل مكوناتها وتأثير بعضها في بعض تأثيراً مباشراً يغني عن عرض تفاصيل الأحداث، حين يتعلق الأمر بقطر من أقطاره، فإن تجربة المغرب تختلف عن تجارب أقطار المشرق، فضلاً عن كونها مجهولة لدى كثير من أبنائه، على مستوى التفاصيل على الأقل. لذلك رأينا من الضروري القيام بعرض لمسيرة الأحداث التي عرفها المغرب، خلال الأربعين سنة الماضية، من زاوية ما نسميه هنا: «تجربة التناوب».

كان من نتائج نجاح الاستراتيجيا الاستعمارية بفرض «قوة ثالثة»، مصنوعة، على الحركة الوطنية وعلى العرش كذلك، عند الإعلان عن الاستقلال، أن دبَّ خلاف داخل الحركة الوطنية، وبالذات داخل حزب الاستقلال، حول الموقف الذي يجب اتخاذه إزاء هذه التطورات السلبية، وأيضاً حول الكيفية التي يجب أن يتطور بها الحزب ليتمكن من مواجهة المهام الجديدة. كان هناك تياران: تيار محافظ، وتيار جذري. وكان على رأس هذا التيار الأخير داخل قيادة الحزب المهدي بنبركة وعبد الرحيم بوعبيد، والفقيه البصري وعبد الرحمن اليوسفي (وكانا على رأس جمعية المقاومة وجيش التحرير)، إضافة إلى القادة النقابيين آنذاك، كانوا جميعاً من القادة الفاعلين في الحزب: حزب الاستقلال. وإذا أضفنا إلى ذلك بعض الاختلافات من نوع الاختلاف بين الأجيال والجهات والمرجعيات الثقافية... الخ أدركنا الأسباب التي أدت إلى ذلك الانقسام الذي عرفه حزب الاستقلال، والذي أسفر عن انفصال هذا التيار الجذري مع أوسع الجماهير الشعبية، ليشكل ما عرف بـ «الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال» أولاً (٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩)، ثم «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» بعد ذلك (٦ أيلول/سبتمبر ١٩٥٩)، وهو الاتحاد الاشتراكي حالياً (منذ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥).

والحق أن «التناوب» بدأ، قبل انشقاق حزب الاستقلال، بفترة انتقالية تم فيها إسناد الحكومة إلى هذين التيارين، أحدهما دون الآخر إن لم يكن ضده؛ وذلك قبل إسنادها لـ «القوة الثالثة» التي كان على رأسها أحمد رضا كديرة. لقد

أسندت رئاسة الحكومة أول الأمر إلى الأمين العام لحزب الاستقلال المرحوم أحمد بلافريج (١٥ أيار/مايو ١٩٥٨) الذي كان إلى يمين التيار المحافظ داخل هذا الحزب، فاضطر لتقديم استقالته بعد مدة قصيرة، لتسند جل حقائب الحكومة إلى التيار «الجذري»: عبد الله إبراهيم رئيساً للحكومة ووزيراً للخارجية، وعبد الرحيم بوعبيد وزيراً للاقتصاد الوطني وآخرين (٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨). وإلى هذه الحكومة يرجع الفضل في تنظيم الشأن الاقتصادي في المغرب عبر ما كان يدعى آنذاك بـ «السياسة التحررية الاقتصادية» التي سلكها المرحوم عبد الرحيم بوعبيد الذي شيد هياكل الاقتصاد المغربي كاقتصاد وطني تحكمه استراتيجية التحرر من التبعية. أما في ميدان السياسة الخارجية، فقد اتجه المغرب نحو الوطن العربي والعالم الثالث، وتبنت الحكومة استراتيجية «عدم التبعية» سياسة لها، وهو ما كان يعبر عنه في المشرق وفي العالم الثالث كله بـ «عدم الانحياز». أما في مجال المؤسسات الديمقراطية، فقد أعدت العدة لانتخابات محلية قرر لها تاريخ ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٠. فكان طبيعياً أن تتجند تلك «القوة الثالثة»، التي لم تكن تخفي علاقة متزعميها مع الأوساط الاستعمارية، ضد هذه الحكومة، فتمكنت من استصدار قرار بإقالتها في ٢١ أيار/مايو من السنة نفسها، أي قبل إجراء الانتخابات بأسبوع واحد. ومع ذلك ومع ما مورس من ضغوط وتزوير، وبخاصة في القرى والأرياف، حصل الاتحاد على معظم بلديات المدن المغربية، كما كان قد حصل قبل ذلك على معظم الغرف التجارية. ولم ينافسه على المقاعد في هاتين التجربتين الانتخابيتين الأولين سوى ذلك الجناح من الحركة الوطنية الذي بقي محافظاً إلى اليوم بالإسم الذي حملته هذه الحركة أثناء الكفاح الوطني ضد الاستعمار: «حزب الاستقلال». إن نتائج الانتخابات قد أظهرت، على رغم ما مورس فيها من ضغوط وتلاعبات، أن ما نعبر عنه هنا بـ «القوة الثالثة» لم تكن قوة شعبية بل مجرد واجهة تتخذ من «الدفاع» عن المصالح الاستعمارية واستمرار الارتباط بالغرب، من خلال الولاء لفرنسا، استراتيجيا سياسية لعرقلة سير المد الوطني التحرري.

كان طبيعياً إذن أن تتجند هذه «القوة الثالثة» ومن ورائها المصالح الاستعمارية الفرنسية ضد هذه الحكومة التي سارت على طريق المساندة الفعالة للثورة الجزائرية، داخلياً وخارجياً من جهة، وعلى طريق بناء اقتصاد وطني متحرر ذي اتجاه اجتماعي اشتراكي من جهة أخرى. وهكذا فما إن بدأت في

تنفيذ الخطة الإنمائية الخمسية التي أعدتها (١٩٦٠ ـ ١٩٦٤) والتي كانت ترمي إلى الدخول بالمغرب في مرحلة «ما بعد التخلف والتبعية»، حتى اشتد الضغط على محمد الخامس، فأقال هذه الحكومة، على مضض وبعد تردد طويل (٢٦ أيار/ مايو ١٩٦٠)، وتولى إسمياً رئاسة الحكومة التي أسند فيها منصب نائب رئيس الحكومة إلى ولي العهد آنذاك، الملك الحسن الثاني. وقد تبع ذلك سلسلة من الإجراءات والتغييرات في مراكز الإدارة والمؤسسات العمومية وشبه العمومية أبعدت ما تبقى من العناصر المنتمية للحركة الوطنية داخل الإدارة المغربية بمختلف مستوياتها وأحلت محلها عناصر من «القوة الثالثة». والحق أن «التطهير» الذي كانت تطالب به الحركة الوطنية، تطهير الإدارة من الذين تعاونوا مع السلطات الفرنسية ضد العرش والحركة الوطنية، قد مورس معكوساً. فلم تمض إلا سنة أو سنتان على إعادة تشكيل هذه «القوة الثالثة» بزعامة كديرة حتى كانت مناصب المسؤولية في الإدارة المغربية قد عمها «التناوب»: لقد «طهرت» من العناصر «الحزبية» وأسندت إلى الجهة المناوئة. وإذا كان الاتحاد لم يكن معنياً بهذا النوع من «التطهير» لكونه لم يكن ذا نصيب في مراكز المسؤولية على صعيد الجهاز الإداري، فإنه كان المعني الوحيد لدى الكولونيل أوفقير (أحد الضباط في الجيش الفرنسي سابقاً) عندما تسلم إدارة الأمن الوطني (تموز/ يوليو ١٩٦٠) بعد أن قضى مدة طويلة في القصر الملكي (كان قد عين هناك من طرف السلطات الفرنسية). لقد انشغلت إدارة الأمن في عهده بالتضييق على صحافة الاتحاد ومطاردة مناضليه. وكان من جملة ما وقع: حادثة سير استهدفت حياة المهدي بنبركة (١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢).

بعد وفاة محمد الخامس المفاجئة، اثر عملية جراحية بسيطة (٢٨ شباط/ فبراير ١٩٦١)، تشكلت حكومة جديدة برئاسة الملك الحسن الثاني (حزيران/ يونيو ١٩٦١) بمشاركة جميع رؤساء الأحزاب باستثناء الاتحاد الوطني (الاتحاد الاشتراكي حالياً). أما السيد رضا كديرة فقد أسندت إليه وزارة الداخلية التي كان على رأسها مبارك البكاي، كما احتفظ بوزارة الفلاحة (وهو منصب كانت له أهمية خاصة لأن المغرب لم يكن قد استرجع بعد الأراضي التي اغتصبها المعمرون الفرنسيون وكانت مساحتها تزيد على مليون هكتار). وإضافة إلى ذلك أسندت له مهمة التوقيع على المراسيم الحكومية نيابة عن رئيس الحكومة (جلالة الملك الحسن الثاني) بوصفه مديراً للديوان الملكي. وهكذا دشنت مرحلة جديدة من «التناوب» وضع الجميع فيها في طرف، ووضع الاتحاد الوطني (الاتحاد

الاشتراكي حالياً) في طرف. ومع أن حزب الاستقلال كان يعرف جيداً ما يمثله هذا الرجل، المتعدد الوزارات والمهام، ويعرف أنه كان من أشد المناهضين له، فقد قبل المشاركة في حكومة يكون دور رئيسه فيها المرحوم علال الفاسي وزيراً لوزارة استحدثت ـ ربما خصيصاً له ـ باسم «وزارة الشؤون الإسلامية»! إن هذا يدل على مبلغ الهوة التي كانت قد تعمقت واتسعت بين هذا الحزب وبين التيار الذي انفصل عنه وحمل اسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. لقد تحول قسم كبير من الصراع السياسي في المغرب إلى صراع بين هذين الجناحين من الحركة الوطنية، وكان انضمام جناح «حزب الاستقلال» إلى الحكومة التي كانت الشخصية الرئيسية فيها هي السيد رضا كديرة من قبيل عكس المعنى. كان الأمر يبدو وكأن الأمر يتعلق بتحالف «الجميع» ضد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، مما زاد من شعبيته والتفاف أوسع الجماهير حوله.

ـ ٣ ـ

وينعقد المؤتمر الوطني الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية (٢٥ أيار/مايو ١٩٦٢) بعد سنتين بالضبط من هذا «التناوب» الذي أقصي فيه الاتحاد عن الحكومة. لقد مضت الآن ست سنوات على استقلال المغرب كان خلالها مسرحاً لعدة تجارب من «التناوب»، فكان لا بد من إلقاء نظرة على هذه التجارب واستخلاص الدروس منها. ذلك ما فعله المهدي بنبركة في تقرير بعثه من منفاه الاضطراري إلى الكتابة العامة للاتحاد. هذا التقرير الذي رفضته الكتابة العامة وحجبته[٢] وكلفت عبد الله ابراهيم رئيس الحكومة السابق بتحرير «تقرير مذهبي» آخر.

ومن المفيد هنا أن نقف مع تقرير المهدي الذي اشتهر أولاً بـ «النقد

(٢) لم ينشر هذا التقرير من طرف أجهزة الحزب الرسمية إلا في أيلول/سبتمبر ١٩٦٦، بعد اختطاف المهدي. وكان هذا التقرير يعرف آنذاك بـ «الاختيار الثوري»، وتحت هذا الاسم نشرته الكتابة العامة للاتحاد. هذا ولابد من الإشارة إلى أننا نتجنب هنا التعرض للخلافات والصراعات داخل الاتحاد الوطني قبل المؤتمر الثاني وبعده، وهي الصراعات التي جمدت الحزب بعد هذا المؤتمر والتي كانت أساساً بين القيادة النقابية ومعها عبد الله ابراهيم من جهة، والمكونين الرئيسيين الآخرين للاتحاد من جهة أخرى، وهما الكوادر السياسية وعلى رأسها المهدي بنبركة ورجال المقاومة وجيش التحرير وعلى رأسهم الفقيه البصري وعبد الرحمن اليوسفي. أما قواعد الاتحاد فقد كانت مع هذا الطرف. ولم يحسم هذا الصراع إلا بقيام الاتحاد الاشتراكي عام ١٩٧٥، فبقي «الاتحاد الوطني» كواجهة سياسية فارغة لا قواعد لها ولا يضم أية شخصية غير عبد الله ابراهيم كأمين عام.

الذاتي» ثم فيما بعد بـ «الاختيار الثوري». يتألف هذا التقرير من أربعة أقسام: **الأول** في تحليل «الحالة الراهنة»، **والثاني** في النقد الذاتي، **والثالث** في الأهداف الاستراتيجية، **والرابع** في البرنامج المرحلي. وما يهمنا هنا هو ما يخص المسألة الديمقراطية لأنها هي التي تتصل بموضوع «التناوب» اتصالاً مباشراً.

أكد الشهيد المهدي في البرنامج المرحلي تأكيداً خاصاً على مسألة الديمقراطية التي افتتح بها هذا القسم من التقرير: كان المغرب إلى ذلك الوقت بدون دستور. وكان الاتحاد قد رفض المشاركة في مجلس عينه الملك الراحل محمد الخامس لوضع الدستور (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٠)، ورفع شعار «انتخاب مجلس تأسيسي لوضع الدستور»، مما سهل ـ ربما ـ على متزعمي تلك «القوة الثالثة» تفجير ذلك المجلس بالاعتراض على رئاسة علال الفاسي له، فأجلت قضية الدستور إلى تاريخ لم يعين. وإلى هذه المسألة أشار الشهيد المهدي بلغة النقد الذاتي، إذ كتب يقول: «ويجب الاعتراف هنا أن الخطر المزعوم لثورة الإقطاع المصطنعة (تمرد عدي أوبيهي ١٩٥٧) على كيان الدولة قد استفاد منها القصر كوسيلة للضغط علينا للتعاقد معه عند تأسيس حكومة عبد الله إبراهيم، وكانت نتيجة هذا التعاقد الرمزي بين القوى الشعبية وبين الملك أن وضعت على الرف المشكلة الدستورية، وقد كنا ممثلين ببعض إخواننا المسؤولين في الحزب داخل هذه الحكومة. ويحق لنا اليوم أن نتساءل إلى أي حد لم نكن مخطئين في تجميد المطلب الدستوري حتى أظهرت التجربة بعد سنتين بصفة قاطعة أنه يستحيل نجاح أي إصلاح في دائرة الحكم المطلق القائم. وأخيراً أدركنا بعد إقالة حكومة عبد الله إبراهيم أن كل تعاقد مع القوى المحافظة لا قيمة له ما لم يكن على أساس برنامج واضح ومحدد، وألا يصبح ممثلو الحركة التقدمية في الحكم بمثابة رهائن تستغلها الرجعية لتزكية سياستها وتضليل الرأي العام» (ص ٢٢). ويقول بصدد البرنامج المرحلي: «إن الشرط الضروري لنجاح أي برنامج [حد] أدنى هو حل المشكل الديمقراطي. أما عناصر التحريك فهي تتلخص في النقط الآتية: التضامن ضد الاستعمار على الصعيد الدولي. التضامن الفعلي مع الجزائر. الإصلاح الزراعي كشعار فوق الشعارات تُضمن به الديمقراطية الواقعية بالبلاد» (أي العدالة الاجتماعية). ثم أضاف: «إن مثل هذا البرنامج صالح ليكون إطار عمل مشترك مع الهيئات السياسية الأخرى بل ومع الحكم نفسه» (ص ٣٠).

يحمل هذا التقرير تاريخ ٢ أيار/مايو ١٩٦٢، أي ٢٥ يوماً قبل انعقاد

المؤتمر الذي لم يسمع المنتدَبون إليه بهذا التقرير، بل قدم إليهم «تقرير مذهبي» آخر حرره عبد الله إبراهيم لم يرد فيه شيء في موضوع الديمقراطية سوى هذه الفقرة: «إن تجربتنا في الحكومة قد أتاحت للجماهير المغربية أن تقتنع اقتناعاً جازماً بأنه يستحيل بصفة موضوعية متابعة سياسة هادفة في التحرر الوطني وإصلاح الأنظمة الاقتصادية داخل أسلوب في الحكم عتيق، فاقد لكل امتداد، وفي نطاق إدارة متحجرة غير مسؤولة ومتعفنة». ويضيف التقرير: «وقد سبق للاتحاد الوطني للقوات الشعبية منذ ٤ نيسان/أبريل ١٩٦٠، عندما لاحظ المأزق الذي كان يرزح فيه المغرب، أن أكد بقوة ضرورة انتخابات عامة لإقامة مجلس تأسيسي، وأن التجربة ما انفكت تثبت في الميدان السياسي صواب هذا الموقف».

موقفان مختلفان: المهدي يرى أنه من الممكن العودة إلى «التناوب» لتطوير الحكم من الداخل نحو الديمقراطية الحقيقية السياسية والاجتماعية والاقتصادية عبر برنامج مرحلي يستمد نفَسَه من برنامج استراتيجي محدد، وموقف يفضل الانتظار، متمسكاً بشعار «انتخاب مجلس تأسيسي لوضع الدستور». وقد تبنى المؤتمر هذا الموقف الأخير لأنه الوحيد الذي قدم له.

وفي مقابل ذلك أعد الملك الحسن الثاني دستوراً قدمه للاستفتاء في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢، وقف الاتحاد منه موقفاً معارضاً، فقرر مقاطعة الاستفتاء. أما حزب الاستقلال الذي كان في الحكومة، فقد أيد هذا الدستور الممنوح وتجند قادته وأطره للدعاية له بما فيهم رئيس الحزب المرحوم علال الفاسي الذي نزل بكل ثقله في حملة الاستفتاء. ولم يمر شهر واحد على الاستفتاء الذي أقر به هذا الدستور حتى أجري تعديل وزاري ضُمَّتْ بموجبه وزارة الاقتصاد إلى السيد كديرة الذي كان يقوم بكثير من مهام رئيس الحكومة (الملك) بوصفه مديراً للديوان الملكي، إضافة إلى وزارة الداخلية، كما نُزع فيه وزير المالية من حزب الاستقلال وعُوض بوزارة الأشغال العمومية. وأمام هذا التعديل الوزاري الذي اعتبره الوزراء الاستقلاليون إهانة لهم، بعد أن تجندوا للاستفتاء على الدستور الممنوح، اضطروا لتقديم استقالتهم. ويبدو أن هذا الدفع بحزب الاستقلال خارج الحكومة كان مقصوداً أيضاً. فلقد ترتب عن إقرار الدستور إجراء أول انتخابات برلمانية في المغرب. وقبل إجرائها بشهرين أعلن السيد كديرة عن تأسيس حزب باسم «الفديك»، أي ما ترجمته: «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية».

بالفعل أجريت هذه الانتخابات في ١٧ أيار/مايو ١٩٦٣ في جو من التدخل الإداري السافر، خصوصاً في القرى والأرياف، فأسفرت عن «فوز» الحزب الجديد «الفديك» بأغلبية المقاعد. أما الاتحاد، الذي شُدِّد الخناق على مرشحيه ومناضليه أثناء الحملة الانتخابية، فقد حصل عند فرز الأصوات على ٤٦ مقعداً - النتيجة الرسمية التي أعلنت في اليوم التالي فقد أعطته ٢٢ مقعداً. كان من المفهوم، إذن، أن يقرر الاتحاد عدم المشاركة في أية حكومة تؤسس على هذه النتائج.

ولم يمر سوى شهرين على هذه الانتخابات حتى شنت حملة واسعة من الاعتقالات شملت جميع كوادر الحزب في مختلف المدن (ولم تمس الجهاز النقابي)، وذلك بتهمة القيام بمؤامرة ضد النظام (١٦ تموز/يوليو ١٩٦٣). لقد حوصر أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد داخل مقر الحزب حيث كانوا مجتمعين للنظر في المشاركة في الانتخابات الجماعية التي كانت على الأبواب. وتشهد السنتان التاليتان محاكمات متواصلة لقادة الاتحاد وأطره. وتحل سنة ١٩٦٥ التي عرفت انفجاراً شعبياً هائلاً في الدار البيضاء بخاصة (٢٣ آذار/مارس ١٩٦٥)، أعلنت بعده حالة الاستثناء فحل البرلمان، وبدأت اتصالات مع من بقي من قادة الاتحاد خارج السجن: عبد الرحيم بوعبيد في المغرب، والمهدي بنبركة في المنفى الاضطراري. ولا شك في أن هذه الاتصالات كان لها دور في إقدام الشهيد المهدي لأول مرة على نشر تقريره «النقد الذاتي» الذي أشرنا إليه آنفاً.

كتب المهدي مقدمة لهذا التقرير وقعها بتاريخ تموز/يوليو ١٩٦٥ تعرض فيها للأوضاع التي عرفها المغرب منذ عام ١٩٦٢ وبالخصوص منها انفجار الدار البيضاء عام ١٩٦٥، ثم تساءل: «فما هو الحل الذي نراه صالحاً في الظروف الراهنة؟». ثم أجاب: «سوف يجد القارئ في تقرير سنة ١٩٦٢ الشروط التي كنا نعتبرها ضرورية إذ ذاك لتسوية ممكنة مع القصر على أساس تحقيق ديمقراطية سليمة وتطبيق إصلاح زراعي جذري والسهر على سياسة التضامن مع النظم الثورية في البلاد العربية والافريقية. وإن هذه الشروط - التي هي بمثابة التزامات يجب احترامها كل يوم - ما تزال قائمة في الوقت الراهن رغم أن الظروف التي ستنطلق منها قد زادت تدهوراً، بعد ثلاث سنوات من الأخطاء والتلاعب في الميادين السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية».

ذلك ما كتبه الشهيد المهدي بتاريخ تموز/يوليو ١٩٦٥، في موضوع استئناف «التناوب» على أسس جديدة. ولا شك في أن ذلك هو فحوى

المباحثات التي جرت آنذاك بين جلالة الملك الحسن الثاني والمرحوم عبد الرحيم بوعبيد. وبينما كان المتتبعون للشأن المغربي ينتظرون انفراجاً حقيقياً على مستوى «التناوب»، خصوصاً وقد راجت أخبار عن استعداد المهدي بنبركة للعودة إلى المغرب من منفاه الاضطراري، إذا بالجميع يفاجأ باختطاف المهدي في باريس (٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥). لقد اتهمت السلطات الفرنسية وزير الداخلية المغربي آنذاك الجنرال أوفقير ومدير الأمن الوطني أحمد الدليمي بأن لهما يداً في هذا الاختطاف وطلبتهما للتحقيق. **فالأول** ذهب إلى باريس في رحلة مسرحية حيث استمع له وبرئ. وأما **الثاني** فقد بقي في «الداخل» على رأس وزارة الداخلية التي بقيت صاحبة الأمر في البلاد. وقد اتضح فيما بعد أن اختطاف المهدي قد ساهم فيه أيضاً كل من الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) ووكالة الاستخبارات الأمريكية (السي آي إي) مع تواطؤ عناصر من الاستخبارات الفرنسية. لقد كان المهدي آنذاك المحرك الأول لحركة «مؤتمر القارات الثلاث» من جهة، وكان قد أقام علاقات متينة مع الرئيس جمال عبد الناصر، ولفت الانتباه في محاضرة ألقاها في القاهرة إلى ضرورة التصدي لتوسع إسرائيل في افريقيا على حساب القضية العربية. ومن جهة أخرى كانت قد توطدت علاقته مع قادة العالم الثالث من تيتو إلى تشي غيفارا وكاسترو. نذكر هذا لنلفت الانتباه إلى أن مسألة «التناوب» في المغرب لم تكن مسألة محلية، بل كانت جزءاً من صراع بين قوى التحرير في الوطن العربي والعالم الثالث من جهة، وبين الاستعمار والصهيونية من جهة أخرى. ولم يكن أحمد رضا كديرة، متزعم «القوة الثالثة» في المغرب، يخفي ارتباطه، لا بالاستعمار الفرنسي ولا بالصهيونية.

وتستمر الأزمة في النصف الثاني من الستينيات، والمناضلون الاتحاديون يساقون من محاكمة إلى أخرى. ويستشري الفساد في جميع مرافق الحياة وينتشر التذمر في كل مكان وفي جميع المرافق، ويفاجأ الناس بمحاولة انقلاب في صيف ١٩٧٠، فشلت بالصدفة. ثم تلتها محاولة ثانية بقيادة الجنرال أوفقير هذه المرة (عام ١٩٧١)، فشلت هي الأخرى بالصدفة. ثم تلا ذلك تمرد في بعض المناطق الجبلية اتهمت فيه عناصر من المغتربين الاتحاديين في الجزائر وليبيا، فترتبت عن ذلك حملة واسعة وشرسة من الاعتقالات، لم يسبق لها مثيل، إذ طالت جميع كوادر الحزب.

- ٤ -

ويحدث ما لم يكن في الحسبان. لقد قررت إسبانيا منح استقلال صوري للصحراء الغربية التي كانت تحتلها، وهي من جملة الأراضي المغربية التي تأخر استرجاعها لأسباب ليس هنا مكان شرحها. المهم أن وحدة التراب الوطني صارت مهددة. ووحدة التراب الوطني في المغرب قضية تعلو على جميع الخلافات السياسية. كان لابد إذن من وحدة الصف إزاء هذه القضية الأساسية. وهكذا دشن سنة ١٩٧٤ مسلسل جديد من الاتصال مع قادة الاتحاد الذي كان في حالة منع فعلي منذ عام ١٩٧٣. وقد أسفرت هذه الاتصالات عن رفع المنع عن الاتحاد وإطلاق ما كان قد بقي في السجون من مناضليه.

كان لا بد من استئناف المسيرة، وكان لابد من استخلاص الدروس. وهكذا عقد الاتحاد مؤتمراً استثنائياً (١٠ ـ ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥) مورس فيه نوع من النقد الذاتي، فتم الاعتراف بالأخطاء الماضية بوصفها «أخطاء ثورية»، وأقر النهج الديمقراطي كوسيلة لتحقيق الاختيار الاشتراكي، مع السكوت عن شعار «المجلس التأسيسي لوضع الدستور»، وهو الشعار «الذي كان الاتحاد يتمسك به والذي استغلته «القوة الثالثة» في تعميق الفجوة بينه وبين العرش عندما أعطت له معنى مستقى من مرجعيتها هي، المرجعية الفرنسية. وهذا ما لم يكن يدور بخلد الاتحاديين قط، لا لاستحالته عملياً فحسب، بل أيضاً لأنه يتنافى مع تاريخهم النضالي وتاريخ الحركة الوطنية كلها. إن شعار «المجلس التأسيسي لوضع الدستور» كان في الحقيقة من أجل قطع الطريق أمام تأثير الأوساط الاستعمارية الفرنسية من خلال «القوة الثالثة»، في تنظيم الحياة الدستورية في البلاد. وقد أدرك متزعمو هذه القوة هذا المعنى الوطني، وذلك ما يفسر الانتقال من «جبهة الدفاع عن الحريات الديمقراطية» (عام ١٩٥٨) إلى الاسم الذي اختاره أحمد رضا كديرة لحزبه «الفديك»: «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية» (عام ١٩٦٣). وواضح أنه لم يكن هناك ما يبرر هذا الاسم سوى تمسك المؤتمر الثاني للاتحاد (عام ١٩٦٢) بشعار «المجلس التأسيسي». وعلى رغم أن المناضلين في قيادة الحزب كانوا يعون تمام الوعي هذا الاستغلال البشع لشعار «المجلس التأسيسي» من طرف خصوم الاتحاد، فقد كان من الصعب عليهم «التنازل» عنه. ولم يتم السكوت عنه في المؤتمر الاستثنائي (عام ١٩٧٥) إلا بعد مرحلة من «الحل الوسط»، على صعيد الشعار، وذلك حين اهتدت اللجنة الإدارية الوطنية للاتحاد في اجتماعها بتاريخ

١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢ إلى صيغة «مجلس وطني تأسيسي وتشريعي» مؤكدة في جوابها على الرسالة الملكية المؤرخة بـ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢ أن اقتراح الاتحاد لهذه الصيغة: «لا يصدر عن أي تمسك دوغماتي بمبدأ المجلس التأسيسي». لقد جاء هذا التوضيح في وقت كان من المفروض فيه أن يصعد فيه الاتحاد ضغوطه على صعيد الشعارات، فقد صدر عقب المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قام بها أوفقير (١٦ آب/أغسطس ١٩٧٢). ومع ذلك لم يركب الاتحاد مركب «الشنطاج» والمزايدة.

كان سكوت المؤتمر الاستثنائي عن شعار «المجلس التأسيسي» تأكيداً آخر لذلك «التوضيح»، خصوصاً وقد بارك الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي من منفاه الاضطراري هذا المؤتمر برسالة صوتية مسجلة كان لها وقع عميق في المؤتمرين. المهم أن الرسالة كانت واضحة، رسالة المؤتمر الاستثنائي. وهكذا استأنفت الحياة النيابية من جديد في المغرب، في السنة التي تلت هذا المؤتمر، بانتخابات محلية (عام ١٩٧٦) حصل الاتحاد فيها على معظم البلديات، ثم تلتها انتخابات برلمانية (عام ١٩٧٧) أحصى الاتحاديون فيها ما يزيد على ١٢٠ مقعداً (ما يقرب من نصف المقاعد) فازوا بها عقب فرز الأصوات مباشرة، وهو عدد سيتقلص عند إعلان النتائج الرسمية في اليوم التالي إلى أقل من ٣٠ مقعداً، وربما يعود هذا إلى ما يشبه «حادثة سير» لم تكن متوقعة! والقصة كما يلي:

كان الجو الذي سبق الانتخابات هادئاً نسبياً باستثناء الأقاليم الجنوبية التي كانت تعيش في حالة من القمع المتواصل، مما جعل ممثليها في اللجنة المركزية للاتحاد يصرون على مقاطعة الانتخابات. فاضطر الكاتب الأول عبد الرحيم بوعبيد إلى إعلان ترشيحه في مدينة أغادير عاصمة الجنوب أثناء انعقاد اللجنة المركزية، لحمل ممثلي أقاليم الجنوب على قبول المشاركة. لقد رتبت هذا الشأن الداخلي للحزب أزمة مع الحكم لم تكن منتظرة. فقد عبر الحكم ممثلاً في وزير الداخلية آنذاك (الذي ما يزال وزيراً للداخلية إلى الآن) عن الرغبة في أن يترشح بوعبيد بعيداً عن الأقاليم الصحراوية، فما كان من هذا الأخير إلا أن رفض بشدة هذا التدخل في الشأن الداخلي للحزب. وتطور الأمر إلى صراع مكشوف: من سيتنازل؟ وبما أن بوعبيد لم يتنازل، فقد كان مفهوماً أن تكون النتيجة «سقوطه» في الانتخابات، على الرغم من أن أغادير تعتبر أصلب قلاع الاتحاد. وهكذا أقفل الباب أمام أية مشاركة للاتحاد في عملية «تناوب» جديدة على أساس هذه الانتخابات.

ومع أن الانتخابات الموالية عام ١٩٨٣ قد أسفرت عن نجاح عبد الرحيم بوعبيد، في دائرة أخرى، فإن «التناوب» كان بعيداً عن الأفق في ذلك الوقت. وكان لكل طرف سببه الخاص: فمن جهة دخلت الحكومة المغربية آنذاك في تطبيق أوامر صندوق النقد الدولي لإعادة هيكلة الاقتصاد، وكان الاتحاد يعارض هذه العملية، فلم يكن هناك إذن مجال لبرنامج يقوم عليه «التناوب». ومن جهة أخرى، كان سوء التفاهم قد تعمق داخل الاتحاد بين بعض القادة التاريخيين المغتربين وبين بعض المسيرين للحزب في الداخل، مما جعل هذا الأخير ينشغل بشأنه الداخلي أكثر من انشغاله بأي شيء آخر، ما عدا قضية الصحراء التي كانت الجسر الذي يجمع الجميع.

ـ ٥ ـ

تلك هي، في الجملة، قصة «التناوب» في المغرب إلى هذه السنة (عام ١٩٩٨) التي عين فيها الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي على رأس الحكومة. ولا بد من أن السؤال الذي يفرض نفسه الآن هو التالي: وما الذي تغير في المغرب حتى أصبح دخول الاتحاد في تجربة لـ «التناوب» شيئاً ممكناً، بعد ٣٨ سنة من المعارضة؟

هناك معطيات لابد من الإشارة إليها ولو باختصار:

١ ـ هناك أولا الوضعية التي ترتبت على استمرار ما يعرف بـ «مشكل الصحراء» لمدة ربع قرن (منذ عام ١٩٧٤)، وهي القضية الوطنية التي تحقق حولها إجماع شامل تضاءلت دونه كثير من الخلافات، وذابت فيها كثير من مظاهر أزمة الثقة الموروثة من سنوات التوتر السابقة.

٢ ـ وهناك التطور الذي حصل داخل الاتحاد نفسه منذ مؤتمره الاستثنائي (عام ١٩٧٥) الذي تقرر فيه الاختيار الديمقراطي كوسيلة للنضال السياسي، والدخول في التجارب الانتخابية وما يترتب عنها، خصوصاً تحمل المسؤولية على صعيد المجالس البلدية والبرلمان وممارسة المعارضة النيابية، في إطار هامش كبير من حرية القول.

٣ ـ ثم هناك التطورات التي عرفتها العشر سنوات التالية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) على الصعيدين العربي والدولي: كامب ديفيد، وانفجار الجزائر، ثم المسلسل السريع الذي أدى إلى انهيار المعسكر السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة.

وانتهاء الحرب الباردة يعني بالنسبة للمغرب غياب الدوافع التي تجعل هذه القوة الكبرى أو تلك تحذر من قوى اليسار وتعرقل المصالحة الوطنية... الخ.

٤ ـ وخلال السنوات العشر التالية (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥) شهد المغرب تدهوراً خطيراً في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة تطبيقه لأوامر صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، في إطار ما يسمى بإعادة الهيكلة، إضافة إلى تدهور الأوضاع في الجزائر واستشراء أعمال العنف فيها سواء التي تقوم بها الحركة الإسلامية أو التي تنسب إليها، وما يشكله ذلك من تهديد للمغرب لا تخفى أبعاده ومخاطره.

٥ ـ هذه العوامل كلها عملت على خفض التوتر في العلاقات السياسية في المغرب، مما أدى إلى قيام «الكتلة الديمقراطية» بين الأحزاب الوطنية (عام ١٩٩٣)، أعني الأحزاب التي تتمتع بوجود ذاتي لكونها تفرعت عن الحركة الوطنية من أجل الاستقلال، وذلك في مقابل الأحزاب التي يرجع أصلها إلى «القوة الثالثة» التي تشكلت بعد الاستقلال بزعامة المغفور له أحمد رضا كديرة، والتي صار يطلق عليها في الخطاب السياسي المعاصر اسم «الأحزاب الإدارية». وقد كان رد فعل «بعضها» تشكيل كتلة برلمانية مضادة باسم «الوفاق»، بينما بقي بعضها الآخر خارج هذا «الوفاق» لتظهر ـ عند الحاجة ـ بمظهر «أحزاب الوسط» التي تمكن من الأغلبية البرلمانية هذه الجهة أو تلك. وعلى العموم يمكن القول إن هذه «القوة الثالثة»، يمينها ووسطها، قد استنفدت إمكانيات توظيفها، وان الرتابة التي جعلت منها أحزاباً إسمية تتشكل منها حكومات تتغير فيها الأسماء فقط من دون أن يثير ذلك أي اهتمام، لا في الداخل ولا في الخارج، كان لا بد من أن يؤدي ذلك إلى البحث عن بديل، إلى «تناوب» جديد.

هذا مِن جهة، ومن جهة أخرى كان لتسلم الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي، لقيادة الاتحاد بعد وفاة المرحوم عبد الرحيم بوعبيد، دور يجب عدم التقليل من أهميته. لقد تولى الأستاذ بوعبيد قيادة الاتحاد في ظروف الأزمات التي عرفها الحزب منذ اختطاف المهدي، فخاض الصراع على واجهات متعددة: كان رجل تكتيك من الطراز الرفيع ولكنه كان أيضاً مصارعاً صلباً قوي الشكيمة، مما جعل علاقته بالأطراف الأخرى تعاني كثيراً من المد والجزر. أما الأستاذ اليوسفي، فقد اضطر للإقامة خارج المغرب منذ اختطاف المهدي، أي منذ منتصف الستينيات، وكان قد صدر في حقه حكم بالإعدام. وهكذا ظل

دائماً بعيداً عن الصراعات والمنازعات داخل الحركة الوطنية، واحتفظ بعلاقات إيجابية مع قادة حزب الاستقلال، فضلاً عن كونه أحد قادة جيش التحرير أيام الكفاح الوطني. كل ذلك كان له دوره في قيام «الكتلة الديمقراطية» وأدى إلى ظهور نوع من العلاقات جديد، قوامه الاعتراف بالاختلاف داخل الأحزاب الوطنية. أضف إلى ذلك أن المشاركة في المجالس البلدية والبرلمان منذ عام ١٩٧٦ قد أدت هي الأخرى إلى نوع من الاعتراف بـ «الآخر»، في الحياة السياسية المغربية، على الرغم من أن جميع الوطنيين يعرفون أن «الآخر» الذي تفرزه الانتخابات التي لا يتوافر فيها ما يكفي من النزاهة، لا يمثل تمثيلاً حقيقياً أية قوة اجتماعية أو اقتصادية حقيقية.

ويمكن القول بصفة عامة إن تجربة الأربعين سنة الماضية، مع ما رافقها من تطورات عربية ودولية، قد أقنعت الوطنيين والمناضلين في المغرب، ولو مع شيء من التردد، أنه لم يكن في الإمكان أحسن مما كان، وأن الضرورة تفرض اليوم أكثر من أي وقت مضى البحث عن إمكانات جديدة يجب أن تتاح لها الفرصة للظهور. ذلك ما يمكن أن يوصف بأنه يشكل القناعة التي نسجت خيوط الاتصال والتواصل بين الفاعلين السياسيين في المغرب، والتي في إطارها عمل الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي، بوصفه الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي، سواء داخل الكتلة الديمقراطية أو على مستوى العلاقة مع العرش والشخصيات المحيطة به، أو على مستوى الاتحاد الاشتراكي نفسه. ومن هنا كان اقتراحه التصويت بـ «نعم»، لأول مرة في تاريخ الحزب، على الاستفتاء على التعديل الدستوري سنة ١٩٩٣. ومع أن هذا الاقتراح لم يلق استجابة من اللجنة المركزية للحزب، فقد بقي الأستاذ اليوسفي على قناعته، معتبراً أن مجرد اقتراحه ذاك يشكل رسالة واضحة لا بد من أن تكون لها استجابة ما. وقد تعزز هذا الأمل بعد ذلك عند ظهور نتائج الانتخابات المباشرة لثلثي أعضاء مجلس النواب (حزيران/يونيو ١٩٩٣)، إذ سُمِح لأول مرة بظهور الاتحاد الاشتراكي كقوة سياسية أولى في البلاد دون أن يعني ذلك أنه نال كل ما يستحقه من المقاعد.

غير أن صدمة اليوسفي كانت عميقة عندما تبين بعد ظهور نتائج انتخابات الثلث الآخر لمجلس النواب (أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)، عبر انتخابات غير مباشرة (من المجالس المحلية والغرف المهنية والتجارية والنقابات. . . الخ)، أن دار لقمان بقيت على حالها: فقد وقع التصرف في هذه الانتخابات بصورة تلغي اتجاه نتائج سابقتها. هنا قدم اليوسفي استقالته من المكتب السياسي للاتحاد

تعبيراً عن احتجاجه، وأيضاً عن خيبة أمله في ألا يكون للتعامل السياسي الجديد الذي سار فيه ما كان يتوقعه من نتائج.

غادر اليوسفي المغرب ليقيم في فرنسا مدة شهدت اتصالات مكثفة لإقناعه بالرجوع إلى موقعه على رأس الاتحاد الاشتراكي. كما شهدت الفترة نفسها عرضاً من الملك على أحزاب الكتلة ـ الاتحاد والاستقلال أساساً ـ لتأليف حكومة «تناوب» يضمن الملك لها ثلاث سنوات من التأييد البرلماني. واستمر الأخذ والرد حول هذا الموضوع ما يقرب من سنة دون نتيجة. وبعد ذلك بأشهر عاد عبد الرحمن اليوسفي إلى المغرب ليكون في مقدمة مستقبلي الفقيه محمد البصري الذي سمح له بالرجوع إلى الوطن بموجب عفو ملكي، بعد غربة استمرت أزيد من ثلاثين سنة. وعندما أُعلِن عن تراجع اليوسفي عن استقالته من منصب كاتب أول للاتحاد، فهم الناس أن إجراءات جديدة لا بد من أن تكون في الأفق. وذلك ما حصل بالفعل. فقد أعلن عن دستور جديد ينص على انتخاب جميع أعضاء مجلس النواب انتخاباً مباشراً، وفي المقابل إنشاء مجلس للمستشارين ينتخبون انتخاباً غير مباشر من طرف الهيئات التي كانت تنتخب ثلث مجلس النواب في الدستور السابق. ومع أن هذا المجلس الجديد، مجلس المستشارين، يتمتع بسلطات تقترب من سلطة مجلس النواب، فإن هذا التعديل يشكل نوعاً من الاستجابة إذ يلزم عنه مباشرة حل مجلس النواب الذي كانت استقالة اليوسفي احتجاجاً على التدخل الذي تعرض له ثلثه «المنتخب» من المجالس المحلية والهيئات المهنية والنقابية.

والأهم من ذلك أن الدستور الجديد ينص لأول مرة في المغرب على أن الوزير الأول هو الذي يقترح قائمة وزارته على الملك الذي يعين هذا الأخير (ضمنياً من الجهة التي لها الأغلبية النسبية في مجلس النواب). ومعنى ذلك أن الوزراء سيصبحون، لأول مرة في المغرب، مسؤولين أمام الوزير الأول. ومع أن هذا لا ينطبق على ما يطلق عليه «وزراء السيادة»، (وزراء الداخلية والخارجية والدفاع والعدل والأوقاف) الذين يعتبرون مسؤولين أمام الملك مباشرة فإن البرنامج الحكومي الذي يصادق عليه المجلس الوزاري برئاسة الملك يلزمهم، كما يلزمهم التضامن الحكومي. والأهم من ذلك أن العملية تنطوي على تعديل سياسي مهم في الحياة السياسية المغربية يتمثل في ظهور مؤسسة الوزير الأول. لقد كانت من قبل وزارة فارغة أو شبه فارغة لا وزن لها ولا اعتبار في الخطاب السياسي المغربي، بما في ذلك خطاب وسائل الإعلام الرسمية. لقد

كان التركيز من قبل على وزارة الداخلية وحدها التي كان الناس يطلقون عليها «أم الوزارات»، وذلك منذ أن تولاها أحمد رضا كديرة في أوائل الستينيات، مروراً بالجنرال أوفقير، إلى وزيرها الحالي الذي مر عليه الآن، وهو على رأسها، ربع قرن من الزمن!

لم يكن من الممكن، إذن، تجاهل هذه التعديلات الدستورية التي ـ رغم شكليتها ـ قد تفتح الباب أمام وضعية أكثر قابلية للتطور نحو الديمقراطية الحقيقية. لذلك قرر الاتحاد ـ بل الكتلة الديمقراطية باستثناء فصيل صغير ـ التصويت بـ «نعم» للدستور الجديد (١٣/٩/١٩٩٦). وتلك هي المرة الأولى التي يصوت فيها الاتحاد الاشتراكي بالإيجاب على الدستور في المغرب. وبما أن هذا الدستور ينص كما قلنا على غرفتين، واحدة للنواب وأخرى للمستشارين، فقد نتج من إقراره حل مجلس النواب السابق، بصورة آلية، وإجراء انتخابات جديدة. وعندما ظهرت نتائج الانتخابات (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧) تبين أن الاتحاد الاشتراكي يأتي في المقدمة، مما يعني أن الوزير الأول سيكون منه، وأن جملة مقاعد البرلمان قد توزعت على «اليسار» و«الوسط» و«اليمين» بشكل متعادل: الثلث لكل طرف. أما «اليسار» فيتكون من الكتلة الديمقراطية التي أصبح الاتحاد يشكل الأغلبية داخلها. وأما «الوسط» فيتكون من الأحزاب التي كانت قد ورثت في منتصف السبعينيات «القوة الثالثة» التي تحدثنا عنها. وأما «اليمين» فيتكون من الأحزاب التي شقت، أو انشقت، في منتصف الثمانينيات، عن هذا الذي يدعى اليوم بـ «الوسط» لترث منه خط «القوة الثالثة»، ومهمتها في أن تتشكل منها الحكومات، في مرحلة «التناوب» المجمد الذي سبق حكومة اليوسفي.

ـ ٦ ـ

واضح أن هذه التركيبة النيابية الجديدة ـ القديمة تفسح المجال لأول مرة للاتحاد الاشتراكي للمشاركة في حكومة يتولى فيها منصب الوزارة الأولى، والتي يسمح الدستور لأول مرة بظهورها كمؤسسة متميزة. وواضح كذلك أنه لم يكن من السهل، أمام هذا المسلسل من التعديلات، رفض العرض الذي تنطوي عليه. ومن هنا قرار الأستاذ اليوسفي خوض التجربة.

لم يكن من السهل أبداً الانقياد ـ داخل الكتلة ـ لهذا الاختيار الذي اختاره الأستاذ اليوسفي، تماماً كما أنه لم يكن من السهل الوقوف في وجه هذا

الرجل من أي كان. فتاريخه النضالي وسلوكه المثالي وصفاء سريرته أشياء لا يضعها أحد، لا داخل حزبه ولا خارجه، موضع شك، وبالتالي فما يقدمه كقناعة شيء يفرض نفسه على الجميع كقناعة صادقة لا تحتمل الرد، على الرغم من جميع التخوفات التي يمكن أن يعبِّر عنها والتي لا تخلو الساحة من الكثير من المعطيات التي تبررها. وبعبارة أخرى، إن جميع الذين يشاركون في الحكومة الحالية، والذين يؤيدونها من دون المشاركة فيها، إنما يفعلون ذلك لأنهم يثقون في اليوسفي، ويدركون أيضاً أن اختيار الملك له كوزير أول ليس اختياراً خالياً من المعنى. والسياسة في المغرب، وبعبارة أخرى «الجديّة في السياسة» في المغرب، تمارس بالرموز والمعاني. وهذا شيء بديهي: فالفاعلون السياسيون الحقيقيون في المغرب يعرف بعضهم بعضاً معرفة حقيقية، والخطاب بين «العارفين» يجري دوماً لا بالتصريح بل بالتلميح. ولذلك فمن العبث البحث عن ضمانات مكتوبة، فالمكتوب في مثل هذه الحال يبقى في الغالب حبراً على ورق.

لقد أكد اليوسفي مراراً وتكراراً، قبل تعيينه وزيراً أول بأكثر من سنة، أن الاتحاد مستعد لتحمل المسؤولية في حكومة تتوفر لها ثلاث دعائم: ثقة الملك، وأغلبية مريحة في البرلمان، والسند الشعبي...

أما **الركن الأول**، فقد أكده جلالة الملك حينما صرح أمام مجلس النواب في حفل تنصيبه، أنه بعد هذا التنصيب سيعين من يرتضيه ضميره وزيراً أول. وقد فهم الناس منذ ذلك الوقت أن تحكيم الضمير لن يسفر عن شخص آخر غير اليوسفي، فجلالته يعرف أكثر من غيره الفاعلين السياسيين في المغرب. لقد توفرت الثقة إذن، وهل هناك من ثقة أثقل وزناً من فتوى الضمير!

وأما **الركن الثاني**، فقد توافر أيضاً، وبدون صعوبة. فقد قام الأستاذ اليوسفي بمجرد أن كلفه الملك بما لم يكن منتظراً، وبما لم يكن في إمكان غيره القيام به. قام باستشارات واسعة شملت جميع الهيئات السياسية والنقابية المعترف بها قانونياً، سواء في ذلك أصدقاء الاتحاد أو خصومه، القدماء منهم والجدد. إن هذا الاعتراف بجميع مكونات الحياة السياسية في المغرب بما في ذلك أولئك الذين ينتمون تاريخياً إلى «القوة الثالثة» التي تحدثنا عنها شيء غير مسبوق. وقد أسفرت الاتصالات عن أغلبية مريحة فعلاً تضم نواب الكتلة والمرتبطين بها ونواب «الوسط»، إضافة إلى نواب الفصيل الإسلامي الذي شارك في الانتخابات.

وأما عن **الركن الثالث**، وهو السند الشعبي، فيمكن القول: إنه لأول مرة في المغرب بدأ الناس، منذ الشهر الثاني من تشكيل هذه الحكومة، يطرحون عبر وسائل الإعلام، الرسمية وغير الرسمية، هذا السؤال: لقد عقدت آمال كبيرة على هذه الحكومة، فماذا حققت؟ إن دلالة هذا السؤال كامنة لا في صيغته، بل في مجرد طرحه. ذلك أنه لم يسبق أن طرح مثل هذا السؤال في المغرب منذ أربعين سنة، أي منذ الحكومات الأولى التي شكلتها فصائل الحركة الوطنية بعد الاستقلال، وعلى عهد الملك الراحل محمد الخامس. إن ذلك يعني أنه لا أحد في المغرب ـ على مدى ثلاثين عاماً ـ كان ينتظر أن تسفر عملية تنصيب حكومة «جديدة» عن أي شيء جديد. أما هذه الحكومة، فأنظار الشعب المغربي كله مشدودة إليها. وليس هناك من يستطيع أن يُنْكِر أنها تحظى برضا جميع مكونات الشعب المغربي، بما في ذلك رجال الأعمال والمؤسسات التجارية الحرة، فضلاً عن الجماهير الشعبية في المدن كما في الأرياف. وهناك وعي عميق بأنه إذا لم تحقق هذه الحكومة شيئاً، فذلك لن يكون بسبب آخر غير العرقلة الإدارية، الشيء الذي يعني أنها لم تتوافر لها الوسائل التي يمكن بها أن تعمل. وهذه مسألة سنعود إليها بعد قليل.

وإلى جانب هذا السند الشعبي التلقائي هناك ترحاب دولي لم يسبق له مثيل. فلأول مرة تعرب الدول: الغربية الولايات المتحدة وفرنسا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا وانكلترا. . . الخ، التي تهتم بالشأن المغربي، تعرب علناً وفي تصريحات رسمية، عن ترحيبها بهذا التغيير الذي حصل في المغرب بتعيين الوزير الأول من المعارضة، خصوصاً عبد الرحمن اليوسفي المعروف على نطاق دولي بسمعته الطيبة. وهناك وعود بالمساعدة والاستثمارات لا تُخفي صيغتُها أنها تشجيع لهذا الاتجاه.

ـ ٧ ـ

والآن وقد مرت ثمانية أشهر على هذه الحكومة (٤ شباط/ فبراير ١٩٩٨)، التي يطلق عليها في المغرب «حكومة اليوسفي» تارة و«حكومة التناوب» تارة أخرى، المهم أن لها اسماً تحمله على خلاف الحكومات الغفل السابقة، فما هي النتائج التي يمكن تسجيلها لها أو عليها خلال هذه المدة؟

على الرغم من أن مدة ثمانية أشهر لا تكفي لتقويم عمل حكومة نصبت في إطار الظروف والمناسبات التي شرحنا، فإن الملاحظ يستطيع مع ذلك أن يسجل ما يلي:

١ ـ أما عن برنامج الحكومة الذي صودق عليه في البرلمان بمجلسيه، فهو برنامج عام انتقالي، يستهدف إنقاذ ما يمكن إنقاذه على طريق الإعداد للخطة الخماسية التي تنكب الوزارات المختلفة على إعدادها، وقد حظي هذا البرنامج بما يشبه الإجماع الوطني، وإن أخذ عليه خلوه من كثير من التفاصيل والأرقام. وهذا مفهوم ومبرر، فأعضاء الحكومة حديثو العهد بميادين مسؤولياتهم والبرنامج انتقالي.

٢ ـ هناك مبادرات أقرت لصالح الفئات المتضررة والضعيفة من المنتجين. وهناك أيضاً الإعلان عن تصفية ملف المعتقلين السياسيين والمخطوفين، وقد صفيت جوانب أساسية منه، إذ تم الاعتراف بموتى ومخطوفين وتقرر تعويض لذويهم. هذا إضافة إلى العديد من النصوص التي بدونها لا يتأتى إنجاز ما هو مطلوب إنجازه. ومع أن هذه الإنجازات هي دون المنتظر بكثير، فإن معظم الناس في المغرب يتفهمون الوضع المعقد والمتشعب الذي على هذه الحكومة أن تواجهه. وهناك شبه إجماع بأنه إذا فشلت هذه الحكومة، فإن فشلها لن يكون راجعاً إليها نفسها، بل إلى أشياء خارجة عن رغبتها وإرادتها.

والسؤال الآن هو: ما هي حظوظ تجنب هذا الفشل المحتمل؟

يمكن القول، مبدئياً، إن الناس في المغرب ما زالوا محتفظين بالأمل، وأيضاً مستعدين للانتظار، فهم يقدرون الظروف الصعبة. وهم مستعدون للانتظار أكثر إذا تبين لهم بوضوح أن أمامهم مخرجاً مؤكداً من النفق. ومع ذلك فالشكوك المشفوعة بالإشفاق قائمة، وربما تتزايد.

وهنا لابد من التمييز بين أمرين حتى تكون الرؤية واضحة.

فإذا نظرنا إلى هذه التجربة من زاوية ما يمكن أن تحققه على المدى القريب، على مستوى مشاكل البطالة والتشغيل والتعليم. . . الخ، فإن المرء سيكون حالماً إذا هو توقع تحسناً جذرياً أو إصلاحاً شاملاً قبل مرور خمس سنوات من العمل المتواصل.

غير أن الذين يعرفون الوضع في المغرب جيداً، ويعرفون الذهنية المغربية، لا ينظرون إلى هذه التجربة التي ترتبط باسم اليوسفي من زاوية ماذا يمكن أن تحققه على مستوى المشاكل التي ذكرنا. إن العرض الذي قدمناه عن تاريخ مشكلة «التناوب» في المغرب، منذ حصوله على استقلاله سنة ١٩٥٦ إلى

اليوم، يظهر بجلاء أن الأمر يتعلق في الحقيقة بتحَدٍّ تواجهه اليوم معظم بلدان العالم الثالث؛ إنه مشكل التحول إلى الديمقراطية. وإذا كنا قد تتبعنا تطور هذا المشكل في المغرب عبر تفاصيل، ربما أثارت الضجر، فذلك من أجل أن نلفت الانتباه إلى خصوصية هذا المشكل بالنسبة للمغرب. وبالإمكان الآن إبراز عناصر هذه الخصوصية:

منذ عقدين من السنين أو أكثر انتبه المحللون الغربيون المتتبعون للشأن المغربي إلى ما يميز الوضع السياسي في المغرب، أعني ما عبر عنه بعضهم بقوله: «المعارضة في المغرب ضرورية للعرش، والعرش ضروري للمعارضة». وهذه حقيقة يعيها حق الوعي كل من العرش والمعارضة. فقد صرح جلالة الملك الحسن الثاني يوماً للصحفيين قائلاً: إنه لو لم تكن المعارضة قائمة في البلاد لأنشأتها. أما المعارضة نفسها، سواء يوم كانت تتمثل في حزب الاستقلال قبل إنشاء الاتحاد، أو بعده، فقد كانت دوماً معارضة للقوى التي تريد أن تحتوي العرش وتبعده عن الارتباط بالشعب وأهدافه، أو أن تلغيه إلغاء. لقد عرضت فرنسا على الوطنيين المغاربة عندما اضطرت للدخول معهم في مفاوضات الاستقلال أن يقبلوا الاستقلال دون إرجاع محمد الخامس من المنفى، فكان رد الوطنيين وعلى لسان أولئك الذين قادوا المفاوضات، والذين سيصبحون قادة للاتحاد، أنه لا مفاوضة ولا نقاش في عودة الملك الشرعي. وما زال كاتب هذه السطور يتذكر صوت المهدي بنبركة في تجمع جماهيري بالدار البيضاء سنة ١٩٥٥ وهو يروي ما يجري في المفاوضات مع فرنسا، قال: «طلب منا الفرنسيون أن نقبل الاستقلال أولاً ثم تقوم الحكومة المغربية بعد ذلك بطلب إعادة محمد الخامس. أما أن تعيده الحكومة الفرنسية نفسها في هذا الظرف بالذات فذلك ما لا يقبله كبرياء الرأي العام الفرنسي». قال المهدي: «ونحن كذلك قلنا لهم: إن كبرياء الرأي العام المغربي لا يقبل الاستقلال دون رجوع محمد الخامس الذي كان نفيه مساً بكرامة المغاربة».

لقد ارتكبت فرنسا خطأً جسيماً عندما اعتقدت أن «القوة الثالثة» التي أنشأتها من بعض الإقطاعيين وأعوانها من شيوخ القبائل وغيرهم يمكن أن تفرض بواسطتها على الشعب المغربي ملكاً آخر غير الملك الوطني محمد الخامس. وجوهر الخطأ الذي ارتكبته الحكومة الفرنسية هو أنها اعتقدت أن المغاربة يتشبثون بالملك فقط لأنه ملك، ونسيت أن هذا الملك نفسه الذي فضلته فرنسا على غيره من الأمراء لصغر سنه، لم يكن شيئاً مذكوراً قبل أن يتبنى قضية بلده

وشعبه، قضية الاستقلال في أوائل الثلاثينيات من هذا القرن. ويجب أن نضيف إلى ذلك أن علاقة قادة المعارضة بالملك الحسن الثاني، سواء منهم المهدي بنبركة أو عبد الرحيم بوعبيد أو عبد الرحمن اليوسفي، ترجع إلى ما قبل الاستقلال، حينما كان ولي العهد الشاب يقوم بصلة الوصل بين والده والقادة الوطنيين، وحين كانت السلطات الاستعمارية تعتبره متطرفاً يحرض والده على فرنسا. وأكثر من ذلك كان من الممكن أن يكون اليوسفي مديراً لديوان ولي العهد منذ بداية الاستقلال. غير أن الرياح تجري أحياناً بما لا تشتهي السفن. ومن «العبث» الذي يرافق السياسة دوماً، منذ غابر العصور، أن «الرياح» المفاجئة هي التي تقرر في اتجاه التاريخ. ومع أن التاريخ لا يكرر نفسه، فهناك في مختلف العصور سلسلة من التحولات تتكرر بصور جديدة، ولكن متشابهة.

من هنا ندرك أن «التناوب» في المغرب لا يتعلق مضمونه بمن سيكون على رأس هذه الوزارة أو تلك، بل بمن سيكون إلى جانب الملك ويكون الملك إلى جانبه: هل الحركة الوطنية وامتداداتها أم «القوة الثالثة» التي أراد الاستعمار أن يرهن الملك بواسطتها في فلك مصالحه؟ واليوم وقد تغيرت الظروف ولم تعد المصالح الأجنبية محكومة بالحرب الباردة وصراع القوى الدولية، لا بد من أن يتخذ «التناوب» مضموناً آخر: إما الفراغ الذي تعمره الانتهازية التي برهنت التجربة أنها أول من يتخلى عن العرش وصاحبه عند الشدائد (سواء زمن الحماية أو ساعات المحاولتين الانقلابيتين الفاشلتين)، وإما إعادة ترتيب العلاقة بين العرش والقوى الوطنية الحقيقية بما يجعل من كون الواحد منهما ضرورياً للآخر جسراً سلمياً ونموذجياً لعملية الانتقال نحو الديمقراطية في إطار ملكية دستورية، تجسم تاريخ الملكية وتاريخ الوطنية في المغرب، وهما تاريخ واحد يمتد على أكثر من اثني عشر قرناً.

ومن هنا يبدو واضحاً أن مصير حكومة اليوسفي يطرح مصير المغرب ككل. والجميع يعي هذه الحقيقة ويعي أن قولة الفيلسوف اليوناني: «إنك لا تستطيع أن تستحم في النهر مرتين فمياهه تجري باستمرار» تصدق على المغرب اليوم. لقد سئل الأستاذ اليوسفي، قبل تعيينه وزيراً أولاً بشهور، عن ما يتوقع من تطورات، فكان جوابه: «المغرب عبارة عن قاعة انتظار كبيرة، على المرء فيها أن ينتظر طويلاً قبل الدخول إلى مستقبله». وإذا كان المثل المغربي يقول: «دخول الحمام ليس كالخروج منه»، فإن جميع الذين هم على صلة باليوسفي يعرفون أنه يتنفس برئة واحدة، وأنه بالتالي لا يستطيع المكوث طويلاً في حمام

موبوء، خصوصاً إذا تبين له أن هناك من يلقي فيه بالقمامة عمداً ولهدف في نفس يعقوب! ومن دون شك سيكون الرجل معذوراً، فقَدْ فَقَدَ رئته الأخرى في معركة إعادة الملك الشرعي من المنفى وتحقيق الاستقلال! وواضح أن فشل اليوسفي لن يكون فشلاً لشخص، بل إخفاقاً نهائياً لتجربة «التناوب» التي تعني التحول السلمي إلى الديمقراطية.

وأمام هذه النتيجة المرعبة لا بد من تحديد السبب أو الأسباب التي يمكن أن تكون مصدراً للفشل.

ليس من الممكن التنبؤ بالتفاصيل ولكن يمكن تحديد العوامل المحتملة.

ـ هناك ما يمكن أن نطلق عليه «العوامل الذاتية» التي ترجع إلى ما قد يظهر، أو يحرك، من تناقضات داخل الكتلة ككل، أو داخل الحزبين الرئيسيين فيها: الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال. ومع أن كل شيء محتمل في هذا المجال، فإن غياب البديل في الأفق ووعي الجميع بخطورة المرحلة الراهنة يجعل من الصعب المضي بأي خلاف في هذا المجال إلى حد إفشال التجربة.

ـ أما احتمال فقدان الحكومة الأغلبية البرلمانية المريحة التي تتوافر لها اليوم، فهو احتمال بعيد في الأفق المنظور. ذلك أن هذه الأغلبية تعكس في الحقيقة مفعول ثقة الملك، وهي ثقة لا نعتقد أنه سيكون في تصرفات اليوسفي المعروف باستقامته ونزاهته ولباقته ما يزعزعها. وليس هناك قوى خارجية ضاغطة لزعزعة هذه الثقة، بل بالعكس، فجميع الدول المعنية بالشأن المغربي أيدت وتؤيد هذه التجربة وتدفع بالأمور نحو نجاحها.

ـ أما القوى الداخلية التي يمكن أن تمارس الضغط الفعلي المضاد لوجود هذه الحكومة، فلا يبدو أن هناك مثل هذه القوى، خصوصاً وقد كانت هيئات رجال الأعمال والفاعلين الاقتصاديين من أول من رحب بهذه الحكومة، وقد اتخذت مبادرات بنكية عملية في هذا السبيل. أما القوى الأخرى غير الاقتصادية، فليس هناك في الوقت الراهن قوى من هذا القبيل، فثقة الملك والسند الشعبي الواسع يجعلان من المستبعد تماماً مثل هذا الاحتمال.

فأين يمكن أن يكمن سبب الفشل إذن؟

إنه يكمن في نظرنا في الإرث الذي تراكم خلال الأربعين سنة الماضية على مستوى أجهزة الدولة ككل، وبالخصوص منها الجهاز الإداري الذي

يستشري الفساد في جميع مرافقه، وهو فساد بنيوي، بمعنى أن مس أي جانب منه يثير جوانب أخرى مباشرة. وكما هو معروف فالفساد الذي من هذا النوع يحتمي بعضه ببعض في جميع الاتجاهات والمستويات. إنه كالأخطبوط يسري في الجسم كله ولا يمكن التخلص منه إلا بعملية جراحية.

والتحدي الذي يواجه التحول السلمي إلى الديمقراطية هو هذا بالذات. والتجربة المغربية، والتي هي الأولى من نوعها في الوطن العربي، تضع أمامنا المعطيات التالية:

ـ هناك في المغرب الآن ديمقراطية حقيقية على مستوى حرية التعبير والتعددية الحزبية، ويمكن أن تتحسن الأمور على مستوى نزاهة الانتخابات، وتكون النتيجة أغلبية مستقلة لأحزاب الكتلة تمكنها من تشكيل حكومة كالحكومة القائمة.

ـ وهناك تصفية حقيقية لسجل حقوق الإنسان قُطعت فيها أشواطٌ واسعة. من المنتظر، بل من المؤكد، أن تتم التصفية نهائياً في الأشهر القليلة القادمة.

ـ وهناك علاقات بين القوى السياسية تتميز بانخفاض التوتر إلى جانب سلم اجتماعي، فلا إضرابات ولا مطالب تستعصى تلبيتها، وهناك هدوء على مستوى الطلاب والجامعات... الخ.

ومع ذلك فالإصلاح، في أي مجال يطرح مشكلة الجسم الذي يستشري فيه الفساد المترابط على جميع المستويات.

نعم، هناك في الإدارة المغربية بمختلف مستوياتها كفاءات على درجة عالية من النزاهة والاستقامة والتفاني في العمل. ولكن معظم مفاصل الإدارة ومراكز المسؤولية تفتقد إلى مثل هذه العناصر، وقد آن الأوان لأن يفسح للعناصر النظيفة بتولي المسؤوليات التي هي أهل لها. أما العناصر التي انساقت مع الفساد لسبب أو آخر، بدافع من تدخلات أو بدافع من المصالح الشخصية وروح الانتهازية، فقد آن الأوان لأن تنسحب بهدوء، وتحت غطاء «عفا الله عما سلف» إن اقتضى الأمر ذلك، خصوصاً أن هناك سوابق من هذا النوع، منذ بداية الاستقلال.

ومع أن الفرق كبير وشاسع بين وضعية الفساد اليوم ووضعية الفساد أمس، فإن أوجه التشابه على المستوى الصوري البنيوي تفرض نفسها، فالإرث

هو إرث غياب الديمقراطية، الغياب الذي يفسح المجال لاستغلال النفوذ والاستظلال بمظلات استظلالاً ما أنزل الله به من سلطان.

ومهما يكن فمعالجة الفساد أمر ضروري، إذ عليه يتوقف الخروج من النفق. لابد من التفكير الجدي في الموضوع، فالإصلاح بواسطة الفاسد وفي إطار الفساد غير ممكن. إن الأمر يتطلب إرادة سياسية قوية ومصممة على معالجة المشكل بطي الصفحة جملة، وتدشين بداية جديدة. وإذا كان لا بد من الحرص على تجنب الشطط في مثل هذه التدابير، فلا أعتقد أن أحداً في المغرب يشك في أن حكومة اليوسفي الحالية مؤهلة تماماً لتجنب هذا الشطط. إن الأمر كله يتوقف إذن على ظهور إرادة حقيقية تعطي لمفهوم «التناوب» مضموناً ملموساً. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإذا كان شعار «من أين لك هذا؟» شعاراً غير واقعي في الظرف الراهن على الأقل، فإن المطالبة بتوظيف هذا الـ «هذا» لصالح البلاد أمر ضروري، وأشد ضرورة منه أن يكون الـ «هذا» في المستقبل نتيجة عمل مشروع وفي إطار القانون.

وكيفما كان الحال، يبقى أن تدشين بداية جديدة من النوع الذي وصفنا، أو عدم تدشينها، هو الذي سيقرر في مصير هذه الحكومة وفي مصير التجربة ككل، عاجلاً أو آجلاً. وقد لا يخطئ المرء إذا هو توقع أن «تقرير المصير» هذا لن يكون في الإمكان تأجيله أكثر من بضعة أشهر.

الفصل الثامن

اليمن... إلى أين؟[*]

محمد عبد الملك المتوكل[**]

(*) نشر في: المستقبل العربي، السنة ٢١، العدد ٢٤٠ (شباط/فبراير ١٩٩٩)، ص ٢٢ ـ ٣٥، وهو في الأصل محاضرة أُلقيت في دار الندوة في بيروت بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

(**) أستاذ العلوم السياسية في جامعة صنعاء ـ اليمن.

في البداية، أتوجه بالشكر لمركز دراسات الوحدة العربية على إتاحة الفرصة لي لأتحدث أمام هذه النخبة المتميزة عن وطنهم اليمن. كثيرون منكم لا يترددون في القول بأن اليمن هو وطنهم الأول الذي انطلقت منه هجرات أجدادهم بحيث لم يبقَ في اليمن ـ كما قال أحد الظرفاء ـ سوى المستفيدين من طرد الآخرين.

والسؤال الذي اقترحه مركز دراسات الوحدة العربية كعنوان لحوار هذا اللقاء سؤال ليس من السهولة الإجابة عنه من قبل معد هذه الورقة وحده... ولهذا فإني أدعوكم إلى الاشتراك في الإجابة عنه.. وسوف يتركز دوري على طرح عدد من المؤشرات والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة فعلاً وليس المرغوب في الوصول إليها، معتمداً على مراجع ودراسات أعدتها وأشرفت على أغلبها الأجهزة الحكومية والمؤسسات الدولية المتعاملة معها.

على ضوء هذه المؤشرات والمعطيات لنا جميعاً أن نتصور اليمن إلى أين؟

أولاً: الجمهورية اليمنية

الموقع والمساحة: تقع الجمهورية اليمنية في جنوب شبه الجزيرة العربية بين خطي عرض ١٢ درجة و٢٠ درجة شمالاً، وبين خطي طول ٤١ درجة و٥٤ درجة شرقاً. وتبلغ مساحتها ٥٥٥,٠٠٠ كيلومتر مربع (من دون الربع الخالي) وتحدها من الشمال العربية السعودية، ومن الجنوب البحر العربي وخليج عدن، ومن الشرق عُمان، ومن الغرب البحر الأحمر.

ويقع في الجنوب الغربي لليمن مضيق باب المندب الذي تقسمه جزيرة «ميون» اليمنية وتتحكم في مداخله. وتقع جزيرة سقطرى ـ وهي أكبر الجزر

اليمنية ـ على مسافة ٥١٠ كيلومترات من الساحل اليمني في البحر العربي وتبلغ مساحتها ٣٦٥٠ كيلومتراً مربعاً. . وتوجد في البحر الأحمر أكثر من ١١٢ جزيرة يمنية أكبرها جزيرة قمران، وحنيش الكبرى، وحنيش الصغرى، وزقر، والزبير، والطير. . الخ.

السكان والكثافة: بلغ عدد السكان المقيمين في الجمهورية ـ من واقع الإسقاطات السكانية لعام ١٩٩٧ ـ حوالى ١٦,٤٨٢,٠٠٠. ويتوزع هؤلاء السكان على ١٩ محافظة بكثافة ٣٠ نسمة لكل كيلومتر مربع[1].

النمو الاقتصادي: اتسم مسار النمو الاقتصادي للجمهورية اليمنية بالبطء والتقلب، وعدم التوازن، والعجز عن إيجاد زيادة في دخل الفرد.

وبلغ متوسط النمو الحقيقي للفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٦) بما لا يزيد على ٢,٩ بالمئة، وهو معدل يقل عن معدل النمو السكاني الذي يصل إلى ٣,٧ بالمئة.

إن ضيق قاعدة النمو الاقتصادي وعدم توازنه يمكن ملاحظتهما عند النظر إلى مسار نمو الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي، والذي حقق نمواً متوسطاً لم يتجاوز ٢,٢ بالمئة. وقد انخفضت مساهمة القطاع الزراعي بحوالى ٤٥,٩ بالمئة ما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٧، في مقابل زيادة في مساهمة قطاع النفط وتكريره بنسبة ٣٥,٨ بالمئة. أما الملمح المهم في هيكل الاقتصاد اليمني فهو سيطرة قطاع الخدمات الذي وصلت مساهمته عام ١٩٩٧ إلى ما يقرب من ٣٧ بالمئة.

وبالنسبة للاختلال الخارجي، فعلى رغم انخفاض نسبة عجز ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من ١ بالمئة في عام ١٩٩٧، إلا أن حجم العجز ما زال يفوق القدرات الحالية للاقتصاد الوطني. ويعود هذا العجز إلى نمو الواردات السلعية، وإلى ضعف قاعدة الصادرات غير النفطية. . فقد زادت الواردات من حوالى ١٩٣٥ مليون دولار إلى ٢٣١٤ مليون دولار خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٧) في حين لم ترتفع الصادرات غير النفطية إلا من ١٠٥ ملايين دولار إلى ١١٣ مليون دولار فقط خلال الفترة نفسها.

التضخم: قدرت الخطة الخمسية (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠) ارتفاع معدل التخضم

---

(١) اليمن، الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٧.

من ٢٩,٤ بالمئة عام ١٩٩٢ إلى ٥٦,١ بالمئة في عام ١٩٩٥. وهناك تقديرات تشير إلى نسب أعلى للتضخم.

لقد أدت السياسة المالية النقدية إلى انخفاض في معدل التضخم إلى ما يقرب من ٣٠ بالمئة عام ١٩٩٧. وعلى رغم هذا النجاح إلا أن معدل التضخم ظل عند مستويات مرتفعة للأسعار التي ما زالت بعيدة عن متناول الفقراء وذوي الدخل المحدود.

وهناك عامل إيجابي آخر في وضع اليمن الاقتصادي هو التحسن في عبء المديونية الخارجية، حيث تمكنت اليمن في نادي باريس من الحصول على إعفاء من ٨٠ بالمئة من الديون الروسية التي تصل إلى حوالى ٦٠ بالمئة من إجمالي الديون الخارجية التي وصلت بنهاية عام ١٩٩٧ إلى ٧,٩٤٩ مليون دولار. ومع كل ذلك، فإن الدين يظل يشكل عبئاً كبيراً على مقدرات الاقتصاد الوطني.

حجم الاستثمار العام: اتسم بعدد من الاختلالات خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٦)، وتدني حصة الاستثمار من الإنفاق العام من ١١,٧ بالمئة عام ١٩٩٠ إلى ٨,٩ بالمئة في عام ١٩٩٦. وصاحب ذلك ضعف في كفاءة استيعاب الإنفاق الاستثماري بما يقارب ٥٠ بالمئة، وذلك كنتيجة للاختلالات الإدارية والإجراءات الروتينية، والفساد المستشري، إلى جانب الاعتماد على مصادر خارجية غير مأمونة بما يساوي ٢٥ بالمئة من حجم الاستثمارات المتوقعة في الخطة.

خلاصة وضع الاقتصاد اليمني: اقتصاد يسيطر عليه بشكل متنام قطاعا الخدمات والنفط، في ظل محدودية دور الصناعة، وجمود القطاع الزراعي الذي يعيش عليه ـ عيشة الكفاف ـ ما يقرب من نصف السكان.. ولا يزال يستوعب ٣٣ بالمئة من القوى العاملة.

ومشكلة النمو الاقتصادي ـ كما يراها **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨** ـ تكمن في ضعف قدرات كل من الدولة والقطاع الخاص. فقدرات الدولة في اليمن تضعف حتى في نطاق وظائفها التقليدية ـ الأمن، النظام، القضاء، الإدارة ـ وتتدنى كماً وكيفاً في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية. وحينما تضعف قدرات الدولة في أداء وظائفها الأساسية تتلاشى مصداقيتها ويتأثر الاستثمار والنمو بشكل سلبي. وفي هذا الصدد أشار **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧** إلى أن إحدى الدراسات عن ٦٩ دولة أظهرت ارتباط أداء الدولة السيئ

لوظائفها بعدم سيادة القانون وحماية الممتلكات، وبالتالي انعكاس ذلك على حركة الاستثمار.

الفقر: كان المفهوم السائد للفقر أنه يمثل عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية.. وقد تطور المفهوم ليشمل: الحرمان من حق الاختيار الذي يمثله التعليم والصحة والمشاركة السياسية والتمتع بحقوق الإنسان. وبذلك أصبح مفهوم الفقر يشمل: فقر الدخل، وفقر الحماية، وفقر المشاركة.

وأظهرت البيانات لعام ١٩٩٢ أن حوالى مليونين وستمائة ألف مواطن كانوا يعيشون تحت خط الفقر، وحوالى مليون ونصف في فقر مدقع، وحوالى ٨١ بالمئة من هؤلاء الفقراء يقطنون في الريف.

وهناك دراسة لـ «الاسكوا» قدرت نسبة الفقر في عام ١٩٩٦ بحوالى ٤٧ بالمئة، بينما قدرها **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧** بحوالى ٤٧,٧ بالمئة.

لقد ارتفعت نسبة الفقر من ١٩,١ بالمئة عام ١٩٩٢ إلى ٥١,١٩ بالمئة في عام ١٩٩٧، أي أن عدد الفقراء زاد من حوالى ثلاثة ملايين ومائتي ألف إلى حوالى ٩ ملايين مواطن وارتفعت نسبة الفقر المدقع من حوالى ٩ بالمئة إلى ٢٤ بالمئة خلال الفترة أي أنه زاد من حوالى مليون وخمسمائة ألف إلى حوالى أربعة ملايين مواطن. وأكثر من ٩٠ بالمئة من الأسر يقل دخلها عن قيمة الإنفاق على السلع الأساسية، أي ما يساوي ١٤٠ دولاراً.

وتشمل ظاهرة الفقر اليوم فئات المتعلمين وحاملي الشهادات الجامعية والتي انخفضت أجورها الحقيقية بفعل ارتفاع الأسعار بحوالى ٧٠ بالمئة ما بين عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٧. ورفع الدعم على بعض السلع الأساسية قد أضر بمستوى معيشة الفقراء.. وقدرت دراسة البنك الدولي أن الشريحة الأفقر في المجتمع سوف تخسر حوالى ١٨ بالمئة من دخلها الحقيقي.. أما التأثير غير المباشر، فسوف يجعل نسبة الانخفاض في الدخول الحقيقية تفوق ٣٦ بالمئة.

أما معدل الانخفاض في نصيب الفرد من الاستهلاك كنتيجة لزيادة أسعار السلع فيقدر من قبل البنك الدولي بنسبة ٦٧,٧ بالمئة، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي يبلغ ٥٢,٨ بالمئة.

وقد أكد **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨** أن اليمن لا توجد لديها استراتيجيا واضحة لمحاربة الفقر، فما رصد لبرامج الرعاية الاجتماعية لعام

١٩٩٧ لا يزيد على مليار ريال يمني لم ينفق بالكامل، في حين أن الميزانية المطلوبة لتحسين معيشة من هم تحت خط الفقر تقدر بحوالى خمسين مليار ريال. ويضاف إلى قلة الموارد المعتمدة عدد من السلبيات منها:

ـ عدم التنسيق بين الجهات المختلفة التي تقوم بأعمال الرعاية الاجتماعية.

ـ عدم الكفاءة في تخصيص الموارد والتي تذهب نسبة كبيرة منها لمواجهة تكاليف الأعمال الإدارية: أجور، مرتبات، أثاث، سيارات.. وبشكل خاص الموارد التي تخصصها المنظمات الدولية.

وينتهي **تقرير التنمية البشرية** إلى أن الدولة لم تحسن استغلال الموارد الطبيعية والبشرية، ولم تعمل على بناء مؤسسات الدولة الحديثة القادرة على معالجة الأزمة الاقتصادية.. واعتمدت على العالم الخارجي في تمويل مشاريع الخدمات وإدارتها، فأضافت مشكلة ربط الاقتصاد بعوامل خارجية، مما أثر بشكل سلبي في مستوى المعيشة للمواطنين.

ظروف البيئة: أثبتت الحقائق ارتباط الفقر بالتدهور البيئي والتعزيز المتبادل بينهما، كما أكدت التجارب العلاقة الوثيقة بين النمو الاقتصادي القابل للاستمرار والإدارة البيئية السليمة. أما الوضع البيئي في اليمن فيمكن حصر مشاكله فيما يلي:

المدن: تعاني شحة المياه والاستنزاف العشوائي لها، والنقص الحاد في خدمات الصرف الصحي وعدم الكفاءة في جمع المخلفات الصلبة وتصريفها، والضعف والعشوائية في تخطيط المدن وافتقاد التوازن في التنمية الحضرية.

أما **الريف** فيضاف إلى ما سبق: الرعي الجائر والتحطيب وتدهور التربة والتصحر والتوسع في زراعة القات.

وأخطر هذه المشاكل استنزاف المياه، حيث يفوق السحب التغذية بنسبة ٧٠ بالمئة المدة المحتملة لنضوب المورد المائي، باستثناء حضرموت، وهي خمسون عاماً. ويضاف إلى ذلك إصابة المياه الجوفية بالتلوث بسبب الافتقار إلى الصرف الصحي، والذي لا تغطي خدماته أكثر من ٤٤ بالمئة من سكان المناطق الحضرية.

والمشكلة الخطيرة الأخرى هي: التصحر، وبخاصة في سهول تهامة، وميفعة، وبيحان، وجنوب دلتا أبين، والمناطق الشرقية. وتشير التقديرات إلى

أن ٩٧ بالمئة من أراضي الجمهورية تعاني التصحر بدرجات متفاوتة.

ثانياً: توسيع نطاق خيارات الناس

الصحة والتغذية: على رغم تطور الخدمات الصحية خلال العقدين الأخيرين، إلا أن وضعها ـ كما يشير **تقرير التنمية البشرية** ـ غير مريح مقارنة بدول مقاربة لليمن، وقياساً للاحتياج الفعلي، مع ملاحظة أن التطور الكمي المشار إليه لم يرافقه تطور نوعي. ونصيب الصحة من الإنفاق العام لم يتجاوز ٤ بالمئة، وهو يساوي من إجمالي الإنتاج المحلي ١,٤٣ بالمئة فقط.

مياه الشرب والصرف الصحي:

ـ نصيب الفرد السنوي من المياه العذبة لا يتجاوز ٨١,٣ متر مكعب.. ولم تغط المياه الآمنة سوى ٣٩ بالمئة من إجمالي السكان.

ـ خدمات الصرف الصحي تصل إلى ١٠,٦ بالمئة فقط في عموم الجمهورية.

ـ نسبة وفيات الأطفال الرضع بالنسبة للأسر التي تعاني وجود مياه آسنة أو طفح مجاري قريباً من منازلها وصل إلى ١٦٢,٨ في الألف.

التغذية: قدرت منظمة الغذاء العالمية نصيب الفرد اليمني من الغذاء في عام ١٩٩٤ بما يساوي ٢٢٠٣ سعرة حرارية في اليوم. ٦٠,٦ بالمئة من هذه السعرات ناتجة من تناول الحبوب والنشويات.. أما بروتين اللحوم واللبن، فلا يشكل إلا نسبة ٧,٤ بالمئة.

القات: نسبة المتعاطين للقات من الذكور الذين تزيد أعمارهم على ١٨ سنة يتراوح بين ٧٠ و٩٠ بالمئة، ومن الإناث بين ٣٠ و٥٠ بالمئة، ومن الأطفال دون الثانية عشرة بين ١٥ و٢٠ بالمئة.

أما المساحة المزروعة بالقات في الجمهورية عام ١٩٩٥ فكانت حوالى ٩٢,٦٦٢ هكتاراً، بما يساوي ٤٨,٧ بالمئة من المساحة المزروعة بالأشجار المثمرة، وبما يساوي ٥٧,٩ بالمئة من المساحة المزروعة بمحاصيل نقدية.

مضار القات الصحية: يشير **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨** إلى أنه ثبت طبياً أن تعاطي القات يسبب الكثير من الأمراض والمخاطر على صحة الإنسان ومنها ما يلي:

ـ يزيد من احتمالات الإصابة بالقرحة المعدية، وسرطان المري، والتهاب الأمعاء.

ـ يقود إلى نشوء البواسير.. والتهاب وأورام الكبد.

ـ يؤثر في الدورة الدموية، فيؤدي إلى ارتفاع ضغط الدم وازدياد ضربات القلب.

ـ يؤثر في عضلات المثانة سلباً، مما ينتج منه صعوبة التبول.

ـ ينتقل أثره إلى الأطفال الحديثي الولادة وأولاد المتعاطيات للقات الأقل وزناً.

التعليم: شهد التعليم في اليمن توسعاً كمياً كبيراً. ويصل نصيب التعليم من الإنفاق العام إلى ما يقرب من ١٦ بالمئة، أي في حدود ٦ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي.. وتعتبر هذه النسبة عالية مقارنة بالبلدان الأقل نمواً. ولكن تدني كفاءة استخدام الموارد المخصصة للتعليم يمثل العقبة أمام التنمية البشرية، فبند الأجور يستحوذ على ٧٨ بالمئة من الموارد المخصصة للتعليم، ولهذا نجد أن نسبة الأطفال في الفئة العمرية (٦ ـ ١٥ سنة) الملتحقين بالمدارس لمرحلة التعليم الأساسي لم يتجاوز عام ١٩٩٧ معدل ٦٣,٥ بالمئة، وينخفض إلى ٥٤,٣ بالمئة كلما تقدمنا في الفئات العمرية.

وهناك تحيز للذكور، فالملتحقون في عام ١٩٩٧ منهم حوالى ٨٦ بالمئة بينما معدل الإناث لم يتجاوز ٣٩,٨ بالمئة. ونسبة الملتحقين في الحضر تصل إلى ٨٠ بالمئة بينما الملتحقون في الريف لا يتجاوزون ٤٨,٥ بالمئة. أما الملتحقون بالتعليم الثانوي من خريجي مرحلة التعليم الأساسي فيشكلون ٩٨,٨ بالمئة. ويصل القسم الأدبي من مجموع الملتحقين إلى ٦٠,٦ بالمئة، وذلك لاضطرار الطلبة للجمع بين الدراسة والعمل.

التعليم العالي: اتسم بتدني مشاركة الإناث، حيث لا تتجاوز نسبتهن في الجامعات الحكومية ١٧ بالمئة. وكليات الدراسات الإنسانية تستحوذ على ٥٦,٩ بالمئة من مجموع الملتحقين بالجامعات، مقارنة بـ ٣٤,٧ لكليات التربية و٨,٣ بالمئة للكليات العلمية. والوضع التعليمي القائم يعاني ما يلي:

ـ نقص حاد في توفير المقاعد الدراسية.

ـ نقص شديد في الوسائل التعليمية بما فيها المعامل والمكتبات.

ـ نقص شديد في الخدمات الصحية، حيث أظهرت دراسات البنك الدولي أن حوالى ٤٩ بالمئة من مدارس التعليم الأساسي لا يتوفر فيها كهرباء، و٤٧ بالمئة من دون مياه، و٤٤ بالمئة من دون دورات مياه.

ـ هناك تدن واضح في مشاركة الإناث.

ـ خلل في التوازن بين الكم والنوع، وإقبال على الأقسام الأدبية والعلوم الإنسانية وإهمال للأقسام العلمية، مما خلق اختلالاً بين سوق العمل ومخرجات التعليم الجامعي بطريقة لا تلبي احتياجات التنمية، وتزيد من نسبة المتعطلين من المتعلمين.

توفير فرص العمل: البطالة من المشكلات الرئيسية التي يعانيها الاقتصاد اليمني، وقد أخذت في التزايد منذ بداية السبعينيات. فقد بلغ عدد المتعطلين عن العمل عام ١٩٩٤ ما يساوي ٩ بالمئة من مجموع قوة العمل، وتصل اليوم في تقدير البنك الدولي إلى ما بين ٣٠ و٤٠ بالمئة من قوة العمل.

ونسبة المتعطلين في الريف تصل إلى ٦٩ بالمئة من إجمالي المتعطلين. أما نسبة المتعطلين من إجمالي خريجي التعليم العام فتصل إلى ٢١,٧ بالمئة، وإلى ١,٥ بالمئة بالنسبة للتعليم العالي. ومعظم المتعطلين تقل أعمارهم عن ثلاثين سنة.

واليمن ـ كغيرها من البلدان النامية ـ تعاني آثار النمو السريع للسكان، واختلال التوازن في التوزيع الجغرافي للسكان، وارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر، مع زيادة كبيرة في قوة العمل أدت إلى اختلال التوازن في سوق العمل وتنامي ظاهرة البطالة. فقد ارتفع عدد سكان اليمن من حوالى ١٢,٢ مليون نسمة عام ١٩٩٠ إلى ١٦,٥ مليون عام ١٩٩٧، ويشكل اليمنيون غير المقيمين ٤,٧ بالمئة من إجمالي عدد السكان. ويقدر أن اليمن لن تصل إلى مرحلة الاستقرار السكاني إلا في ستينيات القرن الواحد والعشرين حيث يكون حجم السكان قد وصل إلى ١١٣ مليوناً.

والتركيب العمري الفتي للسكان نتج منه نسبة إعالة مرتفعة وصلت إلى ١٠١,٨ بالمئة، وهي أعلى نسبة إعالة في العالم.

أما المشكلة الأخرى فهي ظاهرة اختلال التوزيع السكاني، بحيث تتراوح الكثافة السكانية بين ٤٣٨٥ شخصاً للكيلومتر المربع في العاصمة، وشخصين

للكيلومتر المربع في المهرة. ولا يتجاوز متوسط حجم التجمع السكاني ١٥٠ شخصاً، ولا تزيد نسبة سكان الحضر على ربع السكان (٢٣,٥ بالمئة)، وهذا يمثل نصف المتوسط في الوطن العربي، وحوالى ثلث المتوسط العالمي.

والأُميون من العمال والملمين فقط بالقراءة والكتابة يشكلون ٨٠,٣ بالمئة من إجمالي العاملين.

وتتلخص مشاكل التشغيل في اليمن بـ:

- ارتفاع نسبة العمالة غير الماهرة.
- انخفاض نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل.
- قلة فرص العمل لدى القطاع الخاص لانخفاض فرص الاستثمار وغياب الاستقرار.
- ارتفاع عبء الإعالة الاقتصادية نظراً للتركيب العمري الفتي للسكان.

المشاركة وحقوق الإنسان: اتسع مفهوم التنمية البشرية ليشمل حق جميع الفئات في المشاركة والتعبير عن آرائهم في المجالات كافة وضمان حقوقهم الإنسانية. وبهذا تضاف التنمية السياسية لتصبح جزءاً أساسياً لا يمكن لخطط التنمية الشاملة أن تتجاهله أو تتجاوزه وإلا فقدت صفة الشمول.

والوعي بأهمية أن تصبح التنمية السياسية جزءاً من خطط التنمية لم يأتِ من فراغ، وإنما جاء كنتيجة لتجارب عديدة أثبتت أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية من دون التنمية السياسية جهد ضائع لا يمكن ضمان نجاحه واستمراره، وما تجربة المعسكر الاشتراكي الذي تهاوى إلا نموذج ساطع لهذه الحقيقة.

ويرتكز النظام السياسي في الجمهورية اليمنية من الناحية النظرية على الأسس التالية:

١ ـ دستور تم إقراره والاستفتاء عليه بعد قيام الوحدة الوطنية، وتم تعديله عام ١٩٩٤ طبقاً لقواعد التعديل التي نص عليها.

٢ ـ ينص الدستور على أن الشعب هو مالك السلطة ومصدرها ويباشرها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة.

٣ ـ يقوم النظام السياسي للجمهورية اليمنية على التعددية السياسية والحزبية، وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً.

٤ ـ تؤكد المادة السادسة من الدستور على العمل بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. واليمن من الدول السباقة في التوقيع على العهدين الدوليين لحقوق الإنسان.

٥ ـ ينص دستور الجمهورية على أن رئيس الجمهورية ينتخب من الشعب مباشرة كل خمس سنوات ولفترتين فقط. وقد اعتبر الدستور رئيس الجمهورية جزءاً من السلطة التنفيذية بحكم حقه في المساهمة في رسم السياسة العامة، لكنه غير مسؤول ـ كالحكومة ـ أمام البرلمان.

هذه هي المكونات الأساسية من الناحية النظرية للنظام السياسي للجمهورية اليمنية. ومن الناحية الشكلية تم فعلاً قيام سلطة تشريعية منتخبة، وسلطة تنفيذية مسؤولة أمام مجلس النواب، وسلطة قضائية مستقلة، ولم تقم حتى اليوم السلطة المحلية المنتخبة. كما تم إعلان التعددية الحزبية والسياسية، ونشأ فعلاً عدد من الأحزاب، ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، وتوسعت دائرة مؤسسات المجتمع المدني غير السياسية، وصدر عدد من الصحف الحزبية وغير الحزبية، ومارست وتمارس حريتها في التعبير إلى حد مقبول. وتواجه وسائل التعبير الأخرى ـ كالمسيرات، والأحزاب، والاعتصامات، وحق امتلاك محطات إذاعية وتلفزيونية ـ صعوبات تصل في معظم الأحيان إلى حد تدخل السلطة لمنعها بالقوة.

ثالثاً: الممارسة العملية

اليمن واحدة من الدول النامية التي تتجاوز طموحات واقعها الثقافي، والاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي. ولهذا تبدو الفجوة كبيرة بين النظرية والتطبيق. ولكي تكون الصورة واضحة لا بد لنا من تناول مفردات النظام السياسي في واقع الممارسة:

١ ـ **الانتخابات**: من دون انتخابات حرة، ونزيهة، ومتكافئة، لا يمكن القول إن الشعب يمارس سلطته من خلالها. ولا يمكن الادعاء بإمكانية التداول السلمي للسلطة. وأي انتخابات يمكن فيها لنخبة مهيمنة أو حزب سياسي مسيطر أن يستخدم للنجاح فيها والتأثير في نتائجها ـ دون مانع أو

رادع ـ إمكانيات الدول ومقدراتها وسلطاتها لا يمكن أن تكون ـ بأي حال ـ انتخابات حرة، ونزيهة، ومتكافئة كما هو الحال في تجارب اليمن الانتخابية، وفي تجارب كثير من الدول النامية. ومع ذلك كله يظل للممارسة إيجابيات تتمثل فيما يلي:

ـ أن يترسخ في وعي السلطة والشعب أن طريق السلطة هو صندوق الاقتراع لا الدبابة.

ـ أن يتعلم الناس وسائل العمل الانتخابي وأساليبه وتقاليده.

ـ أن تقدم المعارضة نفسها وفكرها للناس حتى يأتي اليوم الذي تتصحح فيه ممارسة العملية الانتخابية.

ـ أن ينمو وعي الناس بسلبيات الممارسة الانتخابية، فينمو دورهم في مواجهتها والحد منها، والضغط على تصحيحها.

هذه الإيجابيات غاية في الأهمية ولا بد للمعارضة أن تعيها وعياً حقيقياً، فلا تعمل على مقاطعة الانتخابات، أو تعميق الإحباط في نفوس الناس، فينفضون أيديهم من النهج الديمقراطي كله، ويلجأون إلى العنف المدمر، والذي لا ينتج منه إلا حكم دكتاتوري، ودمار متجدد للمجتمع وإمكانياته. وما على المعارضة أن تفعله في إطار دعايتها الانتخابية إلا أن تركز على سلبيات الممارسة، وعلى دور الناس في مقاومتها مع التأكيد على سلامة النهج الديمقراطي والنضال السلمي.

٢ ـ **مجلس النواب**: مجلس النواب هو نتاج لانتخابات سبق وصفها. ولهذا لا يمكن له أن يلعب إلا الدور الذي تريد القوى المهيمنة عليه أن يلعبه بحكم أنها هي التي أفرزت أغلبيته. والدور المحدود لمجلس النواب لا يأتي كنتيجة لرغبة القوى المهيمنة وحسب، وإنما هناك عدد من العوامل الأخرى منها:

ـ غياب التقاليد البرلمانية ونقص الوعي لدى الأعضاء.

ـ هيمنة التقاليد السلطوية التي تجعل عضو البرلمان يتصور أنه موظف لدى السلطة لا ممثل للشعب للرقابة عليها.

ـ نمو الطموحات والمصالح الذاتية التي يمكن للعضو تحقيقها لو أحسن التعامل مع السلطة.

ـ غياب الوضوح في العلاقات بين دور العضو كعضو في برلمان له مهامه واختصاصاته ودور العضو في حزب سياسي.

مع كل السلبيات التي خيبت آمال الناس في مجلس نواب فاعل وقادر على الرقابة الحازمة على الحكومة، وقادر على استخدام حقه في سحب الثقة منها عند اللزوم، إلا أن لوجود المجلس إيجابيات لا يجوز إغفالها، بل يجب العمل على ترسيخها ومنها:

ـ ترسيخ التقاليد البرلمانية ومأسسة المشروع الديمقراطي. وحتى يصبح وجود البرلمان جزءاً من حياة الناس لا يمكن الاستغناء عنه في بناء النظام السياسي.

ـ وجود مؤسسة تشريعية يمكن اللجوء إليها ـ مهما كانت ـ عند الأزمات الحادة التي تهدد الوطن. فعلى رغم كل السلبيات تظل شرعيتها ـ في مثل هذه الحالات ـ ضرورة يمكن الناس أن يتفقوا عليها خشية وقوع الكارثة، وتفادياً لصراع مدمر.

ـ وجود مؤسسة تشريعية يمنع انتقال السلطة من الفرد الحاكم ـ عند غيابه النهائي ـ إلى فرد آخر يملك القوة نفسها، وبذلك تنتقل القوة من الفرد الحاكم إلى المؤسسات... وبشكل خاص إذا ما وجدت قوى سياسية تعي أهمية هذا الظرف الانتقالي وتستغله لصالح العمل المؤسسي والديمقراطي.

٣ ـ السلطة التنفيذية: من دون إدارة فعالة وكفوءة ترتكز على النظام والقانون، والعمل المؤسسي، يظل الضلع الثالث للدولة غائباً، وتظل فرص التنمية والاستقرار، والأمن، واحترام حقوق الإنسان فرصاً محدودة ومشكوكاً فيها. والمعادلة هي: لا دولة من دون سلطة، ولا سلطة من دون إدارة، ولا إدارة من دون احترام الدستور والقانون.

إن الإدارة في اليمن ـ كما هي في كثير من الدول النامية ـ أخطر نقاط الضعف في تركيبة النظام السياسي. فهي التي تشكل النزيف لإمكانيات الوطن وقدراته، وتعيق فرص التقدم والتطور، وتنتهك الدستور والقانون وحقوق الإنسان، وترتكز على الفساد والإفساد، والتسيب المطلق، وتتحكم بها الأمزجة والأهواء والمصالح الشخصية. وهي في نظر القوى المهيمنة أداة للإرضاء وتوزيع المغانم، لا أداة للإنجاز وتحقيق المهام المنوطة بها. ولهذا فإن اختيار الموظف لا يقوم على أساس المؤهلات، والكفاءة، والخبرة، والنزاهة، وإنما يقوم على

أسس مختلفة منها: ثقة الحكام، الانتماء الأسري، المناطقي، الحزبي، المذهبي، العشائري.

وتوضح الدراسات العلمية أن الإدارة العامة في اليمن «لم تقم على معطيات معيارية يمكن للمرء على ضوئها تفسير بواعثه»[٢]. فالبنى التنظيمية تعاني نواقص بارزة من أهمها:

- عدم توافق البنى العامة مع الأهداف.

- عدم وضوح المسؤوليات والسلطات.

- تداخل العلاقات الرسمية بغير الرسمية وعدم الفصل بين العام والخاص.

- تضخم وتوسع وظيفي في الحواضر على حساب الأرياف. وفي هذا الصدد يشير **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨** إلى تضخم الجهاز الحكومي في اليمن في حين لا يستخدم القطاع الحكومي فعلياً سوى ٢٠ بالمئة من العاملين في جهازه.

يشترك في تقييم الإدارة على هذا النحو كل الدراسات العلمية الحكومية وغير الحكومية، كما يشترك في هذا التقييم الأحزاب الحاكمة والمعارضة. وفي آخر بيان للتجمع اليمني للإصلاح - وقد كان أحد شركاء الحكم - يشير إلى أن مشكلة اليمن منذ أوائل هذا القرن تكمن في غياب البناء المؤسسي للدولة. ويضيف «أن أبرز مظاهر ضعف البناء المؤسسي يكمن فيما نعايشه جميعاً من انعدام تكافؤ الفرص في إطار المؤسسات والأفراد، وغياب مبدأ الثواب والعقاب، وغياب مبدأ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وما نلاحظه من العشوائية والارتجال في معظم السياسات، مما يهيئ المناخ لكل أسباب وعوامل الفساد في السلطة والمجتمع». ويرى حزب الإصلاح أن مستقبل البلاد واستقرارها وتطورها مرهون بالالتزام بالدستور والقوانين والفصل بين السلطات واستقلال القضاء، وتحقيق اللامركزية، والقضاء على الفساد المالي والإداري المستشري في أجهزة السلطة[٣].

(٢) عثمان سعيد قاسم المخلافي، **كفاءة وفاعلية الهياكل والأنظمة**.

(٣) «بيان الدورة الأولى للمؤتمر العام الثاني للتجمع...» **الجمهورية**، ١٩٩٨/١٠/٩.

وتشهد اليمن من الناحية الأمنية اختلالاً خطيراً. فالحروب القبلية تنتشر على طول الساحة اليمنية، وأحياناً بدعم وتشجيع من القوى المتنفذة داخل السلطة. وتمون هذه الصراعات من مخازن الأسلحة للدولة. وقد يلتقي المتقاتلون على باب مخزن واحد يمول الطرفين. . وقد شهدت العاصمة صراعات على الأراضي بالأسلحة الثقيلة لقوى قبلية متنفذة ولقيادات عسكرية. كما شهدت العاصمة اغتيالات ثأرية، واختطافات للأجانب. وللأسف الشديد أن بعض القوى المتنفذة ترى في هذا الوضع الأمني الخطير سياسة مناسبة لشغل الناس بعضهم ببعض حتى تستمتع بالنفوذ والثروة دون غيرها وعلى حساب مجتمع ينتحر.

٤ ـ **القضاء**: ينص الدستور اليمني على أن القضاء سلطة مستقلة قضائياً ومالياً وإدارياً، وأن القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، وأي تدخل لأي جهة في شؤون العدالة يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون.

هذه هي النظرية، أما واقع الممارسة، فقد تحدثت عنه صحيفة **الثورة** الجريدة الرسمية في ٨ نيسان/ابريل سنة ١٩٩٦، والتي ذكرت أن استقلال القضاء يتم انتهاكه من قبل جهات عديدة أهمها: أجهزة السلطة التنفيذية، وأصحاب النفوذ والوجاهات الاجتماعية، بل ومن داخل أجهزة السلطة القضائية.

وتقرير وزير العدل نفسه يتحدث عن صور من الانتهاكات لاستقلال القضاء، منها: انتهاك استقلال القضاء بعد الحكم، إذ يتم تعطيل تنفيذ الأحكام من قبل الأجهزة المعنية بالتنفيذ بسبب الوساطات وتدخل أصحاب النفوذ. ويتم انتهاك استقلال القضاء عند اختيار القضاة وتعيينهم ونقلهم بتدخل عوامل الوساطة، والانتماء، والثقل السياسي والعشائري والمذهبي، مما يجعل القاضي مكبلاً بهذه القيود. ولقد تطورت صور انتهاك استقلال القضاء إلى الاعتداء بالضرب على القضاة وأعضاء النيابة ومحاولة اغتيال بعضهم. إلى جانب ما سبق، يتفشى الفساد والمحسوبية داخل مؤسسات القضاء ويبرز ما سماه رئيس الجمهورية «الثراء غير المشروع» ونقص التأهيل والكفاءة وعدم تطبيق قوانين المرافعات والإجراءات الجزائية.

أما أجهزة الضبط القضائي التي تتبع القضاء كالنيابة العامة، والبحث

الجنائي، وأقسام الشرطة، فهي كما وصفتها صحيفة **الثورة** الرسمية، لا تتقيد بنصوص مواد القانون المتعلقة بمدة الحبس، والضبط، والتفتيش، والتحقيق. ومما يحدث هو بقاء المتهم شهوراً يقضيها بين البحث الجنائي والنيابة العامة قبل أن يصل ساحة المحكمة، مما يجعله يقضي مدة العقوبة قبل صدور الحكم[٤].

وهناك أخيراً رئاسة رئيس الجمهورية لمجلس القضاء الأعلى، وهو جزء من السلطة التنفيذية، مما يخل بمبدأ الفصل بين السلطات، كما يخل بمبدأ استقلال القضاء.

٥ ـ **السلطة المحلية**: اعتبر الدستور اليمني السلطة المحلية إحدى السلطات التي يمارس الشعب عن طريقها سلطته، مثلها كمثل السلطات التشريعية، والقضائية، والتنفيذية. وعلى رغم الوجود الشكلي للسلطات الثلاث، إلا أن الطرف المتنفذ والقوى المهيمنة لم تستطع حتى اليوم أن تتقبل إقامة سلطة محلية واسعة الصلاحيات. ولا تزال السلطة المحلية محل جدل واسع داخل الساحة اليمنية بين فريقين: القوى المتنفذة التي تخشى أن تتأثر مصالحها ويضعف نفوذها والمعارضة والأطراف الشعبية التي ترى في الحكم المحلي تحقيقاً للمبدأ الدستوري، وتوسيعاً للمشاركة، وترسيخاً للنهج الديمقراطي، وتطويراً للعمل الإداري.

لقد قدمت الحكومة إلى مجلس النواب مشروع قانون الإدارة المحلية، ولكنه محدد الصلاحيات يستبعد حق المواطنين في انتخاب قيادات السلطة المحلية، كالمحافظ ومدير المديرية. وقد أعدت المعارضة والشخصيات الاجتماعية مشروعاً مقابلاً، يمنح الوحدات المحلية صلاحيات واسعة في كل ما يتعلق بالشؤون المحلية، ويمنح المواطنين حق انتخاب كل الهيئات والسلطات المحلية بما في ذلك محافظ المحافظة ومدير الناحية.

٦ ـ **حقوق الإنسان**: من نافلة القول الحديث عن حقوق الإنسان في ظل أوضاع مؤسسية سبق الحديث عنها، وعلى رأسها القضاء الذي يتم اللجوء إليه عند الانتهاك لأي حق من حقوق الإنسان.

ومن دون بناء الدولة المؤسسية الملتزمة بالدستور والقانون يظل الحديث عن قضايا الانتهاكات عبثاً يتساوى مع معالجة مريض البلهارسيا الذي يعيش

(٤) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، **التقرير السنوي، ١٩٩٧** (صنعاء: المركز، [١٩٩٨]).

وأسرته في المستنقع الذي يتوالد فيه الميكروب.

والإيجابية التي تحققت في ظل الحوار القومي ـ الإسلامي في الساحة اليمنية هي الخروج بوثيقة تتعهد فيها القوى السياسية في الساحة اليمنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، والتصدي بكل الوسائل السلمية والمشروعة لأي انتهاك لهذه الحقوق خارج إطار الدستور والقانون المجسد لأحكامه.

٧ ـ **مؤسسات المجتمع المدني**: النظام السياسي اليمني نظام تعددي ينص دستوره على حق الناس في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً، كما أن لهم الحق في تكوين المنظمات العلمية، والثقافية، والاجتماعية، والاتحادات الوطنية.

منذ إعلان الوحدة اليمنية في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ أعلنت الأحزاب السرية عن نفسها، ونشأت أحزاب جديدة ومنظمات لحقوق الإنسان.

المؤسسات النقابية والمهنية والعلمية كانت ـ من الناحية الشكلية ـ موجودة، ولكنها تحت هيمنة الحزب الحاكم في الجنوب، وأجهزة الأمن في الشمال. ويمكن القول إن الساحة اليمنية ـ خلال السنوات الثماني الماضية ـ قد استقرت على عدد من الأحزاب السياسية الأساسية، قد ينقص بعضها التنظيم الجيد، وينقص البعض الآخر الإمكانيات المادية، وقد ينقص بعضها الأمران معاً، لكنها تظل تيارات لها وجود في التعدد الاجتماعي والفكري. وأبرز هذه الأحزاب: المؤتمر الشعبي، والتجمع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الوحدوي الناصري، وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي، وحزب الحق، ورابطة أبناء اليمن، واتحاد القوى الشعبية، والتجمع اليمني الوحدوي. وهناك أحزاب تولت السلطة استنساخها، وهي الآن تشكل عبئاً عليها، وسوف تعمل بالتدريج على التخلص منها، إذ لم تعد بحاجة إليها.

أما مؤسسات المجتمع المدني غير السياسية، فهي عديدة وتكاد تشمل المجالات كلها بما فيها جمعيات للعاطلين، وجمعيات للمستهلكين. والسؤال المهم الذي يطرح نفسه هو: ما أثر كل هذه المؤسسات السياسية وغير السياسية في صناعة القرار، وبناء السلطة، وتغيير الواقع غير المرغوب فيه إلى واقع مرغوب فيه؟

السلطة القائمة هي من الناحية العملية نتاج مؤسستي السلاح العسكرية والقبلية، وليس لمؤسسات المجتمع المدني أثر يذكر في إنتاج هذه السلطة على رغم المظاهر الشكلية للانتخابات، وقيام المجالس، وبيانات الأحزاب. والقرار النهائي في القضايا الأساسية هو رهين هذه السلطة، بالاشتراك مع القوى المتنفذة على المؤسسات التي أنتجتها.

أما النضال الدائر داخل المجتمع اليمني، فيتركز في العمل على خلق التوازن في قوة التأثير بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسستي السلاح، وحتى تتمكن مؤسسات المجتمع المدني ـ على الأقل ـ من المشاركة الفعالة في إنتاج السلطة وصناعة القرار، وعلى أمل أن يأتي اليوم الذي يتصحح فيه هذا الوضع، وتصبح المؤسسات المدنية هي التي تنتج السلطة وتتحكم في القرار طبقاً للدستور واتساقاً مع النهج الديمقراطي.

ولكي يتحقق هذا المطمح لا بد لمؤسسات المجتمع المدني ـ السياسية بشكل خاص ـ أن تعيد بناء نفسها على أسس صحيحة وفعالة لتكون هي النموذج للدولة المؤسسية الديمقراطية المنشودة. ولا بد لها أن تتخلى نهائياً عن فكرة الهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني غير السياسية، وأن تعمل بدلاً من ذلك على دعم استقلالها، ودعم نشاطاتها، وتثبيت دورها في خدمة الشريحة التي أنشأتها. وهذا ما تعهدت به في إطار الحوار القومي ـ الإسلامي في الساحة اليمنية.

إن الإصلاح الشامل في اليمن لا يمكن أن يتحقق إلا بأحد أمرين:

إما إرادة سياسية لنخب حاكمة تملك مشروعاً وطنياً وتعمل على تحقيقه، أو إرادة شعبية تشكل ضغطاً على الإرادة السياسية لتصحيح المسار أو تقوم باستبدالها بالوسائل السلمية والديمقراطية.

واليمن ـ للأسف ـ تفتقد الإرادتين معاً.

إن الأنظمة المشابهة في العالم قد أثبتت أن توفر الإرادة السياسية ـ بعد فترة طويلة من الحكم بالوسائل الخاطئة ـ عملية صعبة إن لم تكن مستحيلة، وأن تنمية الإرادة الشعبية لا تتحقق ـ بطريقة مأمونة وسليمة ـ إلا بوجود مؤسسات مدنية فعالة وقادرة على التعبئة والتوجيه، والريادة، والتحكم في النتائج في نهاية المطاف.. ومن هنا يجب أن تكون البداية.

رابعاً: اليمن والعالم من خارجه

على مستوى الجزيرة العربية تأتي العلاقات اليمنية ـ السعودية المعقدة. فالسعودية واليمن هما الأخوان المتخاصمان داخل دار واحدة حيث لا يملك أحد منهما أي حيلة سوى العيش مع خصمه طوال ساعات النهار والليل.

خصومتهما هي من موروثات العقليات التي عجزت عن أن تستوعب تغيرات العصر، وأن تدرك أن الحدود الأرضية لم تعد إلا وهماً متخلفاً، وأن الحدود الحقيقية لعالم اليوم هي حدود المصالح. فأوروبا التي أدارت حروباً مهولة في سبيل حدود الأرض تلغي اليوم هذه الحدود وتستبدلها بحدود المصالح العظمى في مواجهة التحديات الكبرى.

إن ثقافتنا الإسلامية، وجذورنا العربية، ولحمتنا الواحدة، ومصالحنا المشتركة، والمخاطر الكبرى التي تهدد وجودنا أرضاً وأمة لم تستطع كلها أن تقنع حكام الجزيرة العربية شمالاً وجنوباً أن الخلاف الحدودي خلاف ثانوي لا يستحق الذكر، وأن انتقالنا إلى مرحلة التعاون والتكامل والمواجهة لأعداء الأمة سوف يجعل صنعاء هي الرياض، والرياض هي صنعاء. إنها محنة الأمة في معظم حكامها، ومحنة هؤلاء تراث ثقافي متخلف عجزوا عن التغلب عليه.

مشكلة العلاقات السعودية ـ اليمنية وحرب الخليج المشؤومة عكست نفسها على علاقة اليمن ببلدان الخليج وبشكل خاص الكويت التي لم تستطع أن تتجاوز ـ وبعد كل هذه السنوات ـ ذكريات حرب الخليج.

لم يقف أثر علاقات السعودية باليمن عند ذلك، بل لقد عكست نفسها على علاقات اليمن بالدول العربية، والإسلامية والدولية، وذلك من خلال شعور اليمن بحاجتها إلى الاستفادة من اللعبة الأمريكية في المنطقة لمواجهة ضغوط السعودية. وقد تضطر اليمن ـ كنتيجة لذلك ـ أن تدفع فواتير خطرة قد تضر بالأمن القومي، وتضعف المقاومة العربية ضد التطبيع. وقد ظهرت بوادر ذلك في إصرار اليمن على حضور مؤتمر الدوحة مجاملة للولايات المتحدة الأمريكية، كما قال رئيس الجمهورية. هذه العلاقة سوف تحدد طبيعة أي علاقات يمنية ـ عربية أو إسلامية أو دولية أخرى.

ونظام الحكم في اليمن ـ اليوم ـ مخنوق اقتصادياً، ويعاني سياسياً، جبهته الداخلية ينقصها التماسك والقناعة بأسلوب الحكم، مما أدى إلى اختلال الأمن، واهتزاز الاستقرار.

وعملياً لم يعد أمام النظام سوى خيارات ثلاثة:

١ ـ دعم تماسك الجبهة الداخلية عن طريق خطوات شجاعة في تصحيح الأوضاع السياسية والاقتصادية والإدارية.

٢ ـ التساهل مع العربية السعودية والقبول بشروطها.

٣ ـ الارتماء في الأحضان الأمريكية دون قيد أو شرط.

وإذا ما قيمنا الخيارات الثلاثة بالنسبة للنظام ولليمن، فإننا لا نجد أكرم وأفضل للنظام وللوطن من التنازل على المستوى الداخلي، والاتجاه الجاد إلى حوار بناء وخطوات عملية من شأنها دعم تماسك الجبهة الداخلية، مما يجعل النظام في أمان ويجعله أقدر على مواجهة التحديات الخارجية.

التساهل مع أشقائنا في السعودية والقبول باتفاق غير عادل لا يحقق المصالح المشتركة ولا يدفع بالبلدين الشقيقين إلى مجال واسع من التعاون والتنسيق والتكامل، لن يكون في مصلحة البلدين، ولن يكون في مصلحة النظام أيضاً. فاتفاق من هذا النوع لن يحل أزمة النظام الداخلية إن لم يزد في تعقيدها.. فالسعودية بعد حصولها على ما تريده لن تكون معنية بحل أزمات النظام الاقتصادية والسياسية، وبشكل خاص وقد مرت علاقة النظام في اليمن مع النظام في السعودية بذكريات أليمة لم يتعود الأعراب على نسيان أمثالها.

وارتماء النظام في الأحضان الأمريكية دون قيد أو شرط، يتطلب دفع كل مستحقات الفاتورة الأمريكية التي تبدأ بتصفية كل جذور المقاومة الفاعلة للسياسة الأمريكية في المنطقة، بما فيها من يقاومون التطبيع والحلول الاستسلامية، وشد اليمن أبعد من ذلك لتكون أحد شركاء التطبيع الرئيسيين في المنطقة الذين يرتكز دورهم على إضعاف موقف الدول التي لا تزال تقاوم التطبيع أو تتحفظ عليه. وقد تستخدم اليمن ـ بحكم خلافها مع الأشقاء في السعودية ـ كأداة ضغط وابتزاز لدول الجزيرة العربية سواء في مواقفها الظاهرية من الصراع العربي ـ الإسرائيلي. أو فيما يجب أن تدفعه من أتاوات للاعب الدولي في المنطقة.

ومع كل ذلك، فإن الجانب الأمريكي ـ كعادته ـ سيجد في نهاية المطاف أنه لا بد للنظام من تقديم تنازلات على مستوى الأزمة الداخلية. وهكذا سيجد النظام أنه في كل الأحوال سيعود مرغماً لعمل ما كان يجب أن يعمله، وهو

التعامل مع الأزمة الداخلية وتقديم التنازلات على المستوى الوطني، وكلما حدث هذا التفريط سواء بالأرض أو بسيادة قراره.

وعلى رغم محدودية المعلومات ـ حول هذه القضية لما يحيطها به أطرافها من سرية ـ إلا أنني فيما أقوله لا أنطلق من فراغ. فالساحة اليمنية تشهد تجاذباً شديداً بين الكتلة الأمريكية ـ الإسرائيلية ولها أنصارها في مواقع رئيسية، وبين الكتلة السعودية ولها أنصارها في مواقع رئيسية أيضاً.

من الملاحظ أن الكفة تميل كل يوم لصالح الكتلة الأمريكية لأنها تعمل بعلم، وتخطيط، وبعد استراتيجي يصل في مداه إلى التحكم الكامل في الاقتصاد اليمني، والترتيب الدقيق لمواقع نفوذها داخل القوات المسلحة والأمن، وعلى الشواطئ اليمنية، ومن مصلحتها تعقيد الخلاف اليمني ـ السعودي في هذه المرحلة، وفي محاولتها لكسب المعارضة اليمنية ترفع شعار بناء الدولة الحديثة التي تعيق القوى الأخرى تحقيقها.

أما الكتلة الأخرى، فمن الواضح أن وسائلها متخلفة، وأبعادها الاستراتيجية محدودة، وحركتها بطيئة، ولا أدل على كل ما سبق من طريقة تعامل السعودية مع قضية الخلافات الحدودية، والتي تجعل من أنصارها في الساحة اليمنية في موقف لا يحسدون عليه، مع العلم أن السعودية هي الأقدر على اتخاذ خطوة جريئة في موضوع الحدود لأن النظام في اليمن لا يستطيع أن يتجاوز حدوداً معينة، فقد سار شوطاً أبعد مما يتحمله الشارع اليمني، والذي لا يعلم الكثير عما يجري، ولكنه لا يحسن الظن ـ في ظل هذا التعتيم ـ بما يجري.

وواضح ـ أيضاً ـ أنه لا توجد لدى النظام في صنعاء ـ حتى اللحظة ـ أي بادرة جادة لمواجهة التحديات أو تصحيح الأوضاع المخلخلة داخلياً: الاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية، والسياسية. وحتى جرعات البنك الدولي اقتصرت على مضاعفة الأعباء المالية على المواطن الفقير، وساوت الطبقة الوسطى ـ اقتصادياً ـ بالطبقة الفقيرة، وضاعفت من الفجوة بين قلة تملك كل شيء وأغلبية لا تملك شيئاً.

إن تردد السلطة في اتخاذ خطوة جريئة ـ لتصحيح الأوضاع السياسية، ودعم الجبهة الداخلية، وتوسيع قاعدة المشاركة عن طريق حكم محلي واسع الصلاحيات ـ لدليل على أن النخبة الحاكمة تتجه إلى المراهنة على الحل

الخارجي. ويعني ذلك أن تفكيرها ينحصر في أحد حلين: اما التساهل المطلق مع السعودية على أمل أن يكون في ذلك الحل لأزمة النظام، أو الارتماء الكامل في أحضان الولايات المتحدة الأمريكية واللوبي الصهيوني، ودفع كل مستحقات الفاتورة الأمريكية التي تعمل من خلال إعادة تنظيم القوات المسلحة على إيجاد قوة عسكرية منتظمة مرتهنة قادرة على بناء دولة الإكراه على النمط التركي أو الاندونيسي.

عند هذا الحد أقف لأسألكم: اليمن.. إلى أين؟

مهما يكن ردكم، لو قيل لي تلفت حولك واختر وطناً وقطراً، لقلت فوراً ودون تردد: «اليمن».

الفصل التاسع

السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط: العلاقات العربية ـ التركية... إلى أين؟(*)

إرسين كالايسي أوغلو(**)

(*) نشر في: المستقبل العربي، السنة ٢١، العدد ٢٤٢ (نيسان/ابريل ١٩٩٩)، ص ٣٧ ـ ٤٨، وهو في الأصل محاضرة أُلقيت في دار الندوة في بيروت بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٩. والمحاضرة تعبر عن وجهة نظر صانع القرار التركي، وتنشرها المستقبل العربي لاطلاع القارئ العربي على كيفية تفكير صانع القرار التركي حول العلاقات العربية ـ التركية، دون أن يعني ذلك موافقة المركز على وجهة النظر هذه، وإنما تسهيلاً لفهم وإعداد السياسات العربية المقابلة (المحرر).

(**) أستاذ العلاقات الدولية في جامعة بوغاز (البوسفور) ـ تركيا.

مقدمة

تأثرت السياسة الخارجية التركية بعمق بمفاهيم النخبة السياسية التركية عن جيرانها منذ بداية النظام الجمهوري في تركيا، والذي جاء نتاج حرب تحرير وطني شُنت على جبهات مختلفة ضد أعداء أشداء في الداخل والخارج على حد سواء. وعندما تم التوقيع على معاهدة لوزان في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٣ أصبحت تركيا جارة لإيطاليا (عبر جزر الدوديكانيز) ولفرنسا (عبر الإنتداب الفرنسي على سوريا) ولبريطانيا (عن طريق الانتداب البريطاني على العراق) في الجنوب، والاتحاد السوفياتي في الشرق، وفي الشمال عن طريق الإهمال (by Default). وشعر مصطفى كمال أتاتورك والنخبة السياسية الجمهورية أنهم مضطرون لإقامة علاقات مع جيران تركيا على أسس مستقرة تمكن نظامهم الفتي من العيش تحت مثل هذا الضغط. ولم تساعد الصفات الأساسية لسياسة تركيا الخارجية نحو جيرانها على تفادي توليد نزاع وحرب مع جيرانها فحسب، بل بدا كذلك أنها أظهرت استقراراً بارزاً مع الزمن.

وارتبطت أسس السياسة الخارجية التركية كذلك بالمبدأ التشريعي لحرب التحرير الوطني ١٩١٩ ـ ١٩٢٢، والذي ظل يعمل أيضاً كفذلكة أساسية ركّزت الجمهورية التركية أسسها عليها. وينبع هذا المبدأ الأساسي من افتراض أن هنالك وطناً قومياً للأتراك حدوده أكيدة غير قابلة للتفاوض وثابتة غير قابلة للتغيير. وكان الميثاق القومي لعام ١٩١٩ وهو أحد آخر أعمال البرلمان العثماني قد رسم صورة لوطن قومي تركي مرتكز على إحصاءات السكان في ذلك الوقت وعلى الحقائق السياسية لما بعد الحرب العالمية الأولى كذلك. وهذه المناطق التي كان يعيش فيها مسلمون سنيون حنفيون يتكلمون التركية بأعداد كبيرة في

عام ۱۹۱۹، اعتبرت بأنها تخص الوطن القومي التركي، وقد تطابقت مع شبه جزيرة الأناضول والمنطقة الواقعة شرقي نهر مريتزا في تراقيا (Thrace). وأراضي الدولة التركية التي أسستها حرب التحرير الوطني وشرعتها معاهدة لوزان تطابقت إلى حد كبير مع بنود الميثاق القومي لعام ١٩١٩. وهكذا فالهم الرئيسي للحكومات التركية من عام ۱۹۲۳ فصاعداً كان رفاه سكان تراقيا الشرقية والأناضول. ولذلك فإن التكيف العام للدولة التركية كان تأسيس علاقات مع الجيران والحلفاء والخصوم على اعتبار أن للدولة التركية حقاً قانونياً وشرعياً بتقرير المصير الوطني على أراضيها كما صيغت في معاهدة لوزان والمعاهدات الأخرى ذات الصلة. وكانت تركيا نتيجة ذلك ميالة إلى اتباع سياسة خارجية تدعم الوضع القائم مع جيرانها وحلفائها وخصومها.

وقد تغيرت الآثار الكلية لمثل هذه السياسة الخارجية لعلاقات تركيا مع جيرانها بالتغييرات في النظام الدولي. وقد حدثت تغييرات كثيرة في تركيا وحولها منذ عام ۱۹۲۳، وتأثرت سياسة تركيا الخارجية بهذه التطورات. وأثر في سياسة تركيا الخارجية كذلك إنجاز الأنظمة السياسية والاقتصادية الداخلية في تركيا وفي جيرانها. وفي النهاية أثرت بعمق مفاهيم التهديد للنخبة السياسية في تركيا من قبل الدول المجاورة، في أسلوب إن لم يكن في جوهر سياسة تركيا الخارجية نحو المناطق المجاورة، وما يجعل تركيا مختلفة عن بلد مثل الأردن أو لبنان أو سوريا هو أنها واقعة كذلك على مفترق طرق يجعلها مكشوفة كثيراً على التطورات في أكثر ثلاث مناطق متفجرة في العالم هي البلقان والقوقاز والشرق الأوسط. وجعل احترام الوضع القائم في عقول النخبة السياسية المجاورة عند إدارة التغيير السياسي والاقتصادي والبيئي مهمة صنع وإدارة سياسة خارجية مهمة شاقة للنخبة السياسية التركية في أوقات مثل التسعينيّات يمر فيها العالم عبر تغييرات سريعة. وقد غدت هذه المهمة شاقة باطراد. والتركيز في هذه الورقة هو على تكيف السياسة التركية الخارجية في عهد ما بعد الحرب الباردة في التسعينيّات إزاء الشرق الأوسط. لقد حمل الشرق الأوسط لما بعد الحرب الباردة فرصاً وتحديات جديدة للسياسة الخارجية التركية. وساهمت عملية سلام الشرق الأوسط وحرب الخليج في قابلية تفجر العلاقات بين بلدان الشرق الأوسط العربية وتركيا. لقد تناثر بعيداً مفهوم خطر الحرب الباردة في الوقت الذي ظهرت فيه اهتمامات جديدة لصانعي السياسة الخارجية التركية. ويمثل الشرق الأوسط في التسعينيات لعبة جديدة في السياسات

الدولية جابهت تركيا بهموم أمنية جديدة. وهذه الهموم وأثرها في السياسة الخارجية التركية هي ما أود أن أتناوله بالتحليل في هذه الورقة.

أولاً: السياسة الخارجية التركية والوطن العربي

لا تشترك تركيا والبلدان العربية في المنطقة نفسها وبالدين وحده وببعض الحدود المشتركة فحسب، بل لها كذلك تاريخ طويل نسبياً من العلاقات الثقافية والاقتصادية والسياسية. وهذا ليس المكان، كما أنه لا يتوفر لدينا الوقت للدخول في أي تفصيل لهذه العلاقات، ومع ذلك فإنها لحقيقة واقعة أن الأفكار والمبادئ القومية أثرت بعمق، وأحبطت العلاقات العربية التركية منذ الحرب العالمية الأولى. وكانت موجة القومية العربية المتزايدة في الجنوب والتزايد المصاحب في المشاعر القومية بين الأتراك في الأجزاء الشمالية من الامبراطورية العثمانية في أوائل القرن العشرين قد بلغت الذروة خلال الحرب العالمية الأولى. وطور العرب النظام الخاص بدولهم تحت السيطرة الفرنسية والبريطانية، وبنى الأتراك دولتهم على بقايا الامبراطورية العثمانية. وكانت الجمهورية التركية تواجه الاستعمارين الفرنسي والبريطاني على حدودها الجنوبية بين عامي ١٩٢٣ و١٩٤٥. ومع انهيار نظامي الاستعمار الفرنسي والبريطاني في أعقاب الحرب العالمية الثانية بدأت تركيا وجيرانها العرب، سوريا والعراق بالتحديد، تكوين علاقات عربية ـ تركية من دون وساطة، إلا أن هذه العلاقات تأثرت بعمق كذلك بانتشار الحرب الباردة.

وحملت العلاقات المتدهورة بين تركيا والاتحاد والسوفياتي تركيا على السعي لروابط أوثق مع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية في الفترة المباشرة لما بعد الحرب العالمية الثانية. وأصبحت تركيا في الأربعينيات والخمسينيّات عضواً في المجلس الأوروبي وفي حلف شمال الأطلسي. وتكيفت سياستها الخارجية لتتناسب مع الأهداف العامة لحلف الأطلسي ولحلفائها الغربيين. وفي الوقت نفسه أصبحت سوريا والعراق وبلدان عربية أخرى منهمكة في كفاحها من أجل الاستقلال عن الاستعماريْن الفرنسي والبريطاني. ومثل حلف الأطلسي صورة «المستعمر الشرير» في أذهان النخبة الوطنية في البلدان العربية. وأصبحت هذه الصورة مع الزمن شعوراً شعبياً ببروز النزاع مع إسرائيل وازدياده عمقاً عندما وقفت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون لدعم إسرائيل في مواجهاتها مع العالم العربي. وتحرك معظم الأقطار العربية في النهاية أقرب إلى القطب الآخر

في نظام الحرب الباردة ذات القطبين. وظهرت مواجهة غيابية بالوكالة بين تركيا وجيرانها العرب.

وكانت تركيا في الوقت نفسه منهمكة بعمق في حملة شاملة للعلمنة والتغريب منذ أواسط العشرينيات. لقد كانت تتطلع دائماً نحو أوروبا الغربية وتأمل في التنافس والتغلب وحتى دمج نفسها مع أوروبا الغربية. وكانت «أوروبا الغربية» تمثل بالنسبة إلى النخبة التركية «الحداثة والديمقراطية»، واختفت بحلول الخمسينيات كل الارتباطات مع البريطاني الامبريالي الغازي للامبراطورية العثمانية وكل الذكريات المتصلة بحرب التحرير الوطني. وكان التكيف السياسي التركي متجهاً نحو أوروبا بتجاهل كلي لجيران تركيا. ونمت تبعاً لذلك صورتان متناقضتان ومختلفتان كلياً لـ «أوروبا» في تركيا وفي البلدان العربية في الخمسينيات. وما اعتبره العرب قوة استعمارية مستغلة وغازية اعتبره الأتراك نموذجاً للتحديث والعلمنة والديمقراطية ـ وبشكل مشابه كان ينظر في العالم العربي إلى الاتحاد السوفياتي الذي اعتبرته تركيا خطراً كبيراً، باعتباره مصدراً عظيماً للعون الاقتصادي والعسكري، وحتى «مخلصاً» سياسياً من أيدي الخطر الغربي الاستعماري أو حليفه الإسرائيلي. وتأثر بعمق جوهر ومسار السياسات الوطنية لتركيا وللبلدان العربية بتطورات الحرب الباردة ليقيم توجّهين مختلفين متضاربين جداً لتركيا والعالم العربي نحو الدولتين العظميين في عهد الحرب الباردة.

وكانت علاقات تركيا مع الشرق الأوسط حتى أواسط الستينيّات علاقة عدم اهتمام وتجاهل وعدم اكتراث. وكذلك اعتبر العرب تركيا جزءاً من تحالف غربي امبريالي وتجنبوا إعطاءها أي أهمية مستقلة. وحملت أحداث الستينيّات الهائجة تغييرات مفاجئة ومهمة في سياسة تركيا الخارجية نحو الشرق الأوسط. ووجهت أزمة الصواريخ الكوبية والرسالة التي بعث بها الرئيس الأمريكي جونسون إلى رئيس الوزراء التركي عصمت اينونو خلال الأزمة القبرصية في عام ١٩٦٤ والقضايا التي ظهرت عن طريق الأعداد المتزايدة من العمال الأتراك المغتربين في أوروبا الغربية، وجهت لطمة كبرى لصور مصداقية الولايات المتحدة وأوروبا الغربية أو حلف الأطلسي بالنسبة إلى الدفاع عن تركيا في أعين النخبة السياسية التركية. وأدرك صانعو السياسة الخارجية التركية أن قيام علاقات وثيقة مع أعضاء حلف شمال الأطلسي، مهما سبب ذلك من ضرر لكل الدول الأخرى في العالم، أدى إلى عزلة تركيا وجعلها منكشفة للضغط

من حلفائها الأطلسيين. وقررت تركيا من أواسط الستينيّات فصاعداً إعادة النظر في دورها في العالم وتطوير علاقات متنوعة مع أكبر عدد ممكن من الدول في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية وأفريقيا وآسيا وأوقيانيا وفي الأمريكيتين.

وبشكل مماثل، بدأت تركيا مراجعة سياستها نحو إسرائيل والدول العربية إزاء المسألة الفلسطينية. وبدأت تركيا تطوير علاقات أوثق مع منظمة التحرير الفلسطينية وبلدان الشرق الأوسط العربية. وفي فترة ما بعد عام ١٩٦٠ حاولت تركيا اتباع سياسة توازن متعقّل في النزاع العربي ـ الإسرائيلي، وحاولت موازنة علاقاتها مع إسرائيل والبلدان العربية. وسمحت تركيا لمنظمة التحرير الفلسطينية بأن يكون لها ممثل في أنقرة. وخفضت في الوقت نفسه تمثيلها في تل أبيب، وأقامت في النهاية قنصلية تركية عامة في القدس الشرقية أصبحت الآن معتمدة لدى السلطة الفلسطينية.

وبدأت تركيا في الوقت نفسه بالاقتراب من بلدان الشرق الأوسط العربية. لقد بدأت بتطوير علاقات اقتصادية ثنائية واتصالات سياسية مع البلدان العربية بحلول أواخر الستينيّات. وفي أعقاب أزمة النفط عام ١٩٧٣ وأزمة قبرص عام ١٩٧٤ وما تبع ذلك من اتصالات أمريكية في الشرق الأوسط، برزت بلدان النفط العربية الغنية، وبخاصة ليبيا والعراق والعربية السعودية وإمارات الخليج كأسواق جديدة للشركات التركية الجديدة الطالعة. وبدأت شركات بناء مختلفة مشاريع درت أموالاً كثيرة. وعندما اندلعت الحرب العراقية ـ الإيرانية في عام ١٩٨٠ بدأت تركيا العمل كطريق رئيسي إلى أوروبا بين إيران والعراق. وظهر النقل البري، وبخاصة عن طريق سيارات الشحن بشكل رئيسي، من النشاط المتنامي بسرعة في تركيا من التجارة مع الطرفين المتحاربين كليهما. ولا تزال تركيا تباهي بأن لديها أكبر أسطول من سيارات الشحن في أوروبا. وساعد تحرير الاقتصاد في الثمانينيات الشركات التركية في زيادة تطوير مشاريع مشتركة برؤوس أموال أوروبية ويابانية وعربية في الشرق الأوسط.

وبدأ رؤساء الوزراء ورؤساء الدولة الأتراك ونظراؤهم العرب بتبادل الزيارات في عواصمهم مصطحبين وفوداً كبيرة من رجال الأعمال في الثمانينيات. وتحسنت معرفة كل منهم بالآخر. وبدأت نخبهم السياسية والاقتصادية بالتفاعل فيما بينها بشكل أكثر انتظاماً. وعلى الرغم من أن أياً من الطرفين لم يغير أهداف سياسته الخارجية بالنسبة إلى الطرف الآخر، فقد بدأ

كل منهما يكون صورة أكثر واقعية لاقتصادات وسياسات ومجتمعات الجانب الآخر. وفي الوقت نفسه تعززت العلاقات الثنائية والاقتصادية والسياسية وأصبح العراق وإيران في الثمانينيات شريكين تجاريين رئيسيين لتركيا بعد ألمانيا مباشرة. إلا أن حرب الخليج حملت معها نهاية غير متوقعة لهذا التطور. وفي الوقت نفسه بدأت علاقات تركيا الاقتصادية بالتحول نحو الأسواق الجديدة الطالعة في أسواق كومنولث الدول المستقلة الذي تصادف قيامه مع نهاية حرب الخليج. ومع ذلك فلا تزال السياسة الخارجية التركية تشجع العلاقات السياسية ـ الاقتصادية الثنائية مع البلدان العربية.

واستوجبت المقاربة التركية المتغيرة نحو الشرق الأوسط في الستينيات أن تأخذ تركيا بعض الاحتياطات في علاقاتها مع البلدان العربية وزُود الدبلوماسيون ورجال الأعمال الأتراك بنصائح بعدم التدخل في السياسات الداخلية للبلدان التي يعملون فيها في الشرق الأوسط. وامتنعت تركيا عن محاولة التأثير في الشؤون الداخلية في البلدان العربية وابتعدت عن الصراعات الداخلية من أجل السلطة داخل أي قطر عربي. وغالباً ما سببت روابط سياسية وثيقة مع النخب السياسية العربية انتقادات في تركيا. ويُتوقع من أولئك الذين يقومون بأعمال مع أي بلد عربي توريد دولارات إلى تركيا في مقابل نشاطاتهم الاقتصادية من دون أي ارتباط بأية خيوط سياسية أو عقائدية.

واتخذت السياسة الخارجية التركية كذلك طريق عمل يتفادى التورط في السياسات الداخلية العربية ـ العربية. وحاولت تركيا الحفاظ على علاقات سلمية ومستقرة وأخوية مع كل بلد عربي على حدة. ولذلك فإن تركيا تتفادى بانتظام القضايا والمشاكل والنزاعات وغيرها، مما يظهر بين البلدان العربية، والحروب في اليمن ولبنان، والعلاقات بين اللاجئين الفلسطينيين والبلاد العربية المضيفة، والاحتكاكات بين مصر واليمن أو مصر والسودان وغيرها، هي أحداث حاولت تركيا عدم القيام بأي دور ناشط فيها. والعلاقات العربية ـ العربية هي غالباً ما تكون شديدة التفجر والتعقيد بالنسبة إلى تركيا حتى تساعد في إيجاد تسوية لقضاياها المعنيّة. يضاف إلى ذلك أنه لا دليل هناك بأن من المتوقع أن تلعب تركيا أي دور من هذا النوع. ولذلك فإن السياسة الخارجية التركية نحو الأقطار العربية رسمت بمثل هذا التجاهل اللطيف للقضايا العربية ـ العربية.

وحاولت تركيا أيضاً اتباع طريق عمل نحو العالم العربي تقلل فيه إلى الحد الأدنى خطر تكتل دول عربية ضد تركيا حول أي قضية معينة. وإذا أدى

أي مشروع سياسة خارجية أو إيماءة لتركيا إلى رد منسق ومتناغم من البلدان العربية فستواجه تركيا تحدياً قوياً قد يكون من الصعب إبعاده. ولذلك حاولت تركيا شق طريق سياسة خارجية لا يطلق تحالفاً عربياً يتشكل ضدها حول أي سلسلة من القضايا. وانطلاق مثل هذا التطور يعتبر كذلك مسيئاً لعمل العلاقات الاقتصادية والسياسية الثنائية العربية ـ التركية.

وأخيراً حاولت تركيا فصل روابطها الغربية عن اتصالاتها مع البلدان العربية، والتوجه التركي نحو الغرب ليس بجديد ولا بغريب على العهد الجمهوري. والامبراطورية العثمانية كانت غربية التوجه كذلك منذ انطلاقتها. وتركيزها الرئيسي على ممتلكاتها البلقانية وغزواتها في وسط أوروبا وإيطاليا في الفترة بين القرن الرابع عشر ونهاية القرن السابع عشر غالباً ما يشار إليه كتوجه أوروبي. لقد كان العثمانيون معنيّين بعمق في الشؤون الأوروبية، وكانوا دائماً يقارنون أنفسهم بخصومهم الأوروبيّين. ويبدو وكأن ذلك التوجه قوي جداً بحيث لا يستخف به في تركيا. يضاف إلى ذلك أن تركيا طورت علاقات اقتصادية ومالية مكثفة ومربحة جداً مع ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا في الاتحاد الأوروبي. ووقعت تركيا كذلك وبدأت معاهدة وحدة جمركية مع الاتحاد الأوروبي اعتباراً من أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ويُعتقد أن إيجاد تأثير لهذه المصالح الاقتصادية والمالية لتركيا إزاء الارتباطات الشرق أوسطية يعرض للخطر المصالح الاقتصادية والمالية التركية. ويحتمل أن تكون التواءات سياسية مشابهة مخلة بمثل هذا الوضع على المدى الطويل. ولذلك تتبع تركيا مجموعة منفصلة من العلاقات مع أوروبا ومع الشرق الأوسط. وتهدف تركيا إلى تطوير روابط اقتصادية ومالية قوية وعملية مع الشرق الأوسط في وقت تعمق فيه علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن هذا الأمر لم يكن ممكناً حتى الآن. وكانت المبادئ الأساسية الستة المذكورة أعلاه للسياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط هي المبادئ المنظِّمة، إلا أن تركيا لم تكن تطبق دائماً علاقاتها الخارجية على أساس هذه الخطوط بالتحديد. وقد رسّبت تطورات التسعينيات مجموعة من التغييرات في العلاقات الخارجية التركية. وقد حدث معظم ذلك في السنوات الأخيرة نتيجة قرارات خاصة بموضوعات معينة دعت إليها الحاجة واتخذت ارتجالاً. وهناك حاجة إلى إنعام النظر بدقة في الضغوط والتوترات الناجمة عن أحداث التسعينيات على السياسة الخارجية التركية.

ثانياً: السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط تحت الضغط: حرب الخليج وآثارها

أدت نهاية الحرب الباردة بين عامي ١٩٨٩ ـ ١٩٩١ إلى فترة من النشاط والنشوة لم تعش طويلاً وإلى نهاية أسيء فهمها للنزاعات الرئيسية في العالم. وافترض الخصوم الرئيسيون في عصر الحرب الباردة أنهم سيكونون أقل تعرضاً للتهديد من قِبل أي قوة رئيسية أخرى في المستقبل، وهكذا يمكنهم خفض نفقات الدفاع بسرعة فائقة. وبدا الأمر لوقت ما وكأن روسيا في فوضى كاملة وأن البلدان الرئيسية في حلف الأطلسي فقدت اهتمامها بالعمل العسكري. وبدا حلف الأطلسي وكأنه فقد الأهداف التي تَشكل من أجلها، كما بدا أن مفهوم الدفاع لدى التحالف الغربي بات في حالة ارتباك. وبدا أن النظام العراقي قد حسب أن الوقت قد حان لحل مشاكله الداخلية الوشيكة وأخذ يتطلع إلى موقع زعامة كل العرب في الوقت نفسه. وفي الحقيقة أنه في ذلك الوقت كانت الحاجة تدعو هناك للتخلص من الحشد الهائل للسلاح والأعداد الكبيرة من الشبان المجنّدين في الجيش العراقي خلال الحرب مع إيران. وبدا أن الوظائف لم تكن من الوفرة بحيث تكفي لتوظيف مجندي تلك الحرب في العراق. وبعض الامتعاض الداخلي الذي يؤدي في النهاية إلى قلاقل قد يكون تسبب في خيارات مزعجة للزعامة العراقية. وبدا أن الكويت يوفر هدفاً مربحاً إلى حد كاف للجيش العراقي، ومثل هذه الحرب الجديدة ستحث أيضاً الشعب العراقي على الوقوف وراء الزعامة العراقية. ويكون الجيش لا يزال منشغلاً بمشكلة «قومية» بدلاً من أن ينغمس في قضايا اقتصادية يومية.

وبدا واضحاً بما فيه الكفاية من الموقع التركي أن زعامة النظام العراقي قد قيّمت تطورات أوائل التسعينيات وكأنها نهاية حلف شمال الأطلسي. وحيا الرئيس العراقي في اجتماعه مع يلدرين اكبولوت رئيس الوزراء التركي بقوله «ان حلف شمال الأطلسي لم يعد عاملاً ولن يأتي لمساعدتكم، وإذا أخفقتم في السلوك كما نطلب منكم في قضايا مهمة بالنسبة إلينا مَنْ سيأتي لمساعدتكم؟». وبدا الرئيس العراقي وكأنه وصل إلى نتيجة أن حلف شمال الأطلسي لم يعد حلفاً عسكرياً قوياً يمكن الاعتماد عليه، لقد فقد حلف شمال الأطلسي إرادته وتوجهه نحو خوض قتال إذا ما اشتبك العراق مع تركيا. يضاف إلى ذلك أن العراق كان يعتبر خارج اهتمام مخططي حلف شمال الأطلسي وقادته.

وحفز مثل هذا الانطباع مؤسّستي الدفاع والأمن التركيّتين على إعادة تقييم

الصورة الجديدة التي أخذت بالظهور بحلول ١٩٩٠. وقد توصلنا إلى أن تركيا أخذت تواجه تهديداً أقل قوة (مقارنة بالاتحاد السوفياتي)، ولكن أكثر انتشاراً لوحدة أراضيها، ويأتيها في معظمه من الجنوب. ومع انتهاء الحرب الباردة انخفض التهديد القائم من دولة عظمى من الشمال والشرق، ولكن تهديداً أقل كثافة من الجنوب ومن الغرب (اليونان) حل محله. وفي فترة ما بعد الحرب الباردة تضمنت مفاهيم التهديد لدى النخبة السياسية التركية على أنها بشكل رئيسي تهديد غير نووي من سوريا والعراق في الجنوب ومن اليونان في الغرب. وتُسبّب منطقة القوقاز أيضاً قلقاً أمنياً ولكن من طبيعة مختلفة جداً. ويبدو أن أرمينيا هي البلد الانقلابي الوحيد في المنطقة الذي يمكن أن يسبب فوضى، إلا أنها لا تملك سوى وسائل قليلة نسبياً لخلق أية مشاكل جدية لتركيا، يضاف إلى ذلك أن أرمينيا ستخسر الكثير من مجابهة مع تركيا.

لقد كانت هذه الصورة الأمنية الجديدة هي التي حفزت تركيا على الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة عند ابتداء أزمة الخليج في عام ١٩٩٠. وحثت تركيا حلفاءها الأطلسيّين على التعامل بسرعة وبشكل لا لبس فيه ولا إبهام مع النظام العراقي لتثبيت الوضع القائم قبل الحرب. وتطور، في الحقيقة، تجاوب حلفائها بالنسبة إلى أزمة الخليج مع الخطوط التي سبق أن اقترحتها تركيا، إلا أن تطورات ما بعد حرب الخليج أخفقت في تخفيف مصادر القلق الأمني الجديدة لتركيا، بل قد تكون زادتها تفاقماً. يضاف إلى ذلك أن صراع السلطة في الجنوب وفي الشمال خلق أرضاً خصبة لعدم الاستقرار في العراق، وأدى استخدام النظام القوة لإخضاع الأكراد إلى هجرة جماعات كبيرة من الأكراد من العراق إلى تركيا. وطلبت تركيا التي لم تكن لديها الموارد للتعامل مع مثل هذه الهجرة الجماعية المساعدة من تحالف حرب الخليج لحل مشكلة اللاجئين الأكراد في تركيا. وفرضت عملية توفير الاطمئنان إقامة منطقة يمنع فيها تحليق سلاح الجو العراقي فوق المناطق التي يسكنها الأكراد وتشكيل فريق مراقبة متعدد الجنسيات إلى الشمال من خط العرض ٣٧.

وفي الوقت نفسه توقفت التجارة بين تركيا والعراق بحلول أواخر ١٩٩٠ بسبب العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة، وقد أثر هذا التوقف مباشرة في جنوب شرق تركيا. وفقد أولئك الذين كانوا يعتاشون من التجارة مع العراق في فورة الثمانينيّات أعمالهم ووظائفهم بأعداد كبيرة. وارتفع معدل البطالة في جنوب شرق تركيا إلى ما يتراوح بين ٣٠ و٤٠ بالمئة من القوة العاملة. وفي

تلك المنطقة التي يشكل الأكراد الكثافة السكانية فيها حل ركود وانكماش مفاجئ في الاقتصاد محل فترة من الازدهار وارتفاع التوقعات بتقدم اقتصادي. وقد كان ألكسيس دو توكفيل هو أول من افترض أن مثل هذه الظاهرة ستكون سبباً رئيسياً لثورة اجتماعية. ولذلك أصبحت الأحوال بحلول نهاية ١٩٩١ ناضجة لانتفاضة اجتماعية في جنوب شرق تركيا.

وتصادف أن ظهر بحلول عام ١٩٩٢ فراغ سلطة في شمال العراق خلق أرضاً خصبة لقيام قوى سياسية جديدة ولصراع للسيطرة على تلك المنطقة. وفي هذه البيئة تغلغل حزب العمال الكردستاني (وهو في الأصل منظمة ماركسية - لينينية أنشئت في عام ١٩٧٨ في تركيا) في شمال العراق وشارك في الصراع على السلطة. وبدأ حزب العمال الكردستاني مهاجمة قوى الدفاع والأمن التركية، وكذلك مهاجمة مستوطنات مدنية في تركيا منذ ١٩٨٤، إلا أن عملياته هذه لم تكن تلقى سوى وقع محدود حتى حرب الخليج. ووجد هذا الحزب في أعقاب تلك الحرب أحوالاً محسّنة بتجنيد شرائح كبيرة من الجماهير الكردية المصابة بفقر مدقع وتوسيع عملياته في شمال العراق وجنوب شرق تركيا. وعندها بدأت تركيا تهتم بازدياد في تطورات شمال العراق.

كانت تركيا في الواقع قد سوّت نزاعاتها مع عصبة الأمم في أواسط العشرينيّات حول مطالب متعلقة بحدودها مع العراق. وليست لتركيا مطالب جديدة حدودية من شمال العراق. وما يحفز العمل التركي في المنطقة هو مكافحة هجمات حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي التركية. وكانت تحركات القوات التركية داخل شمال العراق تحمل نصب أعينها هذا الهدف. ومن المعترف به أيضاً أن الاشتباكات الحربية الطويلة في شمال العراق يحتمل أن يكون لها رد فعل عكسي لتركيا. ومع هذا فإن مبدأ «عدم التدخل في السياسات الداخلية لأي بلد عربي» قد جرى اختراقه في حالة العراق منذ عام ١٩٩١. ويبدو أن من غير المحتمل أن تتجاهل تركيا التطورات الجارية في تلك المنطقة ما لم يتم تطبيع كامل للعلاقات الخارجية العراقية وعودة الجيش العراقي إلى السيطرة على الأجزاء الشمالية من أراضيه. ولا يبدو أن التطورات الأخيرة تحمل إشارات مشجعة، ذلك أن العراق والولايات المتحدة عادت سيوفهما إلى التصارع منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. ومع ذلك فإن إعادة تثبيت الثقة بالعراق كدولة غير محاربة في المنطقة في أعين صانعي السياسة الخارجية التركية أمر غير سهل التحقيق.

وليست لتركيا نزاعات حول الأرض مع العراق، إلا أن هنالك قلقاً حصرياً بأمن حدودها وبالتمرد الكردي المسلح بقيادة حزب العمال الكردستاني. وعلى الرغم من أن الجدل نفسه يمكن قوله بالنسبة إلى الحدود السورية من المنظور التركي فإن وجهة النظر السورية مختلفة كلياً. فالنخبة السياسية السورية لم تقبل أبداً أية حدود لا تتماشى مع تعريفها بـ «سوريا الكبرى» كحدود شرعية. وتمتد حدود سوريا الكبرى من الطرف الشرقي لجبال طوروس في الشمال إلى صحراء سيناء في الجنوب. يضاف إلى ذلك أنه يبدو وكأن السوريّين لا يزالون يعتقدون بأن هاتاي (سنجق الاسكندرون وانطاكية) لا تزال تشكل قضية. وعلى الرغم من أن هاتاي قد أصبح قانونياً جزءاً من تركيا منذ ١٩٣٩ فإن الحكومة السورية قدمت مطالب في أوقات متفرقة تقول إن سكان هاتاي أجبروا على اختيار تركيا في الاستفتاء الذي أجرته سلطة الانتداب الفرنسي. ونتيجة ذلك فهي تعتبر أن الاستفتاء بصدد هاتاي عمل غير شرعي من قبل السلطة المنتدبة، إلا أن النخبة السياسية التركية لا ترى أي أساس قانوني يرتكز عليه هذا الادعاء، ولذلك فإن تركيا لا تعتبر هذا الأمر قضية حتى الآن.

وتعرضت علاقات تركيا الخارجية مع جيرانها العرب لضغط متزايد بمشاريع الزراعة وتوليد الطاقة التركية الهادفة إلى جني ثمار بناء سدود على نهري الفرات ودجلة. ويجري العمل بمشروع جنوب الأناضول (S. A. P). بهدف توليد كهرباء من محطات توليد بالطاقة المائية وريّ السهول المرتفعة في حران وأورفة وديار بكر. ويتوقع حصول زيادة رئيسية في الإنتاج الزراعي لتركيا بحلول عام ٢٠١٥ إذا استمر المشروع واكتمل كما هو مخطط له. وتسبب مياه نهري الفرات ودجلة حساسيات واحتكاكاً بين تركيا وسوريا والعراق. وعلى الرغم من أن المشاكل التقنية حول كمية المياه التي ستتدفق جنوباً من تركيا قد لا تكون تسويتها من الصعوبة بمكان، فإنه يبدو أن هنالك عنصر ثقة مكثفاً ليس حله بمثل هذه السهولة. ويبدو وكأن النخبة السياسية السورية لا تثق بنظيرتها التركية. وتحمل النخبة السياسية التركية شكوكاً مشابهة لنظيرتها السورية. ويبدو وكأن النخبة السياسية السورية تعتقد أن ما تَعِدُ به السلطات التركية (وهو دفق حوالى ٥٠٠م^3 من المياه في الثانية من الفرات من تركيا إلى سوريا طوال السنة) اما مستحيل التحقيق في المستقبل أو أن السلطات التركية ستحتفظ بمياه أكثر لغايات الري مما ترغب في الوعد به. وتصبح القضية أكثر حراجة بالنسبة إلى العراق، إذ إنه يقع على مجرى النهر بعد سوريا ولا يمكن

للعراقيين استخدام أكثر من ذلك الجزء من المياه الذي يسمح كل من الأتراك والسوريّين بتدفقه عبر مجرى النهر. وعلى هذا فإن العراقيين أشد حساسية حول هذه القضية. وقضايا المياه في الشرق الأوسط يجري التفاوض بشأنها في الوقت الراهن كجزء من تسوية سلام شاملة في الشرق الأوسط. وتساهم تركيا في هذه المفاوضات وقد تصبح لذلك جزءاً من أية تسوية يتم التوصل إليها حول قضية المياه.

ويبدو مع ذلك أن قضية المياه تحث على عمل متناسق من النخبة السياسية العراقية والسورية تجاه تركيا. وهذا ينقض مبدأ عدم «التسبب في تكتل بلدان عربية ضد تركيا» الذي كان يحاول صناع السياسة الخارجية التركية اتباعه في الماضي. وفي الحقيقة، يبدو أن النخب السياسية السورية والعراقية تحاول جاهدة تنظيم تكتل مناوئ لتركيا من الدول العربية يتخذ أعمالاً تأديبية ضد تلك الشركات والبلدان التي تقدم معرفة وقروضاً وتقانة إلى مشروع جنوب الأناضول. وإذا كتب النجاح لتأسيس مثل هذا التكتل فسيؤدي إلى إخفاق جزئي في السياسة الخارجية التركية إزاء الشرق الأوسط. ومع ذلك فمن غير المحتمل كثيراً إمكان وقف برنامج جنوب الأناضول. قد يتم الإبطاء فيه ولكن الزخم السياسي المحلي في تركيا من القوة بحيث لا يمكن لأي حكومة اتخاذ قرار بوقف مشروع جنوب الأناضول، وبخاصة بعد تلك الاستثمارات الكثيرة التي حصلت في المنطقة. وإمكان مجابهة تركية حول هذه القضية مع سوريا والعراق سيكون مضراً بالبلدان الثلاثة كلها، إذا لم يكن بالإمكان التفاوض على تسوية منصفة لقضية المياه في الشرق الأوسط في عملية سلام الشرق الأوسط. ويبدو وكأن التحركات الأخيرة لسوريا والعراق موجهة نحو الوصول إلى شروط يعتبرانها مناسبة في عملية سلام الشرق الأوسط.

وتستقبل تركيا بترحاب اتفاقات سلام عربية ـ إسرائيلية وتسوية شاملة في الشرق الأوسط وتركيا ليست مهتمة فقط بقضية المياه، بل كذلك بشكل أعم باستخدام الإرهاب من قبل دول انقلابية لتغيير الوضع القائم بما يتناسب والصورة التي تضعها للمنطقة أو لبلدها. وتَستهدف منظمات إرهابية مدعومة من دول مجاورة تركيا، كما تستهدف إسرائيل. ولذلك يجد هذان البلدان الكثير من الأرض المشتركة في مكافحة الإرهاب. والتقارب الأخير بين إسرائيل وتركيا من المحتمل أن يظل قائماً طالما أن الإرهاب يستخدم كأداة في السياسة الخارجية من قبل بلدان الشرق الأوسط ضد جيرانها.

اتفقت المؤسستان الدفاعيتان التركية والإسرائيلية على توقيع معاهدات للتعاون. وتوفر تركيا بموجب هذه المعاهدات تسهيلات للطائرات الحربية الإسرائيلية، كما توفر إسرائيل تسهيلات للطائرات الحربية التركية. وهذا يستهدف الرد على التحرك اليوناني وليس تكوين تحالف جديد في الشرق الأوسط يزيد من المضايقات أمام الأقطار العربية.

وتأمل تركيا أيضاً تشكيل مشاريع مشتركة في مشروعات دفاعية مع إسرائيل لا تضع شروطاً أمام صفقات أسلحة ونقل تقانة وخبرات تشعر مؤسسة الدفاع التركية بعمق أنها بحاجة إلى الحصول عليها في بيئة ترى أنها أكثر عدائية بازدياد لتركيا.

وأخيراً، فإن المشاريع الاقتصادية بين شركات البلدين أخذت تبدو أنها مفيدة، فتركيا شريك جيد للعمل في أسواق آسيا الوسطى والقوقاز، كما أن إسرائيل بالمماثل شريك ممتاز لوصول الشركات التركية إلى منطقة التجارة الحرة الأطلسية (NAFTA).

ويجب أن لا يشكل أي من هذه الأسباب الرئيسية الثلاثة أي قلق للأقطار العربية، كما أنها غير ذات صلة بالأقطار العربية. ومع ذلك، فإن تركيا تُقيِّم أيضاً معلومات حول نشاطات إرهابية في إيران والعراق وسوريا. وعلى الرغم من عدم وجود أي دليل ملموس على ذلك، فإن الصحافة التركية تلمح على ما يبدو بأن السلطات التركية تتلقى معلومات قيّمة من نظيرتها الإسرائيلية حول منظمات إرهابية تعمل في تركيا من قواعد في الشرق الأوسط.

وإذا كان بالإمكان الوصول إلى تسوية منصفة وعادلة للنزاعات الرئيسية في المنطقة، فعندها تصبح حماية الوضع القائم موقفاً دولياً يكسب الدعم من كل الدول الرئيسية في المنطقة. وعندها فقط يمكننا توقع الحصول على آلية منسوخة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الشرق الأوسط، إلا أنه ليس من السهل إقامة مثل هذه الخطوة.

وما اقترحه هنا هو أمر معادل للقبول بأن الوحدة العربية (العروبة) ونسخها المختلفة هي شأن من الماضي. يضاف إلى ذلك أنها توحي أيضاً بأن صورة جديدة لمجتمع «صالح» طبعت في أذهان نخب البلدان العربية. وهذه الصورة الجديدة للمجتمع «الصالح» ترتكز على افتراض رفاهية رعاياها، وكذلك رفاهيتها هي، إنما تخدم بشكل أفضل من دون تبني شعارات سياسية خارجية انقلابية أو وحدوية. وهذا قد يكون معادلاً للقبول بأن السياسات المحلية

والإنجاز الحكومي في مناطق مثل الاقتصاد والصحة والتعليم والإسكان وغيرها أكثر أهمية من حشد الموارد البشرية وغير البشرية للدولة من أجل حملة حربية للحصول على قطعة من الأرض «فقدت» في أعمال البتر التي سببتها حروب عالمية في الماضي. ومن الواضح، أن هذه عملية تستدعي حكومة متجاوبة وتمثيلية في النهاية. ومن المرجح أنه من دون إقامة شكل حقيقي من حكومة تمثيلية مرتكزة على موافقة غالبية السكان الراشدين في البلدان العربية، سيكون من الصعب إقامة سياسات خارجية غير انقلابية. ووجد معظم الحكومات العربية في القرن العشرين من الأسهل لها حشد سكانها لخوض حرب حول الأراضي بدلاً من بناء حكوماتها على القبول الشعبي وتجنيد سكانها لمحاربة الفقر والأمية والمرض والفساد السياسي في الداخل.

وتتطلب أي تسوية دائمة للقضايا الشائكة في الشرق الأوسط تغييراً جذرياً في بؤرة تركيز النخب السياسية من العلاقات الدولية إلى تعريف «المجتمع الصالح» الذي يشدد على الاهتمامات المحلية، وبتحديد أكثر على رفاه المواطنين. ومثل هذا التغيير قد يحمل أكلافاً هائلة لمعظم الحكام الحاليّين في الدول العربية. وهكذا فإنه لا يمكن بناء تسوية سلمية إلا حول فكرة «توازن الإرهاب» الذي يجعل نفقات الحرب أمراً لا يمكن للمعتدي أن يتحمله. ويبدو أن لعبة حرب باردة جديدة آخذة في القيام في الشرق الأوسط، وسباقات التسلح الجديدة ستكون حتى أكثر كلفة من السابق وقد تستمر إلى أن تفقد الأنظمة الاستبدادية كل شرعية في أعين شعبها. وقد استغرق الأمر خمساً وأربعين سنة للاتحاد السوفياتي للتخلص من مثل هذه اللعبة. وسنكتشف كم من الوقت سيمر في الشرق الأوسط قبل أن يكون لنا شيء شبيه بحكومات تمثيلية قائمة مكان الحكومات الاستبدادية أو أنظمة الحزب الواحد.

خاتمة

لقد ارتكزت السياسة الخارجية التركية إزاء الشرق الأوسط على بعض المبادئ الراسخة التي تطورت على مر السنين. وحملت تطورات التسعينيّات معها تحديات جديدة تفرض انحرافات عن بعض هذه المبادئ. وأصبحت تركيا متداخلة في تطورات شمال العراق في أعقاب حرب الخليج التي خربت مبدأها في السياسة الخارجية القاضي بـ «عدم التدخل في السياسات الداخلية للدول العربية». وثانياً وعلى الرغم من حقيقة أن تركيا تتبع سياسة خارجية تتفادى إقامة تحالف دول عربية يعمل ضدها في أي قضية، فإن قضية المياه ولدت مثل

هذا المسلك من بعض الدول العربية. وأقامت تركيا أخيراً علاقات أوثق مع إسرائيل بعد «اتفاقات أوسلو» للتعامل بشكل أفضل مع تهديد مشترك هو ما يسمى الإرهاب المرعي من دول مجاورة. ولذلك فإن التوازن الدقيق الذي كانت تتبعه تركيا بين إسرائيل والدول العربية قد أصبح الآن مائلاً بعض الشيء نحو إسرائيل. وستستمر تركيا بعلاقات أخوية مع السلطة الفلسطينية وستدعم القضية الفلسطينية، إلا أن سياسات أمنية ودفاعية وثيقة التنسيق أخذت تركيا باتباعها مع إسرائيل للتغلب بشكل أفضل على الإرهاب.

وأخذت السياسة الخارجية التركية إزاء الشرق الأوسط تتكيف مع الأحوال المتغيرة في الشرق الأوسط مع ظهور مصادر جديدة للتهديد وراء حدودها الجنوبية. والجوهر الكلي للسياسة الخارجية التركية سيظل هو نفسه، إلا أن تركيا ستصبح ناشطة أكثر لدرء التهديد عن وحدة أراضيها كلما ظهر من دول مجاورة. ولسوء الحظ فإنه يبدو أن ليس هنالك سوى القليل مما يحمل على الاعتقاد بأنه سيجري التخلي عن الإرهاب كأداة سياسة خارجية تستعملها بعض دول الشرق الأوسط. وليس هنالك أيضاً سوى القليل في الدلالة بأن السياسات الخارجية الانقلابية الوحدوية لمعظم الدول العربية ستتنحّى ليحل محلها احترام للوضع القائم عندما توقع كل الدول العربية اتفاقات سلام مع إسرائيل.

وكما أشارت حرب الخليج بوضوح، فإن الاستبداد لا يمكن له أن يعيش من دون أعداء خارجيين، وان هذا الاتجاه غالباً ما يخلق خطر الحرب. ولا مبرر هناك للاعتقاد بأن الحالة الراهنة للسياسات المحلية للأنظمة الاستبدادية على وشك التحول نحو إقامة حكومات تمثيلية في الشرق الأوسط. ولذلك فإن السبيل الوحيد لتفادي حرب في الشرق الأوسط لا يزال يبدو أنه تأسيس جيش ضخم يرتب استخدامه كلفة عدوان لا يمكن تحملها على المعتدي. ويبدو وكأن الشرق الأوسط سيستمر في ممارسة حروبه الإقليمية الباردة المبنية حول موازين الإرهاب في المستقبل. وأخذت تركيا تركز نفسها الآن في وضع للتعامل مع أحوال حرب باردة جديدة آخذة في الانكشاف على حدودها الجنوبية مع بعض الأنظمة الاستبدادية المجاورة. والحروب الباردة إدارتها مكلفة. وكما أظهرت التجربة الأحدث مع الحرب الباردة للفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٩٠ فإن مثل هذه الحروب أكثر كلفة وضرراً للأنظمة الاستبدادية. وستكون لنا فرصة مراقبة ما إذا سيكون لحروب الشرق الأوسط الإقليمية الباردة ديناميكيات مختلفة في القرن الحادي والعشرين أم لا.

المــراجــع

Akşin, Aptülahat. *Türkiye'nin 1945'ten Sonraki Diş Politika Gelişmeleri, Ortadoğu Meseleleri.* (Turkish Foreign Policy Development in the Aftermath of 1945, Middle Eastern Problems). Istanbul: B. Kervan Matbaasī, 1959.

Bill, James and Robert Springborg. *Politics in the Middle East.* 4th ed. New York: Harper Collins, 1994. (Harper Collins Series in Comparative Politics)

Hazirlayan, Yayina and Sabahattin Şen. *Su Sorunu, Türkiye ve Orta Doğu.* (The Water Problem, Turkey and the Middle East). Cagaloglu, Istanbul: Bağlam, 1993.

Hudson, Michael C. *Arab Politics: The Search for Legitimacy.* New Haven, CT: Yale University Press, 1977.

Kalaycīoğlu, Ersin. «Yeni Dünya Düzeni'nde Orta Doğu ve Türkiye'nin Orta Doğu Politi-kasī.» (Middle East in the New World Order and Turkish Foreign Policy toward the Middle East). in: Manisalī, Erol (ed.). *Balkanlar, Kafkasya ve Ortadoğu'daki Gelişmeler ve Türkiye.* (New Developments in the Balkans, Caucasus, and the Middle East and Turkey). [Cyprus]: Kībrīs Araştīrmalarī Vakfī, 1984. (Uluslararasi Girne konferanslari)

Karaosmanoğlu, Ali. «Turkey's Security Policy in the Middle East.» *Dīş Politika:* vol. 10, nos. 1-2, 1983.

Kirişçi, Kemal. «New Patterns of Turkish Foreign Policy Behaviour.» in: Balīm, Çīğdem [et al.] (eds.). *Turkey: Political, Social and Economic Challenges in the 1990's.* Leiden; New York: E. J. Brill, 1995. (Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 17)

———. «Turkish-Arab Relations: Current Turkish Policies and Future Prospects.» Unpublished paper delivered at: The Washington Institute for Near East Policy, 6-7 April 1998.

Kürkçüoğlu, Omer. *Türkiye'nin Arap Orta Doğusu'na Karşī Politikasī (1945-1970).* (Turkish Foreign Policy toward the Arab Middle East). Ankara: Sevinç Matbaasi, 1972. (Siyasal Bilgiler Fakültesi Yayinlarindan; no. 340)

Peretz, Don. *The Middle East Today.* 5th ed. New York: Praeger, 1988.

Robins, Philip. *Turkey and the Middle East.* London: Pinter; New York: Council on Foreign Relations Press, 1991.

Sönmezoğglu, Faruk (ed.). *Türk Dīş Politikasīnīn Analizi.* (An Analysis of Turkish Foreign Policy). Istanbul: Der Yayīnlarī, 1994.

الفصل العاشر

إيــران... إلــى أيــن؟(*)

غسان بن جدو(**)

(*) نشر على مرحلتين في: المستقبل العربي: السنة ٢١، العدد ٢٣٥ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٨)، والسنة ٢٢، العدد ٢٥٤ (نيسان/ابريل ٢٠٠٠)، وهما في الأصل محاضرتان ألقيتا في دار الندوة في بيروت بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية، الأولى بتاريخ ٣٠ تموز/يوليو ١٩٩٨، والثانية بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠.

(**) باحث وصحافي، والمدير الإقليمي لقناة الجزيرة في إيران ووسط آسيا.

إيران... إلى أين؟: (١)

الاهتمام العربي والعالمي بالشأن الإيراني حاضر باستمرار، وهو ليس غريباً، بل إنه منطقي، يفرضه الانتماء العربي والإيراني إلى فضاء حضاري جامع، ويفرضه موقع إيران الجيوسياسي والجيوستراتيجي، ويفرضه دور إيران الإقليمي، ولا سيما في العقود الأخيرة، سواء أكان في عهد الملكية أم في حقبة الجمهورية الإسلامية. وزادت التطورات الداخلية في إيران في الآونة الأخيرة لتجعل من هذا البلد محط أنظار العالم واهتمام المعنيين بأي جديد في إيران، خصوصاً بعد الانتخابات الرئاسية في العام الماضي، والتي شكلت محطة نوعية في التاريخ المعاصر لإيران الثورة الإسلامية، وإيران نظام الجمهورية الإسلامية.

ومنذ مجيء الرئيس الجديد السيد محمد خاتمي، يتساءل كثيرون أو ربما جميع من هم خارج إيران: إلى أين ستتجه أو يمكن أن تتجه إيران؟ هل تشهد البلاد تحولاً جذرياً يطال هوية النظام؟ وهل سينتهي دور الفقهاء وعلماء الدين في توجيه النظام والدولة وصناعة القرار واتخاذه؟ ألم تشكل نتائج الانتخابات الرئاسية صفعة لدور رجال الدين ورسالة احتجاج لمرشد الجمهورية الإسلامية الذي يطلق عليه في إيران «ولي الفقيه» ـ لما فُهم من أنه وقف إلى جانب تيار سياسي دون آخر ومرشح اليمين المحافظ للرئاسة رئيس البرلمان حجة الإسلام علي أكبر ناطق نوري على رغم أن المرشد آية الله علي خامنئي لم يعلن هذا الموقف بشكل صريح، بل حرص عشية الانتخابات على تأكيد حياده وتعاونه مع أي رئيس جمهورية يختاره الشعب؟ ولم تتوقف التساؤلات: هل يشهد العهد الخاتمي إلغاءً لنظرية ولاية الفقيه ودور «ولي الفقيه» وصلاحياته في النظام والحكم؟ وهل سينجح خاتمي في تحقيق مشروعه، وتنفيذ ما وعد به من إصلاحات تحت عنوان «التنمية السياسية والشاملة»؟ وهل ينتهي دور المحافظين بعد هزيمتهم القاسية في الانتخابات، أم أنهم سيستخدمون مواقع نفوذهم لإعاقة الإصلاحات وتطويق خاتمي؟ وهل يكون خاتمي «ميخائيل غورباتشوف» إيران؟ وهل تشهد علاقات إيران الإقليمية والعربية والدولية انفراجاً حقيقياً وتقدماً إيجابياً ملموساً؟

وهل تعدل إيران في موقفها من إسرائيل وعملية التسوية، وما يمكن أن يكون لذلك من انعكاسات على العلاقة مع سوريا والفصائل الفلسطينية وحزب

الله في لبنان؟ وهل تحقق العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية اختراقاً حقيقياً بما يمكن أن يحدث تعديلات في الخريطة السياسية وحتى الجيوستراتيجية في المنطقة؟ وماذا عن آفاق العلاقة مع البلدان الخليجية ومصر والعراق وغيرها؟ وهل سيشهد النزاع بين إيران والإمارات العربية المتحدة بهدف السيادة على الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى حلاً نهائياً في العهد الخاتمي؟... إلخ.

عشرات... وربما مئات من الأسئلة طرحها ولا يزال يطرحها معظم المهتمين بالشأن الإيراني.

ستتجنب في هذه المداخلة استحضار تفاصيل التطورات التي شهدتها إيران خلال العقود الأخيرة وحتى بعد قيام الثورة لأنه يُفترض أنها واضحة لدى الغالبية، وسنحرص على توضيح الملامح العامة للخريطة السياسية الحالية في إيران، ومفردات النظام السياسي التي تعنينا في سياق حديثنا كما حددها الدستور لنعرف، في الواقع، صلاحيات رئيس الجمهورية وولي الفقيه وكيفية عمل مؤسسات القرار، ونعلم بالتالي ما هي الإمكانات الحقيقية لرئيس الجمهورية في العمل والممارسة والتغيير، وما هي حدودها وضوابطها، وسنستحضر ما يعنينا مما جرى في السنة الأولى لعهد الرئيس خاتمي، مما يساعدنا على استشراف المستقبل والإجابة عن سؤال: إيران... إلى أين؟

* * *

يضع الدستور الإيراني «ولي الفقيه» أو «قائد الثورة الإسلامية» أو ما يُعرف خارج إيران بالمرشد الأعلى في رأس هرم النظام السياسي، وهو الرجل الأول في الحكم والدولة، ومن بين الوظائف والصلاحيات الدستورية يمكن الإشارة إلى ما يلي كما ورد في المادة (١٠٩):

١ ـ تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

٢ ـ الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام.

٣ ـ القيادة العامة للقوات المسلحة (التي تتألف من الجيش وحرس الثورة الإسلامية وقوات التعبئة).

٤ ـ إعلان الحرب والسلام والتعبئة العامة.

٥ ـ تعيين وعزل وقبول استقالة كل من:

أ ـ فقهاء مجلس صيانة الدستور.

ب ـ أعلى مسؤول في السلطة القضائية.

ج ـ رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.

د ـ رئيس أركان القيادة المشتركة.

هـ ـ القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.

و ـ القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.

٦ ـ حل الخلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.

٧ ـ عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد، وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية.

أما عن صلاحيات رئيس الجمهورية، فإن المادة (١١٣) من الفصل التاسع تقول: «يعتبر رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة، وهو المسؤول عن تنفيذ الدستور، كما أنه يرأس السلطة التنفيذية عدا المجالات التي ترتبط بالقائد مباشرة».

كما ينبغي الإشارة إلى أن هناك فصلاً حقيقياً بين السلطات الثلاث التنفيذية والقضائية والتشريعية في النظام السياسي الإيراني، وهذا ما يمكن أن يحمي النظام من الأحادية المركزية، علماً أن المرشد الأعلى يمنحه الدستور صلاحيات واسعة، ولكن ينبغي أن تنفذ قراراته من خلال السلطات والمؤسسات.

وانطلاقاً مما سبق، يمكن القول ان لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة في كل ما يتعلق بما هو تنفيذي سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وما يتصل بالعلاقات الخارجية، ولكنه لا يستطيع أن يفعل كل شيء في كل وقت وبكل الطرق وبكل الوسائل. وهذا ما يتضح في نموذج الرئيس الحالي خاتمي.

لقد جاء خاتمي إلى سدّة الرئاسة من بعيد جداً، كان على هامش القرار، وعلى متن الحركة السياسية اليومية، بعد أن اضطر للاستقالة من منصب وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي عام ١٩٩٢ وكان قد تولاه لمدة أحد عشر عاماً، وكان أيضاً عضواً في مجلس الدفاع الأعلى أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) وناطقاً رسمياً باسم هذا المجلس، أي باسم الدولة الإيرانية. وفي عام ١٩٩٢، رفض خاتمي المساومة على نهجه وسياساته المنفتحة في المجال الثقافي والإعلامي، ولم يستجب للضغوط بتعديل خياره، واستقال من منصبه، وتنحى عن جميع المسؤوليات. وعيّن مستشاراً لرئيس الجمهورية أكبر هاشمي رفسنجاني، لكنه كان منصباً من دون فعالية. وبمعنى آخر، جاء خاتمي إلى رئاسة الجمهورية

العام الماضي من خارج المؤسسات. ولعل الجميع يذكرون حيثيات المعركة الرئاسية الأخيرة. لقد انحصرت المنافسة بصورة أساسية بين خاتمي ومرشح اليمين المحافظ رئيس مجلس الشورى الإسلامي علي أكبر ناطق نوري، ونستطيع القول إن ناطق نوري كان مرشح «المؤسسة»، أي مؤسسة الحكم في إيران، إذ حظي بدعم مباشر من المؤسسة الدينية الملتصقة بالقرار الرسمي للنظام، وبتأييد واضح من قوى الرأسمالية التجارية المعروفة بقوى «البازار». وأشارت أوساط سياسية وإعلامية إلى أنه حظي بدعم المؤسسات الأمنية، وخصوصاً قيادة «حرس الثورة الإسلامية»، وكذلك بالنسبة إلى عدد من المؤسسات المعنية بالرقابة الدستورية كـ «مجلس أمناء الدستور»، وتردد أن مرشد الثورة آية الله علي خامنئي كان يفضل ناطق نوري، وإن كان لم يعلن موقفاً صريحاً في هذا الشأن. وطبعاً شكل الإعلام الرسمي قاعدة دعم رئيسية لمرشح المحافظين، كما أن غالبية وزراء حكومة رفسنجاني أعلنوا دعمهم الصريح لناطق نوري، إلا أن خاتمي فاجأ الجميع في الداخل والخارج، وحقق فوزاً كبيراً، وهو ما أثبت أن في إيران الجمهورية الإسلامية ديمقراطية واحتراماً لإرادة الشعب. وأكدت نتائج الانتخابات أن الشعب في إيران لا يزال «القوة الثابتة».

* * *

إن تقويم تلك النتائج مهم للمساعدة على استشراف المستقبل من حيث تحديد أولويات المرحلة المقبلة ودور الأطراف السياسية والدينية المختلفة والمتنوعة.

وفي هذا الإطار، ثمة من تساءل وما زال يتساءل: بما أن المؤسسة الدينية كانت معارضة للسيد خاتمي في الانتخابات، فهل يعني ذلك أن دور علماء الدين أو الفقهاء في نظام الجمهورية الإسلامية ذي الهوية الدينية قد انتهى، أو أنه يتجه إلى الانحسار الشديد؟ لا أرى ذلك، فلا نتائج الانتخابات الرئاسية ولا الممارسة الحالية على الأرض في إيران تشير إلى إمكانية تعطيل دور علماء الدين في صناعة القرار واتخاذه والتأثير فيه، والسيد خاتمي نفسه رجل دين، فهو «حجة إسلام»، كما أن عدداً من كبار رموز الحوزة العلمية الدينية لم يخف دعمه له في الانتخابات. أي أن الإيرانيين فضلوا عالم دين على عالم دين آخر، وأوضحوا أنهم يفضلون الرؤية الإصلاحية لدى علماء الدين على الرؤية المحافظة أو التي يصفها بعضهم في إيران بالرؤية التقليدية. وهذا يعني أن دور علماء الدين سيستمر كلما استطاعوا أن يحافظوا على علاقتهم بالرأي

العام. وهذه نقطة أساسية وجوهرية، لأن المشكلة التي كشفتها الانتخابات الرئاسية هي أن المؤسسة الدينية كانت على هامش الشعب، وهذا أمر جديد لأنه في العهود السابقة، وخصوصاً في المرحلة الملكية قبل الثورة، كانت المؤسسة الدينية معانقة لهموم الناس وملتصقة بتطلعاتهم. والمفارقة، أنه يفترض أو يتوقع أن يكون علماء الدين أكثر احتضاناً للشعب في نظام الجمهورية الإسلامية بما أن دورهم محوري وأساسي، ويتمتعون بكل الإمكانات الضرورية، ولكن بدا وكأن الأمور تتجه نحو السلب وليس الإيجاب، أي انه بعد عقدين من انتصار الثورة الإسلامية، بدا وكأن المؤسسة الدينية استطاعت أن تكون متنفذة جداً في الكم، لكنها غفلت عن دورها التاريخي الذي منحها شرعية القيادة السياسية، أي الانحياز إلى الشعب في كل الأوقات. ولذلك، أعتقد أن هذه المسألة تشكل تحدياً كبيراً أمام المؤسسة الدينية، وستكون كذلك خلال المرحلة المقبلة، وليس بعيداً أن يشكل ملف الإصلاح الديني في إيران «المعركة» المحورية في المستقبل بعد أن تتجاوز إيران مرحلة الإصلاح السياسي. ولا أبالغ إذا قلت إن معركة الإصلاح الديني ستكون المعركة المصيرية.

* * *

كذلك، إن ما جرى في الانتخابات الرئاسية يجعلنا نعتقد، لا بل نجزم، بأن النظام في إيران لا يعيش أزمة شرعية، إذ ان المعارضة الرافضة للنظام بكامله طالبت بوضوح العام الماضي بمقاطعة الانتخابات وعدم التصويت، وخصوصاً منظمة مجاهدي الشعب. كما أن المعارضة في الداخل دعت إلى التصويت الاحتجاجي ووضع أوراق بيضاء في صناديق الاقتراع، لكن ٩٠ بالمئة من الإيرانيين شاركوا بفعالية في العملية الانتخابية، مما يعني أنهم ما زالوا يعترفون بشرعية النظام، ويقبلون بنظام الجمهورية الإسلامية إطاراً للحكم، ولكنهم يطالبون بإصلاحه من الداخل، ولذلك اختاروا خاتمي، ابن النظام وأحد تلامذة مؤسس الجمهورية الإسلامية الإمام الخميني. اختاروا خاتمي بشعاراته ورؤاه الإصلاحية التي يعتبرها البعض تغييرية. وهنا ينبغي الإشارة بوضوح إلى أن ما يعني الرأي العام الإيراني في المقام الأول هو تطبيق الإصلاحات وتحقيق خاتمي لشعاراته ووعوده. واستطلاعات الرأي التي أُجريت بعد الانتخابات العام الماضي أفادت بأن ١٤ بالمئة انتخبوا خاتمي معارضة لمرشح «المؤسسة»، و١٧ بالمئة صوتوا له تأييداً للتيارات التي دعمته، و٦٩ بالمئة صوتوا لشخص خاتمي بشعاراته وبرنامجه، أي أن «الانتفاضة» السلمية التي قامت في

٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧ لم تكن اعتباطية أو هبة جماهيرية لاواعية، بل كانت تعبيراً نموذجياً عن الوعي السياسي الجمعي في إيران. وهذا بقدر ما يشكل نقطة قوة للحياة السياسية الإيرانية، سيكون عنصر تحدٍ للرئيس خاتمي في المستقبل، إذ سيكون مطالباً باستمرار بتنفيذ إصلاحاته الموعودة.

هنا، من الضروري الإشارة إلى أن خاتمي جاء إلى سدة الرئاسة وهو خالي اليدين، فوصل إلى السلطة قوياً بالتأييد الشعبي الاستثنائي، لكن من دون أن تكون لديه العناصر والكوادر والمفردات الأساسية في الحكم وإدارة الدولة. لقد فاز خاتمي بنسبة تأييد عالية جداً (أكثر من عشرين مليون صوت)، أي ما يعادل ٧٠ بالمئة من الأصوات، بينما لم يحصل منافسه الرئيسي إلا على ربع الأصوات، لكن كيف يمكن لرئيس جمهورية فاز باستفتاء شعبي عريض أن يحكم وهو ضعيف في مؤسسات الدولة والقرار؟ لقد جاء قوياً عمودياً، لكنه ضعيف أفقياً، لأن الصلاحيات الواسعة تظل في يد المرشد الأعلى للثورة، كما أن تيار اليمين المحافظ كان متنفذاً في الحكم لسنوات عدة، واستطاع أن يحكم قبضته على مؤسسات الدولة والإدارة ويحظى بنفوذ وتأثير في المؤسسات غير المدنية ناهيك عن المؤسسة الدينية، فأنّى لرئيس الجمهورية، لرئيس السلطة التنفيذية أن يطبق إصلاحاته ومشروعه وهو خالٍ من مواقع القوة في السلطة؟ ولذلك، فإن من يرصد حركة الرئيس خاتمي خلال السنة المنقضية يلحظ أنه اتبع استراتيجيا مركبة ومعقدة، فهو يدرك أنه قوي جداً شعبياً، وأن أنصاره يطالبونه بالمواجهة وبقلب الطاولة على معارضيه طالما أنه يحظى بتأييد جماهيري عريض، ويقول عدد من أنصاره وحتى من المقربين منه: لماذا لا يفرض الرئيس خاتمي خياراته بصورة صريحة وعلنية، ويكشف للرأي العام حقيقة ما يتعرض له من ضغوط، فيضع بالتالي التيار المخالف، أي اليمين المحافظ، في مواجهة مباشرة مع الشعب. وهذا ما يرفضه خاتمي إلى الآن، وأستبعد أن يلجأ إلى الصدام العلني بما يمكن أن يؤدي إلى انفلات الوضع وعدم ضبطه.

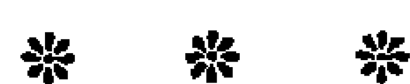
وحجتنا في ذلك أن خاتمي، على رغم كل ما يقال عنه، هو ابن «المؤسسة»، وابن «شرعي» للنظام والثورة، وهو عندما يدعو إلى تحقيق الإصلاحات، فإنه يطالب بها من خلال المؤسسات ومن داخل النظام وليس على حساب المؤسسات والنظام. وإذا كان يروق لبعضهم أن يتساءل: هل يكون خاتمي «ميخائيل غورباتشوف» إيران؟ فإني أقول باختصار وإنما بجزم ان خاتمي لن يكون «غورباتشوف» إيران، ليس فقط لاختلاف الشخصيتين، ولكن أيضاً

لاختلاف حيثيات الاتحاد السوفياتي عن الحيثيات الداخلية الإيرانية في هذا الوقت. ومع أنني أفضّل أن نتحدث عن خاتمي إيران، ولعلنا سنتحدث في المستقبل على الصعيد العالمي عن «نموذج» خاتمي إيران، فإنه يمكن القول إن خاتمي سيكون «دينغ سياو بينغ» إيران، أي الزعيم الإصلاحي من داخل النظام بما يؤدي إلى تجديده واستقراره وليس إلى انهياره.

* * *

ما هي استراتيجية خاتمي في المرحلة المقبلة انطلاقاً مما سبق؟ الرجل يدرك عناصر القوة التي بين يديه وعناصر القوة التي يفتقدها، والتي يشكل عدم تمكّنه منها عناصر ضعف. وكما كان شأنه خلال السنة الماضية، أعتقد بأن خاتمي سينتهج خيار التعاون والتنسيق مع المرشد الأعلى على أمل بلوغ نقطة التحالف معه، لأن أي صدام أو اختلاف بين الرجلين يصل بالأمور إلى طريق مسدود، ولا سيما أن المرشد يملك صلاحيات واسعة، ولا يزال الرجل الأقوى أفقياً، ولن يختلف هذا الأمر كثيراً في المرحلة المقبلة بحكم الواقع، والصلاحيات الدستورية، وموقعه الديني كوليّ للفقيه. كما أن خاتمي الذي بات رمزاً للمشروع الإصلاحي في الجمهورية الإسلامية سيعمل بصورة هادئة على الانخراط العميق والمؤثر والنافذ في نسيج الدولة والإدارة ومؤسسات النظام، لأنه يدرك جيداً أنه يستحيل عليه أن ينفذ مشروعه من دون كوادر ومواقع قوة. وفي غضون ذلك، أستبعد أن يختار خاتمي نهج المواجهة العلنية الشخصية والمباشرة مع معارضيه أو خصومه السياسيين حتى إذا اشتد عليه التحدي، بشرط ألا يخوض منافسوه صراعاً بأدوات غير مدنية وغير سياسية. ولا أريد أن أخوض كثيراً في هذه المسألة، ولكن يمكن القول إن المعركة الآن هي معركة سياسية مدنية، وإذا لاحظ خاتمي كزعيم وكرمز للمشروع الإصلاحي، وليس فقط كرئيس للجمهورية، أن الخيار الأمني بات في مرحلة ما سبيل الأطراف الأخرى في النظام والحكم، فإنه سيلجأ إلى الشعب. وأستبعد أن يكرر تجربته السابقة عندما آثر الاستقالة والتنحي عن وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي عام ١٩٩٢، لأن هناك فرقاً بين خاتمي الوزير العضو في حكومة كان وجهاً نشازاً فيها، وخاتمي رئيس الدولة والمسؤول عن تنفيذ الدستور، والذي رفعه الشعب إلى موقع الرئاسة. ومن الواضح أن عامل الزمن هو في صالح خاتمي على رغم كل التحديات التي يواجهها، فالمشروع الإصلاحي يحتاج إلى هدوء واستقرار، ولذلك يحرص خاتمي على أن تُستوعب كل المشكلات والتجاذبات والصراعات السياسية ضمن مؤسسات المجتمع المدني وليس على هامشها أو من

خارجها. وفي هذا الإطار نقول إنه رفع شعار «إزالة التوترات» في علاقات إيران الخارجية لأنه يحتاج إلى هدوء، وهذا الشعار في رأيي يخدم بدرجة أساسية مشروعه في الداخل. كما أن هدف خاتمي الرئيسي ليس أن يبقى رئيساً للجمهورية من دون أن يواجه التحديات، أو أن ينجح في تذليل الصعوبات وتعطيل الألغام التي توضع في طريقه، فهذا الهدف هو جزئي في سياسته، وظرفي في مسيرته. إن هدفه الحقيقي والبعيد المدى هو ترسيخ ثقافة التسامح، وتجذير قيم الشورى والديمقراطية والتدافع الأهلي في الفضاء العام لقيم الثورة ومبادىء نظام الحكم. ولذلك فإننا نلاحظ أنه تجنّب خلال المرحلة الماضية من عهده الرئاسي إعلان معارضته الشخصية لبعض سياسات معارضيه في النظام ومواقفهم اقتناعاً منه بأن الطبقة السياسية الإيرانية، بل الشعب الإيراني بكامله يحتاج إلى «تمرين» على ثقافة التسامح وتقبل الرأي والرأي المخالف. ويمكن القول إن نهجه العام يقوم على «الصبر الجميل»، وليس على دفع «الأذى» بالقوة. ومن هنا نفهم رفض خاتمي المطلق انخراط المؤسسة العسكرية، بجناحيها الرئيسيين، الجيش وحرس الثورة الإسلامية، في الصراع السياسي الداخلي.



وإذا كان ما سبق هو نهج خاتمي رمز التيار الإصلاحي في إيران، فما هي استراتيجية الطرف أو الأطراف الدينية والسياسية والاجتماعية المقابلة له؟

يحسن هنا أن نشير باختصار إلى الخريطة السياسية في إيران التي يتنازعها تياران رئيسيان؛ فعلى رغم أن الإخوة في إيران لا يحبذون أن نقسم الحياة أو التركيبة السياسية إلى تيارات، ربما لأن البعض في قيادة النظام يعتبر أن هدف «مؤامرات الأعداء في الغرب» هو تأجيج الصراعات الداخلية وتمزيق النسيج الاجتماعي وزعزعة الاستقرار، ولذلك ترى أركان الحكم في طهران ينفون في تصريحاتهم العلنية وجود تيارات أو تكتلات في النظام رغم أن الصراع السياسي هو دليل حيوية وليس بالضرورة مدخلاً للتصدع؛ قلنا، رغم ذلك، إلا أننا نستطيع التوضيح أن ثمة تيارين أساسيين في إيران: **اليمين المحافظ** الذي يعبّر عن تحالف المؤسسة الدينية التي يصفها البعض بالتقليدية، والرأسمالية التجارية المعروفة في إيران باسم قوى «البازار». وفي غياب الأحزاب السياسية بالمفهوم المتعارف عليه، فإن التيارات في إيران هي عبارة عن تجمع لكتل دينية وسياسية وثقافية واقتصادية، تربط بينها قواسم فكرية أو سياسية أو مصالح مشتركة، لكنها لا تجتمع بالضرورة على قواعد ثابتة وواحدة، ولذلك نجد في اليمين المحافظ من

يتبنى أفكاراً سياسية ليبرالية ورؤى ثقافية منفتحة وتصورات دينية كلها تسامح إلى جانب من يُعدّون متشددين سياسياً ومتزمتين دينياً ومنغلقين سياسياً. وكما نجد في اليمين المحافظ من يناصر التعددية الحزبية بقوة، والمشاركة الشعبية في صناعة القرار، نجد، وربما بأكثر حضوراً ونفوذاً وتأثيراً، من لا يؤمن بمبدأ أو قاعدة جامعة اسمها الشرعية الجماهيرية ويرفض حتى الطابع الجمهوري لنظام الحكم في إيران اليوم. وقد برزت أفكار تعبّر عن هذا التصور بوضوح أثناء المنافسة الرئاسية العام الماضي، ونقلت صحف طهران عن أحد كبار رجال الدين البارزين في هذا التيار ومن المنظرين المرموقين عدم موافقته على أن يكون الشعب هو صاحب الحق في تقرير مصيره. ولـم يجد حرجاً في التشكيك في الشرعية الدينية لهذا المبدأ، وأشار هذا الرمز الديني ـ السياسي البارز إلى عملية اختيار الصحابي أبي بكر الصديق خليفة للرسول محمد ﷺ بعد وفاته في «السقيفة»، مشدداً على ما يعتبره المسلمون الشيعة أحقية شرعية ودينية للخليفة الرابع علي بن أبي طالب بخلافة الرسول انطلاقاً من قناعتهم بأن الله تعالى أوصى بالخلافة لعلي وآل بيته، ويقول هؤلاء ان صاحب الحق الديني والشرعي في الحكم هو علي بن أبي طالب لكن الناس اختاروا أو بالتعبير الحديث «انتخبوا» غيره، ولذلك، لا تعني الانتخابات بالضرورة، في نظر هؤلاء، أنها السبيل الأسلم لتحقيق الشرعية الدينية. وانطلق بعض المتنفذين في الحكم من هذه المقاربة ليعلنوا بوضوح أن تعطيل انتخاب خاتمي للرئاسة لازمة مصيرية بما يحول دون تهديد هوية النظام. وثمة من المحافظين من دعا إلى تغيير اسم «الجمهورية الإسلامية الإيرانية» إلى «دولة العدل الإسلامي» في إيران، وهذا طبعاً ليس تغييراً شكلياً، بل إنه مدخل لتحول جذري في النظام السياسي الإيراني، يستجيب لدعوات دينية وسياسية بإلغاء الانتخابات الرئاسية وإيكال الأمر إلى «ولي الفقيه» ليعينّ هو من يراه «الأصلح» لمنصب «رئيس الدولة».

هنا ثمة من يتساءل، هل أن «أنصار حزب الله» الذين برز دورهم في السنوات الأخيرة هم جزء من اليمين المحافظ، ولا سيما أنهم لا ينسجمون مع إصلاحات خاتمي؟ والجواب، هو أن «الأنصار» لا يشكلون قوة سياسية تنظيمية كبيرة، لكن أهميتهم تكمن في أنهم باتوا تعبيراً لجهات عليا متنفذة في الدولة والنظام، وتحركاتهم تعبر، في كثير من الأحيان، عن مواقف جهات قوية تعارض خاتمي، وتوجه له رسائل محددة في أوقات معينة عن طريق «أنصار حزب الله».

أما التيار **الثاني**، فهو ما بات يُطلق عليه **التيار الإصلاحي**، يلتف حول الرئيس خاتمي ويعتبره رمزه. وهو أكثر تعقيداً من اليمين المحافظ، إذ انه يضم

«اليسار الإسلامي الراديكالي»، وتكنوقراط الدولة الذين شكلوا حزب «كوادر بناء إيران»، وجماعة «المثقفين الدينيين» التي برزت في السنوات الأخيرة، وتتمتع بتأثير في الجامعات وبين أوساط النخبة، وتعتبر المعارضة الوطنية الليبرالية، وفي مقدمها «حركة الحرية»، نفسها جزءاً من هذا التيار الإصلاحي على رغم أنها ليست جزءاً من قراره ولا تشارك من قريب أو بعيد في حركته السياسية اليومية المباشرة. واليسار الراديكالي يضم تجمعات دينية وسياسية وثقافية تعتبر نفسها «الوفية» لمبادىء الإمام الخميني ونهجه. وبالمناسبة، فخاتمي كان عضواً في القيادة المركزية لـ «تجمع علماء الدين المجاهدين» (مجمع روحانيون مبارز) الذي يُعدّ المحور الديني لليسار الإسلامي. والراديكاليون معروفون بأنهم متشددون في السياسة الخارجية خصوصاً من حيث الموقف من الولايات المتحدة الأمريكية، ويتحفظون على اقتصاد السوق، ويعتبرون منفتحين ثقافياً ودينياً، بينما يؤمن حلفاؤهم الحاليون في حكومة خاتمي «كوادر البناء» باقتصاد السوق وهم معتدلون جداً في السياسة الخارجية، ولا يرى بعض رموزهم أي عقدة في تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة، كما أنهم منفتحون ثقافياً ودينياً. وفي ظل هذه التركيبة المعقدة لـ «الإصلاحيين» أو من باتوا يسمون «أنصار خاتمي» حرص - وسيحرص - خاتمي على التوفيق بين تناقضات أنصاره.. مع تشديده على أولوية الاعتدال والتسامح والانفتاح في الداخل وعلى الخارج.

وعلى هذا الأساس، فإن اليمين المحافظ ليس هو التيار المتشدد في كل القضايا والملفات، والتيار الإصلاحي ليس هو التيار المعتدل والمنفتح في كل التوجهات.

ولذلك، يمكن القول إن التوفيق بين متطلبات المرحلة والتركيبة المعقدة للتيار الإصلاحي، ستكون تحدياً مستمراً أمام الرئيس خاتمي، لكن يمكن الجزم بأن ائتلاف أنصار خاتمي سيستمر في المرحلة المقبلة على الأقل على قاعدة التعارض مع المحافظين.

* * *

على أن خاتمي سيواجه أيضاً تحدي اليمين المحافظ. هذا التيار القوي والمتنفذ في مؤسسات الدولة والإدارة والنظام، لم يبدِ تراجعاً بعد هزيمته القاسية في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، ويبدو أن استراتيجيته ستشهد مزيداً من الفعالية في السنوات المقبلة من ولاية خاتمي (التي تنتهي عام ٢٠٠١).

طبعاً، إن من حق المحافظين أن ينتهجوا سياسة استرجاع السلطة، ففي

إيران تجربة أو ممارسة ديمقراطية وحياة سياسية راقية، وطبيعي أن يشحذ كل طرف ما لديه من أسلحة مدنية وسياسية لتأكيد نفوذه وترسيخ حضوره وتثبيت موقعه في القرار السياسي. واليمين المحافظ تعاطى بمهارة سياسية فائقة خلال السنة الأولى من عهد خاتمي، واستخدم مواقع نفوذه بذكاء. فهو تيار متنفذ في البرلمان والسلطة القضائية والإدارة والمؤسسة الدينية والمؤسسة الأمنية، ولن يستكين في المرحلة المقبلة، ومن المرجح أن يزيد في ضغوطه على خاتمي وحكومته. طبعاً، المحافظون في إيران، ينفون أنهم يتبعون استراتيجية الضغط على خاتمي بهدف إسقاطه أو إعاقة حكومته عن تحقيق مشروعها وبرنامجها، ولكن من الواضح أن سياساتهم ومواقفهم تعكس استراتيجيا مناقضة. فهم لا يعتقدون أن المشروع الإصلاحي لخاتمي سيكون في صالح نظام الجمهورية الإسلامية. ويبدو أنهم يتبعون استراتيجية استنزاف خاتمي في معارك سياسية هامشية لكنها متلاحقة ومتراكمة. كما أن خاتمي سيواجه في المستقبل تحدي الوضع الاقتصادي المتردي. ومن سوء حظ خاتمي أنه تولى الرئاسة وسعر برميل النفط ١٨ دولاراً، وانهار بعد أشهر قليلة إلى ٩ دولارات. وخاتمي لم يخف سوء الأوضاع الاقتصادية، وصارح الرأي العام بها، بأنها أكثر من سوء ظرفي للاقتصاد عندما شدد على أنه ورث «اقتصاداً عليلاً»، وأن البلاد في حاجة إلى إصلاح «هيكلي» للاقتصاد. ومن هنا نفهم لماذا لن يلتزم خاتمي بالاستراتيجيا الاقتصادية التي وضعتها حكومة الرئيس السابق أكبر هاشمي رفسنجاني قبل رحيلها، والتي تكبّل أي حكومية تالية بخطط اقتصادية مبرمجة وموجهة ومحددة سلفاً إلى عام ٢٠٢١.

أما التحدي الرابع أمام خاتمي، بعد التوفيق بين متناقضات أنصاره ومواجهة ضغط المحافظين وتحسين الوضع الاقتصادي، فهو تحقيق إصلاحات سياسية حقيقية يلمسها الرأي العام بوضوح خلال ما تبقى من ولايته. ويقول أنصار خاتمي إن هدف المحافظين هو الضغط على خاتمي لإجباره على التنحي أو الإعداد للانتخابات الرئاسية المقبلة على أمل أن يخفق خاتمي في تحقيق وعوده للشعب.

وهذا طبيعي، فإذا أخفق الرئيس خاتمي وأُحبط مشروعه الإصلاحي، فإن المنطق يقول انه سيجد صعوبة في إقناع الرأي العام بالتجديد له لدورة رئاسية ثانية وأخيرة. وأقول هذا الكلام لأن من يرصد التطورات السياسية في إيران يخلص إلى نتيجة لافتة لكنها معبّرة، وهي أن الشعب الإيراني يتمتع بوعي سياسي راقٍ، وأنا لا أعتقد أن الإيرانيين انتخبوا خاتمي العام الماضي رفضاً لمنافسه الرئيس - الشيخ ناطق نوري، أي لم تكن الانتخابات مجرد عملية تصويت احتجاجي. لم

تكن كذلك، على الأقل لم تكن كذلك بإطلاق، والدراسات التي أجريت لتقويم نتائج الانتخابات الرئاسية أفادت بأن ١٤ بالمئة فقط انتخبوا خاتمي تصويتاً بالضد على ناطق نوري واليمين المحافظ، وأشارت الأرقام إلى أن ١٧ بالمئة انتخبوه دعماً للتيارات التي أيدته، و٦٩ بالمئة انتخبوا شخص خاتمي ومشروعه وأفكاره. وهذا يعني أن الإيرانيين استوعبوا ما كان يطرحه خاتمي وأعلنوا تأييدهم الواضح لما يتوقع أن يدافع عنه خلال المرحلة المقبلة، وأنهم لم يختاروا خاتمي لأنه يضع عمامة سوداء كرمز لانحداره من آل بيت الرسول ﷺ ورفضوا ناطق نوري لأنه يضع عمامة بيضاء باعتباره شيخاً من عامة الناس.

لقد كان الصراع بين رؤيتين ومشروعين للحكم، والشعب اختار عن وعي إحداهما، بل أكثر من هذا، أورد مثلاً على ما أقرره من وعي سياسي عال للشعب الإيراني، وهو ما أشارت إليه دراسة أجريت استطلعت تفاعلات الرأي العام مع الواقع الجديد في إيران، فكشفت هذه الدراسة **أن عدد الفتيات اللاتي أصبحن يرتدين «الحجاب الكامل» في الجامعات ارتفع، وعندما سئلن عن السبب، أجبن بغالبيتهن: «نحن نحب الرئيس خاتمي ونريده أن ينجح في إصلاحاته ومشروعه، ولا نريد أن نوفر لخصومه السياسيين فرصة أن يقولوا إن من يدعم الرئيس خاتمي هم الليبراليون والمائعون والرافضون للهوية الدينية»**، أي أن ارتداء هذه الطالبات بكثافة الحجاب الديني كان على خلفية سياسية وليس بالضرورة على قاعدة دينية، وهذا ما يؤكد وجود وعي سياسي راقٍ. وما يحصل في الساحة الإيرانية الآن يؤكد أن هناك حياة سياسية حقيقية. وعليه توجد أزمات سياسية، لكن بالتأكيد لا توجد أزمة سياسية في إيران، على غرار «أزمة السياسة» في معظم البلدان العربية، وأستبعد أن تشهد إيران أزمة نظام في المرحلة المقبلة إذا تواصلت الأمور على ما هي عليه الآن، أي صراع سياسي يحتضنه المجتمع وتستوعبه المؤسسات ويؤطره الفضاء العام للثورة والنظام.

* * *

وفي هذا الإطار تساءل: إلى أين تتجه إيران في ضوء ما تقدم؟ والجواب، أننا نعتقد بأن إيران تعيش المخاض في هذه المرحلة، ونتيجة هذا المخاض إما الانفجار وإما التوازن. والانفجار سيناريو محتمل، وهو يعني، بحسب فهمي، أن يتم إحباط خاتمي وإفشال مشروعه، وإذا تنحّى خاتمي بشكل من الأشكال، ومهما كانت السبُل التي سيتوسلها الطرف المقابل للسيطرة على الوضع سواء بطرق مدنية أو غير مدنية، فأرى أن الشعب الإيراني لن

يصمت، وسيعبّر عن موقفه في الشارع بطرق لا تخضع لمنطق الضبط والتوجيه والتأطير، ولن يعبّر عن رأيه في صناديق الاقتراع حينئذٍ.

أما النتيجة الثانية لهذا المخاض فهي التوازن الداخلي، وما أقصده بالتوازن هو أن طرفي المعادلة الرئيسية في نظام الحكم يدركان أن لا سبيل في المستقبل سوى أن تُحكم البلاد بالتوافق، ويدرك اليمين المحافظ على وجه الخصوص، وهو الذي فرض سيطرته خلال السنوات الماضية، أن ثمة تياراً أو مشروعاً أو رؤية أخرى تحظى بدعم شعبي ليست أمراً على هامش الحكم والنظام، وليست حقيقة عابرة وظرفية. وبالتالي يحتكم جميع أطراف المعادلة في الحكم، سواء الجهات الدينية أو السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية، إلى منطق تقبل الطرف المخالف والانصياع إلى قواعد اللعبة.

وما أعتقده شخصياً، أن الأمور في إيران تتجه نحو التوازن وليس نحو الانفجار لعدة اعتبارات:

أولاً: لأننا لا نزال نعيش الحقبة التاريخية التي يقود فيها النظام الجيل الذي انتصر في الثورة وأسس الجمهورية الإسلامية، وبالتالي فإيران بعد عشرين سنة من انتصار ثورة شعبها، ليست الاتحاد السوفياتي في عهد غورباتشوف الذي قاد البلاد بعد سبعين سنة على انتصار الثورة البلشفية. فالمرشد خامنئي والرئيس خاتمي وسلفه رفسنجاني وبعض رموز الطبقة السياسية ـ الدينية في اليسار واليمين هم بُناة النظام، وأستبعد أن يضع هؤلاء مصالحهم أو رؤاهم الذاتية على حساب استقرار النظام واستمراره. ولعل الإشارة إلى ما جرى في الانتخابات الرئاسية الأخيرة يؤكد هذه الفرضية، إذ ليس خافياً أن هناك من نظّر آنذاك لتزوير الانتخابات على خلفية أن مصلحة الإسلام والثورة والنظام تقتضي أن يتولى «الأصلح» رئاسة الجمهورية، وبدت الأمور عند البعض وقتذاك جدية إلى حد أن رموزاً في الحكم حذروا من مغبة اللجوء إلى هذه الممارسة ـ التهلكة، وخصوصاً منهم الرئيس رفسنجاني الذي تحدث بوضوح عن خطورة هذا الأمر في خطبة الجمعة التي سبقت عملية الاقتراع مباشرة. وتناولت الصحف «خطورة» التلاعب بالأصوات واعتبرها البعض سابقة خطيرة في نظام الجمهورية الإسلامية، إذ ثمة إجماع لدى الموالاة والمعارضة على أن الاستحقاقات الانتخابية المختلفة بعد الثورة لم تشهد تزويراً في الانتخابات. المهم وقتذاك، هو أن المرشد الأعلى السيد خامنئي تدخل بوضوح في المسألة وتعهّد أمام الشعب بأنه سيشرف على الانتخابات بصورة شخصية، ولن يسمح بأي تزوير،

وبمعنى آخر، فإن المرشد فضل مصلحة النظام على مصلحة التيار أو الشخص، على رغم أن ما هو معلوم أن خامنئي كان يؤثر فوز ناطق نوري. وبالتالي، فإن استمرار وجود هذه الرموز في قيادة الحكم سيكون عاملاً مهماً للحؤول دون حصول فوضى في البلاد.

ثانياً: إذا حصلت فوضى فلن تكون لحساب تيار على حساب تيار آخر، بل ستكون على حساب الجميع وربما على حساب النظام بكامله، ويبدو أن أركان الحكم مدركون لهذا الأمر، ومن هنا يمكن فهم أو تفهم استراتيجية الرئيس خاتمي في عدم رغبته بالمواجهة المباشرة والعلنية مع معارضيه، فهو ابن المؤسسة كما أسلفنا، ولذلك، من المستبعد أن نشهد النموذج الجزائري في إيران.

طبعاً، ليس بعيداً أن نشهد النموذج التركي، أي أن تسقط المؤسسة الأمنية ـ العسكرية خاتمي بغطاء ديني ودستوري، لكنني أستبعد هذا السيناريو، لأن المؤسسة العسكرية، وخصوصاً مؤسسة الحرس الثوري تخضع لإشراف المرشد الأعلى، كما أن سيطرتها على الوضع بصورة ما ستؤدي بالتأكيد إلى الانفجار وليس إلى الاستقرار والهدوء.

ثالثاً: أرى أن المرحلة المقبلة ستشهد مزيداً من التعاون العلني بين المرشد خامنئي والرئيس خاتمي. فخامنئي هو الأقوى أفقياً، أي في مؤسسات النظام العليا، وخاتمي هو الأقوى عمودياً، أي بين الحكم والشعب، وسيكون التعاون بين قويين. ولا أرى أن هدف الرئيس خاتمي هو إضعاف المرشد، بدليل أنه وقف إلى جانبه عندما فجّر آية الله حسين علي منتظري في خريف العام الماضي أزمة سياسية، ووجه انتقادات لاذعة للمرشد، وشدد خاتمي وقتذاك على أن الإساءة إلى ولاية الفقيه تعد إساءة للدستور بما أن ولاية الفقيه لم تعد نظرية فقهية قابلة للجدل والأخذ والعطاء خارج المؤسسات الدينية الحاضنة لمثل هذا الجدل، وأصبحت مبدأ ثابتاً في الدستور. كما أن المرشد خامنئي، سيحاول في المرحلة المقبلة ألا يكون طرفاً مباشراً بصورة علنية في أي صراع سياسي داخلي، لكنه سيحرص على ألا تشهد معادلة الحكم اختلالاً كبيراً في التوازن بين السلطات والتيارات في داخل هذه السلطات، وإن كان يبدو أن مصالح المرشد ستتقاطع مع مصالح المحافظين في بعض المحطات.

* * *

السؤال: إيران... إلى أين؟ يدفعنا أيضاً للحديث عن علاقات إيران الخارجية. هنا ينبغي الإشارة إلى أن القرار الاستراتيجي الخارجي في إيران يخضع

لمنطق المؤسسات وليس لمنطق الأشخاص، على رغم ما لوحظ خلال السنوات الأخيرة من غلبة المزاج الشخصي أو الازدواجية والقطبية الثنائية في المسائل الخارجية بين رأسي النظام، أي المرشد ورئيس الجمهورية. وهذا الأمر يبدو أنه يتجه إلى الانحسار، ولا سيما أن إيران بلغت مرحلة دولة المؤسسات، وما يعنينا نحن العرب بدرجة أساسية هو مستقبل العلاقات بين إيران والوطن العربي، وهنا أعلن خاتمي بوضوح منذ بداية عهده أن على رأس أولوياته الاستراتيجية الخارجية تعزيز العلاقات وتوثيقها مع الوطن العربي، ولا يبدو أن هذا الشعار شعار ظرفي وتكتيكي لدى دوائر القرار الاستراتيجي الإيراني، بل ثمة جدية في هذا الموضوع. لن نخوض كثيراً في حقيقة الجامع الديني والحضاري للإيرانيين والعرب، لأن ما تفكر فيه إيران بصورة أساسية هو مصالحها الحيوية. وإيران تؤمن بأن توثيق علاقاتها العربية يخدم مصالحها الحيوية والأمنية والاستراتيجية، خصوصاً مع إقليم الخليج. وقد لاحظنا حصول تقدم حقيقي وعملي في العلاقات العربية ـ الإيرانية، في غضون العام الماضي، وكان الاجتماع الثامن لقادة دول منظمة المؤتمر الإسلامي في طهران نهاية العام الماضي، والذي حضره عدد من الزعماء العرب، فرصة مؤاتية ليحل الدفء في العلاقات الثنائية محل البرود.

وإذا أردنا تفصيل الأمور، نشير إلى التقدم الملموس في العلاقات الإيرانية ـ السعودية، ومن الواضح أن البلدين تركا جانباً ما كان يحدّد الفجوة بينهما من تنافر على قاعدة مذهبية إضافة إلى ما بدا من تناقض المشروع السياسي الإقليمي والدولي، وهو ما عززته الحرب بين العراق وإيران (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) إضافة إلى ما تردد من وجود ضغوط أمريكية مستمرة على الجانب العربي لعدم التطبيع الكامل مع إيران.

وأيضاً، يبدو أن إيران تعتبر أنه لا يمكنها أن تحسن وتعمق علاقاتها مع الدول الخليجية إذا لم تعززها مع العربية السعودية، وهناك من أصبح يتحدث عن إمكانية تشكيل محور طهران ـ الرياض في المستقبل يكمل حلقة محور طهران ـ دمشق، على الصعيدين الخليجي والعربي. وربما يعتقد الإيرانيون أيضاً أن عدة مشكلات قائمة بينهم وبين البحرين والإمارات العربية المتحدة يمكن تذليلها جدياً من خلال العلاقات المميزة مع السعودية. وفي المقابل، يبدو أن القيادة السعودية أدركت أنه لا مناص من التعاون مع إيران بعد أن فرضت إيران نفسها حقيقة إقليمية ونجحت في إحباط محاولات عزلها سياسياً وضربها عسكرياً ومحاصرتها اقتصادياً. وعلى رغم وجود جماعات دينية في السعودية تعارض تعزيز العلاقات

مع إيران على خلفية مذهبية فإن الأمور تبدو متجهة لمزيد من التحسن بين العاصمتين خصوصاً أن جميع أطراف الحكم والنظام الرئيسيين في إيران يجمعون على ضرورة العلاقات المميزة مع السعودية، وهنا ينبغي ألا نغفل عن عنصر النفط الذي سيكون عامل تنسيق متزايد بين البلدين في المستقبل.

والعلاقات الإيرانية ـ الخليجية لم تشهد تحسناً أو انفراجاً على مستوى الخطاب الإعلامي فقط خلال السنة الأولى من عهد خاتمي، بل كان انفراجاً عملياً، وأحد شواهده الاتفاق الأمني الذي وُقع بين إيران والكويت علماً بأن الكويت لم توقع اتفاقاً مماثلاً مع دول مجلس التعاون الخليجي. وطبعاً المسألة الأمنية بمفهومها الشامل تظل هاجس الإيرانيين، وهم حساسون لكل ما يعرّض الأمن القومي الإيراني لأي خطر أو اهتزاز. ولا يختلف في هذا الإصلاحيون والمحافظون، المعتدلون والمتشددون في النظام، بل إن أي تهديد خارجي جدي أو وهمي قادر على أن يوحد الصفوف الإيرانية الداخلية في لحظات معدودة، ويتناسى جميعهم أي خلاف حول مسألة داخلية. والقيادة الإيرانية مجتمعة، تنظر إلى تعزيز علاقاتها مع الدول الخليجية على أنه عامل تحصين وحماية للأمن القومي الإيراني، وهو أيضاً أحد مداخلها لتحسين علاقاتها العربية بصورة شمولية.

هنا يفرض الخلاف أو النزاع الإيراني ـ الإماراتي حول السيادة على الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى نفسه في حديثنا، وما يمكن قوله مسألتان: **الأولى** أن ما أعلنه خاتمي في استراتيجيته الخارجية ـ الخليجية هو أن الأولوية هي تحسين العلاقات على مستوى قاعدي شعبي واقتصادي وثقافي، وبالتالي سياسي، وعدم تسبيق الخلافات على نقاط الاتفاق، وهذا الأمر ينسحب حتى على رؤية إيران للوجود العسكري الأمريكي في الخليج، إذ لا يخفى أن إيران تعارضه بشدة، وكان البعض يشدد في إيران على ضرورة خروج القوات الأمريكية والأجنبية ليصار إلى تحسن جدي في العلاقات الإيرانية ـ الخليجية، لكن هذا الخطاب انقلب مع خاتمي، وأصبحت إيران تتحدث عن ضرورة توثيق العلاقات الإيرانية ـ الخليجية. وهذا أمر كفيل أن يساعد على عدم تمكين واشنطن من ذريعة للوجود العسكري.

المسألة الثانية، أنه لا يوجد شخص واحد في إيران لا يعتقد بأن الجزر الثلاث المتنازع عليها مع الإمارات هي جزر ليست إيرانية، وخاتمي نفسه يؤمن بهذا الأمر، ولذلك، وحتى لو نظر خاتمي إلى المسألة من زاوية أكثر استراتيجية، فإنه لا يستطيع أن يقوم بأي مبادرة تمنح الجزر للإمارات لأن هذه

المبادرة ستكون محرقة له، وهو ليس مستعداً للمجازفة. لكن من الواضح أن ثمة نهجاً إيرانياً إماراتياً على حلّ النزاع بالطرق السلمية.

أما عن العلاقات مع مصر، فإنها لا تزال تتسم بالحذر، ويظهر أن الجانب المصري هو الأكثر حذراً وتريثاً وترقباً للتطورات. ويعتبر الإيرانيون أن القيادة المصرية تنظر إلى العلاقات مع إيران من «مدخل أمني»، أي تشترط حلّ الهواجس أو الخلافات الأمنية قبل إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية كاملة، وهو ما يرفضه خاتمي بصورة مطلقة، وتعتبر طهران أن المدخل الأمني يعبّر عن عدم جدية مصرية أو يشير إلى خلل في الرؤية الاستراتيجية المصرية. طبعاً، من الواضح أن للقيادة المصرية معطياتها، وثمة في القاهرة من يرى أن المستقبل ليس في صالح خاتمي وأنه تبعاً لذلك، لا يمكن لمصر أن «تجازف» بعلاقات سياسية ودبلوماسية كاملة في هذا الوقت.

وحول العلاقات مع العراق، ينبغي الإشارة إلى أن الإيرانيين ما زالوا بعد عشر سنوات من انتهاء الحرب مع العراق يعيشون آثار تلك الحرب على المستويين النفسي والإعلامي شعبياً. ولذلك فإن أي عملية تطبيع جدية مع القيادة العراقية الحالية ستبقى بطيئة ومشوبة بكثير من الحذر. لكن من الواضح أن قاطرة التطبيع تسير بين البلدين ولو ببطء شديد، وإيران تنظر من زاوية استراتيجية إلى أن العراق يجب ألا يكون في وضع معادٍ لها أو جزءاً من حلف معادٍ لها، وإذا لم يحصل تطبيع كامل بين البلدين، فلا أمل من تطور في العلاقات يتناغم مع الاستراتيجيا الإيرانية الإقليمية الرامية إلى كسر أي طوق أمني واقتصادي وسياسي وتحويل الطوق إلى رباط من العلاقات الودية تقوم على التعاون وتقدم المصالح الحيوية المشتركة على أي عنصر آخر.

أما على صعيد علاقات إيران الدولية، فمن الواضح أنها شهدت تحسناً كبيراً مع أوروبا، بل شهدنا هرولة أوروبية خلال الأشهر الماضية لتعزيز العلاقات مع إيران، خصوصاً على المستوى الاقتصادي، ربما لأن الأوروبيين يعتقدون بأن العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية تتجه نحو التطبيع لا محالة، وأنه تبعاً لذلك، ينبغي استباق الشركات الأمريكية التي ستلتهم السوق الإيرانية إذا وجد القرار السياسي في طهران وواشنطن.

ولا شك في أن الأنظار ستتركز على تطورات العلاقة بين إيران والولايات المتحدة في المرحلة المقبلة. وفي إيران، ثمة رؤيتان في هذا الشأن تنطلقان من تحليل واحد لكنهما تختلفان في النتائج. تعتبر الرؤيتان أن

استراتيجية أمريكا بعد الثورة أخفقت مع الجمهورية الإسلامية. ويقول الإيرانيون، أصحاب الرؤية **الأولى**، إن أمريكا أرادت ضرب الثورة عسكرياً من خلال دعمها للعراق لكنها أخفقت، وانتهجت خيار الحظر الاقتصادي وأخفقت بدليل أن إيران حققت تنمية عالية خلال السنوات الأخيرة وبقدرات ذاتية، واستطاعت أن تخترق هذا الحصار الاقتصادي أوروبياً وآسيوياً، كما أخفقت أمريكا في نهج العزل السياسي لإيران، وانهار خيار «الاحتواء المزدوج». وينظر الإيرانيون إلى توقف مفاوضات التسوية العربية ـ الإسرائيلية، وما يقال عن شبه انهيار للعملية السلمية وما يعنيه ذلك من فشل ذريع للاستراتيجيا الأمريكية في هذا الصدد، ويقول بعض من في القيادة الإيرانية أن هذا يجعل واشنطن في حاجة ماسة لحوار وتطبيع مع طهران في هذا الوقت لتحاول استغلال هذا الاختراق إعلامياً وسياسياً، ويجزم أصحاب هذه الرؤية بأن إسرائيل ستستفيد من هذا التطبيع خصوصاً أنها «محشورة في الزاوية» عربياً ودولياً، ويشدد أصحاب هذه الرؤية على رفض أي حوار مع أمريكا.

أما أصحاب الرؤية **الثانية** في دوائر التخطيط والقرار الاستراتيجي في طهران، فإنهم ينطلقون من الحجج ذاتها ليدافعوا عن فائدة الحوار مع واشنطن في هذه المرحلة، وهم يقولون إن أمريكا المحتاجة لإيران لن تكون شرسة في التفاوض، وستتمكن إيران من فرض كثير من شروطها. ويحرص هؤلاء، وكثير منهم من أنصار خاتمي على الدفاع عن نظرية «الصفقة الشاملة» مع الإدارة الأمريكية؛ وتشمل اتفاقات حول بحر قزوين والنفط وأفغانستان والأمن في الخليج ووضع «حزب الله» في لبنان في المستقبل، إذ ان الرؤية الإيرانية لحزب الله ومقاومته لم تتغير مع مجيء خاتمي لأن هذا الملف لا يرتبط بشخص رئيس الجمهورية، بل بالرؤية الاستراتيجية للقيادة الإيرانية مجتمعة.

ويقول بعض أنصار خاتمي: إن المحافظين أنفسهم في إيران ليسوا ضد الحوار والوصول إلى اتفاق «تاريخي» مع أمريكا لكنهم لا يريدون أن يحصل هذا مع خاتمي بل معهم، ومع ذلك، أستبعد أن يحصل اختراق حقيقي في العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية في المدى المنظور لأن خاتمي نفسه لن يجازف بهذا الملف إلا إذا اتفق في شأنه مع المرشد الأعلى، وحظي بإجماع القيادة السياسية والعسكرية.

لكن إذا حصل خاتمي على تنازلات وضمانات حقيقية من الإدارة الأمريكية قبل أي حوار علني، فليس بعيداً أن يذهب خاتمي بعيداً في هذا الموضوع بما يضمن له مكاسب سياسية واقتصادية حقيقية.

إيـران. . . إلى أيـن؟ : (٢)

لعل «حدث» الانتخابات البرلمانية السادسة منذ انتصار الثورة الإسلامية والأولى في عهد الرئيس محمد خاتمي يعتبر نقطة الانطلاق الأمثل لتشريح مقررات الواقع اللاحق في إيران، في الأفق المنظور طبعاً، لأن من ثوابت إيران أنها بلد اللامتوقع بامتياز. فهذا الاستحقاق الدستوري الانتخابي لم يكن مجرد عملية اقتراع لاختيار ٢٩٠ نائباً في مجلس الشورى الإسلامي، بل كان إطاراً معبراً عن وجه الصراع السياسي العميق بين التيارين الرئيسيين في النظام والحكم، أي التيار الإسلامي والتيار المحافظ.

وما أفرزته هذه الانتخابات من نتائج عبر عن أحد أوجه المخاض الذي تعيشه إيران الراهنة منذ مجيء خاتمي. وقد يعبر عن وجه من إيران التالية، ولا سيما أن أنصار خاتمي حققوا فوزاً تاريخياً، كله عبر، لهم ولمنافسيهم وللمراقبين.

يحسن هنا أن نذكّر بأهم الخلاصات التي ذكرت في حديثنا السابق عن «إيران. . . إلى أين؟»، وهي:

أ ـ الصراع بين المحافظين والإصلاحيين سوف يشتد. وكل طرف سيحاول استخدام مواقع نفوذه في الدولة والمجتمع. وهذا الصراع حقيقي وليس تبادلاً للأدوار. إن ثمة فروقاً واضحة في مفهوم وتصورات الجانبين، سياسياً وثقافياً، ناهيك عن القراءة للإسلام.

ب ـ ثمة خشية من أن يجنح المغامرون من التيار المحافظ المتنفذ في مؤسسات غير مدنية إلى استخدام الأجهزة الأمنية أو العسكرية لحسم الصراع السياسي المدني باسم حماية الثورة والنظام.

ج ـ إن الضغوط على خاتمي لدفعه إلى التنحي لن تتوقف، لكن الرجل لن يقدم استقالته، إذ يخطىء من يعتبر أن خاتمي رئيس الجمهورية هو نفسه خاتمي وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي. لا نتحدث هنا عن الشخص وأفكاره ونهجه السياسي، لكننا نقصد أن خاتمي ـ الوزير ـ هو مسؤول بـ «التعيين»، يستطيع أن يتحمل مسؤوليته الشخصية في اتخاذ قرار بالبقاء على رغم الضغوط أو الاستقالة رغبة في التنازل أمام المساومات، أما خاتمي ـ الرئيس ـ فهو رجل منتخب بالاقتراع الشعبي العام، وهو بالتالي يتحمل مسؤولية مباشرة أمام ما

يزيد على عشرين مليون ناخب إيراني أدلوا بأصواتهم لصالحه، ومسؤولية غير مباشرة بصفته رئيساً للدولة أمام الإيرانيين كلهم. والتنحي في حالة تعرضه لضغوط من قبل منافسيه المتنفذين في الدولة، لم تكن لتعبر سوى عن ضعف في الشخصية وخفة في تحمل المسؤولية كرجل دولة. وهذا ما أدركه خاتمي، بالإضافة إلى أنه صابر لتحقيق برنامجه. إن ثمة فرقاً بين مسؤول يحمل أفكاراً ومشروعاً تغييرياً أو إصلاحياً، وبين مسؤول لا يملك سوى شعارات، تفقد قيمتها وصدقيتها، بل ينساها المسؤول نفسه بمجرد انغماسه في آلة الحكم والدولة والمؤسسات.

د ـ المخاض السياسي الذي تعيشه إيران سوف يؤدي إلى أحد أمرين: الانفجار، أو التوازن الداخلي. والاعتقاد كان، ولا يزال، أن الامور تتجه نحو التوازن، أي أن يقبل الجميع بقواعد اللعبة، وبالاحتكام الدائم الى صناديق الاقتراع.



عندما جاء خاتمي إلى سدة الرئاسة، كان خالي اليدين من عناصر القوة المطلوبة لرئيس للجمهورية يملك برنامجاً مختلفاً عن البرنامج الذي كان سائداً من قبله، أو بعبارة أخرى، كان التيار المنافس هو الأقوى والأكثر تنفذاً ونفوذاً في مؤسسات الدولة وهياكل الإدارة المركزية واللامركزية وأجهزة النظام، لكن خاتمي نجح باستخدام نقطة قوته الأساسية، وهي الدعم الشعبي، واتبع استراتيجيا اعتمدت على المفردات التالية:

١ ـ نقل المعركة إلى المجتمع، وليس حصرها في المؤسسات الفوقية للدولة. والمشكلة ان التيار المحافظ لم يع خطورة هذا الأمر على مستقبله السياسي وموقف الرأي العام من نهجه ومواقفه وقراراته... فمعركة ترسيخ الحريات العامة السياسية والإعلامية والثقافية خرجت من النقاش «الأفقي» بين المسؤولين والمتنفذين، وأصبحت داخل المجتمع نفسه، ودخل المحافظون في صراع مباشر ودائم مع النخب، وأحياناً كثيرة مع القواعد الشعبية والشبابية. وبدل أن يحصل الاحتكاك المباشر بين خاتمي وأقطاب منافسيه، أصبح الاحتكاك اليومي بين المحافظين والمعنيين بكل ملف من النخبة والمجتمع، أي تارة مع الصحافيين، وتارة مع المثقفين، وتارة مع الطلاب، وتارة مع علماء دين يوالون خاتمي وباتوا رموزاً دينية ـ سياسية. وحتى القضاء الذي بدا في مراحل عدة وكأنه خصم سياسي، أصبح في احتكاك مباشر مع الناس وليس مع من ظهر

وكأنه «مايسترو» التدخل في الوقت المناسب من فوق، أي خاتمي.

٢ ـ في الوقت نفسه، حرص خاتمي على تعزيز علاقته مع مرشد الجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي، وكان يأمل أن يصل معه إلى مرحلة «التحالف الاستراتيجي» لكن ما حصل يعتبر في حد ذاته «إنجازاً»، إذ ظهر تعاون بين الرجلين، دفع بخامنئي إلى التصريح علناً في غمرة حملة متشددين على رئيس الجمهورية: «إنني أدعم وأؤيد سياسات الرئيس خاتمي بنسبة مئة في المئة».

وهنا يشار إلى منطق حضاري طريف ساد العلاقة بين المسؤولين الرئيسيين في الدولة، نلخصه بـ «الحوار»، إذ أنهما يعقدان أسبوعياً جلسة حوار تستغرق ساعات، لا يكتفيان فيها بمناقشة بعض ملفات الدولة، بل يتطرقان إلى ملفات سياسية وفكرية ودينية وقضايا تتعلق بالتطورات الحقيقية في المجتمع... هذه الجلسات التي كانت منتظمة وعلى انفراد، ساهمت في ترسيخ عنصر الثقة. وهذا الأمر مهم، لأن أي اصطدام علني بين الرجلين يؤدي إلى «كارثة». لا شك في أن خامنئي هو الأقوى في مؤسسات الدولة بحكم صلاحياته الدستورية الواسعة وإشرافه على قوى مدنية وعسكرية مهمة وذات تأثير، وان خاتمي هو الأقوى في العلاقة بين السلطة والشعب، وهو الرمز المقرب من الرأي العام. وإقصاء واحد من الرجلين ـ القويين، يؤدي إلى إخلال بالتوازن، ولا سيما في المرحلة الراهنة..

٣ ـ الحرص على الامتداد الأفقي بتعيين كوادر ومسؤولين مؤمنين بالمشروع الخاتمي وملتزمين بتنفيذه في الإدارة والدولة، وقيل ان ما يزيد على أربعة آلاف تولوا بالفعل مسؤوليات، وكل هذا مع حرص على تعزيز الامتداد «العمودي»، بإيجاد مؤسسات مدنية تسند المشروع الأخلاقي في المجتمع، على قاعدة الشعار المركزي لبرنامجه، أي «التنمية السياسية». وهكذا نشطت الحركة الحزبية وتأسست أحزاب جديدة وبالجملة، وشهدت الساحة الإعلامية صدور مئات من الدوريات والصحف الجديدة، لعبت، وسوف تلعب، دوراً سياسياً وثقافياً محورياً ومؤثراً.

وهكذا، تأسست جمعيات شبابية ونسائية وحتى لعلماء الدين.

٤ ـ الحرص على تحييد كبار مراجع التقليد وعلماء الدين في الحوزة الدينية، وعدم الاصطدام بالكبار الذين يؤيدون التيار المحافظ، والتعاون مع حلفائه وأنصاره داخل الحوزة. وهذا طبعاً أمر مهم في نظام حكم، هويته دينية، ودور علماء الدين فيه أساسي.

ولا شك في أن المشروع الإصلاحي لخاتمي، لو كان حامله «أفندياً»، أياً كانت قدراته ومؤهلاته، لما استمر طويلاً، لأن العمامة السوداء للرئيس خاتمي أعاذته من الإقصاء أو الاتهام المبكر بالانحراف والتحريف. وان كانت شخصية خاتمي الدينية، توحي أيضاً بأن التأييد الشعبي الواسع له، يعني، فيما يعني، أن الإيرانيين لم يصلوا الى مرحلة رفض كل ما هو ديني. بل يشير إلى أنهم يميزون بين عالم دين وعالم دين، وبين أفكار ورؤى وأخرى...

٥ ـ ولا شك في أن استراتيجية خاتمي اعتمدت بوضوح على «الصبر» كقيمة حضارية في الصراع السياسي، إذ ان الرجل تحلى بصبر أذهل منافسيه على ضغوطهم «المفهومة» في الصراع، وصبر حتى على اندفاع بعض أنصاره ممن لم يدركوا في البداية ضرورة التدرج وتفادي التسرع، ولا سيما أن الإصلاح من الداخل هو مسيرة وليس قراراً فوقياً..

٦ ـ الحرص على كسب المعارك السياسية والاستحقاقات الدستورية الانتخابية، وتأكيد الأبعاد المدنية للمشروع واستبعاد، بل وتقريع دائم لأي خيار عسكري ـ أمني. ومن هنا نفهم الشدة التي ووجهت بها عمليات الاغتيال التي طاولت ناشطين سياسيين وثقافيين، وقادها مغامرون في وزارة الاستخبارات، وصفوا بالمنحرفين والشاذين، على رغم أنهم كانوا من المسؤولين في الوزارة. فالذي حدث كان في غاية الأهمية، إذ إن خاتمي أصر على ان يكشف للرأي العام هوية المتورطين في تلك الجرائم التي هزت البلاد وكادت تنشر الفوضى واللاأمن والرعب.

وطبعاً، لهذا الإعلان أوجه عدة: فهو أولاً حدث استثنائي ان يكشف نظام ويعلن بوضوح ان «منحرفين» في جهاز الاستخبارات ضالعون في عمليات القتل السياسي. وهذه سابقة إيجابية تسجل لنظام الجمهورية الإسلامية في إيران. وهو ثانياً، تأكيد للخيار الذي اتبعه خاتمي في نقل المعارك الى المجتمع، إذ انه بإعلانه «الحقيقة»، كلها أو بعضها للرأي العام، جعل «المؤسسة» في تماس مباشر مع الشعب وليس معه فقط، وأحرج منافسيه، وقلص من فرصهم في المساومة والابتزاز، بل لعله هو الذي مارس بعدئذ هذا الأمر معهم حول ملفات أخرى.

٧ ـ تزامن كل هذا مع سياسة ثابتة في العلاقات مع الخارج، عنوانها الانفراج مع العالم. وهذا الخيار، وان كان متناغماً مع الاستراتيجيا الدولية التي خطها خاتمي في برنامجه، لكنها تحمل أيضاً وجهاً داخلياً، اذ ان تفاعل الخارج معه، وحتى تأييده، يخدم قضيته في الداخل سياسياً وإعلامياً، وطبعاً،

ولعل هذا هو الأهم، اقتصادياً. ان المشروع الإصلاحي الإيراني يحتاج إلى استقرار اجتماعي وهدوء سياسي، ومواجهة التحدي الاقتصادي ـ الاجتماعي تحتاج بالفعل إلى تحسين للوضع الاجتماعي للمواطن الإيراني، وهذا يتطلب فكاً للحصار الاقتصادي الأمريكي عبر اختراق الدائرة الدولية للولايات المتحدة في اوروبا وآسيا، ويتطلب أيضاً استثمارات أجنبية.

* * *

أما التيار المحافظ القوي المتنفذ، فقد اتبع هو أيضاً استراتيجيا مركبة في صراعه السياسي ودفاعاً عن مبادئه وأفكاره وتوجهاته التي يشدد أقطابه على التأكيد دوماً أنها نابعة من الحرص الكبير على الثورة والنظام والدين. طبعاً، ينبغي الإشارة هنا الى أن التيار المحافظ ليس كتلة واحدة، وهو طيف واسع يضم حتى معتدلين يلامسون بأفكارهم توجهات ليبرالية أحياناً، لكن الاستقطاب السياسي التاريخي بعد الثورة بين الأجنحة هو الذي وحّد أركان التيار المحافظ حول موقف سياسي واحد وإن تنوعت الوسائل. فمثلاً، نجد بين المحافظين من هم مع حكم مطلق لولي الفقيه ويدعون الى تغيير الطابع الجمهوري للنظام، في مقابل محافظين آخرين يؤيدون دور الجماهير، لكن بضوابط لا تؤدي إلى القضاء على هوية النظام وثوابته. ولا ننسى هنا أن من يوصف بالتيار الإصلاحي هو نفسه التيار الذي كان يرفع شعارات التشدد والراديكالية في العقد الأول من الثورة، إذ ان ما يعرف باليسار الديني الإصلاحي حالياً، الراديكالي سابقاً، هو الذي يقود الآن قاطرة المشروع الإصلاحي، وهو ذاته الذي عرف بعض رموزه في وقت من الأوقات بأقطاب التحجر وحتى الإرهاب.

والمحافظون الذين نجحوا بترسيخ نفوذهم في الدولة ومؤسسات النظام جاؤوا عبر صناديق الاقتراع العام ١٩٩٢ في رابع انتخابات برلمانية بعد الثورة. وتحالف وقتذاك المرشد خامنئي والرئيس أكبر هاشمي رفسنجاني والتيار المحافظ، ومني الراديكاليون بهزيمة تاريخية. والسبب، ان المحافظين كانوا يرمزون الى الاعتدال وقتذاك في مقابل تشدد منافسيهم.

واستثمر التيار المحافظ هذا التحالف بمهارة، فرسخ نفوذه وتأثيره في السلطتين التشريعية والقضائية، وتعاون بقوة، بل أحياناً فرض على رفسنجاني وجوهه ورموزه في السلطة التنفيذية والحكومة، واستقوى بالحوزة العلمية ومراجعها، وبالأجهزة الأمنية وغير المدنية التي ترفع لواء حماية الثورة ونظامها

ومبادئها، أي بمعنى آخر، إن النظرة إلى التيارين الرئيسيين ينبغي ان تكون نسبية. فليس كل محافظ متعصباً او متشدداً، وليس كل إصلاحي منفتحاً ومعتدلاً.

إلا أن مشكلة التيار المحافظ أنه غفل في بعض المراحل عن حقيقة تاريخية، وهي ان الاستقواء بالحكم والسلطان مع عدم إدراك أعماق المجتمع يؤدي بالضرورة إلى التآكل أولاً، وإلى القطيعة مع المجتمع ثانياً... لقد بدا واضحاً أن التيار المحافظ المتنفذ في الحكم لم يكن يدرك حقيقة التحولات الاجتماعية في إيران الجمهورية الإسلامية، وأغفل او تجاهل مطالب وطموحات نصف السكان من الشباب، وتعاطى بعض منظري التيار المحافظ مع الواقع بالمنطق الإسقاطي والفوقي، أي بدل ان يكون الحاكم هو الخادم للشعب، بدت الأمور أحياناً وكأن البعض يرى، أو على الأقل يتصرف بطريقة توحي وكأن المحافظين يريدون أن يكون المجتمع هو خادم الدولة وليس العكس. وبدل ان يكون المسؤول الديني أو السياسي هو المعبر عن الواقع، أريد للواقع ان يعبر عن المسؤولين. وهكذا... وهنا حدثت فجوة بين التيار المحافظ والرأي العام. بالإضافة إلى أن المشروع الخاتمي كان جذاباً وبدا أكثر واقعية... والمشكلة الأكبر ان التيار المحافظ لم يجدد خطابه ولا نهجه ولا عناوينه السياسية والثقافية، وشعر المتابعون أحياناً وكأن بعض المحافظين يعتبر أن أي تجديد هو مرادف للانحراف، وأي إصلاح يعني التحريف والانقلاب التدريجي، حتى سمعنا مصطلحات «الانقلاب البرلماني» وطغى منطق «مواجهة الغزو الثقافي» على لغة التسامح التي كان يدعمها التيار الإصلاحي، وشدت إليه الرأي العام الذي تعب بوضوح من خطاب الانغلاق وعدم التفاعل الإيجابي مع «الآخر» باسم المحافظة على قيم وثوابت «الأنا»، وبأي وسيلة...

والمشكلة الأكبر التي واجهت التيار المحافظ في العهد الخاتمي وجعلته يمنى بنكسات سياسية، الواحدة تلو الأخرى، أنه بالغ في نهج «رد الفعل» على كل سياسة أو توجه سياسي وثقافي للتيار الإصلاحي مستخدماً «القبضة»، قبضة النفوذ أو الدولة وأحياناً القبضة الأمنية.

فبدل أن يواجه الاندفاع الصحافي اللافت للتيار الاصلاحي بالمنطق الإعلامي الحضاري ذاته، أي بصحف مقابلة وخطاب جديد، فإنه استخدم قبضة محكمة المطبوعات، فعطل صحفاً وأدان محررين وكتاباً، من دون ان يكون لذلك جدوى فعلية، إذ ان الإصلاحيين كانوا يصدرون صحيفتين جديدتين مع كل صحيفة تعطل. والإشكالية الأكبر أن الرأي العام كان يدرك أن ما يجري

ليس سوى تصفية حسابات سياسية باسم القانون والقضاء والنظام والثورة. . . الخ. . . ولذا كان تعاطفه مع وزير الداخلية السابق عبد الله نوري مثيراً جداً. فالرجل اكتسب شعبية لافتة بعد ان نجح المحافظون بعزله من وزارة الداخلية وحجبوا الثقة النيابية عنه. لكن الرأي العام رد بقوة عندما منح نوري أعلى الأصوات في أول انتخابات بلدية في إيران منذ الثورة. ثم بدا واضحاً أن النخبة الإصلاحية كانت تهيىء نوري ليقود لائحتها في الانتخابات البرلمانية تمهيداً لكي يتولى رئاسة البرلمان. لكن المحكمة الخاصة بعلماء الدين سارعت إلى محاكمته بصفته مديراً لصحيفة خرداد، ودانته بجرم صحافي وحكمت عليه بالسجن لمدة خمس سنوات. لكن الرأي العام رد بطريقته، فمنح شقيق نوري ثالث أعلى نسبة من الأصوات في طهران في الانتخابات البرلمانية عن لائحة الإصلاحيين، على رغم ان هذا الرجل (علي رضا نوري) كان مجهولاً، بل إنه اكتفى في حملته الانتخابية بتعريف نفسه على أنه شقيق عبد الله نوري.

وحصل الأمر ذاته مع السيدة جميلة كديور التي فازت في المرتبة الثانية بطهران، وهي شقيقة رجل الدين الإصلاحي السجين محسن كديور الذي أدين بتهم مثيرة بسبب كتاباته، حتى ان البعض اعتبر ان التيار المحافظ قدم للإصلاحيين خدمات جمة بسياسته تلك، بل إنه ساهم في «إنتاج» رموز سياسية. . . إصلاحية!

إذاً، منطق الاستقواء بمؤسسات الدولة، أثار ردود فعل عكسية لدى الرأي العام، تبلورت في الاستحقاقات الانتخابية البلدية والبرلمانية، ومن قبلهما الرئاسية التي جاءت بخاتمي. . .

كما أن سياسة التيار المحافظ في المواجهة العنيفة والقوية للسياسة الثقافية لحكومة خاتمي، أثارت استياء الرأي العام، على الرغم من ان المحافظين فشلوا في إسقاط وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي عطاء الله مهاجراني بحجب الثقة عنه في البرلمان. لكنهم كانوا مصممين على إجباره على التنحي وممارسة شتى الضغوط بلغت حد الاعتصامات في الحوزة الدينية في قم عشية الانتخابات البرلمانية. لكن خاتمي رفض الأمر، وأبلغ أقطاب المحافظين بوضوح: «أستقيل، ولن أقيل وزيري».

طبعاً، من حق المحافظين ان يدافعوا عن أفكارهم، ويستخدموا ما لديهم من إمكانات سلمية وسياسية ومدنية لمجابهة منافسيهم، لكننا نتحدث هنا عن آليات «هذا الدفاع» ومنطقه ومدى إدراكه للواقع المجتمعي، ونتساءل: هل ان الاستراتيجيا الدفاعية المشروعة هذه كانت تقتضي أساليب القبضة أم ان المطلوب

كان استراتيجيا سياسية ـ ثقافية بوجوه جديدة وخطاب جديد والتصاق أكثر بالواقع والناس بدل احتضان مؤسسات الدولة واستخدامها فقط؟

وما زاد في سلبية رؤية الرأي العام لهم أن موالين لهم استخدموا العنف في الشارع وفي المؤسسات ضد منافسيهم، وأحياناً ضد الناس أنفسهم من قبل من يصفهم الخطاب الإصلاحي العام بـ «قوى الضغط».

* * *

١ ـ من هنا، نفهم أن ما حدث في الانتخابات البرلمانية كان نتيجة وليس حدثاً عابراً. ونتائجها التي منحت الإصلاحيين فوزاً ساحقاً بدت بالفعل مكملة لنتيجة الانتخابات الرئاسية.. اي أن الناخبين أكدوا دعمهم لخاتمي، بل ظهرت الانتخابات وكأنها استفتاء جديد على خاتمي وليس بالضرورة نصراً لأنصاره، ولا سيما أن من حصدوا معظم المقاعد النيابية من التيار الإصلاحي نفسه هم أولئك الذين تقدموا المدافعين «الحقيقيين» عن خاتمي وبرنامج حكومته، وهذا ما يفسر الفوز الكبير لمرشحي حزب «جبهة المشاركة الإسلامية» المعروف بحزب أنصار خاتمي ولمرشحي اليسار الإصلاحي عموماً في مقابل انحسار الإصلاحيين من أنصار رفسنجاني مثلاً.. وربما هذا ما يفسر أيضاً الموقع المتقدم جداً الذي حققه زعيم جبهة المشاركة وشقيق الرئيس الإيراني الدكتور محمد رضا خاتمي، إذ تقدم كل منافسيه في طهران وحصد ما يزيد على ٦١ بالمئة من الأصوات، بينما نازع رفسنجاني، بثقله الثوري والتاريخي، المرتبة الأخيرة في العاصمة..

٢ ـ من الواضح أن الشعب وجه رسائل إلى «المؤسسة» في الانتخابات، فإذا كانت المشاركة العريضة للناخبين في عمليات الاقتراع تعني ان الإيرانيين لم يصلوا بعد الى مرحلة رفض النظام بكامله ولكن لديهم رغبة في الإصلاح من الداخل، فإن إسقاط هؤلاء الناخبين لبعض أقطاب التيار المحافظ، وأيضاً بل أساساً، الشيخ هاشمي رفسنجاني بدا رسالة الى «المؤسسة»، على غرار ما حصل في الانتخابات الرئاسية عندما أسقط الناخبون مرشح «المؤسسة» ورمزها علي أكبر ناطق نوري، على الرغم من أن المشاركة الواسعة في الاقتراع ساهمت في ترسيخ المشروعية الشعبية للنظام..

٣ ـ مفيد أن نشير الى موقف عدم الانحياز الذي اتخذه المرشد خامنئي في الانتخابات على رغم ضغوط محافظين عليه بأن يعلن دعمه لهم، او على الأقل، معارضة لتوجهات التيار الإصلاحي. وطبعاً، موقف عدم الانحياز هذا يعتبر لصالح الرجل والنظام وموقع «ولي الفقيه»، اذ ان فهم الإيرانيين لموقع المرشد

انه يجب ان يكون حكماً بين المتنافسين والمتصارعين، وان يكون المعبر عن نبض الشارع والشعب وليس العكس. وليس خافياً أن الرأي العام الإيراني نظر بسلبية للكيفية التي تعاطى بها خامنئي في الانتخابات الرئاسية حيث بدا ميالاً لناطق نوري وان لم يعلن ذلك صراحة، بل وأكثر من هذا، لقد استمرت نظرة الرأي العام للمرشد على أنه الرمز الفعلي للتيار المحافظ والمتشدد، وتجسد هذا بوضوح في الحوادث الطالبية التي هزت البلاد صيف العام ١٩٩٩ عندما رفعت شعارات معادية للمرشد، ومزقت صوره علناً، وألقيت خطابات أهانت الرجل. وهنا كادت البلاد تدخل دوامة من العنف لولا تعاون خامنئي وخاتمي بمواجهة أعمال العنف ورفض اي محاولة للعسكرة الداخلية في الوقت نفسه باسم الحفاظ على الهدوء والأمن والاستقرار.

ولذا، فإن موقف الحياد الذي بدا على المرشد في الانتخابات البرلمانية يعتبر مفيداً لموقع «ولي الفقيه» ذاته، علماً ان ما يمكن أن يطرح في المرحلة المقبلة على بساط البحث هو موضوع «ازدواجية القرار والسلطات»، وسؤال: «من يحكم إيران الجمهورية الإسلامية عملياً؟».

فالدستور يمنح المرشد صلاحيات كبيرة لكنه يجعل من رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية. . ولعل المرحلة المقبلة ستشهد فتحاً لهذا الملف، لكنه لن يكون من الأولويات، لأن من اولويات التيار الإصلاحي بقيادة خاتمي هي التعاون مع المرشد وليس التصادم معه، وهذا ما يفسر أن الرسائل الإيجابية التي وجهها أقطاب وقادة التيار الإصلاحي لخامنئي غداة الانتخابات، بدت رسائل تطمينية بالاستعداد للتعامل الإيجابي والتعاون معه، وكأنهم يقولون له: نريدك ولياً للفقيه للجميع وليس لتيار محدد، ومستعدون للتعاون معك والقبول بقيادتك العليا للنظام، مؤكدين ان برنامجهم الإصلاحي هو من داخل النظام ومبادىء الثورة والإسلام وليس على حسابها.

٤ ـ ولا شك في ان الانتخابات البرلمانية الإيرانية السادسة منذ الثورة أكدت من جديد مدى ما يتمتع به الإيرانيون من وعي سياسي راق جداً. ويخطىء من يعتبر أن تصويت الناخبين كان انفعالياً او عاطفياً فقط، يحركهم اندفاع الشباب، بما ان قانون الانتخاب الإيراني يسمح لكل من بلغ الـ ١٦ من العمر أن يدلي بصوته، ولا هو تصويت بـ «لا» فقط لـ «المؤسسة» او لتيار محدد او لرموز معينة، لقد كان «لا» لهؤلاء فعلاً، لكن «نعم» أيضاً لمشروع وبرنامج ورموز مقابلة، بل ان استحقاقات انتخابية أخرى أظهرت هذا الوعي السياسي

والقدرة على الاختيار. فوزير الاستخبارات السابق محمد محمدي ري شهري سقط سقوطاً سريعاً في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٧. وحل في المرتبة الرابعة والأخيرة ببضع مئات الآلاف من الأصوات، وتحدث المراقبون وقتذاك ان الرجل انتهى سياسياً، لكن الناخبين أنفسهم بعد عام واحد منحوه الفوز بالمرتبة الرابعة في انتخابات «مجلس خبراء القيادة» بطهران، وكأن الناخبين قالوا له: انك لا تصلح رئيساً للجمهورية، ولكنك تفيد عضواً في مجلس الخبراء. في تلك الانتخابات نفسها، حل رفسنجاني في المرتبة الأولى متقدماً بكثير عن أقرب منافسيه رئيس مجلس الخبراء علي مشكيني، لكن الناخبين أسقطوه، معنوياً، على الأقل في الانتخابات البرلمانية حسباناً منهم، او قناعة لديهم، ان الرجل أراد العودة إلى البرلمان تمسكاً بالسلطة ومنافسة لخاتمي وانقاذاً للتيار المحافظ وتعويقاً للإصلاحات...

٥ ـ وكل هذا وسط تصاعد دور الشباب بصورة لافتة، إن على مستوى الوجوه الإصلاحية الجديدة الممثلة للطبقة السياسية الحديثة في المجتمع الإيراني، وان على مستوى القوة الانتخابية ذاتها. لكن طبعاً، هذه القوة الشبابية تمثل سيفاً ذا حدين: فهي قوة دفع، صحيح، لكنها قوة مطالبة بقوة أيضاً. والتيار الإصلاحي الذي كسب ثقة وتأييد القاعدة الشبابية مطالب بجدية بأن يلبي طموحاتهم ويتعاطى مع التحدي الأساسي في المرحلة المقبلة بوعي وجدية، وهو التحدي الاجتماعي، فنسبة البطالة تجاوزت رسمياً ال ١٤ بالمئة، والحكومة مطالبة بتوفير ما لا يقل عن ستمئة الف موقع شغل سنوياً، ومعظمها للشباب وخريجي الجامعات.. هذا بالإضافة الى ان المطالبة بمزيد من الحريات للشباب تحمل مخاطر أيضاً، اذ لا ننسى أن للنظام الإيراني هوية ولأي نظام سياسي يحترم نفسه هوية واضحة، فما بالك في إيران الجمهورية الإسلامية التي قامت شعبياً وتأطرت ايديولوجياً واتخذ نظام الحكم فيها طابعاً دينياً واضحاً. بمعنى آخر ان إطلاق العنان للحريات الاجتماعية والعامة بلا حدود ومن دون مراعاة الوعاء الجمعي الجامع في هذه المرحلة وفي الأفق المنظور لن يستفز المؤسسة الدينية فقط ويثيرها بقوة ضد كل ما هو اصلاحي، ولن يدفع المرشد والمؤسسات الخاضعة له القضائية وغير المدنية الى رد فعل قوي فحسب، بل انه يعرّض النظام برمته للاهتزاز، لأن القضية ليست شعارات عاطفية وانتخابية ووعوداً على الورق وفي الصحف والبرامج السياسية المدونة.. ان «الهوية» التي نعنيها تنسحب على النظام السياسي والنظام الأخلاقي والنظام الاجتماعي..

هنا، قد يكون مربط الفرس في برنامج التيار الإصلاحي، ولعله سيكون إحدى نقاط التباين، بل والتصدع، داخل الجبهة الإصلاحية نفسها. فالرئيس خاتمي يظل ابن النظام والثورة والحوزة، ورموز اليسار الإصلاحي كذلك. وحتى القيادات الشابة الملتفة او المقربة من خاتمي، هي كذلك، لكن علينا ان ندرك ان في الجبهة الإصلاحية تيارات او لنقل مجموعات، هي صغيرة الآن، ولكنها يمكن ان تكبر، بل وتتصدى لقيادة التيار الإصلاحي في مرحلة لاحقة، وهي تؤمن بأفكار ليبرالية مطلقة، وبعضها يحمل أفكاراً قومية موغلة في الشوفينية..

طبعاً، ما يعنينا نحن العرب في هذا الصدد ان التيار القومي المتعصب يشكل خطراً على مستقبل العلاقات العربية ـ الإيرانية، فعينه على الغرب، وأمريكا تحديداً، دائماً، وهو ينظر بسلبية وأحياناً باحتقار الى العرب. وهذا ما يميز التيار المحافظ من هؤلاء، فالمحافظون أقرب من كثير من الإصلاحيين إلى العرب بحكم القاعدة الدينية والحضارية المشتركة، كما ينبغي التشديد على ان استمرار التيار الإسلامي في الحكم الإيراني، سواء كان محافظاً او إصلاحياً، يشكل صمام أمان لعلاقات عربية ـ إيرانية حسنة ومتينة، وأي إضعاف لعلماء الدين في إيران سيعود بالسلبيات على هذه العلاقات...

* * *

طبعاً، من الواضح ان على التيار المحافظ ان يقوم بمراجعة نقدية صريحة مع الذات وجريئة بلا حدود..

ثمة قراءتان داخل التيار المحافظ:

١ ـ **الأولى** تحذر من مغبة الاستمرار في التعاطي «الديمقراطي» مع ما يجري على الأرض في إيران، والقبول بقواعد اللعبة الانتخابية، ويبدو أن أصحاب هذه القراءة على ثقة من أن تمكن التيار الإصلاحي من كل مفردات القرار تدريجياً، لن يكون على حساب المحافظين فقط، بل على حساب النظام بكامله. وهؤلاء مقتنعون بأن وجود خاتمي «المتعقل» و«رجل الدولة» لن يستمر طويلاً، وان التيار الإصلاحي سوف ينشط في مطالبه ومحاولته لتغيير كل الضوابط والمعايير ولن ينتهي إلا وقد عدل الدستور لتقليص صلاحيات «ولي الفقيه» تمهيداً لإلغاء الموقع نفسه ثم القضاء على الهوية الإسلامية للنظام في الجمهورية الإسلامية. ويرى هؤلاء ان أمام خاتمي في المرحلة المقبلة خيارين: إما أن يستجيب لـ «شطط» الإصلاحيين واما أن يتنحى لحساب إصلاحي اكثر ليبرالية، سواء خياراً او

اضطراراً. ولذا، يدفع أصحاب هذا التوجه داخل التيار المحافظ الى تشديد القبضة على الإصلاحيين بالعنف والقوة والضغط المستمر. ولا تلغي هذه القراءة حتى العنف العسكري او الأمني وقلب الطاولة على الجميع.

٢ ـ أما أصحاب القراءة الثانية فإنهم ينصحون بمراجعة النهج والخطاب والأفكار والسياسات، ويدفعون في اتجاه التأقلم مع الواقع الجديد والانكباب على دراسة عميقة لأسباب ما جرى لهم وما هو مطلوب منهم للعودة بقوة في وقت لاحق، ويبدو هؤلاء على قناعة بأن الإصلاحيين لن يستمروا طويلاً، وان التحديات سوف تستنزفهم، وان الشعب نفسه الذي منحهم ثقته الآن سوف يسحبها منهم لاحقاً.

ومن الواضح أن الجدل الداخلي في التيار المحافظ سوف يستمر. وقد يشهد التيار انشقاقات وظهوراً لوجوه جديدة، لكن من البيّن انه يفتقد الرمز القادر على جمعهم وقيادتهم.

أما التيار الإصلاحي الذي كسب المعركة البرلمانية، فإنه سوف يندفع بقوة لتمرير بعض الإصلاحات من دون أن يصطدم مباشرة بالمرشد خامنئي، على الرغم من أن بعض الملفات التي سوف يفتحها بقوة يمكن ان تكون مثيرة للجهات العليا في قيادة النظام، كملف محكمة رجال الدين والمطالبة بإلغائها وكمتابعة ملف الاغتيالات، إذ إن بعض الإصلاحيين يطالب بوضوح وبحدة بعدم إغلاق الملف وبعدم الاكتفاء بمحاسبة او معاقبة من تورطوا في تنفيذ عمليات القتل، بل إماطة اللثام عن «الموجهين الحقيقيين من الخلف، ومن أصدروا الفتاوى بالقتل، ومن كانوا يخططون لإطاحة خاتمي...».

* * *

هنا، تبدو إيران الراهنة مقبلة على سيناريوهات ثلاثة في المرحلة المقبلة المنظورة:

١ ـ نجاح المشروع الإصلاحي، وهنا لا نقصد فوزاً للإصلاحيين في معارك سياسية او انتخابية، بل نعني ترسخ منطق دولة المؤسسات وسيادة القانون وتعزيز الحريات العامة وإبعاد اي جهاز أمني وعسكري عن اي صراع سياسي داخلي، وتحديد الصلاحيات الدستورية بوضوح لـ «حكام» البلاد، ومنع الازدواجية في القرار بما يتسبب أحياناً في ارتباكات داخلية وإرباكات مع

الخارج، وتأكيد وتجذير دور الشعب في صناعة واتخاذ القرار... وهنا، لا فرق بين إصلاحي او محافظ إذا ترسخت التجربة الديمقراطية وأصبحت نموذجاً للعالم وليس فقط للمحيط العربي والإقليمي، اذ ان المحصلة النهائية لما يجري في إيران ان نظاماً يرفع لواء الإسلام نجح بتقديم صورة مشرفة لصراع سياسي حضاري يحتكم الى الشعب وصناديق الاقتراع، ويؤكد ان الإسلام لا يتعارض مع الحريات والشورى والديمقراطية، بل ان الإسلام من دون هذه القيم يصبح شيئاً آخر...

٢ ـ الخيار الأمني ـ العسكري المغامر، إذ ليس خافياً ان مسؤولين في هذه الأجهزة، كالحرس الثوري مثلاً، لا ينظرون بعين الرضا لما يحدث، ويعتبرون ما تشهده الساحة الإيرانية مؤشراً خطراً يستهدف النظام. ولذا، قد يندفع بعض «المغامرين» المدعومين الى استخدام القبضة الحديدية بشكل ما، لا يستبعد حتى الانقلاب العسكري، ولن يجد هؤلاء اي حرج في إخراج العمل دينياً وشرعياً وثورياً. لكن هذا الخيار، المحتمل، يبقى ضعيفاً جداً، اذ انه يستلزم قبولاً ودعماً من المرشد، ولا يظهر ان خامنئي يرضى بهذا الخيار لأنه يدرك مخاطره على مستقبل نظام الجمهورية الإسلامية الذي استند في مراحل عدة على الجماهير والناس، سواء في الحرب او في معركة البناء والتنمية الإقتصادية، او في الاستحقاقات المتلاحقة التي ترسخ مشروعية النظام. هذا بالاضافة الى ان قبولاً للمرشد بالخيار العسكري سوف يجعل منه في نظر الرأي العام حاكماً دينياً مستبداً وليس «ولياً للفقيه» بمرجعيته الخمينية المعروفة. كما أن حدوث ذلك يعني إقصاء تدريجياً لكنه منظم لدور علماء الدين. فلغة العسكر حتى وان كانوا متدينين معروفة، والتجارب تؤكد ذلك. ولذا من البعيد جداً ان يقبل خامنئي بهذا الخيار. كما يبدو أن الحرس الثوري مرشح لأن يعود فعلاً قوة حماية للثورة من الخارج ومن «المؤامرات» وليس قوة منحازة لهذا الطرف او ذاك في الصراع السياسي، ووصف كل رأي مخالف، بالمؤامرة، ناهيك عن ان الجسم العام للقوات العسكرية توالي الرئيس محمد خاتمي، والدليل ان ٨٠ بالمئة من عناصر الحرس وقوات التعبئة المعروفة بـ «البسيج» صوتوا لخاتمي وهذا ما حدث أيضاً بنسبة أقل في الانتخابات البرلمانية...

٣ ـ فشل المشروع الإصلاحي سواء بسقوط خاتمي بشكل ما أو عجز الإصلاحيين عن الإيفاء العملي والواقعي بتعهداتهم، وهنا، يتوقع أن يتصرف الرأي العام بإحدى طريقتين: إما الانطواء وبالتالي تعمق الفجوة بين النظام والمجتمع، ويصبح الوجود الجماهيري الفاتر في اي استحقاق حضوراً وليس

«مشاركة»، وهذا طبعاً يستبطن التمرد الداخلي غير المعلن، وخطورته تتمثل في ان انهيار النظام سوف يكون فجائياً وبعنف، وإن كان متأخراً، وإما ان ينتفض الشعب بسرعة، وحينئذ فإن البلاد ستدخل مرحلة العسكرة الدينية المباشرة او مرحلة نظام بديل مجهول...

إلا أنه، وبموضوعية، تبدو الأمور متجهة الى السيناريو الأول، أي ترسيخ دولة القانون والمؤسسات وتجذير التجربة الديمقراطية الإسلامية التي يتباهى بها حكام إيران ـ الهوية الإسلامية ـ الآن أمام المحيط الإقليمي والعربي والعالمي، من دون أن يعني ذلك توقفاً للصراع الداخلي فتلك سمة ستظل لازمة للديمقراطية الإيرانية.

هذا الكتاب

تتخذ التطورات الجارية من اقتصادية وسياسية واجتماعية في عدد من البلدان العربية، وفي دولتي الجوار تركيا وإيران، أهمية متزايدة تحث على متابعتها وتناولها بالتحليل بهدف استشراف آفاقها المستقبلية. لهذا الهدف قام مركز دراسات الوحدة العربية بتنظيم سلسلة من المحاضرات العامة حول هذه التطورات، وكان السؤال المطروح فيها واحداً، وهو: . . . إلى أين؟

تطرح هذه المحاضرات قضايا ملحة على الساحة العربية، مركزة على الخصوصية التي تتسم بها في كل من البلدان العربية قيد البحث. ومن هذه القضايا: مستقبل الديمقراطية والمشاركة السياسية؛ المسائل الدستورية وحقوق الإنسان؛ الأوضاع الاقتصادية والديمغرافية؛ علاقة الاقتصاد الريعي بدولة الرعاية الاجتماعية؛ التحديات الاجتماعية ومخاطر البطالة والدين الخارجي؛ التحولات السياسية ومستقبل أنظمة الحكم؛ العلاقات العربية مع دول الجوار ومخاطر التطبيع؛ الأمن الإقليمي والوجود العسكري. . . إلخ.

يحتوي هذا الكتاب - وهو الكتاب العشرون في سلسلة كتب المستقبل العربي - على دراسات تبحث عمليات التحول الجارية في كل من البلدان العربية التالية: الأردن ومصر والخليج والسودان والمغرب واليمن وفلسطين، بالإضافة إلى دولتي الجوار تركيا وإيران.

مركز دراسات الوحدة العربية

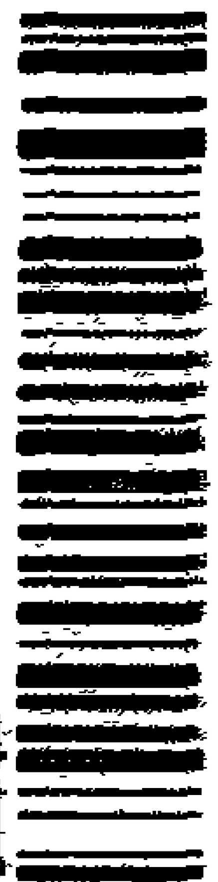
بناية «سادات تاور»، شارع ليون، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة

الثمن: ٨ د...
أو ما...





ISBN 9-953-43129-9
9 789953 431291